

٨٧.

عدد الحكم

محمد بن علي

٢١٧٤
درر الاحكام ، تاليف ملا منصور محمد بن فرامرز -
م ٥٥
١١١٠ هـ . بخط عمر بن قاسم الفقيه الجورمي

٢٠٩ ق ٢١ س ٢١٥ اسم
نسخه حسنه ، بأولها نقص ، خطها فارسي ،
طبع

٨٧٠
الاعلام ٢١٩:٧ كشف الخشون ١١٩٩:٢
١- المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الاسلاميه
أ- الموقف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ
د - شرح غرر الاحكام

ذرائع الحکام

م

وَقَدْ رَوَى عَنْهُ بَنِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَيْهِ
السلام قَالَ لِيَنْتَهِيَنَّ اقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمْ الْجَمْعَ
أَوْ لِيُخْتَمِنَ عَلَى قُلُوبِهِمْ أَوْ عَنْ تَرْكِهِمْ آيَاهُ

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	ذرائع الحکام
اسم المؤلف	محمد بن طاهر بن علي الشيرازي
تاريخ النسخ	١١١٠ هـ
عدد الأوراق	٩٥٠
ملاحظات	فقه حنفي
القياس	١٥X٢١
رقم	٨٧٠
ملاحظات	٢١٧, ٤

(ملاحظة)

باب الفقد في ما دون النفس هو فيما يمكن فيه حفظ المائنة
 ففقد قاطع اليد عند من المفصل حتى اذا كان من نصف الساعد لم
 يقد لا مشاع حفظ المائنة ولو كان يده اكبر منه هكذا الرجل فانها
 اذا قطعت من

من المفصل يقد ولو من نصف الساق لا والارن فان مارن الانف اذا قطع عمدا يقد ولو من نصفه
 فلا والاذن فانه اذا قطع عمدا يقد ايضا وكذا عين ضربت فزال ضوءها وبقيت العين وبين طريق
 القود بقوله فيجعل على وجهه ان يضارب قطن رطب ويقابل عينه بكرة حمراء فان ضوء عينه ايضا
 يزول ولو قلعوا عينه لا يلاقوا لامتناع حفظ المائنة قوله وكل شجرة عطف على الرצל ان كان
 كل شجرة يراعى فيه المائنة حيث ينبت فيه القود كالحوصلة وهي ان يظهر العظم كما ياتي في القود
 في عظم الارن لقوله دم لا قصاص في العظم وقال عمر بن مسعود لا قصاص في العظم الا في السن
 وهو بالحيت وان تفاوتنا بالصغر والكبر لانه لا يقتضي النفات في المنفعة فتخلع سن الضارب
 ان قلع سن الضروب ونهر داني كسر البرد ان كسرت الى ان يثاويها ولا قود ايضا في طرفه جل
 وامرأة وجرد عبيد وعبيد لان الاطراف في حكم الاموال فينتفي المائنة للنفات في القيمة ولا قود
 ايضا في قطع يد من نصف الساعد فامر وجائفة برئت لان البرد في الجائفة نادر فلا يمكن ان يخرج
 الشئ من على وجه يراه منه فيكون اهلا فلا يجوز وانما اذالم يراه فان سرت وجب القود والا فلا
 يقد الى ان يظهر الحال من البرد والسرابة ولا قود ايضا في سائر وذكر لامتناع حفظ المائنة فيهما
 لان الانقباض والانبساط يجري فيهما وعن ابي يوسف ان كان القطع من الاصل يعنق الا
 اذا قطع من الزكر الخشعة لا مكان حفظ المائنة في وطرف الذمى وسلم سوله للثاوي بينهما في الارض
 وخير الجني عليه ان كان يد القاطع شلاء او ناقصة اي ناقصة الاصابع او راس الشاة اكبر
 من راس الشاة من القود والارض الكاغل متعلق بقوله خير اما الاول وهو ما اذا كان يد
 القاطع شلاء او ناقصة الاصابع بخلاف يد المقطوع فلان استيفاء حقه بكامله متقدر فيختار
 بين ان يتجاوز بدون حقه في القطع وبين ان ياخذ الارض كما ذكر كفي الحف فثلبا لاشيان
 فان قطع عن ايدي الناس ولم يبق منه الا الردي يتخير بين ان ياخذ الموجود ناقصا وبين
 ان ياخذ القيمة وانما الثاني وهو ما اذا كان راس الشاة اكبر بان كانت الشاة استوعبت
 ما بين فيني الشاة وهي لا يستوعب ما بين فيني الشاة فلان الشاة اذا كانت موصوفة

قوله ان ناقصة الاصابع عبارة صدر الشريفة
 ما بين وهو الظاهر البعيد عن ارباع خلاف القصة
 عمر زاده



قوله كما في الشك والحيث كان في القاطع
شكاً ويرى الجني عليه صحته عز وراه

تأخر كما اذا اراد كل واحد من الجانبين
بجلاف النفس فان الشرط فيها المساواة
في العصب فقط وفي الطرف يعتبر المساواة

بوجوب تساوي في الاتحاق

لتنقير السبب
في حق كل منهما وظهور القطع وكونه شفوياً
الاول ولا يمنع لتنقير السبب

لكنها شبيهة فيزاد الشك في زيادة استيعاب ما بين قربي الشك في زيادة على فعل واستيعاد
قد رجع لا يلحق الشك من الشك بل يلحق الشك في الشك والعصب لا يلحق به
بين ان امره كسواء اصل عليها قطعت يعني اذا قطع رجلان من رجل بان اخر اكسبنا واصل من
جانب وامرهما على يده حتى انفصلت القطع يراها وقلة الشك في بقطعها اعتباراً بالانفصال
الاطراف تابعة لها بخلاف ما اذا اراد احد الكسبي من جانب والاخر من جانب آخر حتى انفصلت الكسبي
في الوسط وبات اليس حيث لا يجب العود فيه على واحد منها اذ لم يوص به كل منهما امر السلاج
الا على بعض العضو ولما ان كل واحد منهما قاطع لبعض الا ما قطع بقوة احد هما لم يقطع بقوة
الاخر فلا يلحقه ان يقطع اكله ببعض ولا التفتان بالواحدة لانعدام المساواة في المنفعة والقيمة
وتشعنا في ان يرضى القاطعان دية المقطوع لان التلف حصل بغيرها فيجب عليها نصف الدية على
كل منهما الربع من مالهما الاخر اذ وان قطع رجل يميني جليبي سواء قطعها معاً او بالتعاقب
فلهما اذا حضر بينهما اي قطع يمينه ودية يمينه نصف دية النفس فيقيم ما بينهما نصفين اما
ثبتت القطع لهما فلا تنسأ بينهما في سبب الاتحاق ولا جرة بالتقدم والآخر كغيره
في الزكاة وذلك لان حق كل واحد منهما ثابت في كل ايسر فتعذر السبب في حق الثاني ولهذا
لو كان القاطع لهما بعد استوفائي رقبته واما بقية الدية لهما فاعترض ان الاطراف
ههنا في حكم الاسوال وعرفت ايضا ان العود ثابت لهما على اكمال كل منهما لم يستوف حقه
كما هو حقه فلزم بالضرورة اعتبار مائة الاطراف ايضا كالا يبق في حق المظلم على الظالم
ولن وجب الدية بخلاف ما اذا كان الفصا في النفس حيث يكسفي فيه بالقتل لهما برون
الدية قبل يميني جليبي لانه لو قطع يمين رجل وبسار آخر قطع يمينها وكل اذا قطعها لواح
فان حضر احد هما اي احدهما لم يقطع يمينه ولا يقطع الاخر الدية اي دية يمينه واحدة لان المحاضر
ما يستوفى حقه ولا يجب عليه الاخير الاخر الا ان ثبت حقه بيقيني وحق الآخر متردد
لا يتم ان لا يطلب او يعفو مجازاً او صلحاً فاذا استوفى الاول تمام حقه بالقول يعني

حق الثاني

حق الثاني في تمام دية يمين واحدة لان الاطراف ليست كالنفس كما مر دية عن قطع
الي آخر فما يفتق الاول لانه من وعلى ما قلته الدية الثانية لانه خطأ قطع رجل يمين
آخر ثم قتله اذ لا يعلق بها اي يجب قطع وقلة في يمينه ومختلف في يمينه قطع عن قتل
خطاه او يكسب يمينها ولا يتعلق بالنفس والمختلف في امانتي العيون فان يمينها
يقتض بالقطع ثم بالقتل وان لم يراه كذا غيره لانه مثل صورة ومعنى وعنهما يقتل
ولا يقطع في رجل من رجله القطع في جراحه القتل واما في المختلفين فانه اذا قطع عن رجل ثم خطاه يقتض
القطع ويؤخذ دية النفس وفي حكم يؤخذ الدية للقطع ويقتض القتل لاختلاف الجنايات كونه
احد الجاني والاخر خطأ واخرها ايضا في خطا يمينها اي يجب دية الخطع ودية القتل واخذ
دية واحدة في خطا يمين اي خطاه القطع وخطاه القتل لا يراه يمينها لان دية الخطع انما يجب عند استكمال
القتل وهو ان يعلم عدم السرية والفرق بين هذه الصورة وبين غيرها لانه يمينها ان
الدية مثل غير مقتضى فالاصل عدم وجوبها بخلاف الفصا فانه مثل مقتول فالخالص ان القتل
انما هو خطأ والقطع كذلك صار اربعة ثم امان يكون يمينها امراء او اصاب رعايته وقربى حكم كل
واحد من اركان في حرم سائة سوط برئ من نفسه ولم يبق امر ومات من عشرة حيث يكسفي
دية واحدة فانه لا يراه من تعين لم يتوفى لمعية الا في حق القتل برون كل جراحة ان يقطع
ولم يتوفى لهما ان يميني ضيقة وعن ابي يوسف في قتله حكومة عزل وعن محمد بن جرير الطيب
وعن الاموية وان بقي اعاش وجب حكومة عزل وسيتاني بياناً في الديات ودية القتل
عفا المقطوع عن القاطع فمات منه فهو دية يعني رجل قطع يمينه عن دفعي المقطوع
عن القاطع ثم مات منه فعلى القاطع الدية في ماله ولو عفا عما يجزئ منه ايضاً او عفا الجناية
فهو عفو عن النفس ولا شيء عليه اي على القاتل فالخطا من القاتل والجرم من اكله يعني
انه كانت الجناية خطأ وقد عفا عنها فهو عفو عن الدية فيعتبر من القاتل لان الدية مال
فحق الدية يتعلق بها والعفو وصية فيقتض من القاتل واما العفو في جسد قاتله وليس

قوله واخذ دية واحدة وهي دية النفس عن غيره

انما ملئت اوصاراً لما جرح

قوله وانما سقط للنفذ...
قوله وانما سقط للنفذ...
قوله وانما سقط للنفذ...

بال فلم يعلق به حتى الوتره فيقع النفس عنه على الكمال هذا عند وعندهما النفس عن القطع
عن النفس ايضا كذا الشك يعني ان النفس عن الشك كالنفس عن القطع عند وعندهما
عن النفس ايضا قطعت اشارة به على عدل فكما على من ثم مات فلما لم يلقها على ما
فيها لم يعلقها على الخطاء هذا عند اي ح لان النفس عن اليقين والقطع لا يوجب عفو عما
منه فكل التوقع على اليقين او القطع لا يوجب ترفعا على ما يجرى منه عند ثم ان كان القطع على ما
تزوجها على القصاص في الطرف وهو ليس بال على تقدير الاستغناء وعلى تقدير السقوط لولي
فلا يصح للمهر فجب لها مهر المثل فانه قبل قد سبق ان القصاص لا يجرى بين الرجل والمرأة في
الطرف فكيف يقع تزوجها عليه قلنا الحجب الاصل للمهر القصاص لا لطلاق قوله في الزوج
قصاص وانما سقط للنفذ ثم يجب عليها الدية لان التزوج وان نفقه العفو كونه عن
القصاص في الطرف فاذا سري بغيره لم يتناول العفو فوجب الدية لعدم صحة العفو عن
النفس وهو في ما لا اله الا الله من العاقلة لا يتحمل فاذا وجب له الدية ولها المهر فخاصا ان يتوفا
وان كان احدهما اكثر دمج صاحب على الآخر وان كانه القطع خطاء كانه تزوجها على ارض البدر
واذا سري الى النفس بغيره ان لا ارض للبدر وان الذي معروف فوجب مهر المثل كما اذا تزوجها
على ما في بده فلا شيء فيها والدية واجبة بنفس القتل لانه خطاء ولا يقع المقاصة لان الدية على
العاقلة اقول ينبغي ان يقع المقاصة على القول المتعارف في الدية وهو عدم وجوبها على العاقلة
بل في القاتل كما سيأتي تحقيقه ولو تكلمنا على بده وواجب منها يعني السراية او على الجناية فماتت
فلما لم يلقها لم يجرى لانه كالحاج على القصاص وهو ليس بال فلا يصح للمهر فجب مهر المثل كما اذا تكلمنا على
او خنزير ولا شيء عليها لاديه ولا قصاص لان حق القصاص وقدره يمسقطه على انه يصير مهرها
لا يصح له فسقط اصلا ورفع عن العاقلة قدر مهر مثلها والخطاء لان هذا تزوج على الدية وهي يصلح
فانه سواء في مهر المثل الدية ولا مال له سواء ايسر مهر المثل فلا شيء عليها الى العاقلة لان التزوج من الحي
الاصلية فيعتبر من جميع المال وهم لا يعرفون شيئا منها لها لانهم انما يخلقون عنها بسبب جانيها فكيف

قوله وانما سقط للنفذ...
قوله وانما سقط للنفذ...
قوله وانما سقط للنفذ...

قوله ولا مال له سواء...
قوله ولا مال له سواء...
قوله ولا مال له سواء...

يزوجها

يزوجها لها وفي الاكثر انما كان مهر المثل اكثر من الدية لم تجب الزيادة لانها رخصت باقل من مهر المثل والاش
في الاقل انما كان مهر المثل اقل من الدية يرفع عن العاقلة مهر المثل والاش من مهر المثل كما في العاقلة وتصح
لانهم من الاجانب فله كان يخرج من الثلث برفع عنهم ايضا ولا يسقط عنهم قدر الثلث والفضل
الى الولي اذ لا ينقض الوصية الا بالثلث قطعت يده يعني قطع زير مثلا بذكر فائت به بذكر عند القاضي
فامر بالقصاص فاقتصر زير الدية لذكر بان قطع بين زير فمات القطع الاقل وهو بذكر قتل النفس
منه وهو زير به اي يقطع سابع اذ يتبع بالسراية ان الجناية كانت قتل عدا وان حق القصاص
له في القصاص في النفس وانما استغناء القطع من القصاص منه فلا يوجب سقوط حق القصاص له
في القتل وهو دية النفس من قطع بنفسه من غيره قولا فسرعي يعني ان من القصاص في الطرف اذا
استوفاه بنفسه بلا حكم الحاكم ثم سري الى النفس وماتت بغيره دية النفس عن اي جناية وعندها
لا يفهم وهو قول الشافعي لانه استوفى حقه وهو القطع فسقط حكم السراية اذا اختار عن
السراية خارج عن وسعه فلا يتعين بشرط السلامة مثلا ينسب باب القصاص فصا كالامام
اذا قطع بر السارق وسري الى النفس وماتت كالنزع والمقتصد والمجتمعات والختان والله انه
قتل بغير حجة لانه حقه في القطع والوجود قبل الا ان القصاص سقط للشبهة لانه في معنى الخطي
لانه قصد استغناء حقه لا القتل وقتل الخطاء يوجب الدية بخلاف ما ذكره من ان البطل اوجب الحكم
فيها بالقصاص على القاضي بتقدمه والعمل على النزع ونحوه بالقصاص واقامة الواجب لا يتعين شرط
السلامة كالرعي في الحرج وفي مسئلتنا هو خير بين الاستغناء والعفو بل العفو شرع
فينتقل استغناؤه بشرط السلامة كالرعي الى القصاص هذا ما قالوا ويرى على ظاهره ان استغناء
القصاص بنفسه في هذه الصور اذا ورث شبهة يسقط بها القصاص كما ينبغي ان يورث
حكم القاضي في الصورة الاولى شبهة يسقط بها القصاص لان حكم القاضي ليس ادنى من البشارة
بنفسه اقول في دفعه ان حكم القاضي لا يورث شبهة يرفع بها القصاص بل يوجب القصاص
على من عصى القطع لانه اذا ادعاه واشتد عن القاضي كان موجبا عليه الحكم به فيكون الرعي في حكم

فاثبت

قوله نصا لا ما لم كان في العاقلة...
قوله نصا لا ما لم كان في العاقلة...
قوله نصا لا ما لم كان في العاقلة...

قوله نصا لا ما لم كان في العاقلة...
قوله نصا لا ما لم كان في العاقلة...
قوله نصا لا ما لم كان في العاقلة...

الكره للقاضي كما يشاء المستوفى بنفسه في حكم الحنفى بل يجوز كرها حقيقة يقتضي تعريف الكراهة وهي
حل الغير على فعل ما يعدم رضاه به لا اختياره فان كان في حكم الكراهة او كرها وجب القصاص
عليه لان القاضي يحكم الله له ويجوز ذلك كالمباشرة للقتل المثل كما تقرر في موضعهم وارش
ليس عطف على قوله دية النفس اي ضمن ارش اليمن من قطع يمين له عليه قود نفس فعفا عنه
اي قطع وفي القتل ير القاتل ثم عفا عن القتل ضمن دية اليمن عند الحقيقة وعنهما الاية لانه
استحق انلاف النفس بجميع اجزائها فانف البعض فادعاهما فهو مما سوى هذا البعض ولم انه
استوفى غير حقه كونه لا يجب القصاص للمثبة **باب الشهادة في القتل واعتبار حاله**
اي حالة القتل القود ثبت للورثة بطلان ارشنا اعلم ان هنا طريقتين احدهما طريق الخلافه و
اخرى استلزام الملك للورثه ابتداء بسبب العقد في حق الورثه كما اذا اترب العبد فانه الملك
ثبت استلزامه للورثه بطريق الخلافه عن العبد لان العبد ليس اهلا للملك والثاني طريق
الورثه وهو ان يثبت الملك للورثه ثم للورثه بالنقل منه اليه فذهب الامامان الى الثاني
قولا بانه القصاص موقوف على الميت حتى يجري فيه سهام العترة ويصح عقوبه قبل الموت
وتقتضي دونه منه اذا اقلب مالا وينقض وصاياه منه كما في الرية وذهب الامام الى الاول
قولا بانه القصاص غير موقوف لانه يثبت بعد الموت للقتيل في ذلك الشار والميت ليس
من اهله وانما يثبت للورثة بطريق الخلافه بسبب انعقد الميت اي هو موقوف مقامه في حق
اكثر من غير ان يثبت الميت لان القصاص ملك الفضل في المحل بعد موت المرحوم لا يتصور
الفضل للميت ولهذا صح عفو العترة قبل موت المرحوم وانما يصح عفو المرحوم لان التبع
انعقد له وهو قوله تعالى ومن تولى مظلوما ففرجهنا لوجه سلطانا فنقض على ان القصاص
يثبت للورثه ابتداء بخلاف الرية والرية لان الميت اهل للملك المالا ولهذا لو نصب شيئا
فتمقتله ميتا بعد موته يملكه واصل الاختلاف راجع الى استيفاء القصاص في الورثة
عنه وفي الميت عندهما فان كانه القصاص يثبت حقا للورثة عنه ابتداء فلا يصير

احقهم

احقهم قصاصا عن الباقي في اثبات حقه بغير وكالة منهم وباقائه الحاضر البينة لا يثبت القصاص
في حق الغائب فلو برهن احدهم ببينة اخيه على قتل ابيه فحضر الاخ الغائب يعيدها اليتمكن
من الاستيفاء ويجوز القاتل اذا اقام الحاضر البينة بالاجماع لانه صادرة بها بالقتل والتم
يجوز بخلاف الخطاء والريه مستحق بتولية يعيدها اليه لو كان القتل خطاء لا يحتاج الى اعادة
البينة لان موجب المال وطريق ثبوت الميراث وكذا الرية اذا اقام احد العترة بينة على ان
لا يثبت لان كذا فحضر اخوه لا يعيدها برهن القاتل على غائب فالحاضر خصم
ويسقط القود لانه اذا كان بعض الورثة غائبا وبعضهم حاضرا فاقام القاتل بينة على الحاضر
ان الغائب قد عفا فالحاضر خصم لانه يرتجى على الحاضر سقوط حقه في القود وانتقاله الى المال
فادفع عليه صاد الغائب مقتضا عليه بقاءه كذا لو قتل عبد لرجليس احدهما غائب يعني
انه قتل عبد لرجليس احدهما غائب فادعى القاتل على الحاضر ان الغائب قد عفا عنه
فالحاضر خصم ويسقط القود ان اثبت ما ذكرنا من وليا قود يعقوب شريكها في عفو القصاص
منها يعني ان رجلا قتل رجلا وله ثلثة اولياء فشهدوا بانه منهم على صاحبهما ان عفا فان
اخبارهما عفو للقصاص منها وهذه المسئلة على وجود اربعة ذكرنا في قوله فان صدقهما اي
الخبرين القاتل والشريك فلا يثبت له الشريك لانه ينصرف بطلان بيبه ولهما ثلثة الرية لان
نصيبها صار لالا والثاني بقوله وان كذاهما اي كذب القاتل والشريك الخبرين فلا يثبت للخبرين
لانها باخبارهما سقط حقهما في القصاص فانقلب مالا ولا مال لهما لتكذب القاتل و
الشريك ولشريكهما ثلثها لان حق الخبرين لا سقط في القصاص سقط حق شريكها
فيه لعدم خبره وانتقل الى المال وسقط حقهما في المال ايضا لما ذكر في حق شريكها وهي
ثلث الرية والثالث بقوله وان صدقهما القاتل وصدقا كذاهما الشريك فكل منهما ثلثها لانه
لا صدقهما اقر لهما بثلثي الرية فلم يرد في بطلان حق الشريك فلم يصرف في حق مالا وغيره
القاتل الرية اثنان والرابع بقوله وان صدقهما اي الخبرين الشريك فقط اي كذبها القاتل

٢٢٧ مصر

فله اي شريك ثلثا اي يفرغ القاتل ثلث الدية وهو نصيب الشريك ويصرف الخبز لان نعم
 الشريك انه غني لنفسه بغير الخبز فلا يثبت له على القاتل ولهما على القاتل ثلث الدية وما في
 من وهو ثلث الدية مال القاتل وهو من جسد قاتلها فيصرف اليها والقياس ان لا يفرغ
 شي لانها ادعى المال على القاتل والقاتل ينكر فلم يثبت وما اقر القاتل للشريك قد بطل
 تكذيبه وجه الاستحسان ان القاتل يتكذب به الخبز فيدفع له الشهادة عليه ثلث الدية لزم
 ان الخصائص سقط باخبارها بالمعنى بطلانها والمعنى منها والمقر له ما كذب القاتل حقيقة
 بل اضاف الوجوب الى غيره وفي مثله لا يرتد الاقرار كما قال لفلان على مائة فقال المقر ليس
 لي ولكنها لفلان فان المال للمقر الثاني كذا هنا اختلف شاهد العقل في رتبة او مكانه او
 آله ان قال امرها بثلثه بعضا والاخر بثلثه بالسيف او قال شاهد قتل بعضا وقال الآخر
 جهلت آله قتل لغت اي شهادتهما ان القاتل يختلف باختلاف الزمان والمكان والآلة
 ويختلف احكامها والمطلوب يغير القيد فكان على كل قتل شهادة فرد فردت شهدا
 بقتله وقالوا لعلنا الله وجب للدية والقياس ان لا يجب شي لان القاتل يختلف
 باختلاف الآلة فيجعل المشروط به وجه الاستحسان انهم شهدوا بقتل مطلق والمطلوب ليس
 بجعل يمنع العمل به قبل البيان فيجب اقل موجبيه وهو الدية نجب في ماله لان الآلة في
 العقل العمل فلا يثبت العاقلة لما مر من اقر كل من رجلين بقتل زيد وقال البوي قتلناه
 فله قتلها لان كلاهما اقر بانقراده بكل القاتل وبالقصاص عليه والمقر له حقيقة في وجوب القاتل
 عليه ايضا لكنه كذب في اقراره بالقتل وتكذب المقر له في بعض ما اقر به لا يبطل اقراره في الباقي
 لان ذلك يوجب تفيقه وفسق المقر لا يمنع صحة اقراره ولو كان مكان الاقرار شهادة
 لغت اي شهدا بقتل زيد عمرًا واخرًا بقتل بكر اياه لغت الشهادة لان تكذيب الشهود
 الشاهد في بعض ما شهد به يبطل شهادته لان التكذيب تفسيد وفسد الشاهد يوجب
 شهادته شهدا على رجل بقتل خطأ ومك بالدية فجاء الشهود بقتله جبا حتى الباقلة البوي

لانه قبض

لانه قبض الدية بغير حق او الشهادة لان المال انفق بشهادتهم ورجعوا الى الشهود عليه اي
 على البوي لانهم ملكوا المصروف وهو ما في يدا البوي كما غاصب مع غاصب الغاصب والحق للظالم
 الا في الرجوع الى ان كان الشهادة على العرف فقتل به ثم جاء قاتلها بغير الدية بينه وبينه البوي
 الدية او الشهادة فان فعلوا الشهود لم يرجعوا بمال اذ لا ممانعة بينهما وعندها يرجع
 على البوي كما في الخطاء ولو شهدوا على اقراره اي اقرار القاتل بالخطاء والعرف ثم جاء حيا
 لم يضمن اذ لم يظهر كنهها في شهادتهما او شهدا على شهادة غيرهما في الخطاء وقضى بالدية
 على العاقلة ثم جاء حيا لم يضمن ايضا اذ لم يظهر كنهها في شهادتهما لان الشهود بشهادة
 الاصول على القاتل لانفس القاتل ضحى البوي الدية في صورتين للعاقلة اذ ظهر انه اخرها
 منهم بغير حق ثم لما فرغ من مسائل الشهادة في القتل شرع في مسائل اعتبار حالة القاتل فقال
 العبرة بحالة الرقي لا الوصول اعلم ان الاصل ان العبرة بوقت الرقي في حق الضمان والحل لان
 الضمان انما يجب بالجنانية ولما تبصر الشخص جانيا بفصل يدخل تحت اختياره وهو الرقي لا الوصول
 فيجب الدية على من مريخا فارتد الرقي لم فصل السهم اليه فمات فعلى الرامي الدية لونه المريد عند
 اي ضيعة وقالوا لا شيء على الرامي لان القاتل حصل في محل غير معصوم والاف غير المعصوم هو
 وله ان الرمي اليه وقت الرمي معصوم والعبرة به فيجب القيمة لغيره رضى اليه بضيعة الجوهري
 اي صار مريخا اليه فاعتقه فوصل السهم اليه فمات لانه وقت الرمي مملوكه وقال عمر بن الخطاب عليه افضل
 ما يورثه من مريخا اليه من مريخا اليه فمات لانه وقت الرمي مملوكه وقال عمر بن الخطاب عليه افضل
 السهم لانه وقت الرمي حرم لانه مملوكه فاحرم فوصل لانه وقت الرمي غير حرم ولا يضمن
 من مريخا عليه برجم فخرج شاهده فوصل لانه وقت الرمي مباح الرمي **كتاب**
الديات جمع دية مصدر ودي القاتل القاتل اذ اعطى له المال الذي يرل النفس
 ثم قيل لذلك المال دية تسمية بالمصدر وقاتلها من رقة كما في عرفة كذا في الغريب و
 الاصل اسم الواجب على ما دونه النفس الدية الف دينار من الذهب وعشرة الاف

على البوي عند البوي لانهم اوجبوا الشهادته
 لهولى ما ليس بمال وهو القصاص
 فلا وجه لان يرجعوا صح

على البوي عند البوي لانهم اوجبوا الشهادته
 لهولى ما ليس بمال وهو القصاص
 فلا وجه لان يرجعوا صح

درهم من النصف ومائة من الابل فقط يعني ان الربة عند ايجنة لاني الامة هذه الاموال
الثلاثة وقالها ومن البقر مائة بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الخيل مائة حلة كل حلة
ثوبان وهذه الابل في شبه الدراربع بين الارباع بقرة من بنت فاضل خمس وعشرون
ومن بنت لبون خمس وعشرون ومن حقة خمس وعشرون ومن جزمة خمس وعشرون وهي
اي الربة المفلطة نقل في غاية البيان عن شرح القروي ان تغليظ الربة وروي عن عمر
وعلي وابن مسعود وزيد بن ابي نجي الاشعري والمغيرة بن شعبة وابو اخطاف
في كيفية تغليظ فخذ ابي حنيفة وابي يوسف ما ذكرهنا وعن محمد بن ابي نجي ثلثون
حقة وثلثون جزمة واربعةون شية كل اخلفات في بطونها اولادها وفي الخطاء عطف
على شبه الدراربع الابل في الخطاء فاحس منها اربعة الكوراث الاربعة ومن ابن فاضل عشرون
بنت فاضل وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جزمة وعشرون ابن فاضل
وهذا قول ابن مسعود فاخذنا بذلك وكفارتها ما ذكر في النص وهو عن مؤسس وان عجز
عنه صام شهرين ولا يقع الاطعام اذ لم يرد به نص والظاهر يعرف بالتوقيف والبيان
اذ لم يعرف حيوة ولا سلامته ويقع رضيع احرار مائة لم لانه مسلم تبعا والظاهر انه المراف
ودية المرأة نصف دية الرجل في النفس وما دونها وقد ورد هذا اللفظ معوقا على
ومرفوعا الى النبي عم والنسبي في الربة كالمسلم لولده دية كل ذى عي في عهده الف
وينار به قضى ابويك وعمر رضي الله عنهما وفي النفس هو ما عطف عليه خبر قوله اللاتي دية
والدارن واللات ان منع النطق او اداء اكثر الحروف والكروا النصف والعقل والسمع والبصر
والشم والذوق والحيية ان خلعت ولم يثبت وشعر الراس ايضا ان حلق ولم يثبت
دية اعلم انه الجاني ان قوت في الاطراف جنس النعمة على اكمال اوزان ما قصد في الادنى من اكمال
الجمال يجب عليه كل النية لاتفاه النفس منه وجهه منى بالانكاف من كل وجه تقظا
لا اذ في اتمه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالربة كل انى اثنتا والالف وقد قضى عمر لرجل على رجل

باربع

باربع ديات بضرته واحدة وقوت على رأسه ذهب بها عقله وسمع وبصره وكلامه كل
كل ما في البدن اثنان كالحاجبين والعينين واليدين والرجلين والفتق والاذنين
والاشنيين وثلاثة للمرأة فان الواجب في كل اثنين منها دية كاملة وفي احدى نصفها
كتر ادوى في حديث سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف
الربة وفيما كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم رحمه وفي العينين الربة وفي احدى نصف الربة وفي
في نفوت الاشنيين نفوت جنس النعمة او كمال الجمال يجب كمال الربة وفي نفوت احدى
نفوت النصف في نصف الربة وكذا اشعار العينين حيث يجب في كل ادية كاملة وفي الاشنيين
منها نصفها وفي احدى احدى الاشياء ربع الربة مع الربة كما ذكر في كل اصبع يد او رجل عشوها بقوله
في كل اصبع عشوة الابل وما فيها منها قبل ثلثة في احدى ثلث دية اصبع لانهما ونصف ابي نصف دية
اصبع لونها مفضلان كالارام لانه نصفها وهو نظير انقسام دية اليد على الاصابع كما في كل ساق يوجب
في كل ساق نصف عشوة الربة وهو خمس من الابل بقوله في حديث ابن مسعود الاشعري وفي كل ساق خمس من الابل
من الدرهم خمس مائة درهم فانه قبل لوقنا بذلك يزيد عليه دية واحدة اذا انف كل الاثنتا لانهما في
الغالب اثنان وثلثون سنا وفي خلاف كلها خلاف النفس من وجه لنفوت جنس النعمة لانهما نصير
كالنكاح معنى وحكم الاتفاق من وجه لا يجوز ان يزيد على الاتفاق من كل وجه قلنا هذا ثابت بخلاف القياس
بالنقص فلا بد من السؤال كذا في غاية البيان واذا ثبت هذا بخلاف القياس كان غير معقول لغيره فلا يجب ان
يزكر له وجه معقول وان اراد ذلك بطريق التبرع فالوجه ما ذكره الشريعة ان عدد الاشياء وان كان اثنين
وثنتين فالاربعة الاخيرة وهي اسنان الحليم قد لا تثبت لبعض الناس وقد تثبت لبعضهم بعضها او
لبعضها كما قاله في التوسط للاسنان ثلثون ثم للاسنان منفعتان الزينة والمضغ فاذا سقط
سقط بطل منفعتهما بالكلية ونصف منفعة السن التي تعالما وهو منفعة المضغ وان كان النصف الآخر
وهو الزينة باقيا واذا كان العدد المتوسط ثلثين فمنفعة السن الواحدة ثلثا العشر ونصف النعمة
سدر العشر ومجوز نصف العشر وفي عضو الالف بضر دية كبد ثلث وعين عيت ولب

انقطع سله لان وجوب الدية يتعلّق بتفويت جنس المنفعة ولا عبرة للصورة بلا منفعة الا
 اذا تجرّوت عن المنفعة عند الاتفاق فيجب فيه حكومة عدل ان لم يكن حال كيد شلّاء او
 ارشم كاملاً ان كان ذلك كالادنى الشاخصة ذكره الربيعي **فصل** لا تؤخذ في التجايع
 الا في الموضع عند وهي التي توضع العظم اي بتبيينه لا مكانه اعتباراً بالواو في بيان يبرحها
 بالبيان ثم تحت صبرة بقدر ذلك فيقطعها بمقدار ما قطع وفي ظاهر الرواية يجب انقصاص
 فيما ذكره ايضا ذكره في الاصل وهو الاصح لا مكانه اعتباراً بالواو فيه ايضا بما ذكره في الموضع
 ذكره الربيعي وفيها خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمية عشرها وهي التي يكر العظم المتكسر
 عشرها ونصف عشرها وهي التي تنقل العظم بعد الكسر والامة وهي التي يصل الازم الزمان وهي
 جلدة رقيقة تتجلى الزمان وبعد الامة شجرة تسمى الدامة باليونان وهي التي تصل الازمان
 لم يذكرها محمد لان النفس لا تتبع بعد عاده فيكون شلّاء لا من التجايع واكلامها والجامعة
 وهي التي تصل الى الخوف فلها حكم ذلك ثبت الحديث وفيها ثمة نعتت الى الجانب الاخر
 ثلثها لان الباكر رضى هكذا حكم ولا يها ثلثان وفي الخارصة هو وما عطف عليه خبر لقوله
 الامة حكومة عدل وهي الجاه المعلقة التي تحصر الجسد اي تحده ولا يخرج الدم والرامة
 باليونان المعلقة وهي التي يظهر الدم ولا تسلب بل يجمع في موضع الجرح كالدخ في اليدين والراية
 وهي التي تسيل الدم والبياضة وهي التي تبضع الجسد اي تقطعه والتلاحة وهي التي يافد في اللحم
 وتقطعه والسمحاق وهي التي تصل الى جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الراس تسمى سمحاقا حكومة
 عدل اذ ليس فيها ارش مقدّر شرعاً ولا يمكن اضرارها فيجب فيها حكومة عدل وهو ما نرى
 ابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز فيبين الحكومة بقوله فيقوم عبداً بلا هذا الاثر ثم قدّر
 الشاؤن بين القميين من الدية هو الحكومة فيفرض ان هذا المخرج وقيمة بلا هذا الاثر
 الف درهم ومئة ثمانية في الشاؤن بينهما مائة درهم وهو عشر الاف ثم هذه التفاوت
 من الدية وهي عشرة الاف درهم فشره الف درهم فهو حكومة العدل ويؤخذ في هذا

ذكر الكوفى

ذكر الكوفى انه ينظر مقدار هذا الشجر من الموضوعة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية وقال شيخ الاسلام قول
 الكوفى اصح لانه عتبا رضى عنه اعتبره بهذا الطريق فيمنه قطع طرف اسنانه ذكره الربيعي وفي اصابع يد بلا كيد
 بها نصف الدية يعني ان الارش لا يزيد بسبب الكف لانه تابع للواجب في كل اصبع عشر من الابل فيكون في
 الحنة خمسون خروقة وهو نصف الدية ومع نصف اسنانه نصف الدية للاصابع والحكومة نصف الدية
 وفي كف يد الاصبع عشرها واصبع وانه كانه اصبعان فحسبهما للاصبعين ولا يثنى في الكف لانه في الاصبع
 زائدة هو وما عطف عليه خبر لقوله الامة الحكومة وعين صبي وذكره ولسانه لم يعلم صحة في حقه كونه
 الشاذية بما دل على نظره في اليدين وبجركه ذكره في الذكر وكلامه في الثالث الحكومة وان علمت اي حنة فالدية
 فاقه حكمه بعد ذلك حكم البالغ في العهد والخطاء ودخل ارش موضوعة اذهب عقله او شق رأسه في الدية
 يعني اذا شق رجلا موضوعة فذهب عقله او شق رأسه ولم يثبت دخل ارش الموضوعة في الدية لانه
 هوات العقل يبطل منفعة جميع الاعضاء اذا لا ينتفع به وانه فصار كما اذا وضعت فوات وارش
 الموضوعة يجب فوات جزء من الشجر حتى لو ثبت الشجر سقط ارشها والدية وجبت لفوات
 الشجر وقد تعلقا جميعاً بسبب واحد وهو فوات الشجر فيدخل الجزاء في الكل كمن قطع اصبع رجل
 فثبت بديره بخلاف اذهب السمع او البصر او النطق اي لو شجر موضوعة فذهب اذن حنة
 الاشياء لا يدخل ارش الموضوعة في ارش واحد منها لانه كالمنا جناية فيادون النفس والمنفعة
 محصورة فان شجر الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لانه نفعه عائد الى جميع الاعضاء كما مر
 طريق معرفة ذهاب السمع ان يترك الجنى عليه حتى يفقد ثم ينادى انه اجاب او التفت علم انه
 لم يذهب كذا في النفاوى الصغرى ومعرفة ذهاب البصر ان يرى اهل البصرة فان قالوا براهية
 وجب الدية وانه قالوا لا يدرى اعتبره الدعوى والاعمال بان يقول الجنى عليه للجاني اذهب بصري
 فاذا لم يطلب الدعوى بالينة فاذا عجز فيقول القول للضارب مع يمينه على البينات دون العلم
 اي يكلفه بانه هذه الجناية لم يصدر عنه فانه نكل حكم ذكره الصوى ايضا لا تؤخذ في اذهب عينه
 بل دية الموضوعة والعينان يعني شجر رجلا موضوعة فذهب عيناه فلا يقبض فيه بل يجب

طريق

لان الجزاء يتعدو بنحوه الجناية وغرة ودية ان كان الجاني ميتا فماتت الامم الغرة للجاني
 والدية للامم ودية الامم فقط ان ماتت الامم فالقت جنيها ميتا لان فوت الامم سبب
 لموتها ظاهر لان جيوته بجيوته او تنفسه بتنفسها وديتان ان القوت جنيها فماتت ودية
 للامم ودية الجاني لانه قتلها فصار كما اذا القته جنيها وماتا وفي جنين الامم نصف عشر
 قيمته في الذكر وعشر قيمته في الانثى لان القيمة في الامم كالدية في الحر ولا يلزم منه كون الواجب
 الا في اكثر من الواجب في الذكر فيما اذا كان قيمة الجارية اكثر من قيمة العلام لانه نادور والغالب ان
 يزيد على قيمته الجارية حتى ان قوت جارية بالف درهم يعزوم غلام مثلها في الصفات المروية
 بالغى درهم فلا يلزم الاكثرية هذا اذا كان الجاني من غير مولاها ومن غير المهرور وانما اذا كان من مولاها
 ففيه الغرة المذكورة في جنين الحر ذكر اذ كان او انثى لانه ذكره الزمير فان ضربت فاعلى سببها
 وقع في عبارة الدفاعة سيدة كانت سهو منه النسخ لان الضمير للحمل وهو مؤخر مطلقا حملها فالفقة
 فمات وجب قيمته جنيها لاديه لان قتلها بغير التباين وهو كان في حالة الرق وقد مر
 ان العبرة بحالة الرق لا بالوصول ويلزم منه كون القيمة للمولى لا لموروثه وما استبان بعضه
 كالنكاح في الجنين الذي استبان بعض خلقه بغيره الجنين التام فيما ذكره الاحكام لاطلاق
 رويها امرأة اسقطت ميتا برؤيه او قتل كضربها مثلا ففيه الغرة يجب على عاقلها
 في سنة واحدة الا ان يكون باذن الزوج في لا يلزم شيء ولو امرت امرأة ففعلت لانها في الامور
 كذا في خلاصة **باب ما يحد في الطريق وغيره** احدث في طريق العامة كنيشا وهو
 السراج او ميزابا وهو جوي الماء وجرحنا وهو ماء جوي ما يركب في الخياط وقيل وضع
 يخرج من الخياط لينبني عليه او دكانا جاز احدا انه ان لم يقرهم ومحل من المارة نقض لانه
 كلامهم صاحب الحق بالمروء بنفسه وبرؤيه فكان له حق النقص كافة الملك التملك
 وفي طريق الخاصة باذنه يكون غير نافذ الا في الجرح احدث شيئا منها بلا اذن الشركاء وان لم يقر
 لانه كالمثل الخاص بهم وضمن دية من مات بسقوطها عليه لانه صار سببا لموته كما لو وضع

جرا

جرحا او حفر ثوبا في الطريق او في غير ملكه فقتل به نفس وضمن قيمته بهيمة تلعنت بواحدة من الكوراث
 ان لم ياذنه به الامام فان الضمان في جميع ما ذكر باحداث شي في طريق العامة انما يكون اذا لم ياذن
 به الامام الا ان اذن او مات في طريق جرحا او حفر ثوبا او غشا بضم الغين الكثرة والراد هنا اختلاف
 من هو البئر وعندنا يورسف ان مات غشا بضم الغين لان الغم سبب الوقوع في جرحا
 وضعه آخر فقتل به رجل ضمنه النجى لان فعل الاول انفتح بفعله فالضمان عليه كمن حمل على راسه
 او ظهره شيئا في الطريق فسقط شيء منها على آخر فقتل به فانه يضمن او ادخل حصيرا او قيدا
 او حصاة في مسجد غيره فسقط شيء منها فقتل به انك ضمنه قتيلا بغيره لانه ان كان
 مسجد حية لم يضمن لان التدبير فيما يتعلق بالسجد لاهله لا غيرهم كقتل الامام وخيار
 التولية ونحو ذلك فكان فعلهم مباحا مطلقا غير مقيد بشرط السلامة وفعل غيرهم تعديا
 او مباحا مقيدا بشرط السلامة او جلس في مسجد سواء كان مسجد حية او مسجد غيره حال كونه
 غير متصل فقتل به احد بان سقط عليه اعمى فقتل يضمن قتيلا بغيره لانه لو كان متصليا
 سواء صلح الفرض او النفل لم يضمن لان السجد انما يبنى للصلوة وان لم يكن متصليا سواء
 جلس لغزاة الوان او لتعليم او للصلوة او نام فيه اثناء الصلوة ضمنه لا اي لا يضمن من
 سقط منه برؤيه عدا ان فقتل به قتيلا بالنفس لانه كان حاملا لا يسقط على
 انك فقتل به او سقط فقتل به انسان ضمنه والفرق ان حامل الشيء يعصده حفظه
 فلا يخرج في التعيد بوصف السلامة بخلاف اللابس فلو قتل باذنه لم يخرج فقتل
 مباحا مطلقا ضمنه ذوا حياطة حال في طريق العامة فقتل بغيره سلم او ذمي او امرأة
 حر او كات لان الناس في حرور في الطريق شركاء وطريق الطلب ان يقول اني قد قتل
 في هذا الرجل لم يدرم حابطه وهذا القدر كاف ولا حاجة الى الاشارة وذكره في الكتب لانه
 من الاثبات عند الامكار مئة متعلق بطلب بملكه في النقص كالراهن للحايط فانه يملكه بملكه
 اي فقتل الرهن وارجاع الرهن الى يده واب الطفل والوصي فان لهما ولاية التعريف في حال

قوله او نام فيه اثناء الصلوة ذكرنا انما في غير الصلوة كما
 في الصلاة والاقتصاص على الاول بهم اي في غير الصلوة
 الصلوة على خلاف ذلك وليس كذلك
 فيه انما كان العفو ليس في حال البس في غير الصلوة
 بالتصديق بالسلامة في حال السقوط واني
 قوله سلم او ذمي بعد ان كان حرا بالقتل عدا ولا وكان صغيرا
 اذ لم يلبس بالصلوة فيه اذ كان اذ لم يلبس بالصلوة كان في
 شرح الطحاوي بمراده
 فعدرة الطلب ان يكون له حياطة في حال البس في غير الصلوة
 وصورة الاشارة الى حياطة الرهن في حال البس في غير الصلوة
 فقتل الرهن في حال البس في غير الصلوة
 هذا
 على مراده

العتق والكتاب لانه ماله يذوق لاية النقص له والعبد التاجر ولو سوي لانا ولاية النقص
 له ثم ما خلف بالسقوط ان كان مالا فهو في رقبته فان كان نفقا فله عاقلة المولى لولا عاقلة
 لان الاثر هو وجه على المولى وخان المال يبقى بالعبد وخان النفس بالمولى فلم ينقص من ملكه
 في مرة يمكن ان ينقص فيها في ثلث المدة مالا لمفعول ضمنه وعاقلة عطف على ضمنه وجاز للفصل
 نفقا مفصول ضمنه القدر تلفا الى المال والنفس به اي يملك الحائط لا اي يضمنه من اثم عليه
 فباع واره وقبضه الشري بولا كذا في الكافي ويسر في الهداية لفظ اول سقط الحائط بعد البيع
 به مال او نفس وانما لم يضمنه لان الجنابة بترك الكهف مع مكته وقد زال بابيع بخلاف اشترى
 الجناح لانه كان جانيا بالوضع ولم يضمنه ببيع ولا ضمان على شتر اذ لم يضمنه عليه الا ان يشتره
 عليه بعد شرائه في يضمنه لتركه التفرج مع مكته بعد الطلب او طلب منه لا يملكه نقصه اي
 يضمنه من لا يملكه نقصه وان طلب منه كالمقضي والمستاجر والمودع والوكيل لعدم قدرتهم على
 انقرف حال الحائط الى اوار رجل فله الطلب لان الحق له فيقضي بما جيله واراؤه من ان الجنابة
 لان مال الاطريق فاحقه له في الطلب لانه حق العامة فلا يجوز لها البطالة وان يبي
 ما لا يرد ضمنه بل لا طلب كما في اشترى الجناح وهو اخرج الجذوع من الجدار الى الطريق والبناء
 عليه وكونه كالكتيف مثلا حائط تحت طلب نقصه من ادم وسقط على رجل فقطب
 ضمنه عاقلة اي عاقلة المطلوب من الدية لان الطلب متي في الحش فيكون متعديا فان قيل
 الواحد من الشركاء لا يقدر ان يهدم شيئا من الحائط فكيف يقع الطلب منه قلنا ان لم
 يهدم من ادم فبمكة من اصلاحه بوجه وهو رافعة الى الحكم وبه يحصل التوضيح فاذا
 تركه ضمنه عاقلة كما ضمنوا اي عاقلة يفسرها ان حفر احد ثلثة في دارهم بئر او بني حائطا
 فقطب به انك لان الحافر والبناء في الثلثة متعدي **باب جناية البهيم والجناية**
عليها اصل ان البروز في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة لانه يتصرف في حقته من وجه
 وفي حق غيره من وجه كونه مشتركا بين كل الناس فقلنا بالاباحة بشرط السلامة ليعتدل

قد ورد في بعض النسخ عبارة الهداية بقوله لان الار
 تحت سائر عتق

ما اشترى الجناح اخرج الجذوع من الجدار
 الى الطريق وبنى عليها حائطا

انما يعتبر بملك غيره كذا في ملكه فلو كان
 غير من

النظر

النظر الى الجانيين فيما يمكن الاحتراز عنه لا فيما لا يمكن لان تعبيره بمطلقا يؤول الى المنع من التعريف
 وسد بابيه وهو مفتوح اذا تقرر هذا فنقول ضمن الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما اضا
 بيدها او رجلها او راسها او كسرت اي عفتت بعقد استئجارها او حبست اي ضربت بيدها او حذمت
 اي ضربت بنفسها شيئا يقال اصطدم الفارسان اذا ضرب احدهما الآخر بنفسه فان الاحتراز
 عن هذه الاشياء ممكن لانها ليست من ضرورات السير فتعبد بشرط السلامة عنها فلو حدثت هذه
 الاشياء في السير في ملكه لم يضمن لانه غير متعدي الا في الطريق وهو راكبا الا ان الابطاء مباشرة لانه لم
 يتفقد حتى يحرم الحريات ويلزمه الكفارة وغيره بسبب وفيه بشرط التقدي فصار كذا البه
 في ملكه وفي المباشرة لا يتعذر ولو حدثت في السير في ملكه غير فلو كان سيرة باذنه اي باذنه الغير
 كان ذلك ملكه والسير فيه كالسير في ملكه حيث لا ضمان عليه والاي وان لم يكن باذنه ضمنه
 ما لم يخطا لانه متعدي لانه عطف على قوله ما وطئت دابته نفع الدابة بالجماء كالمهلكة
 ضرها بعد حفرها اي لا يضمن ما نفع رجلها او قنبرها بسيارة او لا يمكن الاحتراز عنها مع سيرها
 حتى لو وقع في الطريق ضمنه لا مكان الاحتراز عن الايقاف وان لم يكن عن النقص فصار متعديا
 بالايقاف او عطف بما رأت او بالث في الطريق سائرة فانه لا يضمن ايضا لما من استناع
 الاحتراز او وضاله فان بعض الروايات لا يفعل ذلك الا بعد الوقوف فلو وقع في غيره
 ضمن لانه متعدي بالايقاف الا ان يكون الايقاف في موضع اذن من قبل الامام بايقاف فيه في
 لا يضمن لعدم التقدي وان اصابت بيدها او رجلها حصاة او نواة او ثارت غبارا او حجر
 صغيرا ففقد عينها او فسد ثوبا لا يضمن لتعذر الاحتراز وبالكبير يضمن لان كان الاحتراز
 ضمنه السابق للدية والقيام لها ما اصابت بيدها او رجلها اي كل صورة يضمن فيها الراكب
 يضمن فيها السابق والقائد لانها مسببانه كالراكب في غير الايطاء فيجب فيها الضمان بالتقدي
 كالراكب وهذا الحكم مطرد ومغس في الصحيح وذكر القدر في ان السابق يضمن النقص بالوصول
 لانه لم يبرأ عينيه فيمكن الاحتراز عنها مع السير وغايته عن بصر الراكب والقائد فلا يمكن الاحتراز

تسمى بقوله ضمن الراكب

ان في صورة الاطباء اصطفا على ما مر انما هو كذا

عننا وعليه بعض الشايخ واكثرهم على الاول وعليه على الراكب الكفارة لانه مباشر وهي حكم المستمرة
ولا يرث ان كان المقتول مورثه لذلك ايضا بخلافها اي اب بنى والفايد حيث لا كفارة عليها
ويرثان لانها مستببان والكفارة وحرام الارث لسانه احكام السبب ضمن عاقلة كل عاقل
او رجل ذكر الرجل في البسوط وغيره في الاخران اصطلاحا وقد مر معنى الاصطلاح واما لو كان
من الجحيم حتى لو كانا من جنس وجب الدية في مالهم كما مر مرارا وكان في الاصطلاح خطأ لان موت كل
منهما مضاف الى فضل صاحبه لانه فضل في نفسه مباح وهو المسمى في الطريق فلا يعتبر في حق الضمان
بالنسبة الى نفسه لانه مباح مطلقا في حق نفسه ولو اقره لوجب نصف الدية فيما اذا وقع في
بشر في قارعة الطريق اذ لو لامشيه ونقله في نفسه لانه في البشر وفعل صاحبه وان كان مباحا
كأنه مفيد بشرط السلامة في حق غيره فيكون سببا للضمان عند وجود التلف به وفي خلاف زفر
وانت حتى ولو كان الاصطلاح عمدا فنصرا اي الواجب نصف الدية اتفاقا لان كلامهم امانات
بفعله وفعل الاخر فيعتبر نصف الدية ويهدر النصف كما اذا جرح كل منهما نفسه وصاحبه ولم يكن
في الهداية والكاف في صورة العمد مرصحا بل في ضمة رسل الخصم ولهذا قال في الكفاية اي يجب نصف الدية
في العمد على عاقلة كل واحد وفي الخطاء يجب الدية الكاملة على ما ذكر في المكتب خلافا لذكر الخطاء
في وضع المسئلة والعمد في بيان قول وفداء الخصم ولو كان المصطلاحان عبيد يهدرهما
لان الجناية تعلقت برقبتهما فعدا وفداء وقد فانت لا الخلف ولو كانا ادما حر او احر
عبيدا فعلى عاقلة المقتول قيمة العبد في الخطاء فياخذها ورثة المقتول اذ على اصل
اي خيفة ومحمد يجب القيمة على العاقلة لانه ضمان الادنى عندهما فقد اختلف العبد المجاني لا
هذا القدر فياخذ ورثة المقتول ويبطل ما زاد عليه لعدم التلف ونصفا في العمد اي
يجب على عاقلة المقتول نصف قيمة العبد لان المقتول في العمد النصف وهذا القدر ياخذ
ولي المقتول وما على العبد في رقبته وهو نصف دية الترسيع الا قدر ما اختلف من البدل
وهو نصف القيمة وضمن اي الدية عاقلة سابق دابة وقع بعض اداها كما تخرج والتجاء

ونحوها

نقل

ونحوها على رجل مات لانه مما يمكن التمرز عنه اذ سقط اقال عدم شدة عليها او لعدم احكامه
وضمن ايضا عاقلة قاتل قطار وطى بغير منه جلا فمات لان القايد عليه حفظ القطار
كما سابق وقد يمكن التمرز عنه فصار متقربا بالتقصير فيه الا ان ضمان النفس على العاقلة
و ضمان المال في ماله كذا في الكافي ولو معه اي مع القايد سابق في جانب الاصل فمما ان لم يكن لهما
عاقلة وان كانت ضمن عاقلة لانه قاتل الواحد قاتل لكل وكذا سابق لا اتصال الاقربة
واذا اذ لم يكن في جانب الاصل بل توسط اي دخل بين الاصل واخذ زمام واحد منها ضمن هو
ما عطف باهو خلفه ويضمن ما عطف بما بين يديه لان القايد لا يقود ما خلف السابق
لا انقطاع الزمام والسابق يسوق ما كان امامه قاتل بغير ربط على قطاره يسير بلا علم فانه
متعلق بربط جلا فمقتول ضمن عاقلة القايد الدية لانه قاتل لكل فيكون قاتلا لذلك البعير
والقود سبب لوجوب الضمان ومع تحقق سبب الضمان منه لا يسقط الضمان به كما هو
اي العاقلة لاي الدية على عاقلة الربط لان الربط هو الذي اوقعه في هذا الضمان حيث ربط
بالقطار وهو متوقع فيها ضاع فصار في التقدير هو الجاني فلو ربط والقطار واقف ضمنا
اي الدية عاقلة القايد بل يرجع لانه قاتل بغير غيره بلا اذنه لا صريحا ولا دالة فلا يرجعون
بالحقم على احد غاية الامر انه متقد بالربط والايضا على الطريق لكنه زال بالقود فصار
كما لو وضع حجر او غيره كذا اذا علم القايد بالربط لا يرجعون على عاقلة الربط بالحقم
من الضمان لان القايد رضى به والتلف قد انقل بفعله فلا يرجع به ارسلا كلبا او طيرا
وساعة اي شئ خلفه منه وان لم يش خلفه فادام في فوره فهو سابق له في الحكم فيلحق بالسوق
وان رآه انقطع السوق ذكره الرطبي فاصاب في فوره ضمن في الكلب ما تلفه لانه يجوز
عليه من جهة فاضى فعله اليه كالكلب يضل فعله اليه كالكلب فيما يصنع الدية لا الاية في
الطير اي البازي والفرق ان الكلب يجمل السوق فاعبر سوقه والطير لا يجمل فصار وجود
السوق وعدمه سواء ولا كلب لم يسبق له سبب الضمان ولا اية منفعية اصابت

انما قلت بالنسبة للكلب والفرق

نفساً او مالا يسيراً انما رآه لقلوبهم فخرج النجاء جباراً يهدى روحه المنفصلة ولان الفعل
 لم يصف اليه اذ لم يوجد منه ما يوجب النسبة اليه من الارسال والستوى ونحوها لم يكلب ناكل
 عنه المروم فاشهد عليه فلم يحفظ حتى اكل العنب بغيره وانما يفتنه اذا شهد عليه فيما يخفى
 بنى آدم كالحال المائل ونظم الشور وعقر الكلب المقهور فيضه اذ لم يحفظ ضرب الدابة عليها
 راكب او خسر اي طعنها بعدد ونحوه فتفتت او خربت يدها شتتاً آخر غير الطاعن او فترت
 من ضربته او خسرته فصدقه وقتلته ضمن هو اي الضارب والناخس الراكب لانه المروى عن عمر
 بن مسعود لان الناخس متقد في السبب والراكب في ضله غير متقد فيترجى جانيه في التعويم
 للمتعود حتى لو كان موقفاً وابته على الطريق يمتنع الضمان على الراكب والناخس نصيباً لانه
 متقد في الاتيان ايضاً وان نجت الناخس فاهلكه كان دمه هدر لانه كالجاني على نفسه ان
 ائت الراكب فقتلته كانت دية على عاقلة الناخس لانه متقد في سببه ثم الناخس
 انما يفتنه اذا كان الوطء في فور النخس حتى يوشى السقوط مضاًفا اليه واذ لم يكن في فوره فالحماة
 على الراكب لانتطاع امر النخس فيبقى السقوط مضاًفا الى الراكب وضمنه في قضاء عين شاة
 القصاب ما نقصها لان المقصود منها اللحم فلا يعتبر فيها النقصان الا بحسب مضمون في عين
 بقر جزار وجزوره اي ابله والحماد والبغل والغرس ربح القيمة لما روي انه دم قضى
 في عين الدابة ربح القيمة وهكذا قضى عمر رضه لان اقامة العمل بها انما تكون بربع اعين
 عينها وعينا المستعمل لها فصارت كأنها ذات اعين اربع فيجب اربع بعوات ارجها
باب جنابة الرقيق والجنابة عليه جنسهم عدداً في النفس يجب القود لما مر الا
 ان يصلح اي يقع الصلح بين الولي والولي او يعفى اي يقع العفو المولى ولم يكن الاسترقاق
 كونه ببيع الدم ونسب القود باقراره الى العبد لا اقرار المولى لان هذا الاقرار من
 العبد لا قيمة فيه كونه عايداً اليه بالضرر فيقبل وهو يكرى على اصل الحرية باعتبار الاثمة
 فيما يرجع الى الدم فلذا لا يقبل اقرار المولى عليه بحد ولا فصا ص وانه كان هذا الاقرار يصايف

حق المولى

حق المولى لكنه ضمني فلم يجب مراعاة وفيما عطف على ما في النفس ومنها اي دون النفس
 كالخطاء اي يجوز كالتقليل لخطاء في الحكم وبين الحكم بقوله دفعه سيده بها اي بمقابلته الجنابة
 ويملكه ولها اي وليه الجنابة او فراه بارشها يعني ان سيده مخير بين دفع العبد والغذاء بالارش
 لتخليص عبده لكن الواجب الاصل هو الدفع في الصنيع وهذا سقط الواجب بعت العبد لولا
 على الواجب بخلاف موت الحر الجاني حيث يجب الارش على عاقلة حالاً اي كاشاً كانه الدفع او
 الغذاء على الحلول ان الدفع فلا يمس ولا تأجيل فلا يعان واما الغذاء لم يمس لانه القول الحق من
 رتبة العبد الى رتبة المولى فان فراه فجنم في الاول فانه اذا دفع في الجاني عن الاول فصارت كانه
 لم يكره فيجب بالثانية الدفع او الغذاء وان جنم جانيه دفع بها اي وليها بقسمه بديهة
 حقيقة ما اى علم قدر ارش الجنابيين او فراه بارشها لان تعلق الاول برتبة لا يمنع تعلق الثانية
 بها كالديون المتلاحقة الا يري ان ملك المولى لم يمنع تعلق الجنابة في جنم عليه الاول او ولي
 ان لا يمنع وان كانوا جماعة يقتسمون العبد للدفع على قدر حصصهم وان فراه لم يجمع او يشرهم
 لما ذكر ان تعلق الاول برتبة لا يمنع تعلق الثانية بها ولان وهب اي لولي العبد الجاني او بعه
 او اعتقه او برة او استولدها اي الجارية الجنابة ولم يعلم بها اي الجنابة فمنه الاقل منه قيمة
 ومنه الارش وان علم غرم الارش فان المولى قبل هذه التفرقات كان مختاراً بين الدفع و
 الغذاء ولما لم يبق محلة للدفع بلا علم المولى بالجنابة لم يصح مختاراً للارش فقامت القيمة
 مقام العبد ولا فائدة في التخيير بين الاقل والاكثر فوجب الاقل بخلاف اذا علم فانه يصير
 مختاراً للارش كما لو تعلق عنه بقتل زيد او رميه او شجبه ففصل اي قال ان قتلت زيدا
 فانت حر فقتل او قال زيدا ميت زيدا فانت حر فمضى او قال ان شجحت زيدا فانت حر
 فنتج غرم الارش لانه يصير مختاراً للغذاء حيث اعتقه على تقدير وجود الجنابة قطع عبده
 بر حرراً ودفع اليه بقضاء اولاً فاعتقه فمضى فانت منه فالعبد صلح بها فانه اذا اعتق
 دل على ان قصده تصحيح الصلح اذ لا قيمة له الا بان يجوز صلحاً عنه الجنابة وما يحدث منها وان لم

فلا تملك العبد حتى يفتنه
 وحين لم يفتنه على نفسه
 بطل حق المولى بعد اختيار القدر

فراه
 لا يفتنه على نفسه او ما يفتنه
 في نفسه ولا يفتنه الا بالقيمة

يعتقه برده على سيده لانه اذا لم يعتقه وسري ظهر ان الواجب ليس المال بل القود كان
الرفع باطلا فبطل العبد على سيده فيقتله الولي او ينفقوا اي ينجروا الى بين القتل والعفو
لا يباح الدم كما مر جني ثا دون مديون خطاء فاعتقه سيده بلا علم بها غرم لرب الدين
الاقل من قيمته ومن دينه ولو لم يرها اي غرم لولي الجناية الاقل منها اي من القيمة ومنه الارش فان
السيد اذا اعتق الما دون المديون غرم لرب الدين الاقل من قيمته ومنه الدين واذا اعتق
العبد الجاني جناية خطاء غرم الاقل من قيمته ومنه الارش فكذلك عند الاجتماع لعدم التزام سيدها
اذ لو لا الاعتاق يرفع الى ولي الجناية ثم يبيع للدين ولدت ثا دون مديونية ولولا لا يرفع
معها الجانيها ويباع لدينها لان دينها متعلق برقبته فيسرى الى الولد والرفع للجناية
في ذمة المولى وانما لا يقر ان الفعل الحقيقي وهو الترفع والسرابة يجوز في الامور الشرعية الحقيقية
عبد لرب زعم رجل اخر ان مولاه اعتقه فقتل اي العبد المقتول وليه اي لزامهم خطاء
فلا شيء لاي لزام لانهم ان مولاه اعتقه فقد اقر انه لا يستحق على المولى دفع العبد
ولا العتداء بالارش وانما يفتي الدية على العاقلة لانه حر فيصدق الزاعم في حق نفسه فيسقط
الرفع والعتداء ولا يصدق في دعواه الدية عليهم الآية قال قلت اخا زيد قبل عتق خطاء
وقال زيد بل بعد صدق الاول لان زيدا برع عليه شيئا لواقربه لزم عليه الضمان لا على العاقلة
لانه برع عليه القتل خطاء بعد العتق فلو اقربه لزم عليه الضمان لان الثابت بالاقراء لا يستحل
العاقلة فزاده بقوله قلت بل عتق ما قبلته بعده خذرا عن لزوم الضمان عليه لامعناه
الظاهر يلزم لزوم الضمان على المولى بالاقل من قيمته ومنه الدين ان لم يعلم بالجناية والدية ان
علم بما مع ان قوله ليس بحجة على المولى وان قال قطعت بردها قبل اعتاقها وقالت كان
بعده صدقت وكذا في اخره منها اي عتق امه ثم قال لها قطعت برك واخذت منك
هذا المال قبل ما اعتقتك وقالت بل بعده فالقول لها لانه اقر بسبب الضمان ثم ادعى البراءة
وهي شكر فالقول لشكر الجاني والعلة يعني اذا قال جامعها قبل الاعتاق او اذنت العلة

قوله

قبله فالقول له لان الظاهر كونها حال الرق امر عبد بجور او بصبي مبيعا بقتل رجل فقتله
فالدية على عاقلة العاقل لان المباشرة هو البصبي المور فيضنه عاقلة ورجعوا على العبد
بعد عتقه لانه اوقع البصبي في هذه الورطة لكنه قوله غير معتبه حتى المولى فيضنه بعد العتق
لا على البصبي الامر لقصور اهليته ولو كان مورا لعبد الجور عبد بجور اشبه دفع ربه
العبد القاتل او فداءه في الخطاء بلا رجوع حالا لان الامر قول وقول الجور غير معتبه فلا يؤخذ
به في الحال بل بعد عتقه لزوال النافع وهو حق المولى بالاقل من قيمته ومنه العتداء لانه مختار في حق
دفع الزيادة لا يسطر كالحكم في العهد اي دفع السيد القاتل او فداءه ثم رجع على العبد الامر بقتل من
قيمته ومنه العتداء ان كان العبد القاتل صغيرا الا عند الصغير كالخطاء ولو كان كبيرا اقتضى لانه
يجري بين الحر والعبد قتل من عند حرين كحل وبيان فحقا اور في كل منهما دفع نصفه الى الآخر
او فدي بدية هي عشرة آلاف درهم لان الرقبة بحكم القود صارت بينهم كحل واحد ربه فاذا انجفا
اشان بطل حقهما ونفي حتى الآخر في النصف فلذا قيل له ادفع نصفه وانما الفداء فقد كان
الفاذا اعفي اشان بطل حقهما فبقي حتى كل من الباقيين في خمسة آلاف فلذا فداء بعشرة آلاف
ان شاء وان قتل اي القاتل احدهما اي حرين خطاء والاخر عتدا وعفي احد ولي العهد فري
برية لولي الخطاء وينصفوا الاحد ولي العهد الذي لم يعف لان نصف الحق بطل بالعفو فبقي
النصف وصار لالا ويخمس خمسة آلاف ولم يبطل شيء من ولي الخطاء وكان حقهما في كل الدية عشرة
آلاف او دفع القدر اليهم يعني ان سيده كان نجس ابي الفداء والرفع فان دفعه دفعه اليهم
اثنان ثمانية لولي الخطاء وثلاثة للذي لم يعف منه ولي العهد عتدا عند ايجنته فيضرب ولي
الخطاء بالكل وغير العاني بالنصف لان حقه في النصف وحقها في الكل فصار كل نصف بينهما
فصار حتى ولي الخطاء في سهمين وحق غير العاني في سهم فيقسم بينهما اثنان وارباعا فصار
عندهما ثلثة اربعة لولي الخطاء ورجعه لاحد ولي العهد لان النصف سلم لولي الخطاء
بلا منازعة واستوت منازعة الغريقين في النصف الاخر فينصف فلذا يقسم ارباعا

قوله لا يوجب المال له وجب المال لغيره
ويجب لغيره المثلين

قتل عبدا قريبا وعنف احد صاحبه بطل كله لان ما يجب من المال يكون حتى المقتول لانه بدل له
وهذا يعنى منه ديونه ونفقة وصاياه ثم الورثة يخلفونه فيه عند الفراغ من حاجته ومولى
لا يوجب على عبده ديناً فلا يخلفه الورثة فيه **فصل** دية عبدا واحدة قيمته فان
بلغت اى قيمته دية الحر وهي عشرة آلاف درهم او حرة وهي خمسة آلاف درهم نقص من كل
منها عشرة اشعة درهم اشعار الخطا في درجة الرقيق عن الحر وتبين العشرة بالترعة
ابن عباس ولو كانت القيمة اكثر من عشرة آلاف من درهم في العبد ومن خمسة آلاف في الامة
وعند ابي ي وثالث حتى يكسب قيمة بالغة ما بلغت وفي الغصب بعينه قيمة اى قيمة كل منهما
بالغة ما بلغت فلو غصب عبداً قيمة مائة دينار وهلك في يده لم يرض تلك القيمة وما قدر من
المرقد من قيمة الفقة لان القيمة في الفقة كالتية في الحر لانه بدل الرق في يده اى اطلاق يد الفقة يلزم
نصف قيمة كانه دية الحر بالغة ما بلغت في الصحيح الا في رواية عن محمد انه يجب في قطع يد العبد
خمس الاف عند قطع يده عندا عنق فسرى اعيد ان ورثته سيده فقط اى ان كان وارث المقتول
سيده فقط اذ عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لان الفقد يجب بالموت مستند الى وقت
الجرح فانه اعتبر وقت الجرح فسبب الولاية الملك وان اعتبر وقت الموت فسببها الولاية
بالولاية فجماله سبب الاحتجاج تمنع التوذكير له المقتول ولهما ان جماله السبب لا يعتبر عند
ينقص من له الحق والا فلا اى وان لم يكن الوارث سيده فقط بل له وارث غيره لم ينفذ بالاتفاق لانه
المعتبر ان كان وقت الجرح فاعتبر السبب وان كان وقت الموت فذلك الوارث او مجموع
السبب فجماله المقتول لم يمنع الحكم قال الكولي لعبدية احكاماً من فشتى اى ما يشترط في
المولى واذا التمر به بان قال اردت هذا فارتبها للمولى وان قتلها رجل وجب دية حر
وقيمة عبده والغزو ان البيان انشاء في حق الحل اطلاقاً في حق المولى ولهذا اذا مات الكولي
قبل البيان بشيخ الفقة بينهما وبعد الشجة بنى تحلل البيان فاعتبر انشاء في قتلها وبعد
الموت لم يبق تحلل البيان فاعتبر اطلاقاً محضاً واحدها حر ببقيين فيجب قيمة عبده ودية

على حال محال والارادة كاني اطلاق يد حر يوجب الدية
نصف دية كانه حر مائة

حر ولو قتل كلاهما رجل فقيمة العبد من لانه لم ينقص بمثل كل واحد حر او كانه الفان ليس
ينكر ذلك فبغيرها قيمتهما وفي فقه عيني عبده دفعة سيده واخذ قيمته او اسكه بلا اخذ النقصان
يعنى اذا قتله رجل عيني عبده فانه شاء مولاه دفعة اليه واخذ قيمته وان شاء اسكه ولم يأخذ
النقصان وقال لا يخير بين الدفع والامساك مع اخذ النقصان لان معنى الماتة لهما معية وفاقا
وجب ان يخير الكولي على الوجه المذكور كما في سائر الاموال فانه في خرق ثوب غيره خرقاً
فاختار يخير المالك بين دفعه اليه ونقصه قيمة وبين اسكاك الثوب ونقص النقصان
ولان الاتية ان كانت معيرة في النقصان الديات فالادية غير معدرة فيها وفي الاطراف
ايضاً ولهذا لو قطع عبداً يد عبده يوضر المولى بالدفع او الغداء ولو كان مالا محضاً لوجب ان يساع
فيها ثم انه الاحكام الادمية ان لا يعتم الفداء على الاجزاء ولا يتحلل الجثة ومنه احكام الماتية ان
ينقسم ويتحلل فوخرنا على الشبه بين حفظها من الحكم **فصل** اقرم ديراوتم ولدي لم يكر
الكتاب اذ علم حكمه فيما سبق من كفاية جناية خطأ لم يكر ولا يفتى عليه اى على واحد منها ولو بعد الفسخ
لان موجب جنابة الخطاء منه على سيده وافراره لا ينفذ عليه وبعد انشاءها بالبيعة ضمن مولاه
الاقل من الارش والقيمة لارادى ان اباع عبده بن الجراح قضى بجناية المدبرة على مولاه وكان اميراً
بانتم بمحض من النجاة فصار جاعاً ولانه بائنه بر اول الاستيلاء وصار مائناً دفع الرقبة
عند الجناية ولم يعبر بجنازة الله لانه غير عالم بانه ينجى فصار كما فعله بعد الجناية غير عالم بها
وانما وجب الاقل من قيمة ومنه الارش لان الاصل وجوب الدفع بالجناية وقد نفذ الدفع بسبب
من المولى فيجب القيمة عليه لئلا ينقص من المولى في اكثر من القيمة ولا حتى لو في الجناية في اكثر
من الارش ولا يشت الخيار بين الاقل والاكثر في متحد الجنس بخلاف الفقة حيث خير بين
الدفع والغداء وجنابهما مختلف وان حتى اكثر جنابات لم يلزمه الا قيمة واحدة بقا طنة
عيسى واحدة فتشارك في الجناية اثنتى ولى الاولى في قيمة دفعت اليه اى الى ولى الاولى
بقضاء ولا يطلب من المولى شيئاً لانه مجبور في الدفع ويبيع مولاه او ولى الاولى لو دفعت اليه

قوله ولا يتحلل الجثة تبطل الجثة
القيمة ويسبب الجثة

على
قاراً بعض نعتي بانه لا يبيع عبداً لادية ذلك الجثة
اعباً والماتية انتهى

قوله دية مولاه اذا اذنته
الاراء فانما هي دية مولاه
انما هي دية مولاه

بسبب كان عند فروع عليه بيحقة
من جهة القاصيصا كان لم يرد نصف
العبد لان مرد الحق بسبب صح

لأنه حين جنى عليه لا يراجه أحد فيسحق كل ما وإنما ينقص باعتبار زواجه الثاني فإذا وجد
من بدل العبد في يد المالك فارغاً يأخذه منه ليم فقه وبعبارة بمعنى جنى عند الولي فخطأ ثم
غضب رجل فجنى عنده لا يرجع الولي لأن الجنابة الأولى كانت في يده والعق في الفصلين بمعنى
إذا جنى عند غاصبه ثم عند مولاه أو بالعكس كالمذبح لكن الفرق بينهما أن الولي يرفع العقن نفسه
ويقتله المذبح فإذا وقع العقن يرجع بنصف قيمته على الغاصب ويسلم للمالك عند فحده وعند
لا يسلم له بل يدفعه إلى الأول وإذا دفعه إليه يرجع في الفصل الأول على الغاصب وفي الثاني لا يدر
غضب من جنى في كل مرة يعني رجل غضب مذبحاً فجنى عنده ثم رده على مولاه ثم غضب فجنى
عنده جنابة أخرى ضمنه مولاه قيمته لها إلى الولي الجنابيتين لأنه منعه عن العبد عن الرفع بالمذبح
فوجب عليه قيمته كما مر ورجع بها أي تلك القيمة على الغاصب لأن الجنابيتين كانتا في يده فاستحق
الولي سبباً كان في يد الغاصب فيرجع عليه بكل بخلاف المسئلة السابقة فإنه هناك استحق
النصف بسبب كان عنده والنصف بسبب كان في يد الغاصب ودفع الولي نصيباً أي النصف
القيمة الأخوذة من الغاصب ثانياً إلى الأول أي إلى ولي الجنابة الأولى لأنه استحق كل القيمة للمذبح
المرحوم عند وجود جنابته وإنما انتقص حقه بحكم الزاوية فمعه بعد ورجع إلى الولي به أي بالنصف
الذي دفعه ثانياً إلى ولي الجنابة الأولى على الغاصب لأن استحقاق هذا النصف ثانياً بسبب
كان في يد الغاصب فيرجع به عليه ويسلم له ذلك ولا يدفعه إلى ولي الجنابة الأولى لأنه استوفي حقه
ولأن الجنابيتين إذا حق له آفة النصف سبق حق الأول عليه وقد وصل في ذلك إليه وأتم الولي في
كل ما ذكرناه من المذكورة كالمذبح لا يشترطهما فيكون المانع من الدفع الجنابة من قبل الولي غضب
صبياً حرّاً فإن عنده فحده أو كحى لم يفهم ولو مات بصاحبة أو نكح حبة ضمن عاقلة
الدية هذا استحقاق والناس لا يفهم في الوجهين كما قال الشافعي وزرعه ثم حقق الغصب
في الحرّ الأربعاً أنه لا يتحقق في المكاتب وإن كان صغيراً كونه حرّاً بلعنه ربيعاً فالحرم
أو ربة أو لأن لا يفهم به وجه الاستحقاق أنه ليس بضمان الغصب بل ضمان الاتفاق بالسبب

لنقله في مكانه فيه الصواعق والحبات حتى لو نقله الى موضع يطلب فيه الحيض ضمن كذا في الكافي
 كما في صبي اودع عبدا فقتله ايا اودع مولى العبد عبدا صبي فقتله ضمن عاتلة الصبي
 بيمينه وان اطلق مالا يباع لا يضمن عند ابي حنيفة وحججه وبضمنه عند ابي يوسف وان اطلق
 لانه اطلق مالا موصوفا ولم يأت غير العبد موصوم لحي السيد وقد فوته لفرقة الى الصبي
 واما العبد فعليه حقه لبقائه على اصل الحرية في حق الدم وبرونه بضمن لانه مؤلف
 بافعاله **باب القسامة** هي ايمان تقسم على اهل الحلة الذين وجد القتل فيهم قوله
 ميت به جرح مبتداه خبره قوله لانه حلف له او ضرب او هتك بركه النون او طرجه دم
 من اذنيه او عينيه وجد في حلة او كثره عطف على غيره وجد وجازة للفصل اي كثر البدن سواء
 كان معه رأس او لا ونصفه مع رأسه لا يعلم قائما اذ لم يعلم كان هو الخضم وسقط القسامة وادعى
 وليه القتل على اهل الكاهن او على بعضهم عدا او خطأ ولا يضمن له حلفه الى اجل ذلك الميت
 خمسون جلاضهم اهل الحلة لما روي في ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب على اهل خيبر
 ان هذا قتل وجد بين اظهركم فما الذي يخرجكم عنكم فكتبوا اليه ان مثل هذا لما دنت وقت
 في بني اسرائيل فازل الله على موسى ثم قال ان كنت نبيا فاسئل الله مثل ذلك فكتب صلى الله عليه وسلم
 وسلم اليهم ان اسئله اني ان اختار منكم خبيسا جلا فيخلقون بالله ما قلناه وما علمنا
 فاما لم يوزن الدية قالوا لقد قضيت فينا باننا موسى ايا العوي يجتارهم الوحي اشارة الى
 ان خيبر تبين النخيل الى الوحي لان اليه حقه والظاهر انه يجتار من يترحمه بالقتل وهم
 الفسقة واشتباة او صالحي اهل الحلة لان ترحمهم عن اليه الكاذبة الملع فيظهر القاتل
 قاتلا كل منهم بالله ما قتل ولا علمت قاتلا لا الوحي اي لا حلف ولا القول بانهم قتلوه
 وقال ان في اذهانهم هناك لو ان حلف الاولياء حين يمين فان حلفوا يضمن بالدية
 على كدعي عليه عدا كانت الدعوى او خطأ في قول وفي قول يضمن بقوله اذا كانت الدعوى كافي
 وان نكل الدعي عن اليه حلف الدعي عليهم فان حلفوا تركوا ولا شيء عليهم وان نكلوا فعليه
 اهل الحلة

قوله اودع عبدا فقتله
 اركان صبي اودعه رجل عبدا
 اودع الصبي هذا العبد اودع عبدا مضافا

قوله اذنه او عينيه
 الا الميت وليس في سياق لفظ الدية
 مع رأسه لا يذهب عليها ان هذا داخل تحت قوله او كثره
 على ما يترك قوله في شرحه سواء كان مع رأس او لا خشي

اجاب خيري

العصا

خطا الدية انما هو بين القتل وبين اهل الحلة عداوة ظاهرة او
 انهم قتلوه بغير سبحة جلاض اهل الحلة ويؤمونه الدية وعندها حتى يجرى الزرع حتى يبين فان حلف انهم قتلوه خطأ فله الدية عليهم وان حلف قتلوه خطأ
 فله الدية في قول والدية في اخر وان نكل الدعي عن اليه حلف الدعي عليهم فان حلفوا فله الدية في قول والدية في اخر وان نكلت هذه
 العداوة فله الدية في قول والدية في اخر وان نكلت هذه العداوة فله الدية في قول والدية في اخر وان نكلت هذه العداوة فله الدية في قول والدية في اخر

العصا في قول والدية في قول والدية في قول والدية في قول والدية في قول والدية في قول والدية في قول والدية في قول والدية في قول والدية في قول
 هناك علامة القتل على احد يمينه كالدعي او ظاهر يشهد الدعي عداوة ظاهرة او شهادته عدل
 او جماعة فيردون ان اهل الحلة قتلوه وان لم يشهد له الظاهر حلف اهل الحلة لقتل في قول
 بيمين الوحي قوله دم الاولياء فيقسم حكم خمسون انهم قتلوه ولان اليه حقه لانه يشهد له الظاهر
 كما في سائر الدعوى فان الظاهر يشهد الدعي عليه لان الاصل في الدية البراءة والظاهر يشهد
 الدعي عند قيام اللوث وقرب الدم فيكون اليه حقه له ولكنه في هذه الحجة نوع شبهة والعصا
 عقوبة سقطت بالبراءة لاجب الدية في الجدير ولنا قوله دم البينة للدعي واليه حقه الدعي عليه
 وروى ابن المسيب انه صلى الله عليه وسلم براء باليهود بالقسامة وجعل الدية عليهم لوجود
 القتل بين اظهركم ولان اليه حقه لانه يشهد له الظاهر حلف اهل الحلة لقتل في قول
 واليه حقه عندنا ليعظم القتل بترحمهم عن اليه الكاذبة فيجب القصاص وادخلوا
 حصل البراءة عن القصاص ثم يقضي على اهل الحلة بالدية لوجود القتل بينهم وقد ثبت
 انه دم جمع بين الدية والقسامة وكذا عمر رضي الله عنه وان ادعى وليه القتل على واحد منهم من
 غيرهم سقط القسامة عنهم يعني اذا ادعى ولي القتل على رجل من اهل الحلة كان ذلك براءة
 منه لاهل الحلة حتى لا يسمع دعواه بعد ذلك عليهم وان منهم فلا اية ادعى على واحد منهم بيمينه لا يملك
 القسامة والدية من اهل الحلة او عن ابي حنيفة في رواية بخبر ذلك براءة منه لاهل الحلة كذا في الثانية وان لم يوجد
 اي الحضور فيها اي الحلة كثر الحلف عليهم المانة يتم اي الحضور ومن نكل منهم حلف لان الحلف
 فيه واجب تعظيما لدم الدية ولهذا يجمع بينه وبين الدية بخلاف السكوك في الاول لان الحلف
 فيها برك عن اصل حقه ولهذا يسقط بديل الدعي وهذا لا يسقط بديل الدية وستختلف قال قتله
 بيمين حلف بالله ما قتل ولا عرفت قاتلا غير زيد لا يبريد اسقاط الخصومة عنه بيمينه بقوله
 فلا يضمن فيحلف على ما ذكر لانه لا اقر بالقتل هذا مستثنى عن اليه بيمينه بيمينه سواه فيحلف عليه
 ولا قسامة على صبي ومجنون لانهما ليسا من اهل القول الصحيح لما عرفت واليه حقه في رواية وعبد

انما هو بين القتل وبين اهل الحلة عداوة ظاهرة او

اراد عداوة او قرب
 اراد قتل في قوله الجدير وان

لا يهاب من اهل النقرة واليهين على اهلها ولا فاة ولاديه على احد في حق بيت لا اثم به اوجج
 ومن من فاه او انعه او دبره او ذكره لانه ليس بقتيل اذ لا بد من ان يندل به على كونه قتيلا وهو
 ما ذكره في قول الباب بخلاف ما ذكره هنا لان الدم يخرج من هذه المواضع عادة فلا يقتل احد
 وانما خلقه كالكبير اذا وجد سقط تام الخلق به انزله الا ان المذكورة فهو كالكبير في الاحكام
 المذكورة لان الظاهر ان تام الخلق ينفصل جثا رجل يسوق دابة عليها قتيلا فاعلمت عاقلة
 الرجل ديبته ان يته القتل لاهل الحلة لانه في ربه نصا كانه في داره كذا لو قاده اوركها فان
 اجتمع اهل القايه والسائق والراكب فقتلوا في ايديهم ذكر الرقعي وجوبين فريتين او بيلين
 فقتلوا لان قتل لا وجه فريتين على عهد النبي دم فاردم ان يسبح بينهما فوجد الا احد فريتين
 اقرب قضى عليهم بالسنة والدية وروي عن عمر بن الخطاب انه استوثق الى الزينان او قبيلتيه
 فقتلها ان كانا في القتل في موضع يسمع منه الصوت لاهل قرية في الصورة الاولى واهل فريتين في الثانية
 لانه اذا كان بحيث يسمع منه الصوت يسمع منه الصوت فيمكنهم النقرة وقد قهر واذا كان في موضع لا يسمع
 منه الصوت لا يلزمهم النقرة فلا يربون الى التقصير فلا يحلون قاتلين فقتلوا وقد وجد القتل
 في دار رجل فقتل القاتل وتبري عاقلة اذا ثبت ان اهل الحلة لان التدبير في حفظ الملك الخاص له
 الملك والدية على عاقلة لان نقرته وقوته بهم وهذا اذا كان له عاقلة ولا فاهية كما مر في الجردة
 اليد حتى لو كان به لا يري عاقلة ولا نفه ولو وجد قتيلا في دار نفه يري عاقلة ورتبة
 عند ابيه خفيفة لان الدار حال ظهور القتل لو رتبه فالدية على عاقلة وعند ابيه عند زفي لاشي فيه
 وبه يعني لا قالوا ان الدار في يده حال ظهور القتل فيجعل كانه قتل نفه فكان هدا وادوات
 الدار للورثة فالعاقلة انما يتحملون ما يجب تخفيفا لهم عليهم ولا يمكنه الايجاب على الورثة للورثة
 القاتل على اهل الحلة انما يتحملون ما يجب تخفيفا لهم عليهم ولا يمكنه الايجاب على الورثة للورثة
 وقسم اهل القايه يخط خطه ليتمز انصبا وهم لا مع السكان الى لارضل السكان يعني الشاجير
 والتدبير مع الملك في الفاة عند ابيه خفيفة ومحمد وقال ابو يوسف هو عليهم جميعا لان

ولاية

ولاية التدبير نحو ما سكتي كايون بالثلاث الا يري ان النبي لم جعل الفاة والدية على اليهود وان
 كانوا سكانا نجيبا ولما كان الملك هو المختص بنقرة البقرة لا السكان واهل خبيد يفرقون
 على امكانهم ولا التدبير عنده ايضا وقال ابو يوسف كلهم مشتركون لان وجوب الفاهية بترك
 الخطأ فممن له ولاية الخطأ وهي بالملك وقد استوفاه ولما ان صاحب الخطأ هو المختص بالتدبير
 الحلة وهي تنسب اليه لا للتدبير وقيل بان التدبير في التدبير والقيام بحفظ الحلة مكان
 هو المختص بالتقسامة والدية لا التدبير وقيل انما اجاب ابو حنيفة بهذا بناء على ما شاهدته
 عادة اهل الكوفة في زمانه ان صاحب الخطأ في كل حلة يقومون بالتدبير الحلة ولا يشاركونهم
 في ذلك قال باع كلهم يعني ان يبي واحد من اهل الحلة فكذا الحكم لان التدبير يتبع الاصل
 الحلة في باقي شئ من الاصل نحو الحكم له دون التبعية وان لم يبيع بل باع كلهم فله التدبير اتفاقا
 لاولئك في بقتلهم عندهم او في ارضهم عنده فانتقلت عندهم اليهم وخلصت عندهم لهم وجد
 قتل في دار مشتركة بين قوم لبعضهم اكثر من غيره فان نصيب الرجل مثلا عشرة ارجل وباقي الاخر
 في غير ذلك من الارض ولا يفتقر الى انصبا ولا استواء صاحب القتل وكثير في الخطأ والتقصير وان يفت
 دار ولم يقتض حتى وجد فيها قتيلا فقتل الدية على عاقلة البائع وفي البيع بخيار فله عاقلة دية
 اليد عند ابيه خفيفة وعند اهل الدار لم يكن فيه خيار فله عاقلة التدبير وان كان فله عاقلة من نصيبه
 الدار سواء كان الخيار للبائع او للتدبير فانه يقتل اليد وهما الملك وان وجد القتل في الملك
 فالفاة والدية على من فيه من الرقاب والملاحين والملك وغيره فيه سواء وكذا العجالة وفي جرد
 حلة وشاخر اهل الحلة احتراز عن الشارع الا عظم كاسيانه على اهل الانهم احق الناس
 بالتدبير فيه وفي سوق مملوك على الملك وفي غيره اي غير المملوك والشارع الا عظم السبي
 والجامع لافاة لان المقصود بان ينفى تهمة القتل ولا لا يتحقق في حق العاقلة والدية على
 بيت مال لان الغرم بالتدبير اعلم ان الطريق يتقدم ابتداء الرقعة من ارضها طريق خاص
 وهو ما يختص بواحد او اكثر ويختص له مدخل لا يخرج كما ذكرنا في بحث الزاوية السطيلية والاخر

على الملك

قوله ان صاحب الخطأ هو المختص بالتدبير الحلة ولا يشاركونهم
 صاحب الخطأ على صيغة الجمع
 الا ان صاحب الخطأ هو المختص بالتدبير الحلة ولا يشاركونهم

على فريتين باجر البقر والغرس

طريق عام وهو لا يختص بواحد او اكثر ويخرج من مدخله ويخرج من مخرج هذا الشارع وهو ايضا قسمان
احدهما شارع الحلة وهو ما يخرج من مدخله اكثر من اهل الحلة وقد يخرجون من مخرجها ايضا وهذا ما قال
في السابق وفي سيرة علي عليه السلام في شارع الحلة والآخر الشارع الاعظم وهو ما يخرج
من جميع الطوائف فيه على السوية كالطريق الواسعة في الاسواق وخارج البلد وهذا ما قال
في الصلاة ومن وجد في الشارع الاعظم فلا تسامه فيه هكذا يجب ان يعلم هذا المقام حتى
تندفع الشبهة ويقتل الادعاء وفي قوم التقوا بالسيف واجلوا عن قتل اي تفرقوا فظهر
في موضع اجتماعهم قتل اهل الحلة لان حفظ الحلة عن مثل ذلك واجب عليهم فاما المخرج
من يباشره جعل عليهم التسامه والدية الا ان يدعي على القوم او على بعض منهم فلم يكن على اهل
الحلة شيء لان هذه الدعوى تضمنت برأتهم عن التسامه ولا على القوم حتى يقتلوا البينة او يجد
الدعوى لا يثبت الحق لكن يسقط الحق على اهل الحلة لان قوله حجة على نفسه وجده قتل في برية
لا حجة بغيره معنى القرب على ما سبق سماع القوم او في هر كبير وهو عاين في براءه ولا عليه
كأنوا شتلا خلاف الزمان الذي يستحق به الشفعة لاختصاص اهلها به لقيام بيعهم عليه فلو كان
والدية عليهم فقول الوفاة او براءه بغيره ليس على خلافه فجدد راء اذا كان هذه الحالة لا ينفذ
من غيره فلا يوصف بالتقصير ولو كان القتل محسبا بالشارع فله اقرب القوي من ذلك الموضع
على التقدير المذكور للقرب ولو في ارض او دار موقوفين على ارباب معلومة فيعلم انهم اقرب القوي
بالمسكن بغيرها ولو كانت موقوفة على مسجد فكل المسجد كان كما لو وجد في المسجد وقدر ولو وجد
في موضع كونه قلاعة غير مملوكة ففي الخيمة والفسطاط على ساكنيها او في خارجها ان كانوا ساكنيها
فما يقابل فعلى قبيلة وجد القبل فيها ولو بين القبيلتين كان كما بين الوثنيين وقد مر
بيان وان زلوا حلة مختلفين فعلى اهل المسكن لانهم لما زلوا حلة صارت الامانة كلها
مركبة حلة واحدة متسوية اليهم فيجب غرامة ما وجد في خارج الخيام عليهم ولو كانت الارض
زل فيها المسكن مملوكة فعلى مالك التمسك والدية بالاجماع لانهم سكان ولا يراهم المالك

الدية نحو

في التسامه

في التسامه والدية جرح في جرح فنقل الى اهلها بنق ذرايش فأت فالتسامه والدية على الحي خلاف
لا يبرئ يوسف لان الجرح اذا اتصل به الموت صار قتلا ولهذا وجب القصاص بخلاف ما اذا لم يكن صاحب
ذرايش جرحا جرحا بنق جرحا اخر الا اهل الحلة فأت فأت لم يضره الجرح في قول ابي يوسف و
محمد وفي قياس قول ابي حنيفة يضمن لان يده بمنزلة الحلة فوجوده جرحا في يده كوجوده فيها
رجلان في بيت ثلاثا وجد احداهما قتيلا فلهما الدية الاخرية عند ابي يوسف خلافا لغيره فانه
لا يضمن عنده لاحتمال انه قتل نفسه ولا يبرئ يوسف ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه وجد
قتل في قرية اربعة كثر الخلف عليها وتدي عائلتها عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف القصاص
ايضا على العاقلة لانها على اهل النقرة والمرأة ليست من اهل البيت العتيق ولها ان التسامه
لنفي التهمة والتمت من المرأة متحققه بطل شهادة اهل الحلة بقتل غيرهم يعني اذا ادعى الولي
على غير اهل الحلة وشهد شاهدان من اهلها لم يقبل عنده جرحه فلا يقبل لانهم كانوا بصد وان
يصيروا ضما وقرب بطل برغوى الولي القتل على غيرهم فقتل شهادتهم كالوكيل بالخصوص
اذا غرل قبل الخصومة ولما انهم ضحاك بانزاهم فالتسامه للتقصير الصادرضهم فلا يقبل شهادتهم
وان خرجوا من الخصومة كالوحي اذا خرج من الوصاية بعد ما قبل انتم شهادتهم على واحد منهم اي بطل
شهادتهم على واحد منهم بعد ما ادعى الولي القتل على واحد بعينه لان الخصومة قائمة مع الكل
على ما ذكره الشافعي في دفعه عن نفسه فيكون منهم ما **كتاب المعاقلة** جمع معقولة بفتح
الميم وختم الن في معنى العقل الى الية سميت به لانها تعقل الرماء من ان تسفك ومنه العقل
لان يرفع القبل من العاقلة هم الذين يقتسم عليهم دية القتل خطأ اهل الديوان لمن هو منهم تؤخذ
من عطيائهم في ثوب سني من وقت القضاء وهم الجيش الذين كتب اسماهم في الديوان
هذا عندنا وعند الشافعي على العشرة لما روي ان النبي ص حكم عليهم ولا تسبح بعده ولا تزا صلة فلا قارب
اوله بالكلية والنقعات ولنا قضية عمر رض فانه لما دون الدواوين جعل الدية على اهل
الديوان بعضهم من الصفاة من غير نكير منهم فكان اجماعا وليس ذلك بنسخ بل توير معنى لان العقل

بما يحضر

كان على اهل البصرة ومكانات بانواع كالدلاء والحلف والعهود وهو ان يقر رجل من قبيلته وفي عهد
عمر رضي الله عنه صار يديون فجعل اهل البصرة يدينونهم ولقد قالوا ان كان اليوم قوم يتناحرون
بالخيف فما ظنهم اهل البصرة وان كانوا يتناحرون بالحلف فاحلهم والدية صلة كما قال ابن ابي شيبة
كذا يجازيها بصلته وهو العطاء اوله من الجاهل في اصول اولاهم لان اخف وما تحت العاقلة
الا للتحفيف والتقدير ثلث سنين مردى عن النبي م ومحكى عن عمر رضي الله عنه كذا ما يجب
مال القاتل من الدية يعني يؤخذ في ثلث سنين عذنا ويجب الا عذبات فقي وسبائة اقلته
ان شاء الله وان خرجت الى العطاء الاكثر منها اقلته ثلث سنين او اقل منها يؤخذ منه الى الاكثر او الاقل
والجني عطف على اهل الديوان الى العاقلة البسيطة لمن ليس منهم اهل الديوان ووقع في عصابة
الوقاية هكذا وجبة لمن ليس منهم وكانه مهونه الناسخ لان ضمير جية لمن لا وجه لا جليله اليه
فالصواب والحق لمن ليس منهم يؤخذ من كل اكل واحد من احوال العاقلة في مجموع ثلث سنين
ثلاثة دراهم او اربعة فقط بحيث يؤخذ من كل واحد منهم في كل سنة درهم ليكون المأخوذ في ثلث
سنين ثلثة دراهم او مئة ثلث اثنان درهم يكون المأخوذ في ثلث سنين اربعة دراهم وان
لم يستعج الى ضم اليه اقرب الاحياء نسبيا الاقرب فالاقرب كما في العصبات واما الآباء و
الابناء فاضل في قولهم والقاتل كاحد من اهل الجاني فلا معنى لاجراجه وفي خلافات فقي
والعاقلة للمعتق حتى مولاه لان نعتهم بهم بوبه قوله م مولى القوم منهم ومولى المولاه مولاه
الذي عاقده وجبة اقل ببله مولاه لان العوب يتناحرون بهم فاشبه مولى العاقلة وتكمل
العاقلة ما يجب بنفس القتل الاصل في اجاب الدية على العاقلة بالخطا وشبه العهد قوله م لا وليا
النضار به قوموا فذوه من الدية قاله جيس ضربت امرأة بطن امرأة فالتقت جنينا فمضوا
الامر اليه م ولان القاضي معذور وكذا العاشر ببله العهد لان الآلة لثا رب لا القتل والنفس
اضرام لا يجوز اهدرها ولا وجه لا يجب القود عليه وفي اجاب مال عظيم يستصل الى فقتل اليه
العاقلة لانه انما هو بقوة فيه وهي بانصاره وهم العاقلة فكانوا مقصرين في ترك مراقبته

فخصما

فخصما به وقد رار من موضحة فصاعدا لا ترف في فصل الشجاعة ان الواجب في الموضحة فصاعدا
الدية وهي على العاقلة لا على العاقلة ما يجب بصلح او امر لم يصدقه العاقلة او لم يصدقه
سقط قوله بشبهة او قتله ائنه عذرا ولا اجابة عذرا وعقد وما دون ارض موضحة ما روي
انه وم قال لا يقبل العواقل عذرا ولا عذرا ولا صلي ولا عذرا ولا ما دون ارض موضحة ولان القتل
للتحرز عن الاتصال في القليل والتقدير الفاضل عوف بالسمع وما نقص عنه لا ينجمه العاقلة
بل الجاني ولو صدق العاقلة الجاني لزمهم الدية لانما ثبت بنصا دهم والامتناع كان ختمهم ولهم
ولاية على انفسهم فيجب عليهم ومن ليس له ديوان ولا جني ضاعفته بيت المال في ظاهر الرواية و
عليه القوي كذا في الخلاصة وقال عصام روي عن ابي عن ابي حنيفة انه يجب في مال الجاني والواجب في بيت
المال الاجماع كذا في الخلاصة ولا عاقلة للجمع في الخلاصة لو كان الرجل من العجم عن شمس الامة الخوانية ان
الامة اختلفوا فيه قال بعضهم لا عاقلة لاهل العجم وهو اختيار الفقيه ابو جعفر قال وبه كان يفتي الشيخ
الامام المرحوم في كتاب **كتاب الباقي** لا يجزي من سبته كتاب الجنائيات وتوابعها وهو مملوك
فمن ملكه قصدا نذب اخذه لقاد عليه لان فيه احياء ماله والى حرة كالنفس واعانة لمولاه
واختلف في الضمان قيل اخذه افضل احياء له لا الضمان الضمان وقيل تركه افضل لانه لا يخرج مكانه
فيلقاه مولاه وان عرف الواحد بيت مولاه فالاولى ان يوصله اليه فياتي الى الاخرة ابي الباقي القاضي
فيجب تعزيره ولا لانه لا يؤمنه الا باقيا ثانيا ولقد لا يجوز ان كان له منفعة وينفق عليه من
بيت المال ويجعل ادينا على ما كلفه فياخذ منه اذا جاء ارضه منه اذا باع ولا يجزى الضمان لانه لا يستحق
التعزير ولا يابى وان كان له منفعة آخره وانفق عليه من اجرة العجم مولاه فاذا جاءه واقام اليسته
انه قيل على القاضي وقيل به بنصبه القاضي لحفظ الباقي وكونها بكتفه الى القاضي ارضه بنصبه كولي
بانه ما اخرج من ملكه بوجه من الوجوه فيدفعه اليه قيل يدفعه بالكفيل لزيادة الاحتياط
وقيل لا يجوز الدفع بعد الاثبات وان لم يجرها عطف على اقامة البيعة واقر اي العبد انه عذره
او وصف الولي لعلته وصليته دفعه القاضي اليه بالكفيل وان انكر الولي اباقة مخافة اخذه

عند غيبته لان القضاء حينئذ يكون اعادة وكل
الشيء في حضوره الا القضاء لا ينقضي
من ماله عند غيبته

16

انه كان جبا فبصلح حجة تدفع ان ربه الغيرة وفيها لم يثبت لان الظاهر لا يصلح للجنة لا لاجاب ارتبه
من الغيرة فمرة ما وقف المفقود اليه يرتبه يوم موته ليس للقاضي تزويج امه الغائب و
المجنون وبعدها ولا ان يكاتبها وببعض ما ذكر في فصول العار في آخر الفصل الخامس **كتاب**
المنقط هو لغة ما يلفظ اياها برفع خالض فصيل يعني مفعول ثم غلب على الصبي المنبوذ باعتبار
كماله لانه يلفظ وشرا مولودا من القبيلة او فرائض الزانية ذنب رفعه
ان لم يخف هلاكه بان يوجد في الاضمار لان فيه اظهارا للشفقة على الاعمال وهو افضل الاعمال
ووجب ان خيف هلاكه بان وجد في مغارة وكيفية الهالك كمن رأي اعمى يقع في
البئر وكذا يجب عليه حفظه عن الوقوع وهو فرض كفاية لحصول القصد بالعض وهو
حر الابحية ربه لان الأصل في بني آدم الحرية لكنهم اولاد بني آدم وهو لان الأصل في دار
السلام ايضا الحرية ثم انه حر في جميع الاحكام حتى ان قاذفه يكره لاقاذفه لوجود وليه
لا يعرف له اب نفقته وجناته في بيت المال وارثه له لان الغرم بالغرم اتفاق المنقط
عليه تبرع لا يوجب دينا عليه الى المنقط وان امره الى المنقط القاضي به ايا بالاتفاق في الاصح
الا انه يقول على ان يكون دينا عليه فيكون دينا على المنقط يرجع به المنقط عليه لان
القاضي ولانه عليه وانما قال في الاصح لان مجرد امر القاضي بالاتفاق عليه يكفي في الرجوع
للمت على المنقط فيما ذكره الطحاوي كما اذا قضى دينا على شخص بامره فانه يرجع عليه وفي
الاصح لا يرجع الا اذا صرح بما ذكر لان مطلقه قد يكون للمتح والترغب فلا يرجع عليه بالاتفاق
فان ادعى المنقط الاتفاق كما ذكر ابي يعقوب القاضي على ان يكون دينا عليه فكذلك المنقط المنقط
لا يرجع الا ببينة بخلاف الوصي اذا اتفق على التصفية حيث يصدق في الاتفاق للعارف
والاجتهاد الى بينة ان المنقط ان ينفق عليه وسأل القاضي ان يأخذه منه فانه الى القاضي
لا يقبل الى المنقط الا ببينة على كونه لغيره لانه لا احتمال ان يكون ولده او بعضه بل فرض
نفقته واحتمال بغيره قيل لا بدخ النفقة عن نفسه واذا قام اقبل القاضي لا خصم حاضر

وبعد هذا بعد البينة الاولى قوله ان علم غيره ان يجر الملتقط فانما لا يبعد ما قبله ان وضعه الى القاي
عند اخر مطلب الاول فهو القاي مختبر بين الدفع وعدمه لا يخذل من اخذه لسبقه في القاي
وان دفعه الى اخذه الى اخر ليس له لاخذ منه لاسقاط حقه ونسبه يثبت من ارعاه ولو كان
المدعي جيب فيكون ولذا لما كان في الجارية المشتركة او ثبت من يصف منها الى الرجلين المدعين
علامته فانه يحل بكونه ولذا لا يصف دون الاخر او ذات زوج عطف على جليس اي ولو كان
المدعي امرأة ذات زوج فانه يحل ولذا لما ان صدقها اي زوجا او برهنت على انه ولدها او كان
المدعي امرأته فبرهنت كل على انه ولدها فانه يحل ولذا لما او عبد اي ولو كان المدعي عبد ثبت
نسبه من قبله حر لان الاصل في دار الام الحرة او ذواتا ثبت نسبه من قبله مسلما ان لم
يكن يقرهم اي قوا الذين يقرهم في حرمة امصار المسلمين او قرية من قراهم او موضع فيه كفار
وسلمون وذواتا ان كان فيه القهر والقبض بان وجد في قرية من قري اهل الذمة او بيعة او بيت
ما شئت عليه من المال او عداوة هو عليها الي القبط باعتبار الظاهر صرح في الملتقط ذلك المال
اي الى القبط بامر القاضي لانه مال ضايع وللقاضي ولاية صرفه اليه وقيل بدونه لانه القبط
ظاهرا وله ولاية الانفاق عليه للملتقط قبضه من اي ما وهب للملتقط لانه نفع محض و
نفعه حيث شاء ذكره فاضمان وسلم في حرفة لانه في ثايبه وخط حاله لا انكاحه لا انشاء
سبب الولاية عن الكربة والمالك والحكومة ولا تصرف ماله كالاتم فان ولاية التصرف لتخصيص
المال وهو يحصل بالرأي الكامل والشفقة الزاهرة والوجود في كل منهما امرها ولا اجارته لانه
لا يملك اطلاق من دفعه فاشبه العدم بخلاف الاتم فانها تملك كما ذكر في كتاب الكراهية في الاصح اخر
فما قبل يجوز اجارته لانه يرجع الى ثايبه والاو رواية الجامع الصغير ولا ان يثبت فان
فضل فقلت جيب كذا في الثانية **كتاب اللقطة** هي اسم للقبط في المعنى كمن غلب استعماله
في الادبي واللقطة في غيره نذب رفع الصاجرة لانه ان تركها ربا يصل اليها يد خائنة
فيكثر عن مالها فيضيع ماله فكان رفعها وسيلة الى ابطال الحق الى المستحق ولهذا قالوا يجب

قوله والوجود في كل منهما امرها اي في كل من الملتقط والام
احد جيب الامرين فانه في الملتقط الرأى الكامل دون الشفقة
والام الشفقة دون الرأى الكامل وانه

اذا خاف القبيح كما مر فان اشهد عليه بانه اخذه لبرده على صاحبه وعرف في مكان وجبت
فيه وفي الجامع بان ينادي اني وجبت لقطه لا ادري مالها اذ كانت مالها وتبصر الارادة لها
عليه الى ان علم ان صاحبها لا يطلبها او انها انفس ان بقيت بعد هذا كالا طعمة المقتدة لا اكل
وبعض القاريات كانت امانة عنده حتى اذا هلكت بلا تعبد لم تقم قلت او كثر من او اخذت
من الخلق او الحرم وعندنا فتى يجب تعريف لقطه لحم الى ان يبيح صاحبها فيستقعر الى الرفع
الي اللقطة لو فقير او لا تصدق بها على فقير ولو على اصله من الاباء والافراد الفقراء و
فرع من الاولاد واولادهم الفقراء وعرضه الفقيرة فان جاء صاحبها اجازته الى التصديق
قله اخره ان الشواب او اخذها من الفقير لو كانت فائتة والا فانه صاحبها لا يخذل الفقير
بما يروجع بينهما يعني ان ضمه لا يردج على الفقير وان ضمه الفقير لا يرجع على الاخذ وان
لم يشهد عطف على قوله فان اشهد فان اخر الى الملتقط باخذها لنفسه ضمن وفاها ان
هككت في بده لانه متعدي وان نصا قال الملتقط والصاحب على اخذها الصاحب الم يضمن
وفاها لان تصادفهما في حقهما وصار كالبينة وان اختلفا بان قال الملتقط اخذتها لك
وقال الصاحب اخذتها لك ضمه عندا يضمنه وعنده الا عندا يوسع بل القول له في
انه اخذه الرد وان لم يجد من يضمنه او وجهه كانه ترك الخوف من اخذ الظالم ايها قالوا لم
يضمنه كونه الرقيق كذا البهيم في الاحكام المذكورة وما انفع الملتقط عليها الى البهيم بلا اذن
القاضي يترج ويبيع اي يذنه يترج على صاحبها فاذا حضر باخذ منه الملتقط بحكم القاضي واجبر
القاضي ماله نفع اي ينتفع به بالاجارة كالنفس والبغل والحرار والنور وانفع عليها منه يوس
او ثمنه بقدر ما يقع عنده ان المالك لو كان جيبا لمحض لان فيه ابقاء النفس على ملكه بلا الزام
الدين عليه قال في الهداية والكافي في هذا العام وكذلك يفعل بالاتباع ولم اجده في غيرهما بل
وجرت في المخطط والبدائع والملاصقة خلافة حيث قالوا لا يجوز اجارة الابن لاحتقال ان ياتي
ولهذا تركته وما لا نفع له البهائم كالاشاة ونحوها اذن القاضي بالانفاق عليها ونحوه الرجوع

على صاحبها الماتر انه الاصح ان كان الاتفاق هو الاصلح والا امر ابتداء ببيعها ووقفها ان
الارادة سنا صلة المنفق حبسها يمنع البهيمه عن صاحبها لاخذ نفقتها لان بقاءها لان
كان بنفقة فصار كانه استغفار الملك منه وان هلك بعد حبه سقطت لانه في معنى
الرهين في ملك باجسبه وفيل لا اذلا تعلق له وانما باخذ حكم الرهن عند اختيار الرهن
يؤخر مدتها علامتها اصل الترخيع لقوله ثم فان جاء صاحبها وعرف علامتها وعددها
فادفعها وهذه الامور لا باصة لان وجوب الترخيع انما هو بالبيعة عملا بالتمسك وهو قوله ثم
البيعة للدعي واليمين على من انكر ولا يجب بل لا حاجة لما ذكرنا وعندنا في يجب بيان
العلامة وحلها بالبيعة جاز لرفيقه ببيع متاعه وركبه وحمل منه الى اهله كذا في القصور
العلامة خطك وجهه في الماء ان كان له قيمة فلقطه برعي فيه حكمه والا فخلال له اخذه كسائر
الامانات الاصلية **كتاب الوقف** هو لغة بمعنى الحبس فان وقف الذي مصدره
الوقف متعدي معناه ما ذكره وقف الذي مصدره الوقف لازم وشرا جيل
على ملك الوقف والتصدق بالمنافع بمنزلة العارية خلافا لهما فانه عند جيل الوقف
على حكم ملكه انه ثم فيقول ملك الوقف عنه الى من تولى عليه ويؤد نفقة الى العبد فيلزم
ولا يباع ولا يورث لهما ان عمر رضي الله عنه قال باسوك انه ان استغفرت مالا وهو عبيد
نفس اقا تصدق فقال عليه السلام تصدق باصل الابعاد ولا يوجب ولا يورث وكذا
لينفق مرة فقد نص عليه لازم وله قوله ثم لا حبس في فرائضه اي لا مال يحبس به
موت الملك عن القسمة بين ورثته ثم قال انه لا يبع على ملكه يلزمه القول بالحبس عن
فرائضه ثم وقيل القوي على قوله كذا في الكافي وخرج على قوله والتصدق بالمنافع بقوله
فلم يصح في رواية يعني ان انظمة الوقف التصديق بالمنافع لم يجوز لان المنفعة معدومة
والتصدق بالمعوم لا يجوز وضح في الاصح يعني ان الاصح انه صحيح اجماعا في التصديق
بالمناخ جاز عندها ايضا كما جاز الوضعية بخدمة عبده وسكنى داره وعلمها كنهه غير لازم

عنده

عنده ولما قال ولم يلزم لبقاء الملك كمان العارية والمال بالزوم ان لا يجوز للواقف ابطاله في
في حيوته ولو ارادته بعده فلو وقف على الفقراء وبني سقاية او فنانا لبني السبيل او باطا او
جعل رضة مقبرة لا رفل ملك الوقف وخرج على عدم الزوم بقوله قطع بملكه في حيوته
وارادته ان يكون مورثا بعد موته والتزجوع عنه ولو في مرض موته الا بالقضاء استثناء
من قوله لم يلزم ان لا يجوز الوقف لازما الا باحد امور اربعة ذكر الاول بقوله بالقضاء من فاض
يرى ذلك موثوقا من قبل السلطان غير محكم باذنه فاضا حكمهم المحضين اياه فانه ان حكمه
لم ينفذ حتى جاز للمولى ان ينقصه كما تقرر في موضعه وطريق القضاء ان يملك الوقف ما وقف
الى المولى ثم يرجع بحكمه انه غير لازم فانما ارفعا الى الحاكم وحكم بالاطاع ملكه عن الوقف لم يلزم
بالاجماع لانه فصل بغير تدبيره فاذلحه حكم المولى لزم كسائر الامور القادرة من الحكام وما
يذكر في ملك الوقف ان فاضا منه القضاة قضى يلزمهم هذا الوقف وبطلان حتى الرجوع
ليس بشئ في الصحيح كذا في الكافي والحاشية وذكرنا في بقوله او بالموت اذا علق به بان قال
الزامت فقد وقفت دارا على كذا ثم مات صاحبه وخرج من الثلث لان الوضعية
بالمعوم جازة كالوضعية بالمنافع كما تقرر ويوجب ملك الميت فيه باقيا حكما فيصدق عنه
دائما وان لم يخرج منه جاز بغير الثلث وبني الباقي الى ان يظهر له مال آخر او يجر الوضعية
وان لم يظهر ولم يجر فاقسم الفلكة بينهما انما تملكها للوقف والثلثان للورثة وفي قوله
او بالموت اذا علق به اشارة الى ان مجرد التعليق بالموت لا يفيد زوال الملك بل لابد
من الموت بعد التعليق ليفيد ذلك الثالث بقوله وقفت ابي جيوته وبعده مات
مورثا فانه جاز عندهم كمن عنده ابي حنيفة ما دام حيا كانه هذا تذكرا بالتصدق بالعلية
فكان عليه الوقف بالندب وله ان يرجع عنه ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث ويؤثر
سبيله بغيره او حتى بخدمة عبده لا يشايه فان الخدمة بخدمة المولى والرقبة على ملك
الملك حتى الامات المولى بالخدمة يصير العبد ميراثا للورثة الا ان في الوقف لا يتصور

انقطاع الحوضي لهم فثبت بهذه الوقفية وذكر الرابع بقوله اوتينا سبيح واقراره بطريق شرط
 الا فلا زال ان السجدة لانه لا يجوز خالصا مع القول نعم وان الساجدة انما هي منسوبة به فلا يخلص
 له نعم الآيه والاذا كان للمساكين بالصلوة فيه وصلوة جماعة وقبل الحاجة الى صلوة جماعة بل كفي
 واحد اذا صلح فيه شرط الاذن لهم بالان السليم شرط لصيرورته مسجد عندهما خلافا لآيه
 يوسف ويشترط في كل نوع تسليم يتوجه به وهو في المسجد بالصلوة فيه وهذا الوجه و
 الوجه الاول مع افاذتها للزوجه بالنظر الى الوقف ووارثه بفيدان خروج الوقف عن ملك
 الوقف والوجه الثاني بفيد بوث الوقف لزوجه الوقف بالنظر اليه وخروج عن ملكه ما لم يشأ
 ايضا ولزوجه بالنظر الى الوارث ان خرج في الثلث والوجه الثالث لا يفيد خروج عن ملكه مادام
 حيا والزوج بالنظر اليه يجوز رجوعه بالنظر الى الوارث ان خرج في الثلث ثم انها بعد ما خلا
 الامام في عدم زوال ملك الوقف وقالوا بزياله اختلفا فيما يتم به الوقف فذكره بقوله
 ولم يتم عطفا على قوله لم يلزم يعني بوجه ما روى باحد الامور المذكورة لم يتم الا بذكر معرف بوجه عنده
 لانه تصدق بالنفقة او النفقة وذا قد يكون موقفا وقد يكون مؤبدا فمطلقه لا يدل على انما يريد فلا بد
 من التخصيص فلو وقف على اولاده مثلا بان قال وقفته على اولادي ولم يرد عليه وانقصوا اي
 الاولاد عاد الوقف الى الملك عنده لكونه منقطع الاخر ولو وقت بان قال وقفته الى غيري
 سنة مثلا بطل انما قال لانه كالتوقيت بالبيع وعند ابي يوسف يتم بدونه اي بدون ذكر انما يريد
 لان المقصود القرب اليه بوجه ما روى في وجهه بانصرف اليه بوجه ما روى في وجهه بانصرف اليه
 الى جهة لا يتوقف ذلك فيصير في الفصلين تحصيل المقصود الوقف وازا انقطع الوقف عليه
 كالاولاد مثلا صرف الوقف عنده الى الحق فالصحيح ان التابيد شرط انما قاله ذكره ليس
 بشرط عند ابي يوسف لان قوله وقف او تصدق يقتضي الازالة الى الله تعالى وهو مقتضى التابيد
 فلا حاجة الى ذكره كالاتفاق كما سياتي وعند حميد بشرط ذكر الماتر وهو ان الوقف عنده ابي عبد الله
 يوسف اسقاط ابي شعيب لا سقاط ملك الوقف عن العبد كالاتفاق فانه اسقاط الحق الاول

لانك

لانتكسك الله تعالى لا استغناء عن ذلك لانه لا يملك الوقف والوقف ولا العبد والانتكسك
 به وسائر تصرفاته فيخرج ابي ابي يوسف الوقف عن الملك بنفس القول بلا حاجة الى انقطاع
 وغيره فيجوز الشروع لان النسخة من تمام القبض لانه لا يجازي وتامها فيما يقسم بقسمه اصل
 القبض عنده ليس بشرط فكذا انسخه وقد عرفت ان الوقف عنده اسقاط الملك كالاتفاق
 والشروع لا يمنع الظاهر في الاتفاق فلا يمنع الوقف ايضا وبه يبنى شيخ الكوفي وعند حميد
 لقوله دم لعرضه عنده بقدر ما يصلح لا يتبع ولا يذهب ولا يورث بشرط ان السليم
 ان تسليم الوقف الى المتولي والقبض ان قبض المتولي الوقف كانه الصدقة المنقذة دون
 الحوضي بافانها لا زول عن ملك التصديق بخروج القول بل تسليمه وقبض الفقير وذلك لان
 التملك من الله تعالى لا يتحقق قصد الماتر الا ان ما ثبت له ثبوت من الحق في الصدقة ثبت
 في حق السليم الى العبد فقول منزلة الصدقات والركوة ولو تم قبل التسليم لصار به
 مستحقا عليه والبيع لا يكون سببا للاختصاص على التبع ويمنع الشروع فيما قبل النسخة لان
 اصل القبض عنده شرط فكذا ما يتم به القبض وتامها فيما يقسم بقسمه وفيما لا يقسم
 مع الشروع حتى لو وقف نصف الحمام جاز كالصدقة المنقذة فانه اعتبر الوقف بافانها لا يتم في
 شئ يقسم كما اذا قال تصدقت نصف هذه الدراهم العشرة لهذا الفقير فانها لا تتم ما لم يقبض
 ذلك الفقير ويتم في شئ لا يتم كصنف الحمام وبه يفتي شيخ بخاري قال في مجموع الفتاوى كما تم
 على قول محمد لو كانت الارض بين رجلين فتصدق بها صدقة على المسكين او على وجهه منه وهو
 الماتر التي يجوز الوقف عليها ودفعها الى قيم يقوم عليها كان جاز لان المانع من الوقف قوله
 هو الشروع وقت التملك القبض لا وقت العقد وهما لم يوجد الشروع عند العقد لانها
 تصدقا بالارض جملة ولا وقت القبض لانها سماء الارض جملة ولو تصدق كل واحد منهما بنصف
 هذه الارض شأنا صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما الوقف متوليا على حدة لا يجوز لوجود
 الشروع وقت العقد لان كل واحد منهما با شرعا على حدة وتكسر الشروع وقت القبض لان

الاحاطة

ممن انفق

كل واحد من التولين قبض نصفاً شياً فان قال كل واحد منهما لتولينه قبض نصيبى مع نصيب الآخر
جاء ولو تصدق احدهما بنصف الارض بعدة موقوفه على المسكين ثم تصدق الآخر بنصفها كركنك
وجعل ذلك فيما واحد جاز لان ان وجد الشيوع وقت العقد لم يوجد وقت القبض لان التولين
قبض الارض حيلة وهما سأل اليه حيلة وكذا لو جعل التولية لغير المسكين سأل انهما صار كقول واحد
كرنك لو اختلف جهة الوقف جاز وكذا لو كان الوقف واحداً فجعل نصف الارض وفقاً على
النقطة مثلاً والنصف الآخر على آخر جاز هذا كله على قول محمد اما على قول ابو يوسف بخلافه
في كل ما ان الوقف عند غيره فقبوضه وبغير مقسوم وبعضه في زمان آخر فقول ابو يوسف
وبغيره في هذا الكلام مجمع النفاوى والزم الوقف وتتم لا يملك الا في الوقف ولو كان لصاحبه ولا يملك اي
لا يقبل التملك بعده بالبيع ونحوه لا سيما في تلك الخارج عن ملكه ولا يوارى ولا يرث لا تقصراً
الملك ولا يبيع الا عند ما اذا كانت الى التهمة بين الواقف والمالك اي اذا قضى قاضى جواز وقف
الشاع ونفذ قضاءه فيها منقلاً عليه كالمخالفات فان طلب بعضهم التهمة فعنده
لا يقيم ويترأسون وعندنا يقيمون ويجوز اعلان الكل لو كان موقوفاً على الارباب فالوقف
لا يقيم كذا في الخط وهو موقوف على الوقوف عليهم لان التهمة يمينه وفواز لا يبيع ويملك فحوزه
وله انما يبيع معنى انما لا يبيع الا في افران والمبادلة وجهه للمبادلة رجحة في غير الشفقات ازال ابو
يوسف السجدة عن ملك الوقف بقوله جعلته مسجد لان التسليم ليس بشرط عنده لانه لا يباع
استغاث كالاعتاق بشرط الصلوة كما مر اعاد ذكر كسب لان ذكره اولاً في تعداد موجبات التروم
وذكره ضالاً لانه الحكم سائر الاوقاف في عدم شرط التسليم الى المتولين عند محمد ومنع
الشيوع عند ابو يوسف وخروجه عن ملك الوقف عند ابو يوسف وان لم يحكم به الحاكم وان جعل
تحت سرداباً وهو عروب سرداباً وهو بيت بخزك الارض للتبريد لمصالحه جاز كما في بيت
القدس ولو جعل لغيرها وجعل فوقه في فوق المسجد بيتاً وجعل باب المسجد الى الطريق وعزل
عن ملكه فلا ياتي بخير مسجد اوله يبعه ويورث عنه اذا مات لان المسجد يجب خلوصه لله تعالى ولم يخل

نوبت بزر

هنا

هنا بقاء حق العبد متعلقاً باسقله او باعلاه فلا يثبت احكامه وعلى ابو يوسف انه خير الوجهين
حين قدم بغداد فمروا ببيت النازل وعمر بن الخطاب جالس دخل الرقي اجاز ذلك كله للضرورة
كما لو جعل وسط داره مسجد او اذن للصلاة فيه حيث لا يكون مسجد اوله يبعه ويورث عنه
لان ملكه محيط بجوانبه فكان له حق النفع والسجدة لا يجوز لاحد فيه حق النفع قال الله تعالى ومنه ان لم يمنع
ما جاز ان يتركه في اسمه ولو ضرب ما حوله واستغنى عنه بقي مسجداً عند ابو يوسف
ولا يعود الى ملك بانيه ان كان حياً والى ملك وارثه ان كان ميتاً او عاد الى الملك عند محمد
لان عينه لقرينة معينة فانه انقطع عادى الملك كالحصر او بعث الخدي ثم زال الا حصار و
او كرك كان له ان يضع بهدم ما شاء ومنها ان الوقف الذي قصد هدمه لم يزل بخراب ما حوله اذ
انما في السجدة سواء فيصير فيها مسجداً او مائة وهو لا يحصر لم يزل في ملكه قبل
الدمج وشبهه حصية المسجد وقت شدة اذا استغنى عنها حيث لا يملك في الملك عندها خلافاً
لمحمد والرباط والبشر اذا لم ينتفع بها فانها ايضا على هذا الخلاف فيصرف وقف المسجد والرباط
والبشر الا قرب مسجد ورباط او بشر الى يرفع على قولها اذا اذن الوقف والجمعة باهني رجل
وعين لمصالح كل منهما وقفاً فقل مرسوم بعض الوقوف عليه بان انتقص مرسوم امام احمد بن
او مؤذنه مثلاً بسبب كونه وقفه خراباً جاز الحاكم ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانها ح
كشي واحد وان اختلف احد هما بانه بني جلال مسجد به او جعل مسجد ومدرسة وقفاً
لها او قافلاً الى لا يجوز لهما ان يصرف من فاضل وقف احدهما الى الآخر كذا في البرازية وقف جعفر
على الصلوة وكلها المتولى ثم قال لو وصية اعطى من غير ما كان اذ وفلا كان اذ الفعل ما ريت من الصلوة
فجعل لهم باطل لان الوقف بعد التسجيل خرج عن ملكه فلا يقدر وصية على التصرف فيه الا اذا كان
شرط في الوقف قبل التسجيل ان يصرف الى الوقف على ما شاء كذا في الخانية جاز جعل شيء من الطريق
مسجداً ونحوه كذا في كتاب الكواحة من الخلاصة وفي الفصل العاشرة العادية وجاز ايضا جعل الطريق
مسجداً الا ان يكون الصلوة في الطريق لا للضرورة في المسجد كذا في العادية وجاز ايضا اخذ ارض بجنب المسجد

جفت

اذا ضاق على الناس بالقيمة كذا في جميع الفتاوى وجاهزا ايضا جعل الوقف الولاية لنفسه لان المتولي
 يستفيد الولاية منه فيكون له ولاية ضرورة كنه بعد ذلك ان كان فيه ثامنون على الوقف فخلقوا في
 ان ينزع من يده نظر الفقهاء وكذا لو شرط ان لا يخرج سلطان او قاض من يده ولو لم يشر
 مخالفت حكم الشرط وجاهزا ابو يوسف جعل غلة الوقف لنفسه يعني اذا وقف وشروط الكل
 او البعض لنفسه ما دام قيا وبعد له الفقهاء بطل الوقف عند حرقه وحلال لغوات معنى العتبة
 بالزلة الثلث الاربعة وقال ابو يوسف يقع اعتبارا لابتداء بالانتهاء فانه يجوز على جهة تنفليح
 فيعود الى الثلث الاربعة وشيخنا ابو حنيفة اخذوا بقول ابو يوسف وعليه الفتوى ترجيح الناس
 في الوقف كذا في الفتاوى وغيرها وجاهزا ايضا شرط الوقف ان يستبدل به او يبيعهم ويشتري
 بغيره ايضا اخرى ان شاء فاذ اقبل صار ان شاء كالاولة في من شرطها لا ذكرها لم لا يستبدلها
 شانه لانه حكم يثبت بالشرط والشرط وجب في الاول لانه لا يثبت واما بدون الشرط فلا يملكه الى الا
 الا انما ضيق كذا في الفتاوى وقطع الفقهاء بغيره واكرته وهم عبيده وسائر آلات الحرمة
 بغير العقار لا المنقول لانه لا يثبت وعنه حجت في المعارف وقفية كالفارس والبر
 والعهدوم والينشار والنجارة ونيابها والتدور والراجل اذا وقف على اهل مسجد لقراءة القرآن
 ان كانوا يقتصون جاز وان وقف على المسجد جاز ويقرأ فيه ولا يجوز مقصورا عليه واما وقف
 الكتب فكان محرم لانه لا يجزى ونهيه به يحيى بن حمزة ووقف الكتب والعقبة ابو جعفر كبره
 وبه تأخذ كذا في الخلاصة وعنه الانباري وكان من اصحاب زفر بن جهم ووقف الدراهم والطعام
 او ما يكال او ما يوزن يجوز ذلك قال نعم قيل وكيف قال يرفع الدراهم مضاربة ثم ينفق
 بفضل اخ الوجه الذي وقف عليه وما يكال ويوزن يباع فيدفع منه مضاربة او بضاعة
 كما في الدراهم فعلى هذا اكثر من الخط كذا في الخلاصة يعني على ارضه فوقه اي البناء بدونها اي الارض لم يجر
 لان الاصل فيه العقار لانه مما يثبت بالوحي به ما يبيع وما ورد فيه الاثار وما فيه التعامل فبقى
 البناء على اصل القياس وقيل جاز في الكافي ولو وقف البناء قصد لم يجر في الصحيح وفي القامعية

بالعلم على كونه كذا في الفتاوى
 بغيره
 بغيره
 بغيره

اعم من ذلك

عن ابي

عن ابي حنيفة انه اجاز وقف العبرة والطريق كما اجاز المسجد وكذا القنطرة بتختها رجل للمسلمين
 ويصرفون فيها ولا يجوز بناؤها ميراثا لو شئت ثم قال وهذا المسئلة ليس على جواز وقف
 البناء بدون الاصل وذكر في الاصل ان وقف البناء بدون الاصل لا يجوز وبني على ارض موقوفة
 لجهة فوقه اي البناء لها اي تلك الجهة جاز بالاجماع لا بخلافه ولو وقفه لغيرها اختلف
 فيه قيل جاز وقيل لم يجر نعم الوقف اذا احتاج الى العمارة بغير عمارته سواء شرط الوقف
 العمارة او لا فانها ان لم تكن مشروطة نصا فهي مشروطة اقتضاء لان مقصود الوقف امرار
 الغلة مؤبدا على المصارف وهذا انما يحصل باصلاحها وعمارتها فيثبت شرط العمارة اقتضاء
 وان ثبت به كالتأنيب نصا على الوقف عليه متعلق بغيره اي يجب عليه عمارته بالنعمة و
 لا يرد من الغلة شي ولو كان مقيما بان وقف دارا على سكنى اولاده مثلا لانه المستفيع به الغرض
 بالنعمة ولهذا يجوز نفقة العبد الموصى بخدمته على كونه له بالاولاد وان لم يكن مقيما بدارها اي
 بالعمارة من غلة اي غلة الوقف لان الوقف اذا كان على غير معين لم يكن مطالبهم بها اكثر من
 وغلة الوقف اقرب اموالهم فوجب لها ولم يرد في الاصح يعني انما يجب العمارة عليه بقدر ما ينبغي
 على النصفة التي وقفه المالك عليها وان خرب يبنى على تلك النصفة لانه بصفته صار غلة
 مستحقة القرف الى الوقف عليه فانما الزيادة فلا والغلة مستحقة له فلا يجوز صرف غلة مستحقة
 له الى جهة غير مستحقة الا رضاه ولو ابدى الى العتيق عن عمارة الوقف او عجز عنها عزم الحاكم
 بان اجره وعمره باجرة فردة اليه اي الموقوف عليه ولا يجبر الى العمارة لان فيها
 اطلاق ناله ولا يجبر الا ان عليه كالا يجبر صاحب البذر في الزاوية ولا يجوز اباؤه رضاب سلطان
 حقه لانه في جز الزيادة لا احتمال ان يتنفع لرضائه به ويتنفع من ارضه اطلاقا فلا يبطل
 بالاشتات ولا يجوز اجارة من لا سكنى اذ لا ولاية عليها لانه غير مال ولا يثبت عنه بل بوجه المتولي
 او القاضي وصرف نفقة او غلة اليه العمارة ان احتاج الوقف اليها يعني ان نفق الوقف
 ان صلح لان يصرف الى عمارته صرف اليها والا يبيع الحاكم ويصرف غلة اليها صرفا للبدل الى

مصرف المبدل وان لم يتجنى حفظ الحاجة ولم يتسم بين مصارفة لانه جزء من العين وقسم
 في الاستفاد منها فله دون العين لانه حق استحقاق او حق الوقف فلا يصرف اليهم ما ليس حقاً
 لهم الوقف اذا فقروا احتاج الوقف رفع الى القاضي لينفذ ان لم يكن مستحقاً كذا في
 الخلاصة وقسم لو كان لوارث الوقف كان حكمه بطلان الوقف والا فلا قال في مجمع
 القاضى اذا اطلق بيع وقف غير صحيح ان اطلق لوارث الوقف كان ذلك منه حكماً بطلان الوقف
 ويجوز بيعه وان اطلق لغيره وانه لانه الوقف اذا بطل عاد الى ذلك وارث الوقف وبيع مال
 الغير لا يجوز اقر بوقف صحيح وانه اخرجه من يده ووارثه يعلم خلافه ان لم يقفه ولم يخرج من
 يده جاز اي الوقف وليس له ان يوارثه ان يارثه ولا يبيع دعواه في القضاء كذا في الثانية الوقف
 في مرض الموت كالحيث فيه فيعتبر من الثلث ويشترط فيه ما يشترط فيها من القبض والاقرار
 فان خرج من الثلث او اجازة الوارث نفذ في الكل كذا في الثانية الوقف اما للفقراء وهو ظاهر
 او للاغنياء ثم للفقراء كالوقف على الاولاد للاغنياء وبعد انقضاءهم على الفقراء ويستوي فيه
 الزمان في الضم والاعشاء كالتاقيات والخيانات والمقابر والساجد والستعابات والقناطر
 ويجوز ذلك **فصل** يتبع شرط الوقف في اجازة حتى اذا شرط ان لا يوصيه اكثر من سنة
 والناس لا يرغبون في استجارها سنة وكان اجازتها اكثر من سنة او على الوقف وانفع للفقراء
 وليس للقيم ان يخالف شرط ويوجر اكثر من سنة بل يرفع الامر الى القاضي حتى يوجره القاضي اكثر
 من سنة لان القاضي ولاية النظر للفقراء والحبس وانه لم يشترط الوقف للقيم ان
 يوجر اكثر من سنة بل اذا انقضت كذا في الثانية فلو اهل الوقف مدها الى لم يبيها قبل بطلان اي
 يبقى على اطلاقه ولا يقيد بحد فليقيم ان يوجر كيف شاء جراً على سنة الوقف وقبل يقيد
 بسنة سواء كان الوقف داراً او ارضاً لزيادة احتياطي في امر الوقف وبما هي السنة يعني بالدار
 لان المدة اذا طالت يؤدي الى ابطال الوقف فانه من رآه يفرق فيه تعرف الملك على طول الزمان
 بغيره مالاً وبثلث سنين في الارض يعني ان الارض ان كانت مما يزرع في كل سنة لا يوجرها

والا يزرع في الارض على الثلث والارض جاز لبعض
 البعض جاز بغيره ما اجازة وبطل في
 الباقي الا انه يظهر للثبوت ما لا يفرق فينفذ
 في الكل

اكثر من سنة

اكثر من سنة وان كانت مما يزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلث سنين مرة كان له ان يوجرها
 مدة يتمكن فيها المشاخر من الزراعة وبالمثل يوجر لا قبل من اجازة المثل وفقاً للفرع عن الوقف فلو كان
 اجرة بسبب من الاسباب بعد العقد على مقدار لا ينفذ للزوم القدر ولو زاد او اجره على اجرة
 مثله قبل العقد باني اجرة مثله ثانياً لا تفرق الزمان واما القاضي فله حصته من الاجر الاول وقبل لا اي
 به ثانياً كزيادة واحد فتنشأ في الزيادة اذا استأجر ارض وقف ثلث سنين باجرة معلومة هي
 اجرة المثل في جازت الاجارة فخصت اجرتها لا ينفذ الاجارة واذا زاد او اجرها بعد مضي مدة
 خلت روية فتاوي سمرقند بين لا ينفذ للعقد وعلو روية يرفع الطحاوي ينفذ ويكدر العقد
 والى وقت الفسخ يجب سمي وزيادة الاجرة فغيره اذا اودعت عند الكل حتى لو زاد واحد فتنشأ
 لا تعتبر وعلو روية الشرح لوزادات الاجرة فرضي استأجر الاول بالزيادة كان هو اوله في غيره
 ولا يوجر الوقف عليه كالامام والمدرس والاولاد ونحوهم لعدم تصرفهم في عينه الاستولية اي
 بانه يجعل الوقف متولياً في جوده حتى انصرف فيه متول اجرة بدون اجرة المثل لزمه تمامه كذا
 اب اجر منزل صغيره بدونه اي بدونه اجرة المثل يعني لزمه ايضاً تمامه اذ ليس لكل منها ولاية الخط
 والاستقاط كذا في العمادة لا ينفذ اي اجارة الوقف بموت المورث لان العقد اقره كالكسول
 الاب والوقف لا يعار ولا يعار من رعاية الحق الوقوف عليه لان فيها ابطال حق فلو سكن
 الرقيق فيه يجب عليه الاجر يعني بالظن بالانفاق منافع يعني اذا سكن رجل دار الوقف
 او اسكنه المتولي بالاجر قبل الاشياء على استكس وعامة المتأخرين على ان عليه اجر المثل عليه
 الفتوى ركز المنافع مال القيمة كذا في العمادة وغصب عقاره يعني ان الفتوى في غصب العقار
 والدار والوقوفه بالخيار نظر الوقف ومن قضي عليه القيمة يؤخذ منه القيمة فتسرى بها
 ضيقه اخري فيكون على سبيل الوقف لان هذه بدل الاول كذا في الاسر وسنة وقبل فيه اي
 الوقف شهادة على الشهادة وشهادة الرجال بالثبوت وشهادة بالثبوت لا يثبت اصله
 وانه صوابه اي شهدوا بالثبوت مع وقالوا عند القاضي شهدوا بالثبوت مع وقبل خلافه سائر ما يجوز فيه

الركن اوجز لق

مكرر في بعض النسخ ان لا ينفذ في الوقف

الشهادة بالتسليم كالنسيب فانهم اذا اقرضوا بغيرهم شهدوا بالتسليم لا يقبل لان الوقف حق الله
 وفي تجزئته قبول بتصرف التسليم حفظا لا وقفا القديمة عن الاستهلاك وغيره ليس كذلك
 لا لاثبات شرطه في الاصح فان الشهادة على اصل الوقف بالشهادة يجوز على الخوار واثبات
 كان الوقف على قوم باعيانهم وانما على الشرائط فلا يجوز كذا في العمارة وبيان المصروف
 من الاصل يعني اذا شهدوا ان هذه الصيغة وقف على كذا يقبل فيه الشهادة بالتسليم متولي بني
 في عروة الوقف فهو اي بناء كونه الوقف فيصرف غلة الى مصارف الوقف ان بناءه من
 مال الوقف او مال نفسه ونحوه للوقف اولم يثبت شيئا وان بنى لنفسه واشهد عليه كماله
 اي المتولي نفسه والاجنبى اذ ابني ولم يثبت شيئا فلا يثبت وان نوى كونه للوقف كان وقفا
 كذا القوم يعني انه لا يثبت في جميع ما ذكره والنفس في المجد مطلقا الى سواء نوى اولم
 يتوابع دارا ثم ادعى ان كانت وقفها او قال وقف على لا يقع لتساقط فليس له ان يحلف
 الشهود ولو قامت البينة قبلت كالمشهدوا على حق اية تقبل لا دعوى الولاية في امر الوقف
 للوقف وان لم يثبت شرط الا اصح من الاجنبى ويجوز لو كان كالوقف في رعاية مصلحة الوقف
 وان شرط الواقف ان لا يغزل لانه شرط مخالف لمقتضى الشرع ولا يراهى الواقف المتولى واخرجه
 صحيح وان لم يكن له جرحه وان شرط ان لا يخرج لانه في معنى التوكيل ولا جرحه بالشرط طالب التولية
 لا يغزله كما لا يغزله طالب القضاء مرض المتولى مرض الموت وقضى التولية الى غيره جاز لان المتولى
 بمنزلة الوصي والوصي ان يوصي الى غيره كذا في الثانية ولو مات المتولى بلا تقويض الى غيره او
 فالرأى في نصب المتولى الى الواقف لا القاضي ثم ان مات الواقف فالرأى فيه ان وصيه ثم ان
 مات وصيه فالرأى فيه ان القاضي ويجعل المتولى من اهل الوقف ما لم يكن لا الاجاب
 البناء للسجد اوله بنصب الامام والمؤذن في المختار الا اذا عتق القوم اطلع من حينه اي
 البناء اشترى المتولى بالوقف دارا له اي الوقف لا يتوجه وقفا في الاصح لان في صحة الوقف
 والشرايط التي يصير بها الوقف لازما كلام كثير ولم يوجد هنا كذا في العمارة جاز للحاكم

طالب التولية لا يجوز

تزويج

تزويج امة الوقف لا عبده ولو من امة وجنسية عبده في مال اهل الوقف كذا في الخلاصة
فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد قال ارضى هذه موقوفة على ولدي كانت الغلة
 لولد صلبه يستوي فيه الذكر والانثى لان اسم الولد مأخوذ من الولادة وهي موجودة فيهما
 الا انه يقتضى بالذكور بان يقول على الذكر من ولدي فلا يدخل فيه الاناث واذا جاز هذا الوقف فما
 يوجد واحد من الولد الصلبي كانت اى الغلة له لا لغيره واذا انتفى اى الصلبي صرفت اى الغلة
 الى الفقراء لا لولد الولد لا لقطع الوقف عليه بهذا اذا كان حين الوقف ولد صلبى وان لم يكن
 حين الوقف صلبى بل ولد لابن ذكر كان او انثى كانت الغلة له خاصة لا يثبت كذا فيها من دون
 من البطون ويجوز ولد لابن عند عدم الصلبي ولا يدخل فيه ولد البنت في الصحيح وهو ظاهر
 الرواية وبما اخذ هؤلاء الاولاد البنات يسبون الى ابائهم لا لآبائهم اتم بخلاف ولد الابن ولو
 زاد على العبارة الاولى وقال ولد ولدي فقط لم يزد على هذا يدخل فيه الصلبي واولاد بنيه
 يشتركون في الغلة ولا يقيم الصلبي على ولد الابن لانه سوى بينهما في الذكر وحصل بطل فيه ولد
 البنت قال هلال يدخل ولو قية بالذكور اي قال ارضى هذه موقوفة على ولد وولد ولدي الذكر
 قال هلال يدخل فيه الذكر من ولد البنين والبنات وهو الصحيح لان اسم الولد كما ثبتنا
 اولاد البنين يتناول اولاد البنات لما قال الامام الحسن ان ولد الولد اسم له قوله ثم ذكره في
 ابنه ولده ومن ولدت ابنته يتوجه ولد ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال على ولدي فانتم ولد البنت
 لا يدخل في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولد الصلبي وانما يتناول ولد الابن لانه
 ينسب اليه وفانما اذا انقضت الاولاد اولادهم في الصور بين الذكر وبين صرفت الغلة الى
 الفقراء لا لقطع الموقوف عليه ولوراد البطون الثالث وقال على ولدي وولد ولدي وولد
 ولدي صرف الى اولاده ما تناسلوا الا الفقراء ما بقى واحده من اولاده وانما سفل يتويج
 فيه الاقرب والابعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب بان يقول الاقرب فالاقرب او يقول
 على ولدي ثم على ولد ولدي او يقول بطناً بطناً فيخربا ما يدركهم الوقف لانه ما ذكر البطون

بغيره الصلبي صح

الثالث فمثل التناوت فتعلق الحكم بنفس الانتساب لا غير والانتساب موجود في حق من
 قرب ومن بعد بخلاف البطن الثاني لان الواسطة له واحد كذا في الخلاصة كذا في حرف الالف
 ما لنا سلوا الفقهاء اذا قال علم ولدي واولاد اولادي او قال ابتداء على اولادي بمتوحيه
 الاقرب والابعد الا انه يترك ما يدل على الترتيب كما مر وقف ضيقه على اولاده ثم الفقهاء مات
 بعضهم صرفت العلة الى الباقي لانه وقف على اولاده ثم الفقهاء فباقيهم اصر وان سفل لا تصرف
 الى الفقهاء ولو وقف على اولاده وسماه فقال علم فلان وفلان ووصل آخره للفقهاء
 مات اجمعهم صرف نصيبه الى الفقهاء لانه وقف على كل واحد منهم ووصل آخره للفقهاء فان مات
 واحد منهم كان نصيبه للفقهاء بخلاف المسئلة الاولى فانه وقف ضيقه على الكل لا كل واحد ولو وقف
 على اربعة واولاده الى اولاد الواقف ثم مات اربعة لا يورث نصيب الابناء القول من الواقف خاصة
 اذا لم يشترط الى الواقف رقة نصيب الميت اجماع مات منهم الى ولده حتى اذا شرط كان نصيبها
 لابناء بل يوجب للجميع اجمع الاولاد ولو قل علم ولدي وولد ولدي ابدا ما لنا سلوا ولم يقل
 بطن بعد بطن كمن شرط الشرط المذكور وهو رقة نصيب الميت الى ولده فافعله الجميع
 ونسبته بينهم على التسوية ولو مات بعض ولد الواقف وترك ولدان ماتت العلة تقسم
 على الولد وولد الولد وان سفلوا بفضلي عبارة الواقف وعلى الميت لانه استحق النصيب
 قبل موته فما اصابه اي الميت من العلة كان لولده بالارث فيصير له اي لولده الميت سهمه ليس
 عينه الواقف حكم تعيينه وسهم والده بالارث ولو وقف على ولده فادامه فاضا عليه
 اولادها ابرأ ما لنا سلوا فاذا مات اجمعهم وظف ولذا صرف نصف العلة الى الباقي
 والنصف الى الفقهاء كما مر في صورة تسمية كل من الاولاد فاذا مات الآخر صرف الكل الى اولاد
 الاولاد يقسم بين ولد واحد وولد واحد وولد واحد وولد واحد وولد واحد وولد واحد وولد واحد
 لم يرضى والرم ووجه وولد رجل قال ارضي هذه موقوفة على اقارب او على قرابي او على ذوي
 قرابي قال هلال يصح الوقف ولا يفضي الذكر على الانثى ولا يرضي فيه والد الواقف ولا جده

والاولاد

اعني انما يخبر الحكم بالانساب

اربعة

بالحال

ولا ولده كذا في الثانية وارغب في بره برهين اخر انها وقفت عليه و برهين قيم الوقف انما هو
 فانه اذا قلنا بابق والابنهما نصفا كما هو الحكم في دعوى المالك وقف بين اخوين
 مات احدهما وبقى في يد الثاني واولاد الميت ثم التي برهين على واحد من اولاد الاخ ان الوقف
 بطن بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد يقبل وينصب خيرا على الباقيين ولو برهين
 اولاد الاخ ان الوقف مطلق عليك وعلينا فبينة تدع الوقف بطن بعد بطن
 او كذا في القضية **كتاب البيوع** هو اي البيع الذي دل عليه
 البيوع لغة مبادلة مال بمال مطلقا وهو من الاضداد يقال باع الشيء اذا اشتراه او اشتراه
 وتعدى الى المفعول الثاني بلا حرف وبما يقال باعه الشيء منه وانما جمع كونه انواعا اربعة باعتبار
 البيع لانه ابايع سبعة بعثا وبسني مقايضة او ببيع بالقرن وبسني بقاء كونه اشهر
 الانواع او ببيع ثمن ثمن كبيع النقدين وبسني صرفا او ببيع دين بدين وبسني سلفا وباعتبار
 الثمن ايضا لان الثمن الاول ان لم يعتبر سني مساوية او اعتبر مع زيادة بسني برائة او
 بر وها بسني تولية او مع النقص بسني وضيفة وشرا مبادلة مال بمال بطريق الانتساب
 اي التجارة خرج به مبادلة رجلين بالابطريق التبرع او الهبة بشرط العوض فانه ليس ببيع
 ابتداء وانه كان في حكمه بقاء لم يقل على سبيل التراضي ليتناول بيع المكره فانه ينفق و
 انه لم يلزم ينفعه الانعقاد تعلق كلام احد العاقدين بالآخر شرعا على وجه يظهر ان في
 الحل بالايجاب وهو الاثبات سني به اول كلام احد العاقدين سواء كان بيعا او تبرعا
 لانه ثبت للاخر خيار القبول والقبول موقوف على كلامه سواء كان بيعا او تبرعا
 اما ضيقه قال في الهداية البيوع ينفعه بالايجاب والقبول اذا كانا بلفظ الماضي ثم قال لان
 البيوع انت تعرف والاشياء يعرف بالشرع والموضوع للاخبار قد استعمل فيم ينفعه
 به واد بالموضوع للاخبار بلفظ الماضي اذا لام فيه العهد فلا وجه للاخر في علمه بانه لا بد
 منه ثم شي الى ذلك وهو ان يقال وكما استعمل بلفظ الماضي واللاية ثم قال

ولا ينفق لمفطين احدهما لفظ المستقبل بخلاف الكساح وقد مر الوقت هنالك واللفظ
المستقبل صيغة الامر نحو بعت متى كذا قال بعت لانه قال هناك مثل ان يقول ز وجني يقول
ز وجني فلا وجه لحمله على المضارع كما ذهب اليه بعض شراحه نعم ينفق به البيع اذا
قاربه اليتم كما قل صاحب النهاية عن الطحاوي ونحوه الفقهاء وينفقد ايضا ما في مضارع
اي الماضيين نحو رصيت واعطيت كذا وخذه يعني ان كل ما دل على معنى بعت واشترت
ينفقد به البيع ايضا فاذا قال بعت مناه هذا كذا فقال رصيت او قال
اشتريت هذا مناه فقال خذه يعني بعت بذلك خذه فانه امر بالخذ لا ببدل وهو لا يكون
الا بالبيع فكأنه قال بعت مناه به خذه فقد ربيع اقتضاء فيثبت العقد باعتباره بالمفطين
احدهما الامر ليس في ما مر فان المعنى هو المعنى في هذه العقود وان اعتبر اللفظ في بعضها
كتركه المفاوضة حيث لا يقع اذ لم يبيننا جميع ما يقتضيه حتى التعاطي اي اعطاء البيع وتضمن
من الجانبين فان البيع ينفقد به بلا وجه لفظ فضلا عن الماضيين لوجود القصور وهو
المراد في مطلقا في النفس والنفس هو الصحيح لما قاله الكرخي ينفقد به البيع فقط كالقبول
ونحوه وينفقد ايضا بلفظ واحد كما في بيع الاب من طفله با يقول بعت هذا مناه كذا واشترته
منه با يقول اشترت هذا من ابني فانه عبارة الاب كمال شفقة اقيمت مقام الباريين
فلم يحج الى القول وكذا اصلا في حق نفسه وما تباعه طفله حتى اذا بلغ كان المهره عليه
دون ابيه بخلاف ما اذا بلغ مال طفله من اجني فبلغ كانت المهره على ابيه فاذا لم عليه
التمن في صورة ثراه لا يبراه عن الترس حتى ينصب القاضي وكيلاً بقبضه للمنفعة فيره
على ابيه فيكون امانة عنده وكذا لو قال بعت ذلك هذا بدهم فقبضه المشتري ولم يسل
شيئا ينفقد البيع ويكر التماس في المجلس لانه لو لم يجبر لزم حكم العقد جبراً وهو مشتق
بين قبول الكل بالكل والشرك يعني ان البائع اذا اوجب في شيء فقبل المشتري في بعض ذلك
او اوجب المشتري في شيء فقبل البائع في بعضه لم يجز لان فيه تفريق الصفقة واحد المتعاقدين

لا يملك

لا يملك ذلك لانه فيه ضرر للمشتري او البائع لانه البيع ان كان واحدا لزم ضرر الشركة
للمشتري وان كان متعددا فالعادة فتم الجيد الى الردى ونقص من الجيد الترويج الردى
فلو ثبت خيار قبول العقد في البعض قبل المشتري العقد في الجيد وترك الردى فزال الجيد
عن يد البائع باقل منه ثمنه وفيه ضرره واولم يجز اخذ البعض بالبعض فلا يجوز اخذ الكل
بالبعض اولا وان تعدد الصفقة فله ذلك لانقاذ الضرر عن البائع وابنه انما يقول
الا اذكر ان البائع لفظ بعت وفصل الثمن اشارة الى ما ذكر في الكافي ان قوله في
الهداية الا ان يبين ثم كل واحد لانه صفقات يعني لا يتم الا ان يدرج كذا لفظ العقد
اذ به يتعد الصفقة لا يحد بيان ثم كل واحد وقال الزيلعي وليس ان يقبل بعض
البيع دون البعض وان فصل الثمن ~~الاكثر~~ البائع لفظ بعت مع ذكر الثمن لكل واحد
عند اية خيفة وعندها ذلك ان فصل الثمن بان قال بعتك هذين كل واحد كذا او بعتك
هذه العشرة كل واحد منها كذا او رضي اي البائع بقوله اي قول المشتري اشترت كذا قال
القدوري ان رضي البائع في المجلس بتفريق الصفقة يصح ويكفي ذلك من المشتري في الحقيقة
استيفاء الجاب لا قبولاً ورضي البائع به قولاً وعرض عليه بانه انما يقع اذا كان للبعض الذي
قبله المشتري حقيقة من الثمن كالصودر المذكورة وفي تفهيم باعها بشفرة لان الثمن ينقسم
عليها باعتبار الاجزاء فكل حصة كل بعض معلومة واما اذا فصل العقد الى عشرين او ثوبان
فلم يصح العقد بقبول احدهما وان رضي البائع لانه يلزم البيع بالحصة ابتداء وان لا يجوز قول
مشاؤه الفصل عن مراد القدوري فانه تسمية عبارة المشتري ايجاباً ورضي البائع قبولاً لا يدل
على انه اعتبر في عبارة المشتري والبائع ذكر الثمن في مقابلته بعض البيع فانه مجرد قول المشتري
اشترت بلا ذكر الثمن لا يجوز ايجاباً ولا قول البائع رصيت قبولاً لعدم صدق تعريف البيع عليه
وهو مباداة المال بالمال فظهر عدم لزوم البيع بالحصة ابتداء ولهذا قلت او رضي بقوله
اشترت هذا كذا ويعتد اي خيار القبول الى آخر المجلس ولا يبطل بالثا خيره اليه وان حال لان

هذا صح

المجلس جامع المتفرقات كما ترى في كتاب الصلوة فاذنعت الامور المنعقدة بسبب واحدة فلان
 تعتبر ساعة واحدة او في دفع الفسور وتحقيقا للشر وانما لم يكن المنع والاعتقاع على
 حال كذا بل توقف الاجاب فيها على ما ورد في المجلس لانهما اشتملا على اليقين من جانب الرجوع
 والمولى فكان ذلك مانعا عن الرجوع في المجلس والكتاب والرسالة كالخطاب يعني اذا كتب
 اما بعد فقد بعثت عبيدي فلان كما اذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث فلان الغائب بكذا ما ذهب
 والخبر فوصل الكتاب الى المكتوب اليه واخبر الرسول المرسل اليه فقال في المجلس طوع الكتاب
 والرسالة اشترية به او قبلته تم البيع بينهما لان الكتاب من الغائب كالخطاب من المانح
 والرسالة معتبر وسفير فكلامه ككلام المرسل فان الرسول وم كان يتبع بارة بالخطاب في
 تارة بالكتاب وببطل الاجاب قبل القبول بالرجوع الى الرجوع الموجب لان المانع من الرجوع
 لزوم ابطال حق الغير وهو متيقن من ان الاجاب لا يفيد الحكم برون القبول غير ان
 الحق غير متحقق في الثالث بل في الثالث ايضا وفيه ابطاله ورد بان الاجاب لا يفيد الحكم
 اذا لم يفد ملكا للشرى لم يكن مزايا لملك البائع فحق الثالث للشرى لا يعارض حقيقة الثالث
 لبائع كونه اقوى منه ولا ينقض ما اذا دفع الزكوة قبل الحول الى الساعي فان الزكوة لا بعد
 على الاستزاد لتعلق حق الفقير بالرجوع لان حقيقة الثالث زالت من الزكوة فحق الفقير
 لا يستفاء ما هو اقوى منه وببطل ايضا الاجاب قبل القبول بقيامها بما هو موجب والقيام
 من مجلسه لان القيام دليل الرجوع والولادة تعمل عمل الصريح غير ان العمل عملها اذا
 لم يوجد صريح يعارضها وهذا لو قال بعد القيام قبلت وجد الصريح ولم يعتبر ورد بان
 الصريح انما وجد بعد الولادة ولم يعارضها ولم يرد اليه البيع بها بالاجاب والقبول لا خيار
 لاصحها في المجلس وقال ان في كل منهما خيار وليس لقوله دم المتبايعان بالخيار عالم
 بتفرقا ولنا ان الصريح ابطال حق الآخر فلا يجوز اقول يرد على ظاهره انه ان اراد بحق الآخر
 حق الثالث فليس كنه لا يفيد لانه وان اراد حقيقة الثالث فممنوع بل هو اول المسئلة

بأنها

ويكن

ويمكن دفعه بان حق الثالث ثابت قبل القبول ولم يثبت حقيقة الثالث بعده لم يكن للقبول
 فائز فائز بل كان وجوده وعدمه سواء مع كونه ركنا فالاحسن ان يقال ولنا ان الاجاب
 والقبول يفيدان حقيقة الثالث لما قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم
 بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم فبائع الاكل والحرف في المجلس لوجود التجارة انما يشبه
 عن التراضي والبيع بخارة قبل باطلاقة على نفي الخيار وصحة وقوع الملك للشرى والقول
 بالخيار تغيير وهو نسخ فلا يجوز وبالحجاب عن الحديث انه يحول على خيار القبول اي قبول
 كل من المتعاقدين العقد في المجلس وفائده دفع توهم ان الوجوب بعد ما وجب لا يجوز
 له ان يرجع لا خيار الصريح بعون الاجاب والقبول وفي الحديث اشارة اليه لان الاصل ثلث
 حال لم يوجد فيها الاجاب والقبول وحال وجب فيها وانقضى وحال وجب فيها احدى الاجزاء
 موقوف والطلاق اسم التبايعان عليه ما في الاول مجازا باعتبار ما يؤول اليه وفي الثانية
 مجازا باعتبار التبايعان وفي الثالثة حقيقة لما تقرر في موضعه ان اسم الفاعل حقيقة في الحال يعني
 اجزاء من او اخر الماضي واوائل مستقبل وهي الباشرة بان يقبل احدى الاجزاء في المجلس والآخر
 متوقف فيه لاسبقا لها ولا ما بعد ها او يحتملها فيجعل عليها التلازم ابطال حق الآخر و
 التفرق المذكور في الحديث محول على تفرق الاقوال بان يقول احدى اجزاء ويقول الاخر
 اشترت او بالعكس حيث لا يبيح الخيار بعده فانه قبل التفرق يكون بعد الاجتماع وهو
 لا يتصور هنا قلنا المراد بالتفرق عدم الاجتماع ابتداء وهذا مني على قاعدة مقررة
 في الاجتماع والكشف انهم يقولون فيبقى ثم الركبة او وسع كم الثوب والمراد في
 الاول جعل ثم الركبة ضيقا ابتداء وفي الثاني جعل كم الثوب واسعا ابتداء فلا تفضل
 وكفى في صحة البيع اشارة في الاعراض اعظم من البيع والتمن غير روية اقتران عن بيع
 درهم ودينار وحطه وخوها بخسها فان اشارة فيه لا تكفي بل لابد من مساواتها
 قدر الاحتمال الربوا كما سياتي وانما كفت اشارة كونها في غير طرق التعريف فلا يحتاج

لكنه

الي بيان القدر والوصف بخلاف السلم فان معرفة قد يسلم فيه ووصفه واجبة فيها غير شرط
 اليه كما ينبغي وشرط معرفة مبيع يسلم اي يحتاج الي التسليم احرازهما اذا اقر ان لغيره
 عنده مباحا فاشتراه منه ولم يعرف فانه يجوز لعدم احتياجه الي التسليم ذكره الزاهد في
 متعلق بمعرفة برفع الجرمالة المفضية الي النزاع الفضي اليضا البيع بان باع غائبا واشتراه
 الي مكانه وليس فيه شيء بذلك الاسم غيره فانه جائز كما شيئا في خيار الروية وشرط ايضا
 معرفة قدره من كسرة مثلا كاي في الرقة احرازه عن المثل اليه كما سبق وما يحصل فيها
 هو المكليات والحدوديات المتعارية والموزونات كالدراهم والدينارين وسائر ما يوزن اذا
 قربت بالاعيان القيمة ومعرفة وصفه كونه تجاريا او مرقدا لان جهاتهما تفضي الي النزاع
 فيعرف العقد عن المقصود ووجه البيع بحال اي من حال وموجب لاطلاق قوله في اصل انه
 البيع وحرم الربوا وعنه ان اشتري من يهودي ثوبا الاجل ورهقه درهم ولا بد ان يكون
 الاجل معلوما لان الجرمالة فيه مانعة من التسليم الواجب بالعقد فلهذا يطالبه في قريب القوة
 وذلك يسلم في بيعه كما ذكر في الهداية والكافي وغيرهما اقول فيه اشكال لان نص البيع
 مطلق كما قالوا واشترط معلومية الاجل بالدليل العقلي تقييد المطلق بالرأي وهو
 غير صحيح لانقول في الاصول ان تقييد المطلق بنسخ ونسخ الكتاب بالرأي لا يجوز وعنه
 دفعه بان اطلاق النقص انما هو بالنظر الي نفس الاجل وهي لم يقيده بالمعلومية انما هو
 وقت الاجل والنقص ليس بطولي والمطلوب هو المنعوض للذات دون الصفات لا
 بالنقص والاشياء وذات البيع وحقيقته كما عرفت مبادلة المال بالمال فالقول
 معتبر في مفهوم البيع والاشياء من صفات الثمن فيكون من صفات البيع ولهذا يقال
 بيع مؤجل فيما لنظر اليه الشا جيل نحو البيع مطلقا لا يجوز تقييده بنقصي واما تعيين
 وقت الاجل فليس من صفات البيع بل امر له نوع تعلق بصفته فيما لنظر اليه لا يجوز
 البيع مطلقا فيجوز تقييده بالرأي فيسند في اشكال وبعد ما علم الاجل ان مات البائع

لما سئل في خيار الشرط انما اذا قال عندك
 هذا الى اجل او مؤجل صح وصرف الى نصف يوم
 او ثلثة ايام او شهر والتقدير بالمعلومية صح

بالنظر اليه وطلعت معلوم الوقت صح اذا
 جهل وقته تسد البيع كما يبيع الى الحصاد وغيره
 وتحقيقه ان البيع مطلق صح

لا يبطل

لا يبطل الاجل وان مات المشتري حل المال لان فائدة الشا جيل ان يتجر فيؤدي الثمن من ثاء المال
 فادامات من له الاجل فتيقن المبروك لقضاء التمس فلا يفيد الشا جيل واذا منع البائع
 السلعة سنة الاجل فللمشتري اجل سنة ثانية يعني اذا اشتري بثمن مؤجل السنة غير
 معينة ولم يقبض المبيع حتى مضت السنة فللمشتري سنة اخرى بعد قبضه وقال ليس ذلك ويطلق
 اي فتح البيع بثمن مطلق عن ذكر الصنف لا القدر لوجوب ذكره لما عرفت فالعقد اي بالعقد
 ح يقع على غالب العقد اي غالب نقد البهل في الزواج لانه المتعارف فانه استوي الى لم يوجد الغالب
 بل استوي الزواج في النقود لا المالية بل تفاوت بينهما في البيع ان لم يبيح الي الثمن انه من اي نوع
 لان الجرمالة يقتضي الي النزاع كما ذكر او استوي المالية ايضا كما استوي الزواج واختلف الاسم كالا حادي
 والثاني والثالث وان اطلق اسم درهم على كل منهما حيث يطلق على واحد من الاول والثاني والثالث
 الاثنين من الثاني والثالث من الثالث اسم درهم اذا لم يراع عند عدم الاختلاف في المالية وهو المانع
 من التوازن وحرف الى ما قد يرب من كل نوع مثلا اذا باع عبدا بالف درهم فلان يعطى الف درهم الاحادي او
 الدين من الثاني او ثلثة الاف من الثالث هذا ما ذكر في الكافي واراد صاحب الهداية وان كان في بخارية
 نوع غرض ولا يتغير العقد ان العقد مالم يس موصو غامه الذهب والفضة مسكوكا او لا والنفوس
 النافقة كرا في العارية في صحيح اي صحيح البيع وان غنيا يعني اذا عاقب العاقدان ورجعا مثلا ثم
 اراد المشتري تبديله بر درهم آخر جاز عندنا ولا يبيع نزاع البائع وعندنا في تبيينان
 بالتعيين حتى لا يجوز تبديله بآخر ولو هلك قبل التسليم او سمي بعده او قبله ينتقض البيع
 عنده لا عندنا بل يطالب بتسليم مثله وانما قال في صحيح لما ذكر في العارية ان الدراهم والدينارين
 يتقبان في البيع الفاسد من الاصل ولا يتقبان فيما ينتقض بعد الصحة صورة الاول اذا
 باع عبدا وقبض الثمن فظهر انه حر او باع جارية فظهر انها ام ولده يتقبان وراهم الثمن للرد
 لانه لحد القبض حكم الفصل فيعتق وصورة الثاني ما اذا باع عبدا وهلك قبل التسليم
 فالثمن المقبوض لا يتقبي في رواية وهو الاصح ووجه البيع في الطعام وهو الحنطة ودقيقه لانه

بيع عليها عفا وبيئته في الكالة والحبوب وهي غيرهما كالعدس والحنظل ونحوهما ولو كان البيع
جزائيا بطريق الجارية معرب كراف لبيع بغيره لقوله ثم اذا اختلف النوعان فيسوي
كيف شئتم بخلاف ما اذا باع بجنسه مجازفة فانه لا يبيع لاحتمال ارتبوا وضع ايضا بيع الكيليات و
الموزونات باناء او حجر معين كل منهما جعل قدره لان المانع من الصفقة جهالة تنفي الى النزاع وهنا
ليست كذبت لان الشك في البيع متقبل فيندر هلاك الباء والجر بخلاف السلم فان التسليم فيه
شك فالحلاك ليس بنا در قبله فيتحقق المنازعة وعنه ابو يوسف ان الجواز فيما اذا كان
الكيل لا يكتسب بالكيل كالقصة ونحوها وانما اذا كان كالزبيب ونحوه فلا يجوز وكذا
اذا كان الحجر يتفتت او باع بوزن شي اذا جفت يفتح وضع ايضا في القدر المستوي واما
كان او اكثر اذ بيع خبيرة كل فقير او فقيرين مثلا بكذا يعني اذا قال بعثت هذه البصرة كل فقير
او فقيرين او ثلثة بكذا فابيع جاز في القدر المستوي من عدد الفقراء عنده في حصة لا الباقي
الا اذا رالت الجمالة بعلم جميع الفقراء بشيئها او ببيع بالكيل في المجلس قبل الاختراق
وقال ابو حنيفة لا يصير ان اى لبيع البيع عنده في حصة في القدر المستوي اذ يبيع صرنا
من جنس كصيرته بشيئ كل فقير او فقيرين بكذا حيث لم يبيع البيع عنده وفي فقير
واحد متفاوت الصبرين وعندهما يبيع فيها ايضا وذكر في الحيط والابضاح انه العقب
يبيع على فقير واحد منها ولا يبيع ايضا البيع عنده في القدر المستوي اذ يبيع متفاوت كالتمة
وهي قطع غنم شاة او شاة بكذا او العود لتعمل على الاثواب المتفاوتة كل ثوب او ثوبين
بكذا لان التفاوت في بعضها يقتضي الجمالة المؤدية الى النزاع بخلاف البصرة وان سمي الجملتين
اي جملتي البيع والتمن بان قال بعثت هذه التمة وهي ثيابة بالف درهم او بعثت هذه العود
وهو عشرة اثواب بائة بلا تفصيل اي لا يقول كل شاة بكذا او كل ثوب بكذا فتح البيع في الكل
اجامعا متساو واما لا معلومية البيع والتمن فانه باعها هذا تفصيل لقوله وان سمي الجملتين
بلا تفصيل يعني بعد ما سمي الجملتين ولم يفصلها فان باع البصرة على انها ثيابة اي ثيابة فقير

بائة فتح

بائة فتح البيع ولا يتفاوت الحكم بينهما وبين ان يتي لكل فقير ثمان بقول كل فقير درهم
وبين ان لا يتي لعدم التفاوت بخلاف العدديات المتفاوتة كما سياتي وهي اي البصرة
اقل من المائة اخذها المشتري الاقل بحصة من الثمن او فتح المقدر يعني انه خير بين الاثنين
لتفرق الصفقة عليه فلم يتم رضاه بالموجود او هو اكثر من المائة فانرا يد على المائة للبايع
والمائة للمشتري لان البيع وقع على مقدار معين وقد وجد فتح العقد والقدر ليس
بوصف حتى يدخل في البيع كافي الثوب فيكون للبايع وان يبيع المذروع هكذا سمي الجملتين
ولم يبق كل ذراع او ذراعين بكذا فتح البيع فانه وجد المشتري ثمانية اخذها بكل الثمن بلا خيار
وان وجد اقل خيرا ان شاء اخذ الاقل بالكل اي كل الثمن او ترك لان النزاع وصف
في الثوب لا يعني كونه صفة عرضية لم يلى هو في اصطلاح الفقهاء ما يكون تابعا لشيئ غير
منفصل عنه اذا حصل فيه زيده هنا وان كان في نفسه جوهر كذراع من ثوب وبنائة
وار كما سبق في الايمان فان ثوبا هو عشرة اذرع وبنائة عشرة دراهم اذا انقص منه
ذراع لاياب وي تسعة بخلاف الكيليات والعدديات فان بعضها سمي قدرا واصلا او
لا يفيد انضمام الى بعض آخر كما لا مجموع فان حنطة هي عشرة اقفة اذ اساءت عشرة
دراهم كانت التسعة منها تساوي تسعة وقد اختلف في نفسه الوصف والاصل والكل راجع
الى ما ذكرنا والوصف بهذا المعنى لا يعاين شيئا من الثمن كاطراف الحيوان الا اذا كان مقصودا
بالتناول كما سياتي واخذ المشتري الاكثر بلا خيار للبايع لانه وصف فكان كما اذا باع
معيبا فاذا هو سليم وان باع المتفاوت هكذا سمي الجملتين ولم يفصل فتح البيع في الكل
حتى اذا تساوى البيع والتمن لزم البيع لمعلومية كل منهما الا اقل والاكثر قال في غاية البيان
نقلنا عن الايضاح اذا قال بعثت هذا القطيع على انه خمسون رأسا وهذا العود على
انه خمسون ثوبا بكذا فابيع جاز لان جملة البيع والتمن صام معلوما بالتسمية فاذا وجد
البيع زائدا او ناقصا فابيع فاسد لان الزيادة لم يقع عليها العقد فيصير كل كانه باع ثوبا

من احدى وجهين وهذا فاسد لانه مجهول متفاوت وان كان ناقصا فيحتاج الى ان يحيط حقيقة الشئ
 انما قصد وجهي مجهول فيفسد ايضا وهكذا في سائر ما يختلف بكمية وان زاد او انقص المزدوج
 بعد ذكر الجملتين كل ذراع بدرهم لم يتقضى ذكر العبرة لما ذكر ان الحكم لا يختلف هناك بين ذكر
 هذا القيد وبين تركه لعدم التفاوت صح في الكل لا ذكر فان وجهه اقل او اكثر اخذ الاقل بالاصل
 او تركه في الصورة الاولى لان الوصف وان كان تابعا لا يقابل شي من الثمن لكنه صار ههنا
 اصلا بقراره بذكر الثمن فانهم قالوا الوصف يقابل شي من الثمن وان كان مقصودا بالتساوي
 حقيقة كما اذا قطع البائع به العبد المبيع قبل القبض يقطع نصف الثمن او كما في البائع
 كما اذا حدث عيب عند المشتري انما في اثنان ربع كما اذا خا ط اشترى الثوب المبيع ثم اطلع
 على عيب يكون للوصف قسط من الثمن فاذا صار اصلا ووجهه ناقصا ثبت الخيار ان شاء
 اخذه بكميته وان شاء ترك لتفرق الصفقة عليه ولخرج الوصف المرغوب فيه وفي
 الصورة الثانية اخذ الاكثر بالاكتر اوضح لانه ان حصل له الزيادة في المبيع لزمه زيادة
 الثمن لما ذكر في مكانه نفعا يشوبه ضرر فيستخير فلو اخذه بالاقل لم يكن عاملا بمقتضى اللفظ
 وانما قال في الاولى او ترك وقال ههنا اوضح لانه المبيع لا كان ناقصا في الاولى لم يوجد
 المبيع فلم يتقضى البيع حقيقة وكان اخذ الاقل بالاقل كالمبيع بالتعاطي وفي الثانية
 وجد المبيع مع زيادة وهي تابعة في الحقيقة فتدبر وان وجهه الى المزدوج عشرة و
 نصف او شقة ونصف اخذه في الاولى عشرة بالخيار وفي الثانية ستة به بالخيار
 وقال ابو يوسف في الاولى اخذه باحد عشر بالخيار وفي الثانية عشرة به وقال محمد في الاولى
 ياخذه بعشرة ونصف بالخيار وفي الثانية ستة ونصف به لانهم فروا بمقابلة
 الذراع بالدرهم بمقابلة نصفه بنصفه فيجوز عليه حكما ولا يوجب يوسف انه لا فرق في ذراع
 بيدل نزل كل ذراع منزلة ثوب وقد انتقص ولما ان الذراع وصف في الاصل وانما اخذ
 حكم المقدار بالشرط وهو مقيد بالذراع فاذا عدم عاد الحكم الى الاصل وقيل في الكرايس الذي لا يتفاوت

جوابه

جوابه لا يطيب المشتري ما زاد على المشرط لانه كالوزن حيث لا يفرق الفصل فيجوز بيع ذراع
 منه وان زاده الى القيد المذكور في بيع المتفاوت صح في الاقل بقدره لانه لما بين لكل منهما ثمن
 كان كل منهما مبيعا فصح في العود والوجود لكنه في التفرق الصفقة عليه وقد في الاكثر لانه
 اذا كان زائدا بقي الجملة في المردود والمتفاوت فيؤدي الى النزاع صح بيع عشرة اسهم منه ثمة
 سهم من دار اجمعا لا عشرة اذرع منه ثمة ذراع منها عند ابيه خيفة وعند حيا جائز ذكر
 في غاية البيان نقلنا عن الصدر الشهيد والامام العتباتي ان قولها يجوز ان يبيع اذا كانت الدار
 ثمة ذراع وبهم هذان تعليلها ايضا حيث قال لان عشرة اذرع منه ثمة ذراع عشر الدار
 فاشبه عشرة اسهم منه ثمة سهم ولما ان البيع وقع على قدر معين من الدار على شايع لان
 الذراع في الاصل اسم لحشة يزرع بها واستفاد ههنا لما يحكم وهو معين لاشع لان المشاع
 لا يتصور ان يزرع فاذا اراد به ما يحكم وهو معين لكنه مجهول الموضع بطل العقد ولا يوجب
 على انها هرة بان فاذا احدثها حروقي سكن الراد وان بقي ثمن كل لانه جعل القبول
 في المردوي شرط جواز العقد في العروتي واشترط قبول المردوم في العقد يفده والله
 اعلم **فصل** اعلم ان ههنا اصولا الاول ان كل ما هو متنازل اسم المبيع فما
 يدخل في البيع وان لم يذكر صريحا والثاني ان كل ما كان متصلا بالمبيع اتصالا قاريا تابعا
 له داخل في المبيع وما افلا قالوا ان ما وضع لان يفصله البشر بالآخرة ليس باتصال قاريا
 وما وضع الا لان يفصله فهو اتصال قاريا والثالث ان ما لا يكون من الجسمين ان كان من
 حقوق المبيع ومرافقه يدخل في بيع بذكرها والا فلا اذا تقرر هذا فنقول لا يدخل الغلوة
 بشراء بيت بكل حق له ونحوه اي بمرافقة او بكل قليل وكثير هو فيه او منه لان البيت
 اسم لما يثبت فيه والعلو مثله والشي لا يستتبع مثله فلا يدخل فيه الا بالتخصيص عليه
 ولا يدخل العلو ايضا بشراء منزل الآب اي القيد المذكور لان المنزل بين الدار والبيت اذ
 بنا في قبة مراغة السكنى بنوع قصور بان تغاه منزل الدواب فيه فليس به بالدار يدخل

المعروفه تبعاً عنه ذكر الحقوق ونسبها بالبيت لا يدخل فيه العلو بدونه ويحل هو في العلو
والبناء ومقتضى علي متصل بباب الدار بخلاف المنفصل وهو العقل فانه ومقتضى لا يخلو
بهذا القيد والكيف بشره دار مجودها بدونه اي بدون ذكر ذلك القيد اما العلو فلان
الدار هي ما يدار عليه المردود والعلو منها وكذا البناء واما المفتاح فلان العقل المنفصل جزء من
والمفتاح يدخل في بيع العلق بلا نسبه لانه كالجزمه اذا لا ينتفع به الآبه والعقل ومقتضى
لا يخلو وان سلم المنفصل بالبناء يدخل وتوضه خشب لا غير المنفصل والسرير كما سلم كذا
في الكاف لا يدخل في بيع الدار النقلة والطريق والشرب والسيل فلانها خارجة عن المردود
منه على الهواء الطريق فاخذت حكمه واما الطريق والشرب والسيل فلانها خارجة عن المردود
كذلك في الحقوق فدخل في ذكرها وخرجها من الاجارة فلا ذكرها لانها تفقد الانتفاع ولا يحصل الآبه
بخلاف البيع لانه في بيع التجارة ويدخل الشجر وان لم يسمه لا يدرج الآبه في بيعه بشره الارض
لان الشجر متصل بالقرار فاشبه البناء والذرع متصل به للفصل فاشبه متاعاً فيها ولا يفر
بشراء شجرة لان الاتصال وان كان خلعياً للقطع لا البقاء فصاحب الذرع متصل به الا بكل
ما فيها او منها لانه يخرج من البيع لا يحققر الا ليس منها لا يبيع بيع الذرع قبل صيرورته عقلاً
لانه ليس ينتفع به ببيع الارض فيكون كالوصف فلا يجوز ان يراد العقد عليه بانفراد وان
باع على انه يتركه حتى يترك لم يتركه كذا الرطبة والبقول وبعد ما يبيع ان شرط عليه الشري
اي تملكه ارض العقل بان يقطع او يرسل عليه دابته فاشمل في بيعه لان الشرط يقتضي العقد
فلا يفده ويجوز بيع حصه من شجرة لوجود مقتضى وعدم المانع لانه بالنظر اليه كالاصل
لا اختلاط حكمهما مطلقاً سواء بلغ او لم يبلغ او ان المصداق او لا ونسب غيره فانه ان لم يبيع في المصداق
لانه ينعقد في الجوار كما اذا باع الذرع في السقف ولم يبيع البيع حتى اخرج وسلمه ولو كان
الارض والذرع مشتركا فباع نصف الارض مع نصف الذرع من شجرة او اجبتى بغيره
رضاً فتركه جاز وقام المشتري مقام البائع ثم يبيع نصف الذرع بدون الارض انما لا يجوز

في موضع

في موضع كان لصاحب الذرع حق القرار فيه بان يزرع في ثلاث نفع اما اذا كان متعدياً في الذرع
كالفاصل فجاز بيع النصف كذا في الخلاصة كذا منفرد باع كله ويجوز بيعه ايضا ان لم يبيع في المصداق
اذ جاز برفع الفاصل باع سلكه فيها ذرة لم تدخل في البيع يعني اصطاد سلكه في بطنها ذرة فملك
السلكه والذرة لثبوت اليد عليها فلو باع السلكه لم تدخل الذرة في البيع لانها ليست من اجزائها
كذا في الكاف والمهدية في باب الركاير بيع البرزق سنبله والباقي بغيره الامم والعصر واذ
قلت ابا فلام بالذرع خفف الامم كذا في القحاح والارز والسهم في فترها الاول وكذا
الجوز والوزر والعنق وقال في لا يجوز ذلك كله وله في بيع السبل قوله عندنا
يجوز بيع ذلك كله لان العقود عليه مستور بالامتنع له فاشبه تراب الصافه اذا بيع
بجمله وان ما ودى عن البني هم انه يبيع النخل حتى يريه ويبيع السبل حتى يتبين
وامن العاهة وحكم ما بعد الفاية خلاف حكم ما قبلها قال في العنابة وفيه نظر لانه استدلال بمفهوم
الفاية والاول لان يستدل بقوله في فاية انتهى يقتضي الشريعة قوله بحت لان الشريعة
التي يقتضيها انتهى عن الافعال الشرعية هي مشروعة الاصل مع عدم مشروعية الوصف وهو
عين الفاء فلو لم يسل بغيره خلاف المدعى لانه المدعى صحة البيع والرجل بغيره فادهل
الكتاب ان يقال ان الاستدلال به مبني على ما قال صاحب المجمع في البوايح ان الفاية عندنا
قبيل الاشارة للمفهوم او على ما قال صاحب التلويح في بحث المعارضة والتزجيج ان مفهوم
الفاية متفق عليه وهو بيع غرة وان لم يبد صلحها لانها مال منقوض حالاً ومالاً وزم على
المشتري فطهر اذا اشتراها مطلقاً او بشرط العقد وشرط ابقائها على الشجر حال البيع بغيره
لا بشرط لا يقتضية العقد وفيه نفع للمشتري وجهه ان المشتري لو فاعل السبل استردوا السلعة
وجسها به اي القيمة يعني اذا باع سلعة ثم فاعل حتى جساها حتى يتبين ثمنها فانه سلم الى المشتري
بطل حق في الجس وليس له استرجاع السلعة وانما له المطالبة بالثمن فلو قبض الثمن وسلم البيع
ثم وجه الثمن زبوا لم يملكه استرجاع السلعة وانما له المطالبة بحقه وقال زفر له ذلك

قبض زيد فابدل الجهاد يعني كان له على آخر ذراعهم جيا فاستوفوا زيوفا على ظن انها جيا
 فاعلمنا ثم علم انها زيوفا ان كانت قاطعة يردوها ويسترد الجهاد والاى وان لم يكن قاطعة
 سواء كانت هلكة او مستهلكة فلا اى لا يرد ولا يسترد وقال ابو يوسف يرد مثل الزئوف
 ويرجع الجهاد لان الرجوع بالنقصان باطل لاستزاعه الربوا ولا وجه لابطال حقه في الجودة لعدم
 رضاه فكذا انظر فيما عينا وكما ان قضاء الدين حصل بقبض جنس حقه وبعد العلم حقه في النسخ
 ذلك القضاء وهو منسحق لعلنا بانه حصل القضاء عاقل زيوفا لانها لو كانت رصاصا او
 مستوفى زيدا انما قال في علمه لعلنا لو علم عند القبض انها مستوفى سقط حقه اشترى شيئا بقبض
 ومات مفسدا قبل ان يقد نفسه فالبائع اسوة للفرع يعني اشترى شيئا بقبضه ولم يقد الشئ حتى
 مات مفسدا فالبائع اسوة للفرع يعني بموت من ولا يكونه البائع احق به وعندنا فحق هو احق به
 وانما قال وقبضه اذ لم يقبضه فالبائع احق به اتفاقا **باب خيار الشرط والتمثيل**
 اعلم ان البيع بارة يكون لازما واخرى غير لازمة واللازم مالا فيار فيه بعد وجود شرائطه وغير اللازم
 مافيه الخيار ويكون اللازم اذ هو في نفسه قاطع ثم ذكر خيار الشرط والتمثيل واراد بالاول ان يكون العاقد
 مختارا بوجه قبول العقد ورده واراد بالثاني ان يشتري احد التمثيل او الثلاثة على ان يبيعها ان شاء
 وقدمها على باقي الخيارات لانها بمنعها ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الرؤية لانه يمنع تمام الحكم واخر خيار
 العيب لانه يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط انواع فاسد وفاكحا اذا قال اشترت على ان الخيار
 او على ان الخيار اياها او على ان الخيار ابرا وجاز وفاكحا وهو ان يقول على ان الخيار ثلثة ايام فادونها
 ويختلف فيه وهو ان يقول على اني بالخيار شهر او شهرين فانه فاسد عندنا في صنفه وشره في
 جاز عندنا في يوسف وحمد جازا في خيار التمثيل بوجه اي لكل منهما مالا فيوجد البيع مالم يرض
 ولا حددها وفي غيرها ما سياتي في ثلثة ايام الى آخرها لقوله وم لم يحدد من منع اذا باع فقل
 لا خلاف في الخيار ثلثة ايام وجه استدلال ان شرط الخيار يخالف لمعنى العقد وهو الزم فلو
 منعه لكانت جوزه هذا النقص الدال على الخيار في البيع والشراء بلوطه بايعت على خلاف القياس

اشترى شيئا بقبضه ومات مفسدا
 قبل ان يقد نفسه فالبائع اسوة للفرع

فيقتصر

فيقتصر على المدة المذكورة فيه لاكثر وقال ابو حنيفة اذا سعى مدة معلومة وانما جاز ان يمهله الخيار بعد العقد
 الى اكثر من ثلثة ايام فله ان يثبته ايام جاز البيع لزوال العقد قبل تفرقه ان شري لم يذكره بالعقد
 كما ذكر في الوقاية اشارة الى انه ليس من صور خيار الشرط حقيقة ليستخرج عليه بل اورده عقيب
 لانه في حكمه معنى على ان ان لم ينفذ الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع صحيح والى اكثر لا الا ان ينفذه في ثلثة
 قالوا لان هذا في معنى اشراط الخيار اذ الحاجة مست الى انفساخ عند عدم النقص ثم ذكر في ثلثة
 في النسخ فيكونه لمحقا به اقول يرد على ظاهره انك قد عرفت ان النص الوارد في شرط الخيار مخالف
 القياس وقد تقرر في كتب الأصول ان ما ثبت على خلاف القياس ففيه عليه لا يقاس ووجه
 ان المقرر في كتب الأصول عدم جواز القياس الجلي على ما ثبت بخلاف القياس الحق اذ قد تقرر فيها
 ايضا جواز الحاق حكم ثبت على خلاف القياس بغيره بطريق دلالة النص وبطريق الاحتكاك الذي
 هو القياس الحق وكل منهما محتمل ههنا كما لا يخفى على الناظر المتأمل ولا يخرج المبيع بخيار البائع عن ملكه
 لان تمام هذا السبب بالرضا ولا يتم على الخيار ولهذا لو اعتقه البائع نفسه ولا يملك المشتري التعرف
 فيه وان قبضه بانه البائع فانه قبضه الشئ فملك في يده في مدة الخيار فحقه قبضه لانه في البيع
 بالهلاك لانه كان موقوفا ولا انفاذ بدون الحل فبيع مقبوضا في يده على سوم الشراء وفيه القيمة ولو
 هلك في يدي البائع هلك عليه وانسخ البيع ولا شئ على المشتري كما في البيع المطلق ويخرج المبيع عنه
 ملك البائع بخيار المشتري يعني اذا كان الخيار للمشتري فقط يخرج المبيع عن ملك البائع للزوم
 نه جانبه بانقضاء الخيار فان هلك المبيع عنده اى اشترى ضمن الثمن فان الهلاك لا يخلو
 عن مقدرة عيب وشيئة انه اذا دخله عيب يمتنع الرد وانما امتنع لزوم العقد وتم فيلزم
 ان يملك المبيع بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع اذ كان له يملك والبيع موقوف كما تقرر
 القيمة ولا يملكه اى لا يملك المشتري المبيع وقالوا يملكه لانه خرج عن ملك البائع فلو لم يخل في ملك
 المشتري كما يملكها بلامالك ولا نظيره في الشرع ولما ان الثمن لم يخرج عن ملكه فلو دخل المبيع في
 ملكه الاجتبع البدل في ملك شخص واحد حكما للمعاوضة ولا نظيره في الشرع وخرج هذا بان

الخفي

الخيار فما شرع نظر المشتري ليتردى فيقف على المصلحة فلو دخل في ملكه ربما كان عليه لاله
 بان كان المبيع قريبه فيعتق عليه ولا يلزم عدم تلك المشتري للمبيع فروع الاول ان المشتري
 زوجته بقى النكاح لعدم ملك اليقين المزيل له الثاني ان وطئها اي وطئ المشتري بالخيار زوجته
 جاز له ردها لان وطئها بالنكاح لا يملك اليقين ليمتنع الرد الا في البكر لانه يعيب وسببا انه
 يبطل الرد الثالث قريبه لا يفتق عليه في المدة لعدم الملك فيها والفتق مرتب عليه الرابع كذا
 اي لا يفتق ايضا من شراء قائل ان ملكك عندا بعدا هو حر لعدم وقوع الشرط اني من جيفها
 في المدة لا بعدة من الاستبراء عليه اذ لم يملك المشتري ليتجدد الملك فوجب الاستبراء السابع
 من ولدت في المدة بالنكاح لم تهرم ولم يفتق ان المشتري زوجته بالخيار فولدت في ايام الخيار
 في بيعها لان نصيرته ولد المشتري فملك الرد وانما قلنا في بيعها لانها لو ولدت في غير المشتري
 لزم البيع وبطل الخيار لان الولادة عيب النكاح انما يبيع ملكا على المبيع ان قبضه المشتري
 تحته في المدة اي ان اشتري بعد ما دون شيئا بالخيار وبراءه بايعه عنه تحته في مدة الخيار يعني
 خياره لانه لا يملكه كان رده في المدة امتناعا عن التملك والى دون ولاية ذلك فانه اذا ذهب
 له شيء قبل ولايته ان لا يقبله العاشر بطل شرطه متى جرى حر بالخيار ان اسلم لثلاثه ملكها
 سلمها باستطاع خياره ومنه له الخيار سواء كان بايعا او مشتريا واجبتا فلم ان يفتح وله
 ان يجير فاذا اراد الاجازة يجير بلا علم صاحبه ولا ينقض بدونه اي بدون علم ولو كان غائبا
 وقال ابو يوسف وانما فحق له النقض ايضا بدونه كالا حازه ولانه مطلق عليه قبله
 لحد لا يشترط رضاه كالكيل ببيع فان له ان يتصرف فيما وكل به بلا علم الوكيل لانه مطلق
 منه قبله ولما انه تصرف في حق الغير ارفع ولا يعري عن الضرر لان الخيار ان كان للمبايع
 جاز ان يمتدع المشتري تمام العقد فيتصرف فيه فيلزمه غرامة القيمة بهلاك المبيع وان كان
 للمشتري جاز ان لا يطلب المبيع لسلعته مشتريا وهذا نوع ضرر فينتوقف على علمه كقول
 الوكيل بخلاف الاجازة ادلا الزام فيما مع انه موافق له فيها ولا نعم انه مطلق عليه من قبله كيف

لانه انما يبيع بعد قبضه الملك ولم يثبت السادس
 ان ردت الامة الشراة به بالخيار على المبيع
 فلا استبراء صح
 قوله لم تهرم ولم يفتق ان المشتري على نصيرته ولد له بعد
 تمام الخيار من حين دخولها في ملكه وانما

وهو بنفسه لا يملك النقض وانما ينقض كونه العقد غير لازم وعروض بان ما ذكرتم من الزام
 الضرر وان دل على اشتراط العلم ولكن عندنا ما ينفقه وهو انه ان لم ينخر وبنقض لربما
 اخضع منه ليس له الخيار الى المضي المدة فيلزم البيع اجيب بانه ضرر مرتضى به منه حيث ترك
 الاستيثاق باخذ الكفيل بخاتمة الغيبة وان نقض العقد من له الخيار فلو علم ان لا نقض
 في المدة انقضض العقد بحصول العلم به والا اي وان لم يعلم به في المدة بل بعد هاتم العقد يعني
 المدة قبل الفسخ ولا يورث هذا اي خيارا شرط يعني ان العقد لا ينفسخ بفسخ الوارث كما كان
 ينفسخ بفسخ المورث حال حيوته فاذا كان الخيار للمبايع ومات ملك المشتري المبيع ولا يورثه
 وارث المبيع وانما كان المشتري ومات ملك وارث المشتري بلا خيار قال قيل كيف يملك الوارث
 والمورث لم يكن مالكا قلنا العقد الموجب للملك كان موجودا في حقه ولكنه الخيار كان مانعا
 فاذا بطل الخيار في حق الوارث ظهر اثر الموجب فتدبر وقال الشافعي يورث عنه لانه حق منه
 حقوق البيع كخيار العيب والتعيين واجهوا انه لو مات من عليه الخيار وهو من لا خيار له
 يبيع الخيار ولنا ان الارث فيما يقبل الانتفال والخيار ليس الا مشية واردة لا في المشتري
 لو مات قبل الرقبة فليس يورثه الرد بعد هاتما كان له ولا خيار التعيين لما ذكره على شئت الوارث
 اراد لا خلاط ملكه ملك الغيبة واذا بطل الخيار فيما يقبض في يد المبيع بعد موت المورث وانما
 لم يثبت المورث شرطه اي الخيار احد هاتين ان احد العاقدين اذا شرط الخيار لغيره جاز فاني
 من العاقدين والغير جاز او نقض حتى استحقا ما والقياس ان لا يقع وهو قول زفر لان الخيار
 من احكام العقد فلا يقع اشتراطه للغير كالشرع وجه الاستحسان ان الخيار لغيره جاز ثبت
 بالنيابة عنه فيقدم الخيار للعاقدة انفساء فيجعل هو ثابا عنه يصح في التفرقة قبله كل من
 الخيار وفي اجازة احد هاتين الاصيل والنائب ونقض الاخر الاول وله لوجوده في زمان لا يزوج
 غيره فيه وفي الحقيقة اي اخرج الكلامان منها معا بعبارة تصرف العاقدة في رواية لان النائب
 يستفيد التصرف منه وتصرف الناقض في اخري لان الخيار لم ينفقه النقض والمنقوض لا ينفقه

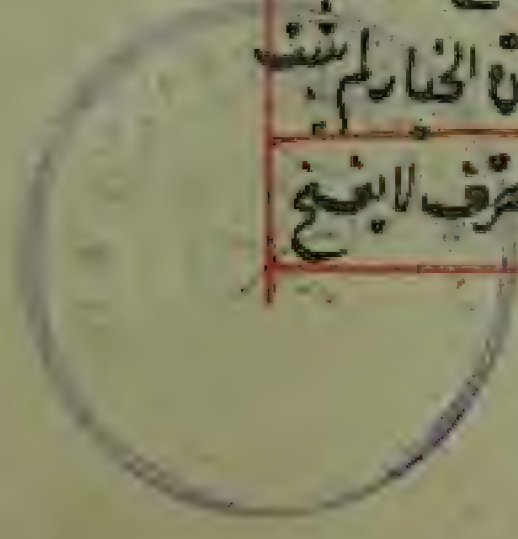
ولا ارث في خيار العيب والتعيين للمبايع والارث
 ايضا خيار الرقبة لا ايضا ليس الا مشية واردة صح
 ٢ لزم البيع وتم ولا خيار العيب
 للمالك اذا ارث الوارث لقيامه منه ولا خيار له

ان نائب المورث

الاجارة فاذا اجتمعا كان النقص اولى كنهان الحرة مع كنهان الامة اذا اجتمعا كان كنهان الحرة اولى
لان ترو على كنهان الامة بلا عكس ولان الاحتياط فيه اذا افسخ يوجب الحرة على كنهان الحرة والجاره
توجب الابادة والحرم راجع على البيع باع عبيدين بالخير في احداهما ان فصل الشئ وعين الحمل
الخير فتح اي العقد والا فلا وهذا على اربعة اوجه احدها ان لا يفصل الشئ ولا بعينه ما فيه الخيار
وهو فاسد لجهالة المبيع والفقن لان ما فيه الخيار به كائنا رجع عن العقد لانه مع الخيار لا ينقصد
في حق الحكم فتح الرضا في احداهما وهو مجهول وثانيها ان يفصل الشئ ويبقى ما فيه الخيار
وهو جازي كونه المبيع والفقن معلومين وقبول العقد فيما فيه الخيار وان كان شرط الانعقاد
العقد في الاثر لكنه غير صحيح كونه معلوما ببيع كالمبيع بين من ودر واثبات ان ينقل ولا يعين
الارباع عليه وهو فاسد لجهالة المبيع او الثمن وان اشترى كلبا او ذنبا او عبدا او احد على
انه بالخيار في نفسه فتح فصل الشئ او لانا النصف من الشئ الواحد لا يتفاوت في قيمته ايضا لا يتفاوت
فان كان ثمن الكل معلوما كان النصف معلوما ايضا فابيع معلوم اذا اشترى لا يبيع الجواز في الكافي
وضوح التعيين فيما دون الاربعة وهذا الخيار التعيين يعني اشترى ثوبا على ان ياخذ اياها شاء
بعشرة جاز وكذا ثلث التلاته اسفنا وان كان اربعة فسد وهو القياس في كل جهالة المبيع وهو
قول رفعة ان فتح وجه الحكم انه في معنى شرط الخيار اذا جاز ثم الحاجة الى ان قل ايضا لا فرق
والا رفعة مع انه في معنى العقد كذا يحتاج الى اختيار من يثبت به او من يثبت به له يجوز البيع
على هذا الوجه دفعا للحاجة والجهالة اما لو جوب الخ اذا كانت مفضية الى النزاع واذا شرط
الخيار المشتري ان لا ينقص الى النزاع او لانا الامر صار موقفا اليه فيختار ايا شاء ويرد الآخر
والحاجة تدفع بالتلاته لاشتمالها على الجيدة والردى والوسط وفي الاربعة لم توجد النزاع
كلم لم توجد الحاجة وهذه التوضيعة قائمة بها فلا يحصل باحدهما ثم قبل شرط ان يكون في هذا
العقد خيار الشرط وقبل لا يشترط وانما لم يذكر خيار الشرط لانه من وقت خيار التعيين بالثلاث
عنده وبمرة معلومة عندهما اشترى بالخيار فرضي احدهما لارادة الآخر يعني اشترى جملانا

عند

عند عليهما بالخيار ثلثه ايام فرضي احدهما دون الآخر فليس للاخر ان يرد عند اربعة حنفية
وقال له الرد وكذا خيار العيب يعني اشترى عبدا فظهر عيبه فرضي احدهما والاخر والرؤية
يعني اشترى با شيئا لم يره فراه احدهما فرضي الآخر فانها ايضا على الخلاف لهما ان اثبات
الخيار لهما اثبات لكل واحد منهما لانه شرع لدفع العيب وكل منهما يحتاج الى دفعه عن
نفسه فلو بطل هذا العقد باطل الآخر خياره لم يحصل مقصوده ويلحق به ضرورة ان
المشروط خيارهما لا خيار لكل واحد منهما بالانفراد فلا يتقدم احدهما بالرد اقول بحقيقة ان الخيار
تصرف يحتاج فيه الى الرأى كالمبيع والخلع وكهوها وكل ما هو كذلك اذا قوض الى حليل لا يستند
واحد منهما فيه كالكالة فانه اذا وكل رجلين ببيع وكهوه لا يقدر احدهما على التصرف بدون
الآخر لان الموكل رضي برأيهما لا يري احدهما بخلاف التوكيل بطلاق زوجته بلا عوض او رد
الوديعة او كهوها فانه لا يحتاج الى الرأى بل سفير محض وبعبارة الواحد والاشياء فيه
سواء وبطله اي خيار الشرط لاخذ بالشفعة دارا مفعولا فبعت شفعة دار بجنب حال
ثم دار وشفعة لها ما شرط الخيار فيه وهو الدار الشتراة يعني من اشترى دارا على ان ياخذ اياها فبعت
دار بجنبها فافادها بالشفعة فهو رضي لان طلب الشفعة دليل اختياره الملك فيها لان ثبوته
لرفع قدر الفضل وهو بالاستدانة فيبذل سقوط الخيار سابقا عليه فيثبت الملك من وقت
الشري بالاستدانة فيثبت ان الخاز كان ثابتا بخلاف خيار الرؤية فانه لو اشترى دارا ولم يرها
فبعت دار بجنبها فافادها بالشفعة لانه رد الدار الاول خيار الرؤية ولو عرض على بيع
لا يبطل ايضا خيار الرؤية ويبطل خيار الشرط لانه لو قال ابطلت خيار الشرط سقط الخيار
ولو قال ابطلت خيار الرؤية لم يبطل خيار الرؤية لانه ثبوته موقوف على الرؤية كما سياتي كذا
في غاية البيان وبطله ايضا تعينه اي تعين ما شرط فيه الخيار بالبيع لا يقع كقطع به
فانه الردح يمنع حتى لو مرض و زال جاز رده وبطله ايضا متى كده لانه الخيار لم يثبت
له الا في كالحيزة في وقت عقده لم يسهل له الخيار بعد مضيه وبطله ايضا تصرف لا يفسخ



كما لا يخفى وانما يعرف لا يحل الا في الملك كالموتى والتعبد والتسبب او تصرف لا ينفذ
الا في اي في الملك كالباع والمبتاع والرجوع والاجارة فان كل واحد من اختيار الملك واستيفائه
لا يلبس والركوب منه ونحو ذلك فانه يفعل الامتحان والنجرة فلا يدل على استيفاء المشتري الخيار
الى العقد دخل العقد فيكون خياره الفسخ ايضا وكذا اذا قال الالظهر او البطل عند بيعه فغيرها
لا يدخل لان العقد ونحوه جعل غاية والغاية لا تدخل في المعنى كالبطل في الصوم ولما ان الغاية اذا كانت
لحد الحكم بها لا تدخل كالبطل في الصوم فانه يتناول صوم ساعته فاذا قبل الالبطل منه الحكم
الى موضع الغاية واذا كانت الاخراج ما ورثا فبقيت الغاية داخلها ومنها لو اقتصرت على ان
يستظم الا باط وكان ذكر الغاية لا يخرج ما ورثا فبقيت الغاية داخلها ومنها لو اقتصرت على ان
بالخيار يشترط الخيار فبطل البيع فاسقطت الغاية ما ورثا بخلاف الثاني فانه لو
باع موقعا الى مضان لم يدخل مضان فانه مطلق الثاني جيل بان قال بعثت موقعا ولم يوفقه
لا يتأثر بل يصرف الى نصف يوم او ثلاثة ايام او شهر او شهرين يعني وكانت الغاية قد الحكم
ايها فلم تدخل والقول للمكر في الخيار يعني اذا اختلف العاقدان في شرائه الخيار فالقول له
ينكر مع المعلن في ظاهر الرواية لان الخيار لا يشترط الا بالشرط فكان منه الموارض فيكون القول
للمنفقة كما في دعوى الاجل والمضى اي اذا اختلفا في معنى كدة فالقول للمكر لانها تصادقا
على ثبوت الخيار ثم ادعى احدهما التسقوط بمعنى كدة فكان القول للمكر الزيادة يعني اذا
اختلفا في قدره فالقول للمدعي اقل الوتين لان الاخر يدعي زيادة شرط عليه وهو ينكر
اشترى عبدا بشرط فخره او كسبه ووجد خلافه اخذ منه او تركه لان هذا وصف مرغوب
فيه فيصح بشرط في العقد ثم عدم قدرته توجب التخيير لانه لم يرض به ودونه وذلك
بانه لا يقدّر على التخيير والكتابة قدر ما يطلو عليه اسم الخيار والكتاب في خياره القول
بجميع الفسخ وبقي الروايات لم يمنع الرد بسبب من الاسباب كشرائه على ان يطلب
او لم يولد ولم توجد كدته فانه يتخير لانه خلاف شرائه على ان حامل او تكتب كذا لم لا يثبت

فانه

يفد

يفد العقد لان ذلك ليس من قبيل الوصف بل من قبيل الشرط الفاسد لا يعرف ذلك حقيقة
اشترى جارية بالخيار فترد غيرها برهنا فاعلم بانها المشتراة فتنازع البائع والمشتري فقال
البائع فترت والبينة ليست هذه وانكر المشتري التغير وليس للبائع بينة فالقول
اي المشتري مع البائع وجاز للبائع وطهرها لان المشتري لما رد حاضري بملكها فالبائع بذلك
التمس فكما للبائع ان يتحكم كذا في الواقعات **باب خيار الرؤية** جاز البيع والشراء
مالم يراه اي البائع والمشتري يعني يجوز ان يبيع رجل شيئا ملكه ولم يره كما اذا ورثه
وكذا يجوز ان يشتري رجل شيئا لم يره لما روى ان عثمان عفان باع ارضه بالبيعة منه
طلحة بن عبد الله فقبل لطلحة انك قد غشيت فقال لي الخيار لانه اشترت مالم اره و
قبل لعثمان انك قد غشيت فقال لي الخيار لانه بعث مالم اره فحكمنا خير من معظم رضى
نقضي بالخيار لطلحة وكان ذلك بحضرته الفقهاء رضوا ان يعلمهم حضراي سواه خضر البيع الغير
الرئي في المجلس بانه يكون زينا في ريق او ثرا في وفاق او ذرة في حقبة او ثوبا في كم او جارية
منقبة وانفقائه موجود في ملكه ولم ير المشتري شيئا منه او غاب البائع عن المجلس
واشترى الى مكانه الخالي عن تسمية اي ليس في ذلك الكفاية سمى بذلك الاسم غيره والمشتري
الخيار عندها اي عند الرؤية ان شاء اخذ وان شاء رد وقال الشافعي اذا لم يرم ببيع العقد
للماله البائع ولنا العوالت المحورة بلا قيد الرؤية فلا يرد قيد الرؤية عليها لانها كالسنة وقد
روى عن قتادة ان المشتري شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه ولان الجهالة انما تفقد اذا انقضت
الى النزاع كما في شاة في القطيع واما اذا لم تقض اليه فلا كفيرة من البصيرة والجهالة بغير الرؤية
لا تقضي اليه ولو لم يوافق بوجه نصا بجهالة الوصف في المعايين المشابه بان اشترى ثوبا
ولم يعلم عدد ذرعاؤه وان رضى قبلها يعني اذا قال رضى ثم رآه ان يرد له لان الخيار معلوم
بالرؤية لما روي بنا فلا يثبت قبل كذا قالوا القول فيه بحث اما اولها فلما تقرر في الاصول ان كل
ما دخله شرط لا يجب ان يكون شرطاً بمعنى ما يتوقف عليه وجود الشيء حتى يلزم من انتفاء

استفاد المشرط واما ثانيا فلان هذا استدلال بمفهوم الشرط ونحن لا نقول به فالوجه ان يقال
لو لم يمتد العقد بالرضا قبل الروية لزم امتناع الخيار عند ثبوت النقص فلو يؤول الى
ابطاله كان باطلا دون الباطل اي ليس له خيار الروية لانه من قضاء جبر بنسبهم ولا يمتد
اي ليس له وقت معين لان الحديث ورد بجبر مطلق المشتري فالتوقيت فيه زيا وقا على النقص
فبقي الى ان يوجد مبطلة ولا يثبت الاخر الشراء والاجارة والضم والصلح عن دعوى المال على بني
معين لان كل منها معاوضة وكل روية ما يعلم به المقصود فان روية جميع المبيع غير لازم لتقديره
فبكتفي برؤية ما يدل على العلم بالمقصود فانه كما المبيع اشياء فانه لم يتفاوت احاده كالمكيل
الوزون وعلامته ان يعرض بالتوزيع الكسبي روية واحدة الا اذا كان الباقي ارداه مما ربي في
بعضه فخر او ان تفاوتت كالثياب والدراب لزم روية كل واحد والحز والتوزيع هذه القليل
فيما ذكره الكرخي وقال صاحب الهداية ينبغي ان يكون مثل الخطبة والسبعة كونه استغارة اذا تفرقت
فبقول ما لم يعلم المقصود كوجه العبرة لانه يعرف حال البقية وانه وجدت ارداه منه خبر وجه
الريضا لان الوجه هو المقصود في الادنى ووجه الدابة وكفها لانها المقصودان في الدابة وشرط
بوجود روية الخوام والاول هو كونه في اي وكفرج شاة القينة عطف على كوجه فانه ايضا تمام
يعلم به المقصود فبكتفي برؤية وظاهر ثوب مطوي غير علم لانه ايضا يعرف البقية اما اذا كان في بالغة
ما بين مقصود والموضع العلم فلا يمتد روية موضع علم قوله وجس عطف على روية اي كفي
جس شاة النعم لان المقصود هو النعم يعرف به وذوق ما يطعم لانه الموقف للمقصود لا يكتفي
خارج الدابة فصح ان كل روية جميع بيوتها وما روي من عدم الخيار لم يرد على حق الدابة وخرج
فانما هو على عادة القوام في الاشياء فان دورهم يوشك لم يكن متفاوتة فانظر الى الظاهر كان
يوقع العلم بالداخل فاما اليوم فليس الامر كذلك اوروية الدق في الزجاج فانما لا يمتد روية
الدق حقيقة لوجود الخائل وكفى نظركم كسيلة بالقبض كسيلة بالشر لا نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكسيلة بالشر وكسيلة بالقبض ورسولا صورة التوكيل بالشر ان يقول الموكل كسيلة اعني شر

كذا وصورة

كذا وصورة التوكيل بالقبض ان يقول كسيلة اعني قبض ما اشتريته وما رايته وصورة التوكيل
التي يقول كسيلة اعني قبضه فروية التوكيل الاول يقطع الخيار بالاجماع وروية التوكيل الثاني
يقطعه عند قبضه اذا قبضه ناظر اليه فحسب له ولا للموكل ان يرد له الا انه عيب واما اذا قبضه
مستورا ثم رآه فاسقط الخيار فانه لا يقطع لانه اذا قبضه مستورا ينهي التوكيل بالقبض النقص
فلا يملك استقاط قصص البصر ورته اجنبيا وان ارسل رسولا بقبضه فقبضه بعد ما رآه فله المشتري
ان يرد له وقالوا التوكيل بالقبض والرسول رسوله في ان قبضه ما بعد الروية لا يقطع خيار المشتري
متى عقد الا على اي بيعه وشرائه وسقط خياره اذا اشترى بكتبة فيما يدر كسيلة بالحق وشمته
فيما يدر كسيلة بالشمته ودوقه فيما يدر كسيلة بالشمته ووصف العقار ولاجرة لوقوفه في مكان لو كان
بصيرة لراه كما روي عن ابي يوسف ونظر كسيلة لانه كنظره وراى احد الثوبين فاشترىهما ثم راي
الاخر فوجهه مما قبله روية الا غير اي لانه لم يجيب وجهه لانه لم يدر في الصفقة قبل تمام
فانها لا تتم مع خيار الروية قبل القبض وبعده شري ما راي اي رآه قبل الشراء ان تغيره خير لانه
اشترى ما لم يره اذا التغير صار شيئا اخر والا اي وانه لم يتغير فله الخيار لانه اشترى شيئا
رأه الا ان لم يعرف انه الذي رآه قبل العقد لانه لم يرض به وانه اختلفا في التغير فاعلم المشتري
فرتغيره وقال البائع لم يتغير فاقول للبائع مع يمينه وعلى المشتري البينة لان سبب الروية
العقد وهو الروية السابقة فظاهر التغير حادث والقول لم يتغير كسيلة بالظاهر هذا اذا كانت
الدة قريبة يعلم انه لا يتغير في مثل تلك الدرة فانه يحدث بانه راي انه شاة ثم اشترىها بعد
عشرين سنة وزعم البائع انها لم تتغير فاقول للمشتري لان الظاهر شاهده او اختلفا في الروية
فلم يمتد روية اي القول لم يمتد مع يمينه لانه يكر امر احادنا وهو روية شري عدل ثوب وقبض فباع
ثوبه منه او ذهب وسلم لم يرد له اي الحمد بخيار روية او شرط بل بعيب لان الرد تخرجه فما خرج
من ملكه ونفي رد ما في تزويج الصفقة قبل تمام لان الخيار ليس بمتناهي تمام او ما خيار العيب
فلا يمنع تمام ما بعد القبض وفيه وضع المسئلة لانه لو كان قبل القبض لما جاز التصرف فيه فانه عاد

المشترى الذي باع المشتري اليه بسبب هو فتح بان رد المشتري الثاني اليه بالعيب بالقضاء
او رجح الاول في الهبة فهو خياره فجاز ان رد الكل بخيار الرؤية لا ارتفاع المانع من الاول وهو
لازم لتوزيع الصفقة وعنه اي يوسف ان خيار الرؤية لا يعود بعد سقوطه كخيار الشرط عليه
اعتمد القدرين وبطلان اي خيار الرؤية مبطل بخيار الشرط وقد مر ذكره مطلقا اي سواء كان قبل
الرؤية او بعده وبطلان ما لا يوجب فتح العيب كالبيع بالخيار والمب وانه لا يوجب تسليم بعد
الرؤية لا قبلها لان هذه التصرفات لا ترتب على صريح الرضاء وهو انما يبطل بعد الرؤية وانما
التصرفات الاول نصي اقوى لان بعضه لا يقبل الفسخ وبعضه لا يوجب فتح العيب فلا يترك البطلان
كما طلب الصفقة بالمعنى ان يبطل بعد الرؤية لا قبلها **باب خيار العيب** مشروجه
بشراؤه ما ينقص ثمنه عند التجار وهو العيب المستتر شرعا والمراومه عيب كان عند البائع
ولم يره المشتري حين البيع ولا عند القبض لانه رضاء واخذه بكل الثمن اوردته لان مطلق البيع
يؤثر في سلامة المبيع فان كانت خيرا لم يضر لزوم ما لا يرضى به لا يجرى الا ما كره واخذت صفته
لان الاوصاف لا يتأهلها شيء من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتساو كما مر وسبب ان كالا باع ولو
البلد والسنن والشعر والبول في الفرائس والسرقة وكلها يختلف بالصغر والكبر فان شئنا هذه
الاشياء اذا وجد من صنف غير محتمل لا يجوز عيبا وان كان غيرا فهو عيبا ويرد بالبلوغ فان عاوده
بعد البلوغ كان عيبا اذا ما يكونا مختلفين لا اختلاف بينهما فاذا حصل عند البائع في الصغر
وعند المشتري في الكبر لا يرد المشتري على البائع بناء على انه عيب قديم وكالحنون وهو لا يختلف
اي بالصغر والكبر يعني اذا حصل في يد البائع في الصغر وعاد في يد المشتري في الكبر فهو عيبا وقد
ورد به على البائع لانه اذا كان في الباطن لان العقل معدن القلب وشعاع في الرماح والحنون
انقطاع ذلك الشعاع وهو لا يختلف باختلاف ذلك السبب وكالخبز بين راحة الغم والفرح
بالذل للبعي وتحريك الفاء بين راحة الابط والزا والمو لم يمتد اليه الزنا فيها اذ في الله متعلق
بالصواب الاربعة يعني انما عيب فيها لان المقصود قد يكون للاستفراش وهي خلة به دون الغلام

فانما ليست

فانما ليست بعيب فيه او المقصود منه الاستحسان وهو لا يخل به الا ان يفتش الاولان فيه بحيث
لا يفتش في الناس من له الاداء فاذا لم يفتش له في البدن فهو ينقص الثمن ويخسر الزنا عادة له لان اتينا
عنه من كل الرضا والكفر اي وكالكفر فيهما لان طبع المسلم يتنفر عن محبة ولا يبيع مرفوعة
بعض الكفارات فيختل الرغبة ولو اشتراه عدا كافر فوجدته سائلا لارده لانه زوال العيب واستعمال
القديم لانه مرض تنفص الثمن والربح لان مالته نحو مشغولة بفتح الغراء والشعر والمذبح في العيان
لانها يضعفان البصر وارتفاع حوض بنت سبع عشرة والاخفاة لان الاثمة لها في البطن
فوجدت متعلق بقوله مشروجه بشراؤه لما يفتش ما ظهر العيب القديم لوجدت عيب آخر عند
المشتري رجح المشتري بنقصان العيب باله يقوم به عيب ويقوم ولا عيب به
فانه كان يتفاوت ما بين القديم والعشر رجح بعشر الثمن وان كان نصف المشتري رجح
بنصف عشر الثمن اوردته على البائع رضي البائع لا المانع من رد المشتري واخذ البائع كقول شراؤه
فقطعه فظهر عيبه وهاز لبائعه اخذه كذلك اي مقطوعا فلا يرجع مشروبه ان باعه او للبائع
ان يقول انا اخذه معيبا فالمشتري بسببه يكون حاسبا للمبيع فلا يرجع بالنقصان وانه
وطئا عطف على كونه شراؤه ايا كانه شراؤها ولم يبرأ من عيوبها فوطئا بكر كانت او
ثيبا او قبل ان يبرأه او لم يبرأها اي بشهوة فوجد بها عيبا حيث يرجع بالنقصان لا يرد
الا برضى البائع اذله ان يقول انا اخذها مع ذلك العيب او ليس ههنا مانع من الاخذ كما كان
فيما سبانه ثم بين المانع من الرد برضى البائع بقوله فان خاطبني المشتري المقطوع او صنفه بغيره
قيمه يكون الزيادة في المبيع اتفاقا فانه لو صنفه اسود فكذا الخاب عند هالان السواد
عند هالان زيادة كالحمرة والصفرة وعنده السواد نقصان اولت السوي بسمين وبالحملة خلط
المشتري ملكه تلك البائع فظهر عيبه القديم لا يات اخذه اي البائع ويرجع به اي يرجع المشتري بنقصان
العيب ولا يقول البائع انا اخذت معيبا لاختلاط ذلك المشتري بالمبيع وهو الخيط والصبغ
والثمن وفي العمادية ان الرد متنع من جهة الشريعة لان المشتري يردّه والبائع يقبله الا ان الشريعة

تمت فعل مضمون اذ لو باشره في ملك النجدة بغيره وانما راء عنه الضمان هنا بملكه فيه فيحصل سقوط
الضمان عنه بسبب الملك فصار كالمستفيد بالملك عوضا وانما الاكل والتبليس فعله الخلاف
لا يرجع عندي خفيفة وعندها يرجع لانه فسخ في البيع ما بقضاء فعله فيه وبشترى لاجله فلا يمنع
من الرجوع كالاتفاق ولما تقرر الرد بفعل مضمون منه في البيع فلا يرجع كالا حراق والقتل
شري تجزئ بغيره وبطريق فكره ووجهه فاسدا ينتفع به في الجملة ولو بالنظر الى الرداب فله
نقصا في لا يرد لانه كسر عيب حادث وكنته يرجع بالنقصان وفقا للمقرر بقدر الامكان واللا
اي انه لم ينتفع به اصلا كحل التهمة في المشتري كل التهمة لانه ليس بالبايع باطل ولا يقر في الجور
صلاح قتره كما قيل لان ما يبيع باعتباره التبع باع مشترية ورد عليه بعيب نقصا منتفيا بقوله
رد بعد ما تعلق به قوله بعيب رد عليه بايع يعني باع عيبا فباعه المشتري ثم رد عليه بعيب فاما ان
قبل بقضاء القاضي اولاه فانه كان الاول فاما ان يخرجه باقراره يعني ان عثرى الثاني ادعى عليه البايع الثاني
اقراره بالعيب والبايع انكر فاشتهر المشتري بالبينة وانما اوجب هذا الثاني لانه اذا اقر باقراره لا يكون
الرد محتاجا الى القضاء بل رد عليه باقراره بالعيب فلا يجوز له ان يرد عليه بايعه لانه اقاله وانما يجوز
بينة او قول وفي كل منهما ان يرد عليه بايعه لانه فسخ في الفعل فحصل البيع الثاني كالمردوم والبيع الاول
قائم فله الخصومة والرد بالعيب غاية الامر انه انكر فبانه العيب فلم يرد القضاء كنهه صارا كذا بشره غا
بقضاء القاضي فارتفع الشقاق فصار كنهه اشترى شيئا واقر ان البايع باع عليه ملك نفسه
ثم ظهر الحق لا يبطل حقه في الرجوع على البايع بالثمة وانما كان الثاني وهو ان يخرجه الرد برضاء
منه اشترى لا يبيس له الرد على بايعه لانه اقاله وهو بيع جديد في حق ثالث والبايع الاول والثاني
هذا اذا رد عثرى الثاني على الاول بعد القبض اما اذا رد اشترى قبله فلا فرق بينهما سواء كان
الرد بقضاء القاضي او بغيره لان الرد بالعيب قبل القبض فسخ من الاول في حق الكل فصار كالرد
بغيره الردية او بخيار الشرط ثم اذا رد عليه بغير قضاء بعيب لا يحرث مثله كالا جميع الردية ليس
ان يخالف البايع هو الصحيح قبض مشترية وادعى عيبا لم يجز ان يخرجه المشتري بعد دعوى العيب على دفع

ثم القتل

تمت فعل مضمون اذ لو باشره في ملك النجدة بغيره وانما راء عنه الضمان هنا بملكه فيه فيحصل سقوط
الضمان عنه بسبب الملك فصار كالمستفيد بالملك عوضا وانما الاكل والتبليس فعله الخلاف
لا يرجع عندي خفيفة وعندها يرجع لانه فسخ في البيع ما بقضاء فعله فيه وبشترى لاجله فلا يمنع
من الرجوع كالاتفاق ولما تقرر الرد بفعل مضمون منه في البيع فلا يرجع كالا حراق والقتل
شري تجزئ بغيره وبطريق فكره ووجهه فاسدا ينتفع به في الجملة ولو بالنظر الى الرداب فله
نقصا في لا يرد لانه كسر عيب حادث وكنته يرجع بالنقصان وفقا للمقرر بقدر الامكان واللا
اي انه لم ينتفع به اصلا كحل التهمة في المشتري كل التهمة لانه ليس بالبايع باطل ولا يقر في الجور
صلاح قتره كما قيل لان ما يبيع باعتباره التبع باع مشترية ورد عليه بعيب نقصا منتفيا بقوله
رد بعد ما تعلق به قوله بعيب رد عليه بايع يعني باع عيبا فباعه المشتري ثم رد عليه بعيب فاما ان
قبل بقضاء القاضي اولاه فانه كان الاول فاما ان يخرجه باقراره يعني ان عثرى الثاني ادعى عليه البايع الثاني
اقراره بالعيب والبايع انكر فاشتهر المشتري بالبينة وانما اوجب هذا الثاني لانه اذا اقر باقراره لا يكون
الرد محتاجا الى القضاء بل رد عليه باقراره بالعيب فلا يجوز له ان يرد عليه بايعه لانه اقاله وانما يجوز
بينة او قول وفي كل منهما ان يرد عليه بايعه لانه فسخ في الفعل فحصل البيع الثاني كالمردوم والبيع الاول
قائم فله الخصومة والرد بالعيب غاية الامر انه انكر فبانه العيب فلم يرد القضاء كنهه صارا كذا بشره غا
بقضاء القاضي فارتفع الشقاق فصار كنهه اشترى شيئا واقر ان البايع باع عليه ملك نفسه
ثم ظهر الحق لا يبطل حقه في الرجوع على البايع بالثمة وانما كان الثاني وهو ان يخرجه الرد برضاء
منه اشترى لا يبيس له الرد على بايعه لانه اقاله وهو بيع جديد في حق ثالث والبايع الاول والثاني
هذا اذا رد عثرى الثاني على الاول بعد القبض اما اذا رد اشترى قبله فلا فرق بينهما سواء كان
الرد بقضاء القاضي او بغيره لان الرد بالعيب قبل القبض فسخ من الاول في حق الكل فصار كالرد
بغيره الردية او بخيار الشرط ثم اذا رد عليه بغير قضاء بعيب لا يحرث مثله كالا جميع الردية ليس
ان يخالف البايع هو الصحيح قبض مشترية وادعى عيبا لم يجز ان يخرجه المشتري بعد دعوى العيب على دفع

ع

ثمة اذ لو دفعه فلعلم العيب يظهر فينقض القضاة فلا يقضي بصحة القضاة عن الاستقاض
 بل يبرهن على ثبوت العيب فيرد البيع ان امكن ولا يرجع بالنقصان كما قرأ وكلف اي
 الشري البائع على عدم عيب ان لم يكن له شاهد ويدفع الثمن وان كان له شاهد كمن غاب
 دفعه الثمن ان كلف بائعه لان في الانتظار ضرر للبائع وليس في الدفع ضرر كثير بالشري لانه متى قام
 البينة رد عليه البيع واخذ ثمنه ولم يعبه ان يخل لانه جهة في الزم العيب قد وقعت العبارة في
 الهدية هكذا ان اشترى عبدا فقبضه فادعى عيبا لم يجر على دفع الثمن حتى يكلف البائع او يقيم الشري
 بينة ورتكفوا في توجيهها ما تكلفوا والحق انما قيل الف والشر التقدير في تقدير
 لم يجر على دفع الثمن ولا يوجب الشري حق الرد على البائع حتى يكلف البائع او يقيم الشري بينة
 وهذه فائدة افادها صاحب كشف الكشاف في تحقيق قوله ثم يوم ياتي بعض ايات ربك
 لا ينفع نفاقا انما لم تكن آمنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا انه من قبيل الف والشر التقدير
 والمعنى لا ينفع نفاقا انما لم تكن آمنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا اذ في ابا يعني
 اشترى عبدا فادعى له ائمة او اراد تخلف البائع عليه انه لم ياتين عنده ائمة لم يكلف البائع في
 يثبت الذي ادعى الباع عنده ائمة نفسه لانه القول وان كان قول البائع كنه انكاره انما يعتبر بعد قيام
 العيب به في يد الشري ومعرفة ثبوت البينة ثم اذا ثبتت كلف البائع على البينات مع انه
 فصل الفخر قال في عمل الائمة الخلف على فعل الفخر يوم على العلم مطروا في جميع المسائل الاذ
 الايات حيث يكلف على البينات لان البائع يدعي تسليم البيع سالما فلا خلاف يرجع الى ما فيه
 بنفسه ويقال في الخلف بانه ما ابيع قط او ما له حق الرد عليك من دعواه هذه او قد
 وباء هذا العيب لا بابه ما ابيع عندك قط فان هذه العبارة وآية وقعت في الكتب كمن قال
 الشاؤون فيه ترك النظر المشتري لانه يعلم انه باعه وقد كان ابيع عنده غيره ووجه رد عليه وفيه
 وهو لانه ولا بابه لغيره وباء هذا العيب لان فيه ترك النظر المشتري ايضا لان العيب
 يحدث بعد البيع قبل التسليم وهو موجب للرد ولا بابه لغيره بابه وسلم وباء هذا العيب لا يوجب

تعلقه

تعلقه بالشري فثبتا له في البين عند قيامه في احدى الحالتين وهي حالة التسليم واذا لم يثبت
 متعلق بقوله حتى يثبت يعني اذ لم يثبت انه ابيع عنده نفسه يكلف بائعه عندهما انما البائع
 لا تعلم انما العيب ائمة عنده لان الدعوى صحيحة حتى يثبت عليها بينة فكذا البين واختلفوا
 على قول الامام وله على ما قال البعض ان الدعوى لا تنفع الا في خصم ولا يصير خصما الا بعد قيام
 العيب واذا نكل عن البين فعندهما يكلف ثانيا لطلب الشري الرد عليه فان كونه يثبت
 العيب عند الشري فاذا اراد الرد على البائع لهذا العيب يحلف البائع على البينات كما تقدم من
 قوله بابه ما له حق الرد عليك فان طلف لا يرد وان نكل يرد عليه ثم ردوى ان كانت في باق الكبي
 يكلف بابه ما ابيع منه ما لم يبلغ الرجال لان الباقي في الصف لا يوجب رده بعد ايلوغ كذا في
 الهدية اقول ينبغي ان يؤخذ الحكم في البور في الغرashes والسرقة ايضا كذلك لا شريكها في العلة
 واهم اشرف في غاية البيان بقوله وذلك لان اتحاد الحالة شرط في العيوب الثلاثة اختلفا
 الى البائع واشترى بعد التقاض في قدر البيع يعني اشترى عبدا وتبا ايضا فوجد به عيبا
 فقال البائع بعثت هذا واخر معه وقال الشري بعتنيه وهذه فائدة الدعوى البائع فرفع
 تحصيل الثمن على تقدير الرد ولهذا قال وتبا ايضا او القبوض بان اشترى عبدا من صنفه ورة
 وقبض احدهما ووجهه او بالآخر عيبا اخذها او ردوها ولو قبضها رد للعيب فقط
 لان تام الصفقة بالقبض وقبل القبض لا يجوز تغريمها لانه يومه بيعا بالحقبة ابتداء وهو
 لا يجوز وبعد القبض يجوز لانه يومه بيعا بالحقبة بقاء وهو جاز كما تقرر في كتب الاصول
 قبض كليا او جزئيا ووجهه بنفسه عيبا رد كله او اخذ لان الكيل او المادون اذا كان من
 جنس واحد كما كتبت واحد قبل هذا اذا كان في وعاء واحد وان كان في وعاءين كان بمنزلة عيبين
 حتى رد الوعاء الذي فيه العيب لا الاخر ولو سخطى بعضه الى بعض الكيل او الموزون لم يجر بعد
 القبض في رد ما بقي اذ لا يفرقة التبعيض والاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة لان قاما برضى العاقد
 لا الالك واما اذا كان قبل القبض فله ان يرد البات لتفرق الصفقة قبل التمام وفي النوب خيرا

ان اشترى عبدا فقال البائع
 قبضها وقال المشتري ما قبضت
 الا احدها قال المشتري في البور
 لا بابه فاقول لا بابه في البور
 الفص

لأن التبعيض فيه عيب وقد كان وقت البيع وظهور الاحتياق اشتري جارية ولم يرد من عيوبها
فوطئها أو قبلها أو ضمها بشهوة ثم وجدها عيباً لم يردّها مطلقاً أي لو كانت بكر أو ثيباً
لنقض الوطئ أو لأن كلامها عيباً حادثاً ويرجع بالنقصان لاستناع الرد إذا رضي
البائع بأخذها لانه الامتناع كان لحقه فإذا رضي زال الامتناع الحادث من العيب أو زال فالقول
بوجوب الرد يعني إذا اشترى شيئاً فحدث فيه عيب ثم اطلع على عيبه القديم لم يردّه لأن
حدوث العيب عنده مانع من الرد وإذا زال جاز الرد لعود المنوع بوقوع المانع ظهر عيب مسبق
المناقب عند القاضي فوضعه عند عدل ففعلت كأنه إلى الهلاك على المشتري إذا أفضى بالرد على
البائع يعني اشترى جارية من رجل وغاب البائع فاطلع المشتري على عيب الجارية فرفع الأمر إلى القاضي
وأثبت عنده الشراء والعيب فأخذها القاضي ووضعها على يدي عدل فماتت في يده وحضر
البائع ليس للمشتري أن يسترد الثمن لأن الرد على البائع لم يثبت مكانه غيبته كان الهلاك
على المشتري قال في الخلاصة قلت ينبغي أن يكون هذا فيما إذا لم يقبض القاضي بالرد على البائع لم
يثبت بل أخذها منه ووضعها عند عدل أما إذا قضى على البائع بالرد فينبغي أن يهلك من مال
البائع ويسترد المشتري الثمن لأن أقصى ما في الباب أن هذا قضاء على الغائب من غير خصم
لكنه ينفذ في ظهر الروايتين غرضاً بما دأبوا عليه العيب وعرضه على البيع ولبه وأخذ
وركوبه في حجة رضا لأن كلامها دليل الاستبعاد ولو كان ركوبه للرد لا يجوز رضا
لأنه وسيلة إلى الرد كالسقي وبشرائه علف من ضرورة فإنها إذا كانا ضرورة بان لا ينفق
ولا تنقاد أو يكون العلف في محل واحد لا يكونان رضا وإذا عدم الضرورة كانا رضا قطع المقتضى
أي قطع يد البيع المقتضى أو قتل بسبب كان عند البائع رد القطع لبقاء عيبه وأخذ
غيره أي مني القطع والمقتول يعني اشترى عبداً قد سرق ولم يعلم به فقطع يده عند
المشتري له أن يردّه وبأخذ منه وقال لا يردّه بل يرجع بآبائه فبقيت سارقاً وغير سارقاً على
هذا الخلاف إذا قتل في يد المشتري بسبب وجدني يد البائع وهو بمنزلة الاحتياق عنده

وبمنزلة

وبمنزلة العيب عندهما لهما أن الوجود في يد البائع بسبب القطع والقيل وهو لا ينافي
الآية فينفذ العقد فيه لكنه تعيب ويرجع بنقصانه لتقدير الرد وله أن سبب الوجود
محصل في يد البائع والوجوب يعني إلى الوجود فيضاف الوجود إلى السبب التلقيني قوله
ولم يعلم به المشتري يعني على منزهة لهما لأن العلم بالعيب رضاه ولا يفيد على قوله في الصحيح لأنه
العلم بالاحتياق لا يرفع الرجوع كما سببته في سبب الاحتياق باع بشرط البراءة منه كل عيب و
لم يسم العيوب بعد وصح وقال شافعي لا يرفع بناء على منزهة أن الإرادة عن الحقوق
الجهل لا يرفع لأنه فيه معنى التملك حتى يرد بالرد وتلك الجهل لا يرفع ولنا أن الجهل في
الاستقاط لا يرفع إلى النزاع وإنه نفي التملك لعدم الحاجة إلى التسليم فلا يجوز مفردة
ويرض فيه أي في هذا البراءة العيب الموجود حال العقد والحادث بعد العقد قبل القبض عند
البيع وسف وقال محمد لا يدخل فيه الحادث بعد العقد وهو قول زفر قال يشتري العبد لمن سافر
اشتره فلا عيب به صورته اشترى زيد من بكر غلاماً فأراد أن يبيعه من بشر فقال لبشر حين
الساومة اشتره فلا عيب به ولم يبع الغلام من بشر فوجد زيد به عيباً كان ينبغي أن لا يجوز
ردّه على البائع لأقاربه لعدم العلم بالعيب لكنه يرد على بائعه ولا يبطله أي الرد لأقاربه التلقيني
بعدم العيب لأنه مجاز عن الترويج للظهور أنه لا يخلو عن عيب ما فينفق القاضي بان ظاهره
غير مراد له ولو عينه أي العيب بان قال لأقاربه أو لا شك له لا أي لردّه أصلاً لا حاجة العلم به
الآية لا يحدث مثله بان قال ليس به أصبع زئفة ثم وجده أصبعاً زئفة له أن يردّه لتيقننا بكذبه
في الأقوال كقوله غيره قطعت يدك وبه صحيح قال بائع عبد آخر عبدي هذا التلقيني فاشتره
منّي فاشتراه وباعه من آخر فوجده المشتري الثاني أن لا يردّه بائع من أقوال البائع الأول
مالم يرهض أنه البائع عنده أي عند البائع الأول المقر لأن الوجود من البائع سكوت عند أقوال
البائع الأول وأقاربه ليس بكثرة على المشتري الأول وهو البائع الثاني من بعد وادّعى قال
اعتق البائع العبد أو يردّه أو له الآلة أو هو حر الأصل وأكره البائع وحلف لعجز المدعي عنه

لو عرض

الاثبات قضى عليه على الشري بالعتق والتبديل والاستيلاء لاقراره فاذا رجع بالبيع انما
بأن البطل يرجع الى ان ملكه لا يغيره بانثاء او اقراره ولم يوجد حتى لو قال باء وهو ملك فلان
وصدق فلان واخذ لا يرجع بالنقصان لانما خرج عن ملكه في الظاهر باقراره كانه وجبه كذا في الجاهل
باع الامام او ابيه غنيمه محرزة حتى لو لم تكن محرزة لم تجز بيع الا انما لم يملك كذا في كتاب الجاهل ووجه
المشترى في البيع عينا لا يرد عليها الى الامام وامنه لان الامين لا ينصب خيرا بل الام ينصب له
خيرا ولا يملكه لان فائده للفقير والفقير لا يبيع كونه واقاره واذا ثبت عليه العيب ورد ببيع
ورفع الثمن اليه والنقصان الفضل يرجع الى الحاكم ان نقص الثمن الاخر عن الاول ان كان البيع من
اربعة اجناس يعطى منها وان كان من اثنين يعطى منه وكذا الزيادة توضع فيما كان البيع منه لان الغرم
بالقسم **باب** البيع الفاسد لثبوت ايباب به وان كان فيه الباطل والمكروه والموقوف ايضا
كثرة وقوعه بنحو اسبابه والباطل ما لا يبيع اصلا ووصفا ولا يفيد الملك بوجه حتى لو اشترى
عينا عينة وقبضه واعتق لا يعتق والموقوف ما يبيع باصله ووضعه وفيه الملك على سبيل
التوقف ولا يفيد ثمة لتعلقه حتى انقضى وكما روى ما يبيع باصله ووضع كس جاوره حتى منقضى
عنه كالباع عند ان الحقة اذا انقضت فاعلم انه بطل ما ليس بال وبيع به اي جعل ثمة باء خال اباء
عليه كالقوم والرجح والتمز والميتة يكون اباء الميتة بشرط اباء الى الميتة التي ماتت حنفا
فان الميتة التي لم تمت حنفا انما مثل الموقوفة مال عند اهل الزمة كالحجر والخزير كما سياتي
والعهد وموضع حق التعلي فانه محروم محض ومنه ايضا انما يبيع جمع مضمومة وهي ما
في الاصل اصلا بالقول من الماء والملاقح جمع ملحوظة وهي ما في البطل في الجديس ويجب ان يجعل
هنا على ما يكون والا كان محلا وشيئا ان يبيع الحلفاسد لا باطل وانما يبيع كسره فيكون من تحت
الراية على البناء للمفوض وهو جعل الجبله وبيع امة ببيت انه ذكر النضر لانه كسره عند ملكه
وهو بيع عبيد ببيت اثم امة فانه امة ليست بعبد وكذا العكس يكون بيع محروم وانما لم يكن
هذه الاشياء مالا لان المال موجود يسل اليه الطبع ويكرى فيه البذل والمنع وهذه الاشياء

ليست

ليست كذلك لان صفة الماتية للشيء تثبت بتحويل كل اناس او بعضهم اياه والنقصان انما يثبت
بما يباحه الاستفاح به شرعا وقد ثبت صفة النقصان لا صفة الماتية فان جبهة الحنطة ليست مال
حتى لا يبيع ببيعها وان ابيع الاستفاح بالعدم تحول اناس اياها كذا في الكفاية ومنزلة السجدة
عامر فانه قبل بيعه ان يجوز العقد فيما تم اليه لانه يجتهد في خلاف الشافعي فيه كما لم يرد في العقد فيه
البيع بقضاء القاضي قلنا حرمه منصوص على اولا صالح للاخترا وفي مورد النقص فلا يثبت خلافه
ولا ينعقد بقضاء كذا في الكفاية وما في حكمه انما يحكم باليس بال عطف على ما ليس بال تمام وليد الكاتب
والمرتفاق ببيع هؤلاء ايضا باطل كذا ليس بطلا كذا بطلان ببيع الخرفانة باطل ابتداء وبقاء لعدم
محلته للبيع بثبوت حقيقة الرتبة وبيع هؤلاء كذا ببيع الخرفانة بطلان ببيع الخرفانة بطلان ببيع الخرفانة
اليهم في البيع كالمحرم الى الخرفانة وذلك لانهم دخلوا في البيع ابتداء كونهم محلا في الجملة ثم خرجوا
منه لتعلق حرمته بغير القدر بخصته من القدر والبيع بالحقة بقاء جاز كما في خلاف الخرفانة كما
لم يدخل في البيع لعدم محلته لزوم البيع بالحقة ابتداء وان باطل كما في وسبانه وبيع مال عطف على
بيع ما ليس بال متقوم كالحجر والخزير ومثله لم تمت حنفا انما يبيعها به يكون مالا كالحجر و
الخزير حتى لو مات حنفا انما لا يجوز مالا عند اهل الزمة ايضا بالتمز الى الدرهم والدرهمين و
الفلوس انما حقة متعلق بقوله وبيع مال وانما بطل ببيعها بالتمز لا لا يفيد الحكم في طرف البيع فان
البيع هو الاصل في البيع لتوقف البيع على وجوده بخلاف التمة والال ليس محلا للتملك كذا
البيع لان ثبوته في الزمة انما يكون حكما تملكه بمقابلة ذلك مال آخر فاذا لم يوجد ذلك لا يثبت
في الزمة ولا يثبت فيه الملك لا محالة بثبوت الملك في المحروم وان قولت ببيع فسد
البيع حتى يملك ما يقابلها وان لم يملك عيب الحجر والخزير كما سياتي وبطل ايضا ببيع قرض ضم
الى حرة وكتابة ضمت الى ميتة ماتت حنفا انما يثبت به تكون كالحجر وانما بطل ببيع القرض
والكتابة وان سمي ثمة كل لان الرغز داخل في البيع اصلا لكونه غير مال وبقيته الى القرض جعل
شرطا لقبول البيع وجعل غير المال شرطا لقبول البيع مبطل للبيع وبيع بغير ثمة نعم الى غير

او تفرق غيره ومثل ذلك لاننا نعلم ان البيع عند البعض فبطلاننا لا يترتب اليه غيرهما وبيع لا يجوز له
كبيع الصغير او وصيه حاله بغيره فاجتنابنا في العارية فان كان يبيعهم واجازتهم يعني الاب والجد و
وصيهما او الوفاضي عتلى القيمة او باقى بقدر ما يتغلب الناس في مثله جاز وان كان قد لا يتغلب
اناس في مثله لا يجوز ولا يتوقف على الاجازة بعد الادراك لان هذا عقد لا يجوز له حاله العقد وبيع
نفي فيه القيمة فانه اذا نفي فقد نفي ركز فلم يكن بيعا وقيل بعقد لان نفيه لم يقع لان نفي العقد واذ لم
يوقع نفيه صار كأنه سكت عن ذكر القيمة ولو باع وسكت عنه ينفذ البيع ويثبت الملك كما سئله
وحكمه ان حكم الباطل ان البيع لا يملك الا يجوز ملكا للثمن لان الباطل لا يترتب عليه الحكم
بخلاف الناسد لما تفرق فان هلك البيع عند المشتري لم يثبت لان القبض امانة عنده لان العقد
اذا بطل بغيره فقبض باذن البائع وهو لا يوجب الضمان الا بالتقصير وقيل يجوز قبضه بالائتمار
كالقبض على سوار وجره يبيى الثمن فيقول اذهب بهذا فان رضيت به اشتريته بآذرك
اما اذا لم يسم فترقب به فملك عند البعثة نص عليه الفقهاء بالقياس وقيل عليه القوي كذا في الضمان
ثم لما فرغ من بيان البيع الباطل شرع في بيان البيع النافذ فقال وقد ما يبيع سكتا يبيع
الركن في قيمته فانه البيع لا يبطل به بل ينفذ ويثبت الملك بالقبض لان بيع مطلق البيع
يؤتي المصاوضة فاذا سكت كان غرضه القيمة فكانه باع بيمينه فيفد ولا يبطل وقد ايضا بيع
عرض بالخمر وعكسه لان من شترى الوض انما ينفذ تلك الوض بالخمر وفيه عذر للوض لا يخرج في
ذكر الخمر معتبرا في تلك الوض لاني حق نفس الخمر حتى تسدت الشهادة ووجب قيمة الوض لا الخمر
وكذا اذا باع الخمر بالوض بانه ادخل الباء في الوض اذ يعتبر شراء الوض لا الخمر لكونه معاوضة و
قد ايضا يبيع الى الوض باسم الولد والكتاب والميراث حتى لو تباضا ملكا شترى العرض
بالوض لانهم يخلون في العقد حتى لا يبطل العقد فيما نتم الى واحد منهم وبيع معه ولو كانوا
كأكثر لم يبطل وقد بيع سكة لم يصد لانه بيع مالا يملكه او صيده والتي في ما هي خبيثة لا يؤخذ
منه الا بحيلة لانه غير مقدور على بيعه وان اخذ به ونهاض لانه مقدور التسليم الا اذا دخل في الخبيثة بغير

ولم يصدق له

ولم يصدق له عدم الملك وقد بيع طير في الهواء لانه قبل الاخذ غير مملوك فيكون الفساد يعني
البطلان وبعده غير مقدور التسليم وانما قال لا يرجع لان الرقيق ان كان الطير في الهواء يطير و
لا يرجع لم يكن بيعه وانما اذا كان له ولد عنده ويطير منه في الهواء ثم يرجع اليه جاز بعهده والحمام
اذا علم عدوها وانما سلمها جاز بعهده التسليم وقد ايضا بيع الحمل قبل بيع
النتاج باطلا والحمل فاسد لان عدم الاول مقطوع به وعدم الثاني مشكوك فيه وقد ايضا
بيع لمة الا حلا لما تفرق ان مالا يقع افرازه بالعقد لا يقع استثناءه من العقد والحمل كذلك
لان خبره الحراف الحيوان لا اتصاله باخلقة وبيع الاصل يتناولها فلا تستثناء خبره خلاف
الموجب فلم يبيع فيصير طافا فاسدا والبيع يفسد به وقد ايضا بيع لبس في خمر لغيره لاحتمال
كونه انتفاعا ولو لم يفر في صدف للفر ووصف على ظهر غنم لان النبي لم يبيعه وجذع في سقف
وذراع من ثوب اذا باع جذعا في سقف او زراعا في ثوب يعني ثوبا بغيره التبعيض كالتبعيض
لا اكبر من فابيع لا يجوز ذكر القطع او الا اذا ملكه التسليم لا يضر لم يوجب العقد وشبه لا يجوز
لاننا نعلم انه من الرجوع ويتحقق المنفعة بخلاف الا بغيره التبعيض كبيع عشرة دراهم
من نقرة فضة وزراع من كراس فان بيعه جاز لا انتفاع المانع ولهذا التقدير يندفع
ما يقال ان هذا الفرز مرضي به فيبغى ان لا يجوز مفدا ولو لم يكن الجذع مقبلا لا يجوز للفرز
الفرز والجماله ايضا ولو قطع البائع الذراع او قطع الجذع قبل ان يبيع المشتري عاد البيع
صحى انزال المفد قبل التفرز وخبرته ان يرض وهو ما يخرج من الماء بضرب الشبكة مرة
لان الجحول والمرانة وهو بيع الثمر ابتداء المنقولة بالثلاث على الفضل بغير ابتداء المنقولة
بشئين مجذوز مثل كيله خرصا لله من غنمه وشبهه الربا والملاسة والمخاضة والقادح
فانما يبيع في كانت في الجاهلية بانه ياب وم الرقعة على سلفة فارالمسها المشتري او يبيدها
اليه البائع او وضع لشترى عليها احصاء لزم فالاول الملاسة والثاني المناقة والثالث
القادح والخم وقد نهي النبي عن الاولين والحق بها الثالث لانه لا يملك النقص وقد ايضا بيع الكلال

التقديرات في عقد النكاح صورته اشترى جارية بالثمن فقبضها ثم باعها بالبيع
 بثمانية قبل عقد النكاح الاول فسد البيع الثاني وقال ان العقد الثالث قد تم فيها
 بالقبض ففسد البيع في البيع وغيره سواء وصار كما لو باع بثلث النكاح الاول او بالزيادة او بالعرض
 ولنا ان النكاح لم يخل فيه خفاء بالبيع فاذا وصل اليه المبيع وقفت المخاصمة بغيره ختمه وهو لا يرضى
 بخلاف ما اذا باع بالعرض لان الفضل انما يظهر عند الحاجة بخلاف ما قسم اليه وبيع المخرج بالثمن الاول
 قبل عقده صورته اشترى جارية بثمانية ثم باعها واخرى من ابناء البيع بثمانية قبل عقد النكاح الاول
 فابيع فاسد في التي اشترها من البيع وصح في التي لم يشترها منه اذ لا بد ان يجعل بعض الثمن بماله
 التي لم يشترها منه فيكون مشترا بالآخرى باقل مما باع وهو فاسد ولم يوجد هذا المعنى في صاحبنا
 ولم ينع الفساد لانه باعتبار شبهة الزنا فلو عبرت فيما ضمت اليها الكفاية اعتبارا بشبهة
 وهي غير معتبرة فتح بيع الطريق قد يبين له طول وعرض ولا يبيّن له ثمنه اذ انما الاول فقط
 واما الثاني فلا بد انما لم يبين يقدّر بعض باب الدار العظمى كذا في النهاية وعلى التقديرين يكون عليا
 معلوما فيصوح ببيعته وهبته وفي الثاني رخصة الطريق ثمنه طريق الى طريق الا عظم وطريق
 الى سكة غير نافذة وطريق خاص في ثلاث الا ان الطريق التي هي في تلك الاث لا يخل في
 البيع من غير ذكره انما انصا او يذكر الحقوق والمرافق والطريقان الاخران فلا بد في البيع من غير
 ذكر لا يبيع ببل الماء وهبته لانه مجهول اذ لا يدري قدر ما يشتره من الماء وصح بيع حتى لو رور
 شيئا للارض بالاجماع ووصفه في رواية وهي رواية ابي سامة وفي رواية الزنادات لا يجوز وصح
 الفقهاء ابو القاسم بانه حق من الحقوق وبيع الحقوق بالانفراد لا يجوز واشترى كذا في البيع
 ببيعته بغير الارض بالاجماع ووصفه في رواية وهو اختيار شيخنا لانه نصيب من الماء ولم يجر في انزبا
 وهو اختيار شيخنا في جاري للماله لا يبيع حق النسيب وهبته لانه كانه على السطح كانه في النعل
 وقد مر ان بيعه باطل وان كان على الارض كانه مجهول لانه محله وجه الفوق بين في كونه على الارض
 الروايتين وفي النعل انما في النعل يتعلق بين لا يتقوى وهو البناء فاشبه المانع وفي كونه

يتعلق

كأن يبيع من

يتعلق بالبيع يتقوى على الارض فاشبه الاعيان ولا يبيع الى النيروز معرب نوروز وهو قول
 يوم من الربيع وكهجه من الخريف وانما لم يجر لان النيروز مختلف بين نيروز سلطان
 ونيروز الدهاقين ونيروز الجوس كذا في الكفاية والريصوم النصارى وفطر اليهود وان لم يعرفاه
 اي الشبايعان خصوص اليوم لجماله الاجل فاذا عرفاه جاز بخلاف فطر النصارى بغيرها
 في صومهم لان مدته بالايام معلومة وهي مستوية ما ذكره الفراهي وقرره الحاج والخصام
 بفتح الحاء وكسرهما قطع النزع والرباس وهو ان يقطع في طاء الطعام بقوام الرواب ونحوها
 العظام قطع العنب والجران وهو قطع عن النخل والتوتف وانما لم يجر لاننا نتقدم وتناخر
 ويقتل اليها اي هذه الاوقات لان الجملة البسيرة متحملة في الكفاية وهذه الجملة البسيرة لا خلاف
 الصحابة في انها منع جرد البيع او لا وقع في البيع ان اسقط الاجل قبل حلوله نزول الفسار قبل
 تفرقه ووباع مطلقا ثم اجل النكاح هذه الاوقات مع لان هذا اجل الربيع والجملة في الربيع
 متحملة بشرط عطف على النيروز والبيع البيع بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاصحابه اي انما
 المبيع بشفقة الى النفع بانه يجوز ادسيا وانما فسد البيع بهذا الشرط لانها اذا قصرت للقبالة بين البيع
 والتمس فقد خلا الشرط عن العوض فنوجب بالبيع بالشرط فيه مكان زيادة مستقرة بعقد
 العاوضة خالية عن العوض فيكون ربا وكل عقد شرط فيه الربوي فاسل كشرط ان يقطع
 البيع وهو ثوب البيع ويخطه قبله فانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاصحابه او كشرط ان
 يجره اي البيع وهو صمغ نعل لا يقال خالي نعل لا يجره او كشرط ان يشترها الى النخل من الشريك
 اي يبيع عليها الشراك وهو سيرة الربيع على ظهر القدم كذا في العرب وصح اي البيع في النخل كحسنا
 المعامل فيه فصار كصنع الثوب او كشرط ان يجره اي البيع وهو عصب هذا نظير شرط لا يقتضيه
 العقد وفيه نفع للبايع وانما قال شرط لما مر ان الخيار اذا كان ثلثة ايام جاز ان يشترط فيه
 استعمال او يترك او يكتبه او يتولها او لا يخرج الحق عبرا كان اوامة عن ملكه هذا مثال
 الشرط الربوي لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبيع وهو بشفقة فان الحق يجبه ان لا يتولاه الا يري

يعني ان لا يتولاه الا يري
 بعبارة

فترجى زيادة غايته عن عوضه فيبيع وفتح على الال المذكور بقوله فيبيع اي يبيع بشرط يقتضيه العقد
كشرط الملك المشتري او لا يقتضيه ولا يقع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الراية البيعة فانها ليست باهل
للمنفعة جازا لمسلم دنيا يبيع خيرا وخيرا وشراوها وامر المحرم بغيره اي غير المحرم ببيع صيده
وقالا لا يجوز لان الموكل لا يبيع نفسه فلا يولي به غيره كمويل السلم بمجهود شيئا يتزوج به محرمه ولا
ما يثبت للموكل ينتقل الى الموكل فصار كانه باشره بنفسه وله ان يفتيه في هذا الباب اهليتان
اهلية الموكل وهي اهلية التصرف في المال مودعه والمنفعة ذلك واهلية الموكل وصحة اهلية
شروط الحكم له والموكل ذلك حكما للعقد لئلا يلزم انعكاس اللزوم عن اللازم الا ترى الى صحة
بشروط ملك المحرم المسلم ارثا اذا سلم مودعه النظر في موات غيره وخبره ايضا الميراث دون
له النظر في اذا اشترى خيرا يثبت الملك فيها له ولا اله السلم اتفاقا واذا ثبت الاهليتان لم ينعقد
بسبب السلام لانه جالب لاسباب ثم الموكل ان كان خيرا خلاه وان كان خيرا ربيبة وقد قالوا هذه
الوكالة مكرهة اشكر الله وحكمه ان اشترى اذا قبض المبيع برضي بوجه او دلاله بان قبض
في مجلس العقد بحضرة ولم يبرهن ملكه وقال ان اشترى لا يملكه وان قبض لانه حرام فلا يملكه نية الملك
ولان النهي نسخ للشرعية لتناف بينهما ولهذا لا يفيد قبل القبض وصار كذا اذا باع المبيته انواع
الخير بالدرهم ولما ان كان يبيع صده عن اهله ووقع في حكمه فوجب القول بانقاربه ولا شك
في الاهلية والحلية وركنه ببدل المال للمال وهو حاصل والنهي عن الافعال الشرعية يقتضي تفرقة
الشرعية لانه يقتضي تصور النهي عنه اذا انتهى عما لا يتصور لغو وتحقيقه ما ذكرت في مرأة الاصول
ان مدار الامر والنهي المقدورية فالنهي عن الافعال الحسية يقتضي كونه مقدورة حشا و
الامور العقلية يقتضي كونه مقدورة عقلا وعن الافعال الشرعية يقتضي كونه مقدورة شرعا
ولا كان عشا حشا فان الطير ان من الامور الحسية فاذا قلت شخص لا يطرئ بكرة كل يوم
لانقضاء القدرة وكذا اذا قلت للاعبي لا يتصرفوا ببيع من الافعال الشرعية فاذا انتهى عنه وجب
ان يكون مقدورا شرعا وهو المعنى بقولهم انما النهي عن الفعل الشرعي يقتضي الشرعية باصل

وغيره

وغيره وقتية بوصفه فان الاول ناظر الى المقدورية شرعا وانما نهى الى النهي ففصل البيع شرعا
وبه ينال نعمة الملك انما الحرمة لامر عارض وعدم ثبوت الملك قبل القبض فذا زجر العباد
المجاور لانه واجب الرفع بالاستعداد قبل الاعتناء غير المطالبة او لانه الرفع اسهل من
الرفع والمينة ليست بالمال فانعدم الركوب وان كان الميراثا فمقتضى وجهه ولزمه ان يهلك القبض
في برهنتي لزمه مثله حقيقة وهو الذي بانته صورة ومعنى ان كان الهالك مثليا او مثله
معنى حفظ وهو القيمة ان كان الهالك قيميا لانه مضمون بالقبض كالمغصب ويعتبر قيمته يوم
القبض وان زادت قيمته في يوم فافعله لانه دخل في ضمانه بالقبض فلا يتغير كالمفوض
في الكافي ويجب على كل منهما اي المتبايعين لم يقل كل منهما اشارة الى وجوب الفسخ واللام بغير
الوارضه قبل القبض دفعا للفتك كذا بعدد اي بعد القبض مادام اي يبيع في يده يشرى
لم يقل ان كان الف في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين ولمنه الشرط ان كان بشرط رايه
ما مثل صدر الشريعة عن الزخيرة وصاحب خلاصة عن البحر انه قول محمد وانا فندهما فكل
منهما حق الفسخ لانه الفسخ في حق الشرع لا في حق احد المتبايعين فانها راضية بالعقد فان باع
اي باع المشتري شراء فاسدا ما قبضه او وهبه ولم ارعته نفعه ببيع وهبته وانقاده
لا يملكه ملكه ثلاث التعريف فيه فلا يتصور الفسخ فيه لتعلق حق العبد بالتعرف الثاني
وفسخ البيع الاول كالحق الشرع وحق العبد يقدم حاجته فعليه قيمته كما مر انه مضمون
بالقبض كالمغصب والكتابة والرقص كما يبيع لانه لا زمان فيثبت عجزه عما رده الوصي
فلم يبرهن القيمة الا ان حق الاسترداد يعود بعجز المكاتب وذلك الرهن لزوال المانع قبل
تحول الحق الى القيمة كذا في الكافي ولا يشترط القضاء في فسخ القاسد لانه الواجب شرعا
لا يحتاج الى القضاء ولا يبطل حق الفسخ بموت احد المتبايعين الى احد المتبايعين ويشترى
كذا في الخلاصة وفيه زيادة تفصيل في اراده فليست بتم ولا ياخذ به البائع اي لا ياخذ المبيع
بايعه بعد الفسخ حتى يرد عنه لان المبيع مقابل به فيصير محسوبا كالمودع فان مات اي البائع

فان شري الحق به ايما اشتراه حتى ياخذ منه لانه يقدم عليه في جوازته فكذلك على ورثته وغرامته
 بعد وفاته كالمريض ثم ان كانت دراهم النعمه فاعنه ياخذها بعينها لانه يتعين في البيع الفاسد
 في الاصح وان كانت ستمائة اخذ مثل الانا من ثلثه طاب للبائع ما يبيع في الحق لا الشري
 في البيع صورة اشترى جارية ببيعاً فاسداً ونقابضاً فاعرها وبيع فيها تصديق بالرجوع
 يطيب بالبائع ما يبيع في النعمه قال في الهدية والفرق ان الجارية مما يتعين فيعلق العقد بها
 فيمكنه الجنب في الرجوع والدرهم والدينارين لا يتعينا في العقود فلم يتعلق العقد الثاني به
 فلم يمكنه الجنب فلا يجب التصديق وقال صدر الشريعة فان قيل ذكر في الهدية في السداد
 السابقة فيما اذا كانت دراهم النعمه فاعنه ياخذها بعينها لانه يتعين في البيع الفاسد
 وهو الاصح لانه بمنزلة الفصب فهذا يناقض ما قلتم من عدم تعيين الدرهم والدينارين قلنا
 يمكنه التوفيق بينهما بان هذه العقود شريهين شبه الفصب وشبه البيع فانه اذا كانت فاعنه
 اعتبر شبه الفصب سيما في رفع العقد الثاني سد وانما يمكنه فاعنه فاشترى باشتيا بغير
 به شبه البيع حتى لا يبري الفساد الى برله لا ذكرنا شبهه اشبهه اقول لا يخفى على القارئ
 المنصف انما ذكر لا يبعد التوفيق بين كلامي الهدية وانما يبعد دليلاً المشكك لا يبري
 يرد على الهدية فالوجه ما قال في الغاية انه لا يتقدم على الرواية الصحيحة وهي ان لا يشترط
 لا على الاصح وهي ما ذكرنا تتعين في البيع الفاسد اعلم ان الجنب في المال نوعان فاحد
 لعدم الملك ظاهر او خفي لفساد في الملك والمال ايضا نوعان ما يتعين كالنوعين في
 يتعين كالنقد والخشب لعدم الملك يعمل في النوعين كالمودع والغائب اذا تعرف
 المرض او العقد وبيع يتصدق بالرجوع عند اية ضيقه ومحمد يتعلق العقد بالغير فاعنه
 فيما يتعين فيمكنه حقيقة الجنب وفيما لا يتعين يمكنه شبهه الجنب ليعلم العقد
 به من حيث يكون سلامة البيع به او تقدير النعمه فصارت ملك الغير وسيله الى الرجوع منه
 فيمكنه شبهه الجنب وانما الجنب لفساد الملك فيعمل فيما يتعين لا فيما يتعين ولا في

انما هو

الملك دون عدم الملك فتتقلب حقيقة الجنب فيما يتعين ثم شبهه هنا فيعنه وشبهه
 فيما لا يتعين ثم تتقلب شبهه اشبهه هنا فلا تعنه كما طاب ربح مال ادعاه ففقد في ثم
 ظهر عدمه بالتصادق صورته ادعى على رجل مالا ففقداه فربح فيه المخرج ثم تصادقا على
 ان هذا المال ليس على كذا في عليه فارجح فثبت لان الجنب هنا فساد الملك لان الدين وجب لغيره
 ثم استخرج بالتصادق وبرل الشئ مملوك فلا يعمل فيما لا يتعين بنى في ربحها فاسداً او غرس في
 ارض شراها فاسداً لزمه قيمتها اي قيمة الدار والارض وقال لا ينقض البناء ويرد الدار وكذا الغرس
 لان حق الشفع اضعف من حق البائع اذ يحتاج فيه الى القضاء او الرضاء ويبطل بالتأخير ولا يشترط
 بخلاف حق البائع والاضعف اذ لم يبطل بشئ فالأقوى اولى ان لا يبطل به وحق الشفع لا يبطل
 بالبناء والغرس حتى البائع كونهما ان البناء والغرس حصل للثمن بسلطه من جهة البائع
 وكل ما هو كونه يقطع به حق الاسترداد كالباع الحاصل من شترى بخلاف الشفع اذا تسلط لم
 يوجد منه فالله لو وجبها لشترى لم يبطل حق الشفع وكذا لو باع امرأه آخر فاعنه ياخذ بالنعمه
 بالبيع الثاني بالثمن او بالاول بالقيمة وان لم يكن في الفاسد شفعة لان حق البائع قد انقطع هنا
 وعنه هذا صار حق الشفع لعدم التسليط منه اقوى من حق البائع لوجوده منه ثم لما فرغ من بيان
 البيع الفاسد واحكامه شرع في بيان البيع الموقوف واحكامه فقال وقف بيع مال الغير على
 اجازته وبيع العبد والصبي المجربين على اجازة مولاه وعلى اجازة الاب والوصي وبيع ماله من
 فاسد عقله غير رشيد على اجازة القاضي وبيع كرهول والمشاجر وارض في مزارعة الغير
 على اجازة كمرقض والمشاجر والمزارع ولو تفا سخطا الاجازة لزمه ان يسلّم الى المشتري وكذا الوصفي
 الراض المال او بره المرض وردد الرهن عليه ثم البيع وبيع شئ برقه والبائع يعلم الشري
 لا يعلم توقف ان علم شترى في مجلس البيع نفذ وان توقا قبل العلم بطل وبيع البيع من غير
 شترى يعني باع شيئاً من زيد ثم باعه من بكر لا ينفذ الثاني حتى لو تفا سخطا الاول لا ينفذ الثاني
 كمن يتوقف على اجازة شترى ان كان بعد القبض وانما كان قبله في المنقول لا في العقار فعلى خلاف

المعروف في سبانه وبيع الرتد عند ابي حنيفة وقد تفرق في بابيه وبيع بابا باع فلان وبيع بعلما وبيع
 لا يعلم ان علم في المجلس صح ولا بطل وبيع بعلما ببيع الناس به او بعلما بالخذم فلان ذكره في
 الشافعي انه لا يجوز وفي نسخة الامام الشافعي هذا اذا لم يعلم المشتري بذلك فانه علم في المجلس ضمن
 ابي حنيفة فيه واما ان يبيع الشيء بغيره لم يجز له ولا عينت في المجلس فانه يبيع فيه خيرا للمجلس
 وقد تفرق في اول السوم وبيع الغاصب فانه موقوف على اجارة المالك ان اقر به الغاصب ثم يبيع
 وان جدد والغاصب منه يبيعه كذلك وان لم يبيعه لم يملك حتى يملك ينتقض البيع وحكمه في حكم
 البيع الموقوف انه لا يبيع الا اجارة اذا كان البائع والشري والبيع قائما المراد يكون البيع قائما
 لا يجوز متغيرا بحيث يقد شيئا آخر فانه لو باع ثوب غيره بغير امره فصنفه كمشري فاجاز رب
 الثوب البيع فانه ولو قطعه وخاطه ثم اجاز البيع لا يجوز لانه صار شيئا آخر كذا التمه لو كان وقفا
 اى كما يشترط قيام البيع بشرط قيام التمه ايضا اذا كان عتقا وصاحب المتاع ايضا اى كما يشترط قيام
 البيع والتمه المذكورين بشرط قيام المتاع المبيع حتى لو باع متاع غيره فمات صاحب المتاع قبل
 بغير البيع فاجاز وارثه لا يجوز وحكمه ايضا ان اخذ التمه اى اخذ المالك التمه او طلبه من المشتري
 باجارة للبيع الموقوف واختلف في احسن قيل اجارة وقيل لا وقوله لا اجرة روى في البيع
 الموقوف بخلاف المتاجر فانه اذا قال لا اجرة بيع الاجر ثم جاز جاز كل ذلك من الخلاصة فاما
 فرع عن البيع الموقوف والحكمه شرع في بيان البيع المكروه وحكمه فقال ذكره البيع عند
 الادانة الاولى للمحكمة لان فيه خلا لا يوجب سعي اذا قعد او قعدا يتبايعان واما اذا تبايعا
 بشيان فلا كراهة ذكره النجاشي وهو ان يزد في التمه ليرغب غيره ولا يرد الشراء لقوله لم
 لا تبايعوا وكراهة السوم على سوم غيره بعد رضاها بتمه لقوله لم لا ينام الرجل على سوم
 اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه فانه ان يبيعه التمه وهو المانع فاما اذا ساء به شيء ولم يركب احد
 الا صاحبه فلا بأس لغيره ان يساومه ويشتريه فانه يبيع من يزد ولما قال بخلاف بيع من يزد فانه
 جاز لورود الاثر وهو محل انتهى في الخطبة ايضا ذكره ايضا في جلب اى ان يلقى بعض اهل البلد

الظاهر ان ليس نازح جردا

من خارج

من خارج البلد اليه الطعام الفخر لاهل البلد للتمه ولان فيه تخصيص الامر على اهل البلد
 فان كان لا يفرق فانه لا بأس به الا اذا اثن السعر على الوارد من او اشترى باقل منه القيمة وبيع
 الحاضر للبادي زمانه القليل لقوله لم يبيع الحاضر للبادي وهذا اذا كان اهل البلد في محله وهو يبيع
 من اهل البلد ورغب في التمه العالي فيكره لانه اضرار بهم فانه يكره كذلك فلا بأس به لعدم الاضرار وقيل
 صورته ان يبي الحاضر الطعام اليه فيقول الحاضر عن البادي وبيع الطعام ويقال السعر على الناس
 فانه يبيعه فانه لو تركه لبيع بغيره وخص في السعر والتفريق بين صغير وذو رحم لم يحم منه لقوله
 دم من فرق بين والده وولده فرق ايه بينه وبين اخيه يوم القيمة وذهب صلى الله عليه وسلم لعلى
 رضي الله عنه خلا بين صغيرين ثم قال لا ما فعل فلان فقال بعث احدهما فقال عليه السلام اذكر اذكر
 ويروي اردو اردو ولان الصغير شيئا من الصغير والكبير والكبير ينفق على الصغير ويقوم بحاجته
 باعتبار الشفقة الناشئة من قرب القرابة فكان في بيع احدهما قطع الاستيناس والمنع من
 التعاقد وفي ترك الرحمة على الصغير وقد اورد عليه بخلاف الكبير من ان ليس هناك ترك
 الرحمة عليهم والزوجان لان النقص معلول بالقرابة المحترمة للسكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب
 ولا قريب غير محرم ولا يترتب اجتماعهما في ملكه حتى لو كان احدهما صغيرا له والاخر لغيره لا بأس
 ببيع واحد منهما ولو كان التفريق بجح متحقق لا بأس به كدفع احدهما للجناية وبيع بالدين
 وردة بالعيب لان المنطوق به دفع الضرر عنه غيره لا الاضرار به وحكمه في حكم البيع المكروه انه
 لا يفسد لان النهي باعتبار معنى مجاوز للبيع لاني صلبه ولا في شرائط صحته ومثل هذا النهي
 لا يوجب الفساد بل كراهة ولا يجب فسخه لان وجهه في الغاسد لدفع الحرمة ولا حرجه هنا
 ويملك البيع قبل القبض لما مر من ان عدم ثبوت المالك قبل القبض في البيع الغاسد خذ
 نقر العتق المأور ولا فاد هنا ويجب التمه لا القيمة ان هلك القبض في البيع المأور لان
 وجوب التمه والقيمة في البيع الغاسد تكون في حكم الغصب وهذا ليس كذلك **باب**
الاقالة هي لغة الاستقاط والرفع وشرا رخم البيع وتصح بلفظين احدهما مستقبل في شريح

العقد وري الاقالة ثبت بلفظين احدهما بعبارة عن الماضي والاخر عن مستقبل كقول الرجل اقلني
 فيقول صاحبه اقلني وقال محمد هو كالمبيع لا يبيع الا بلفظين يغيرهما عن الماضي وفي التناهي اقلني
 قول محمد كذا في الخلاصة وتتوقف على قبول الآخر في المجلس في التجرية تتوقف قبول الاقالة على المجلس
 وكما يقع قبولها في مجلسها ايضا بالقول يقع قبولها دلالة بانفعل كما اذا قطعه فمحصا فور مقابلة
 المشتري وهي فسخ فيما هو من وجبات العقد قال الربيعي قوله فسخ في حق المتعاقدين غير
 يجري على خلافه لانه انما يجوز فسخا فيما هو من وجبات العقد من غير شرط واما اذا لم يكن من اجل وجب
 بشرط زائد فالاقالة فيه تعتبر بعبارة في حق المتعاقدين ايضا كما اذا اشترى بالدين المؤجل
 عينا قبل حلول الاجل ثم تقابل عا والدين حالاً كان باع منه وكما اذا تقابل ثم ادعى رجل من
 المبيع ملكه وشهد المشتري بذلك لم يقبل شهادته كانه هو الذي باعه ثم شهد له غيره ولو كانت
 اقلت الا ترى ان المشتري لو رد المبيع بعيب بفساد وادعى المبيع رجل وشهد المشتري بذلك
 تقبل شهادته اذا باع عا ملكه القديم فلم يكن متلفعا منه جهة المشتري كونه فسخا من كل وجه
 ووقع على كونه فسخا وعاد ذكر الاول بقوله فبطلت الاقالة بعد ولادة المبيع لا منشا في
 بسبب الزيادة ولو كانت بيعا محضا جاز قالوا هذا اذا ولدت بعد القبض واما اذا ولدت
 قبله فالاقالة صحيحة عنده وذكر الثاني بقوله وصحت بطل النعمة الاول لا اذا باع المتولد والرجل
 شيئا بكثر من قيمته حيث لا يجوز اقالته واما كانه بطل النعمة الاول او اكثر منه اية النعمة الاول
 الاقل اى تحت الاقالة بطل النعمة الاول وانه شرط غيره اما الاول فلانه الاقالة فسخ وفسخ لا يوجب
 الاعلى النعمة واما الثاني فلان الشرط فاسد والاقالة لا تفيد بالشرط الفاسد كما سياتي اذا اذ
 اى المبيع عند شترى استثناء من قوله والاقل فان الاقالة جاز بطل من النعمة الاول لان
 نقصان النعمة يوجب معاملة النوات بعيب وذكر الثالث بقوله ولا تفيد بالشرط لان فساد
 المبيع للزوم الربا كما مر ولا ينافي الفسخ وذكر الرابع بقوله وجاز للبائع بيع المبيع قبل قبضه
 اذا تقابل ولم يرد المشتري المبيع حتى باعه منه فانا جاز ولو كان بيعا فسخا لانه باعه قبل القبض

زعامة الجانب الوقف وحق الصغير
 وان وصلته شرط غير جنسه اى
 جنس الثمن الاول

ولو باع من غير المشتري لم يجر لانه بيع جديد في حق غيره وذكر الخامس بقوله وجاز بيع المكمل والمكمل
 بلا عادة المكمل والوزن بمعنى ان كان المبيع مكتملا وموزنا وقد باع منه بالمكمل او بالوزن ثم تقابل
 واسترد المبيع من غير ان يعيد المكمل او بالوزن جاز ولو كان بيعا لم يجر وذكر السادس بقوله وجاز
 هبة المشتري بعد الاقالة قبل القبض بمعنى اذا وجب المبيع من المشتري بعد الاقالة قبل القبض جازت
 الهبة ولو كانت بيعا لم يجر لانه بيع يفسخ بجهة المبيع للبائع قبل القبض ويبع في حق ثالث عطف
 على قوله فسخ قال في النهاية الخلاف فيما اذا ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولو ذكر بلفظ الفسخ او التارك لا يجل
 بيعا اتفاقا اجمالا لوضوح القوي وقد فرغ على كونها بيعا فراجعنا ذكر الاول بقوله فسلمت النعمة في
 المبيع لاني في اخذها في الاقالة يعني لو كان المبيع عقارا فسلمت الشفعة النعمة ثم تقابل لا يفسخ له
 بالشفعة كونه بيعا جديدا في حق كانه اشتراه منه وذكر الثاني ولا يرد البائع الثاني على الاول بعيب
 علم به هداى بعد الاقالة يعني اذا باع المشتري من آخر ثم تقابل ثم اطلق على عيب كان في رايه باع فازد
 ان يرد على البائع ليس له ذلك لانه بيع في حقه كانه اشتراه من المشتري منه وذكر الثالث بقوله
 وليس الواجب الرجوع اذا باع الموهوب له الموهوب من آخر فمقابل لا يعني اذا كان المبيع موهوبا
 فباعه الموهوب له ثم تقابل ليس الواجب ان يرجع في هبته لان الموهوب له في حق الواهب
 كالمشتري من المشتري منه وذكر الرابع بقوله والمشتري اذا باع المبيع من آخر قبل النقد جاز للبائع
 شراؤه منه بالاقل يعني اذا اشترى شيئا فقبضه ولم ينقد النعمة حتى باعه من آخر ثم تقابل واد
 الى المشتري فاشتراه منه قبل نقد منه باقل من النعمة الاول جاز وكان في حق البائع كالمشتري
 جديد من المشتري الثاني وذكر الخامس بقوله واذا اشترى بروض التجارة عند الخدعة بعد الحلول ووض
 به عيبا فردة بغير قضاء واسترد العوض فملك في يده لم يسقط الركوة يعني اذا اشترى بروض
 التجارة عند الخدعة بعد ما حال عليها الحل فوجد به عيبا فردة بغير قضاء واسترد العوض فملك
 في يده فانه الركوة لا تسقط عنه لانه بيع جديد في حق الثالث وهو الفسخ لان الرد بغير قضاء اقالة
 وهلاك المبيع بمنه اى الاقالة لا هلاك النعمة لانها رفع المبيع والاصل فيه المبيع لا النعمة ولهذا اذا هلك المبيع

قبل القبض بطل البيع بخلاف هلاك الثمن وهلاك بعض البضائع يعتبر اعتبار البعض بأكمله
ولو تباين جازا لا قاله بعد هلاك أحدها ولا بطل بأكمله لأنه كل واحد منهما بيع فكان البيع بائنا
باب المراجعة والتولية والوضعية **الأول** بيع ما ملكه لم يقبل بيع الثمن بئنا وكل ما إذا ضاع
المقصود عند الغائب وضعت قيمة ثم وجدته حيث جاز له ان يبيعه مراجعة وتولية على ما ضاع
ان لم يكن فيه ثمن يثقل ما قام عليه لم يقبل ثمنه الأول لان ما اخذه من ثمنه ليس ثمنه الأول بل ثمنه وقال
بطل ما قام عليه لا يثبت ان له ان يبيع اجر القصار ونحوه الى الثمن ويقول قام على كذا زيادة على ما قام
عليه وان لم يكن فيه ثمنه والثانية يبيع بما قام عليه بدونهما اي بدون الزيادة والثالثة يبيع بما
منه انما قام عليه بشرط ان يبيع ثمنه شراؤه اي ثمنه ما يبيع مراجعة ونحوها على ما في النور
والكليات والعدديات المتعارفة او مملوكة من البائع الاول والام في المشتري تتعلق بمملوكه والرجح
مشتري مملوكه حالية بمعنى ان هذه البضائع لا تصح اذا كانت عوض المبيع الذي اشتراه البائع سابقا
نعم لان بناها على الاحتراز عن الخيانة وشبهتها والاحتراز عن الخيانة في البيعات ان امكن
فقد لا يمكن الاحتراز عن شبهتها لان المشتري لا يشتري المبيع الا بقيمة ما دفع فيه من الثمن الا ان كان
دفع فيه حيث لم يملكه ولا دفع مثله اذا فرض عدمه فتعقبت القيمة وهي مجهولة تعرف بالثمن
والثمن فيتمتع فيه شبهة الخيانة الا اذا كان المشتري مراجعة ثمنه ملك ذلك البديل من
البائع الاول بسبب الحساب فاشتره مراجعة مبيع معلوم من درهم او شي في الكيل والوزن
الموصوف لا يقداره على الوفاء بالتزم واما اذا اشتراه بربح ذه يازده فانه لا يجوز لانه اشتراه
برأس المال ببعض ثمنه لانه ليس من ذوات الامثال فصار البائع بائعا للمبيع بذلك الثمن فيجب
كالشوب مثلا ويجوز من احد عشر جزء من الثوب والجزء الحادي عشر لا يعرف الا بالقيمة وهي
مجهولة فلا يجوز له ان يبيع ثمنه اجر القصار والبيع بالفتح مصدر وبالكسر ما يصنع به
الطراز علم الثوب والغسل والتجمل وطعام المبيع وكسوته وسوقي الثمن والتمسار الشروط
اجره في العقد فان اجرة التمسار ان كانت مشروطة في العقد يضمن والا فانه لا يضمن

على اننا

على اننا لا نضمن بخلاف اجرة الدلال فاننا لا نضمن اتفاقا الى ثمنه متعلق بقوله ضمن وانما ضمت اليها
لاننا نزيد في عين المبيع كالصنع واخره او في قيمة كامله والسوق لان القيمة تختلف باختلاف
المكان فيلحق اجره برأس المال وان فعل المشتري بيده شيئا ما ذكر من الغسل ونحوه لا يضمن
بالجملة كل ما يزيد في المبيع او قيمته يضمن وما لا فلا ذكره الزبني الا ان يمس له ضم اجر الطبيب لانه لا يزيد
شيئا في العين ولا القيمة واجر المعلم لان اجره لم يزد ماله المبيع فان العلم حصل فيه لذهنه وشغله
غايتة ان يوجه تعليمه شرطاً وهو لا يكتفي في الثمن والدلال والراجح والفقهاء نفس فاننا لا نزيد في المبيع شيئا
بخلاف اجر التمسار والشروط ونفقة المبيع كما هو وجوب الاتق وكرايت الحفظ لانهما ايضا لا يزدان
شيئا بخلاف كراء المبيع فانه يضمن لافادته وزيادة في القيمة ويقول البائع حين البيع وضمن ما
يجوز ضم قام على كذا لا اشتريه كذا تخبر عن الكذب خانا في البائع في المراجعة يظهر خيانه في المراجعة
بالثمن او بآثاره او بكماله خير من ثمنه ان شاد اخذه اي المبيع ثمنه او رده وفي التولية خط
اذ لم يحط في التولية لم يبع تولية لا يزد على الثمن الاول فيصير مراجعة فيستغربه النصف ولو
لم يحط في المراجعة يبيع مراجعة على حالها وان كان الرجح اكثر مما طمأنه المشتري فلا يفتقر النصف
ويثبت له الخيار لغوات الرضا ولو هلك المبيع واستهلكه في المراجعة قبل الرد او حدث به مانع
منه اي من الرد لم يضمن بكل القس المتى وسقط خياره لانه تجر داخيا لا يعا له شيء من الثمن
كخيار الرتبة والشروط بخلاف خيار الغيب لان المتى من المشتري الجزء الثالث وعنه
الجزء ثلثه يسقط ما يعا له من الثمن ثمن ثانيا بعد بيعه بربح فانه بربح اي ازيد من ثمنه ان يبيع
مراجعة ثمنه بربح اي كل ربح كان قبل ذلك او استغرق الرجح الثمن لم يربح صورته اشتري
ثوباً بعشرين ثم باعه مراجعة بثلاثين ثم اشتراه بعشرين فانه يبيع مراجعة على عشرة ويقول
قام على عشرة ولو اشتراه بعشرين وباعه بأربعين ثم اشتراه بعشرين لا يبيع مراجعة اصلاً
لانه ثمنه حصول الرجح الاول بالعقد الثاني ثابتة لانه لا يكون له بعد كونه على شرف الزوال بالوقوف
على غيب او شبهة في بيع المراجعة كالحقيقة احياناً بخلاف ما اذا غلغل ثالث بان اشتري

يسبغ دارة من غيره وهو رشوة وهي حرام حتى تاجيل الدين وان كانت حالة في الاصل لان الدين
 قد خله ان يخرجه تبيرا على الدين كماله اراؤه الى اجل معلوم او مجهول جهالة يسيرة كانت اجلا
 الى الخصام بخلاف ما اذا كانت فاحشة كجبوب الرشح سوى القرض فان تاجيله لا يصح لانه يصير بيع
 الرأبم بالرهام لا يباع ولا يملك وان كان اعادة وصلة ابتداء الا اذا وصي به فانه اذا وصي ان
 يقرض من ماله الف درهم فلا ياتي الى سيرة الرشح من ثمة ان يقرضه ولا يطلبه قبل السنة لانه وقتها
 والوصية يتبع فيها نظر الوصي ولذا جازت بالخدمة والسكنى ولو لم تاول حال المستقرض الموقوف على
 آخر دينه فاجله القرض مدة معلومة فانه يقع حتى لو اراد القرض ان يطالب المستقرض ذلك الدين
 بسن له ذلك لان الحق لا يبرأه براءة الدين في رواية وبرائة المطالبة في اخرى كذا في العمارة **باب**
الربوا هو لغة الفضل مطلقا وشرعا فضل احد المتعاضدين على الآخر فضل فقير على غني
 لا يجوز ربوا لانها الجائز بالبيع ربح في وجوه الكيل والوزن فضل عشرة اذرع من الثوب الهروي
 على خمسة اذرع منه لا يجوز ربوا لانها لا تنفع القدر الشرعي فائدا عن العوض اخر اذرع بيع كبروك وشعب
 بكرى تركى وشعب فان الثاني فاضل عن الاول لكنه غير خال من العوض بصرف الجنس الى خلاف الجنس
 شرط لا لغيره فحينئذ لو شرط لغيرها لا يجوز ربوا في المعاوضة حتى لو لم يكن الفضل الخالي عن العوض
 في القيمة ربوا وعلمه القدر بالجنس لان الاصل فيه الحد المشهور وهو قوله مع الخطة بالخطة
 مثلا مثل يرايد والفضل بياي بيو مثلا مثل او بيع الخطة بالخطة مثلا مثل والجنس يعني
 الامر وما كان الامر للوجوب والبيع مباح فرف الوجوب الى رعاية الماملة كما في قوله فرفها منقوبة
 حيث فرف الابواب الى القبض فصا شرطا للرقص والماملة بين الشبهين كونه باعتبار الصورة
 والمعنى جاز والقدر يستوي الصورة والجنس تسوي المعنى فيظهر الفضل الذي هو الربا ولا يعتبر
 الوصف لقوله م جيدها وردت اسواء فانه وجدا الى القدر والجنس حرم الفضل بغيره بغيره
 منه وانما ولو مع ان يبيعه بغيره بغيره او كلاهما شبيه وانما ما في كل منهما خلا الى
 الفضل وانما وانه وجدا حدهما فقط حل الفضل كما ان يبيع قفية خنطة بغيره بغيره

في قوله م جيدها وردت اسواء فانه وجدا الى القدر والجنس حرم الفضل بغيره بغيره
 منه وانما ولو مع ان يبيعه بغيره بغيره او كلاهما شبيه وانما ما في كل منهما خلا الى
 الفضل وانما وانه وجدا حدهما فقط حل الفضل كما ان يبيع قفية خنطة بغيره بغيره

بعد حل فان احد جزئي المعلقة وهو الكيل بوجوده هنا لا الجزاء الاخر وهو الجنس وان يبيع خمسة اذرع
 من الثوب يستثنى يرايد حل ايضا لوجود الجنسية وان عدم القدر لا ياتى الى لا ياتى الى الجنسية
 الصور بين وثوبان يبيعه فخرته ربا الفضل بوصفين وربا النسبة ما جدها لان جزء المعلقة
 لا يوجب الحكم كنه يورث الشبهة وهي جناب الربا ملحق بالحققة وان كانت اذرع من اقل اذرع
 اعتبار الطريقة في مسئلة احد البديين معدوم وبيع المعدوم غير جائز فصا هذا المعنى مرتجا لثلاث
 الشبهة فلم يخل وفي النسبة لم تعتبر الشبهة لما ذكرنا ان في الحقيقة كسب ثوب هروي في هروي فانه
 لم يخر لا لخاله الجنس وترى شعبه فانه ايضا لم يخر لوجود القدر والجيد والهوي سواء لقوله م جيدها
 وردت اسواء ولا يخل في اعتباره سداد باب البياعات ثم فرغ على قوله فانه وجدا حرم الفضل وانما
 قوله حرم بيع الكيل والوزن في جنس ابي بيع الكيل بالكيل والوزن بالوزن في مفاضلا وتوغير مطوم
 كالقبي فانه من الكيلات والجيد فانه من الوزنات والطعم غير معتبر عندنا بل عندنا شافعي وبابنا
 عطف على مفاضلا ووجه يتم التفرع الا لا يتفرعا الى العوض استثناء من قوله فخرم بيع الوزن في جنس
 في صفة الوزن بان يوزن احداهما بغير ما يوزن به الآخر كالنقد والزرع والقطر والدرهم ونحوها
 فان الوزن جميعها ظاهرا كنهها يختلفان في صفة الوزن ومعناه وحكمه اما الاول فلا يوزن الزعفران
 يوزن بالامانة والنقد بالبيات واما الثاني فلا يوزن الزعفران في مقياس بالبيات والنقد في مقياس
 لا يوزن بالبيات واما الثالث فلا يوزن بالبيات بالنقد موازنة بان يقول اشترت هذا الزعفران
 بهذا النقد اثنى اية على انه عشرة دنانير مثلا وقبضه البائع فتح التفرع فيه قبل الوزن ولو باع الزعفران
 على انه مائة مثقالا قبله اشترى ليس له ان يتفرع فيه حتى يعيد الوزن وانه اضلع في صفة الوزن
 ومعناه وحكمه لم يخرها القدر من كل وجه فنزل الشبهة فيه الى الشبهة فانه الوزن وانه اذا
 انقضا كان النوع للشبهة واذا لم يتقوا كان ذلك شبهة الوزن والوزن ووصف شبهة كان ذلك
 شبهة الشبهة وهي غير معتبرة وحل عطف على حرم ابي بيع الكيل والوزن في مفاضلا
 وحل ايضا بهما بالقدر كما ان يبيع ما دون نصف صاع فانه المعتبر في قدر الكيلات نصف

الصاع لانه اذا التقدر في الشرع ما دونه باقل منه متعلق بالبيع القدر اي بيع ما دون نصف صاع
باقل منه كخمس مائة من بر كخمس مائة فان بيعها باجازة وان وجد الفضل انتفاء القدر الشرعي الا
ان يجوز استثناء من قوله لا قدر اي انما يكل بيع الاقل من القدر الشرعي باقل منه اذا كان حالاً اما اذا كان
بالسنة فلا يكل لوجود جزء من العلة في حيز السات وهو الجنس حتى اذا انتفى الجنس ايضا حصل البيع مطلقا
وتوابعه لا انتفاء كل جزء من العلة كبيع خضرة من بر كخمس مائة من شعير كذا حكم كل عددي متقارب
فان بيع العددي متقارب بكنهه متفاضلا باجزاء كانا موجودين لا لعدم المقياس وان كان احدهما
شبه لا يجوز لانه الجنس بانفراده يحرم السات والمقابلة في غير العرف المتعين لا انتفاء بعضه حتى لو
باع بربيع بينهما وتوقفا قبل القبض جاز وقال ان في بعضه انتفاء بعض قبل الاخر في بيع الطعام
كما في العرف لقوله في الحديث هووف يربيد وان ابيع متعين فلا يشترط فيه القبض كالنوب
ومعنى يربيد عينا بغير كذا رواه عباد بن الصامت البر والشعر والتمر والمخيطي والذهب
والفضة وزني فان كل ما ينقص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه كذا قيل انما
فيه اكيل مثل الخنطة والشعر والتمر والمخيطي وكل ما ينقص على تحريم التفاضل فيه وزنا فهو زني انما
ترك الناس فيه الزنا كالذهب والفضة لا يغيران بعرف لان النقص اوجب في العرف والاخرى
لا يترك بالادنى بخلاف هذه الاشياء الستة فانه ما لم ينقص عليه فهو على عادات الناس
لقوله ما رآه يؤمنون حنا فهو عند الله قلم يجر بيع البر باقرب ما يوزننا والذهب
بالذهب متساويا كذا قال كذا في الزنة وان تفاوتت لاختلاف الفضل على ما هو المقياس فيه لان
السلم يجوز في الخنطة ونحوها وزنا لوجود السلم في معلوم وجاز بيع النخل بالكيل بالاعانة
عند ابن حنيفة وابو يوسف وقال محمد لا يجوز لانه الثمنية ثبت باصطلاح الكيل فلا يتطل باصطلاح
واذا بيعت امانا لا يتعين فصار كبيع الدرهم بالدرهم والمان الثمنية في حوزها ثبت باصطلاح
اذ لا ولاية للغير عليها فتبطل باصطلاحها وانما ثبتت بغيرها بالثمنية بخلاف النقود لان الثمنية
خاتمة وجاز بيع الرطب بالرطب وبالتمر بالتمر وبيع العنب بالزبيب وبيع التمر

او مبدولا

او مبدولا بغيره او باليابس وبيع التمر او الزبيب المتفق بينهما وبيع الرقيق مثله مثل من الفضل
ان بيع الرقيق بالرقيق انما يجوز اذا كانا يكسبون والام يجر قوله انما يقيدهما بالبيع في الاشياء
المعدودة ووجه الجواز انه كان بيع الجنس بالجنس لا اختلاف الصفات جاز متساويا وكذا مع اختلاف
الصفة لقوله م جيدها وريتها سواء والا جاز كيف كان لقوله م اذا اختلف النوعان فيصير
كيف شئت وجاز بيع التمر بالجووان وبيع اللحم والالبان المختلفين ابيع لحم الغنم بلحم البقر و
بالعكس وكذا بينهما بعضا ببعض وبيع الكرياس بالقطن وبالفزل وبيع قمل الدقل وهو رداء
التمر بخل العنب وبيع شحم البطخ بالالبان او اللحم وبيع الخبز بالتمر والرقيق متفاضلا هو اقيده
لجواز البيع في الاشياء المعدودة من اللحم الى هنا وجه جواز متفاضلا اختلاف اجناسها و
بالسنة عطف على تفاضلا او جاز بالبيع بالسنة ايضا في الاخر وهو بيع الخبز بالتمر والرقيق وبيع
لحاجة الناس كمن يجب ان يكناك وقت القبض حتى تقبض منه الجنس الذي ربيته لئلا يصير متبدلا
بالسنة قبل القبض لا بيع التمر بالرقيق او بالسويج او بالخالة فان بيعها بالاجوز مطلقا لبقاء
الجائز من وجه لانها اجزاء البر والمقياس فيها الكيل لكنه غير مسويجها وبين التمر لاكتناها
في الكيل وتكمل جنات التمر فلا يجوز وانما كان كذا كليل ولا بيع الرقيق بالسويج مطلقا ايضا
اذ لا يجوز بيع الرقيق بالسويج ولا بيع السويج بالخنطة فكذلك بيع اجزائها لقيام الجائز من وجه
ولا الزينة بالزينة والسهم بالسهم حتى يجر الزينة والتمر بالزينة والتمر بالسهم
ليكون الرهن مثله والزيادة بالشجر فلا يلزم الزيادة لم يعلم مقدارها فيه لم يجر لاقبال التروا
قوله ان الشبهة في الحقيقة ويستقرض الخبز بوزن لانه عند ابن يوسف لانه احادة تتفاوت
بالعدد ووزن الوزن وبني في ذكره الرقيق ويستقرض الفوس بها اي الوزن والعدد واذ لا ينقص
فيها والاربعون لا تستقرض بالوزن فقط لانها من الموزونات بالنقص كذا ما يشاهد خالص لان
لكم الغالب وماتت خالص يستقرض بعدوانه فاعطوا به وبوزن انما تعاطوا به لانه ليس مما ورد
فيه النقص فيعمل على العرف كما مر ولا يستقرض القيمة لانه مختص بالمثل وهو كل شئ يكال او يوزن نحو

الكيس يحق

ابن

صفتشوق

توهمش

توهمش

الخطبة والشمس والبرق والرياح ونحو ذلك وفي الخبر يجوز في العدييات التي لا تتفاوت تفاوتاً
فاحشاً كما بيض الجوز وفي الكافي لأن الفرض أعادة شرع الاطلاق الانتفاع بالعين غير أنه لا يمكن
الانتفاع بالكيل والموزون والعددي المتقارب الآيات ثلاث أعيانها وكانت النفقة عائرة إلى
ذاتها فقام المثل في الزمة مقام الدين كأنه انتفع بالدين وردّه وهذا الثابت في فروع الامثال
ليكنه إيجاب المثل في النفقة لا في الجواز والنياباذ لا مثل لها ولا يبايع السيد وعبد متادونا
غير مدبوع لأن العبد وما في يده من ماله فلا يجوز بيعهما معاً ليقض الرتبة في الزكاة
عليه دين يتحقق الرتبة ليقض البيع ولا يبايع لم وصري ثم ان في دار الحرب لقولهم لا يربوا
بينهم وعلمهم والحربي في دار الحرب وكذا إذا جابها بغيرها فأسد ذكره الرتبة فانه ما لهم مباح
وبعد الامانة لم يصر موصراً ما كانه انهم لا يقدرونهم ولا يتعوضون في بيعهم بل رضاهم فإذا
أذبح رضاهم أخذ مالا بغيره لا بغيره أو من أسد ثم ان في دار الحرب إذا سلمت لا يجوز بيعه وبينه وبين
سلمت شمس في دار الحرب ربوا عند أبي حنيفة لأن قال في الحكم ثم لا عصمة له فصار كمال
الحربي ويجوز أخذ ماله الحربي برضاه السلم الثمانية وقال انه بغيره جاري بين مسلمين وهو الم
كذلك في الكافي **باب الاحتقاق** لم يذكر الصحاح كما ذكر في سائر النسخ لأنها ذكرت في أوّل البيع
هو فوعده اصدحا بطل الملك أي من قبله بالكتابة بحيث لا يبقى لأحد عليه حق التملك كالحريّة
الاصليّة والعقود وفروعه كالنسيء والكتابة والاستيلاء وثانيهما ما قبل له أي الملك من شخص
الرجوع كمال الاحتقاق بالملك بين ادعي زيد على عمر ولاية ما في يده من العبد ملك له ورضاه عليه
والنوعان بعد اختلافهما في أنها بطلان استحق عليه ومن تملك ذلك الشيء من جهة مستحقا
عليهم حتى إن واحد منهم لو ادعى وأقام البيّنة على استحق بملك المطلق لا يقبل بيّنته بخلاف
برجوه آخر إذا ادعى الأول بوجوب انتفاع العقود الجارية بينه بالساعة بلا حاجة في انتفاع
كل منهما إلى حكم القاضي بالاختلاف رواية وفتح عليه بقوله فكل من الباعه الرجوع على باعه
وأنه لم يرجع عليه ببيّنته المبرهنة وإن لم يصل الرجوع عليه ويرجع هو أيضاً كذا في الكفيل

وإن لم يقض

وإن لم يقض عليه المكفول عنه فانه توقف رجوع البعض على البعض على حكم القاضي ما يجوز إذا بقي اثر العقد
وهو الملك كما في النوع الثاني وإن لم يبق لم يرجع اليه وأيضاً بدل المثل ليس بمجرب فلا يجمع فانه في ملك
وإذا جاز الاحتقاق بالملك كما يشاء في الحكم للمرية الاصليّة حكم على الكافة الناس حتى لا يبيع
دعوى الملك من أحد كذا العقود وفروعه فانه المربة حتى استحق استحقاق الحر رضاه والناس
كلهم خصوم في اثبات حقوق استحق نيابة عنه ثم يكونهم عبدة فكان خصوه الرأى كخصوه الكل خلاف
الملك لأنه حق العبد خاصة فلا ينتصب الماخر خصماً غرة الغائب لعدم ما يوجب انتصابه خصماً
الآن من تلقى الملك من جهة يبيع مفضلاً عليه أيضاً لتقوى اثر القضاء اليه لا كما في الملك ومن
قضى عليه في هذه لم يصر مفضلاً في ملك الله وإنما الحكم في الملك المورث فله الكافة من البيع
لا قبله يعني إذا قال زيد لغيرك انت عبيدي ملكك منده فانه اعمام فقال بكر ان كنت عبيد لغيرك
منده ستة اعمام فاعتقني فبرهن عليه ان دفع دعوى زيد ثم إذا قال عمر لغيرك انت عبيدي ملكك
منده سبعة اعمام وانت ملك الآن فبرهن عليه يقبل ويضخ الحكم بحريته ويجعل ملكاً لغيره ويرد
عليه ان قابضان قال في أوّل البيوع من شرح الزيارات بعد ما حقق المشككة حتى يتحقق فصايت
ماني الباب على قسمين احدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الآل والعضاء به قضاء
على كافة الناس والثاني قضاء بالعتق في ملك مورث وهو قضاء على كافة الناس من وقت
التاريخ ولا يجوز قضاء قبل فليكن هذا على ذكر ملك فانه الكتب مشهورة فاليه غرض هذه
القائمة والنوع الثاني لا يوجب انتفاع أي انتفاع العقود في ظاهر الرواية لأنه لا يوجب
بطلان الملك والحكم به أي هذا النوع من الاحتقاق حكم على ذي اليد حتى يؤخذ المدعي من
يده وعلى من غنى ذواليد الملك منه بلا واسطة أو وساطة فلا تنفع دعوى الملك خصام
لكنهم محكوماً عليهم بفتح على قوله والحكم به حكم على ذي اليد أي بل دعوى الانتفاع بالثمن
بائع في الباعه حين رجوع اليه بالثمن اما لا اعطى اللثمة لأن المستحق كاذب لأن البائع يبيع
في ملكه أو ملك بائعي بلا واسطة أو بائع مع دعواه ويبطل الحكم ان اثبت ادعى الملك من المستحق

بان يقول ان لا اعطى الشئ لانه اشترى من المستحق فسمع ايضا ولا باعوا البيعة للرجوع هذا ايضا
تفرع على قوله وانكم به الى بيعي انما انكم الحق كما على الباعة فاذا اراد واحد من الشري
ان يرجع على بايعه بالثمن لا يحتاج الى اعادة البيعة ولكنه لا يرجع احد من الشري على بايعه قبل الرجوع
عليه حتى لا يجرى المشتري الاوسط ان يرجع على بايعه قبل ان يرجع عليه الشري الاخير ولا يرجع
بصفة المهور الى المهور الحكم عليه على الكفيل الى الضامن بالدرج قبل القضاء على
الكفيل عنه لانه الاصل ومنه يترى الحكم الى الكفيل وانما لم يرجع قبل الرجوع عليه لئلا يجمع ثمنان في
ملك شخص واحد لان بدل المستحق مملوك ثم الرجوع اي يرجع المشتري بالثمن على البائع اما ان يجرى اذا
ثبت الاستحقاق بالبيعة لما عرفت انها حجة منعقة اما اذا ثبت باقرار المشتري او بكتوله عن
او باقرار وكيل المشتري بالقبض او بكتوله فلا يوجب الرجوع بالثمن لانه اقراره لا يجرى حجة في حق
غيره وفي ذوات ابيه كمن حاد بالحقاري اشترى دارا واستحقها رجل باقرار المشتري او بكتوله عن
اليمن لا يرجع بايعه بالثمن فانه اقام المشتري البيعة ان الدار ملك المستحق يرجع على بايعه بالثمن لا يبيع
بيعة اما لو اقام البيعة على اقرار البائع او البيع ملك مستحق يقبل ويأخذ البائع بالثمن ولو لم يجرى
على اقرار البائع بذلك ولكنه طلب بيعة بالثمن ما هي له في ذلك لانه كمال ان يملك في اليمن
فبغير بكتوله كالمقرب منه الشئ بعد ذلك كذا في العارية وهذا ما يجب حفظه والناس عنه
فان يكون وقد فرغ عليه بقوله ببيعة ولدت عند المشتري لا باستيلاؤه فاستحققت بيعة بغير
ولدها اي يأخذها المستحق وولدها فانه اقرب بالرجل لا بالبيع او ولدها بل يأخذها للمقر لا
ولدها وانوى ان البيعة ثبتت المالك من الاصل والولد كان متصلا بها يوسد فثبت بها
الاستحقاق فيها والاقرار حجة قاصرة بثبت به المالك في الخبر به ضرورة صحة الخبر وما ثبتت
بالضرورة بقدر بقدر الضرورة التناقض يمنع دعوى المالك لانه يؤخذ منها في الادعوى
الخبر اما الخبر الاصلية فلحقها حال العلوق فان الولد يملك من دار الرب صغيرة ولا
يعلم بحرية ابيه وانه يفرق بوقوف ثم يعلم بحرية ابيه وانه يفرق بوقوف ثم يعلم بحرية ابيه وانه يفرق بوقوف

خفاء

خفاء لا يمنع صحة الدعوى وانما العارية فلا بد ان يكون المولى يتفرع بالاعتاق والتدبير بل يعلم العبد فيجوز
فيه ايضا الخفاء فيجعل التناقض فيه عفو او اقام المالك بيعة على اعتاق سيده قبل ان يملك
يقبل لا استقلال سيده بالحرر والطلاق فانه المودة اذا اختلفت ثم اقامت بيعة على ان يملك
ثم انما قبل الخلع فانما يسمع وان تناقضت للخفاء في التطبيق لا استقلال به والنسب كما اذا
قال ليس هذا ابني ثم قال هذا ابني يسمع وكذا اذا قال لست ابنا وارث فلان ثم ادعى انه وارثه وفي
حجة ارثه يسمع وفرغ عليه بقوله فلو قال رجل لآخر اشترى فاني عبد فاشتراه ثم ادعى الحرية فثبتت
حرية منه العبد ان لم يعلم مكان بايعه لان المقر بعبودية ضمن سلامة نفسه او سلامة الشئ عنه
تقدر استيفاء من البائع فيجعل المشتري مفرورا والمقر في المعاوضة سبب الضمان دفعا
للضرر بعد الاكراه فاذا ظهر حرية واهلية للضمان وتقدر الاستيفاء من البائع حكم عليه
بالفداء ويرجع الى العبد عليه البائع اذا وجد لانه قضى ديننا على البائع وهو مضطر فيه بكتوله
فلا يؤخر منه عاكف الرهن اذا قضى الدين في التخلص الرهن حيث يرجع على المدين ولو لم يقبل
اشترى او قاله ولم يقبل ان عبد ليس على العبد شي فان علم مكان بايعه فلا اي ايقضه العبد خلاف
الرهن فانه اذا قال ارتهني فانه عبد لا يملك ضمانا لانه مختص بعقد المعاوضة والرهن
ليس كذلك بل جسد لا عوض يقابل وفائدة ذكر المسئلة بطريق التفرع على ذلك الاصل
رفع اشكال من اول الامر ذكر في الكتب المشهورة ان الدعوى شرط في حرية العبد عند ابي حنيفة
والتناقض في الدعوى لا جرة لتاريخ الفدية بل العبرة لتاريخ المالك فلو قال المستحق
غابت عني منذ سنة يعني استحق رجل دابة من يارض وقال المستحق عند الدعوى غابت عني
هذه الدابة منذ سنة فقيل ان يقضي القاضي بالبراءة للمستحق اخذ المستحق عليه البائع عن
النقص فعلى البائع ان يثبت ان كان ملكا منذ سنتين لا منذ دفع الخصومة بل يقضي القاضي
بالبراءة للمستحق لانه المستحق ما ذكر تاريخ المالك بل تاريخ فدية الدابة فثبت دعواه المالك
بالتاريخ والبائع ذكر تاريخ المالك ودعواه دعوى المشتري لان المشتري تلقى المالك منه فصا كانا

المشترى ادعى ملكا ببيعته بتاريخ سنتين الا ان التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد كما سياتي فسقط اعتبار
ذكره وبقيت الدعوى في الملك المطلق فيقضي بالبراءة العلم بالاستحقاق لا يمنع صحة الرجوع يعني اذا
اشترى شيئا من رجل وهو يعلم انه ليس ملكا له بل لغيره فباعه ما استحق ذلك الغير واخذ المشتري
منه المشتري يرجع المشتري على البائع ولا يمنع علمه بالاستحقاق صحة رجوعه فاذا استولوا شيئا من رجل
غصب البائع اياه كان الولد رقيقا ويرجع اليه يعني اذا اشترى جارية مضمومة وهو يعلم ان
البائع غاصب فاستولاه كان الولد رقيقا لانعدام الخو لولم ينفقه المال كمن يرجع بالثمن على البائع
ولو اقام البائع بينة ان المشتري اقر بعد ذلك اشتراؤه بملكه المبيع للمشتري لا يبطل حق الرجوع
بالبينة بالثمن كذا في العمادة لا يحكم بسجل الاستحقاق بشهادة انه كتاب كذا بل بشهادة على مضمونة
يعني اذا اشترى ربة من رجل بغيره وبقيت المشتري بجاري وقبض المشتري عليه فجعل ووجد ببيعته بغيره واراد
الرجوع عليه بالثمن واظهر سجل قاضي تجاري واقام بينة ان هذا كتاب قاضي تجاري لا يجوز لقاضي
سمرقند ان يعمل به ويقضي للمشتري عليه بالرجوع بالثمن ما لم يشهد الشهود ان قاضي تجاري قبض
بجاري على المشتري عليه بالبراءة التي اشتراها من هذا البائع واخرجها من يد المشتري عليه هذا لان
الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعتقاد على غير السجل بل يشترط ان يشهد على قضاء القاضي وعلى
قصر ببيعته عليه كذا في العمادة كذا ما سوى نقل الشهادة والوكالة والمراد باسوامها الى اخره
والشكوك فان في كل منها يجب الشهادة على مضمون المكتوب لان المقصود بكل ما كونه حجة على
الخصم وهو لا يجوز الا به بخلاف نقل الوكالة والشهادة فان المقصود بها حصول العلم لقاضي وهذا
لا يجوز كونه شهودا لطريق كفاية وان كان الخصم كافرا قبض كل المبيع فاستحق بعضه بطل البيع في
قدره اي قدر ذلك البعض فان اوردت اي استحقاق البعض الغيب في الباقي او كان المشتري
شبهين كشيء واحد كالتيغ بالغمد والقوس بالوتر خيرة المشتري فيه اي في الباقي وهو ظاهر
والا اي وان لم يورث عيبا في الباقي ولم يكن شبهين قدر كشيء واحد لزمه اي الباقي المشتري بحصة
من الثمن لو ضيق ان البيع اذا بطل في قدر البعض المشتري ينظر ان كان استحقاق ما اشترى

يورث

يورث الغيب في الباقي كما اذا كان المقصود عليه شيئا واحدا كما في بيعه ضرر كالدار والارض
والكرم والعبد وكونها فاشترى بالخيار في الباقي ان شاء رضى بحصته من الثمن وان شاء
رد وكذا اذا كان المقصود عليه شيئين وفي الحكم كشيء واحد فاستحق احدهما فله الخيار في الباقي
وان كان استحقاق ما اشترى لا يورث عيبا في الباقي كما اذا كان المقصود عليه ثوبين او
عبدتين فاستحق احدهما او عبدة فخطبة او حلة وزني فاستحق بعضه فانه لا ضرر في بيعه
فلزم الباقي للمشتري بحصة من الثمن وليس له الخيار كذا في شرح الطحاوي او بعضه عطف على كل البيع
فاستحق القبوض او غيره او غير القبوض بطل البيع فيما اذا قبض البعض ايضا اي كالبطل في العقد المشتري
القبوض في صورة قبض الكل وخير المشتري في الباقي سواء كان اوردت استحقاق البعض الغيب
اولا لتفوق الصنفه على المشتري بسبب الاستحقاق على التمام ادعى حقه لولا ان وارفعه على
شيء كناية ورجع مثلا فاستحق بعضها اي بعض الدار لم يرجع صاحب الدار شيئا من البدل على المشتري
لجواز ان يكون دعواه فيما بقي وان قل او اشترى كلها اي كل الدار رد كل العوض للمعلم بانه اخذ عوض
ما لم يملكه فبرء وان ادعاه الى الدار كلها فصول على شيء كناية فاستحق بعضها اي بعض الدار رجعت
لانه الصلح على ما به وضع على كل الدار فان اشترى منها شيء بقيت ان الذي لا يملك ذلك العقد فبرء
بحسب ما به عن العوض صلح من الدنانير على درهم وقبض الى الدرهم فاستحق اي الدرهم بعد
التفوق رجوع الدنانير لان هذا الصلح في معنى العرف فاذا اشترى البدل بطل الصلح فوجب الرجوع جاز
الحاق مشتري غاصب باجارة بيعه يعني لو غصب رجل عبدا وباعه فاعقبه المشتري فاجاز
الملك بيع الغاصب جاز عتقه عبدا بغيره يوسف وعند محمد لا يجوز ادلاعه برون الملك
لقوله عم لا عتق فيما لا يملك ابن آدم والوقوف لا ينفذ الملك ولو افا وبيعت مستند وهو
ثابت من وجه دون وجه والصلح له الملك الكامل الحديث ولهما ان الملك ثبت موقفا بغير
مطلق موضوع لا فائدة الملك فينوفق الاعناق مرتبا عليه وينفذ بنفاذه وصار كاعناق
المشترى من الرهن واعناق المورث عبدا من تركه مستغفرا بالثمن حيث يصح وينفذ اذا قضى

البائع بعد لا يبيع الا يجوز بيع المشتري من الفاصب بعد ما اجاز الثالث بيع الفاصب اذا
 بالاجارة يثبت للبائع وهو المشتري الاول ملك باث فاذا طرأ على ملك موقوف غيره
 ابطله لاستحالة اجتماع الملك البات والمالك الموقوف في محل واحد باع غيره بغير امر
 وبرهن المشتري على اقراره بالبائع او المولى ان لم يبرهن بالبائع واذا رد البيع لم يقبل للبائع
 في الرجوع اذا اقرها على اقرارها بغيرها بصفته ونفاذه لان الظاهر من حال العلم المتعلق بالملك
 العقد الصحيح النافذ والبيته ببيته على دعوى صحيحة فاذا بطلت لا تقبل البيته واما في اقرار
 به عند القاضي بطل ان ملك المشتري لان الشناقص لا يمنع صحة الاقرار لانه غير مترتب فيه فان
 انكر شيئاً ثم اقر به بفتح اقراره بخلاف الدعوى لانه مترتب فيه فقلت تترى ان يسأله عليه بغير
 الاتفاق بينهما فقد شرط طلب مشتري باع دار غيره بلا امر واعترف بالفصل وانكر مشتري
 بغيره البائع قال في الكفر من باع دار غيره فادخلها المشتري في بناء لم يصفه البائع وقال الربيع
 معنى مسئلة اذا باع دار غيره بغير اذنه ثم اعترف البائع الفص وانه كمن كثر لم يصفه البائع
 الدار لان اقرار البائع لا يصدق على المشتري ولا بد منه اقامة البيته حتى ياذنها فاذا اقر
 المشتري وهو صاحب الدار البيته كان التلف مضافاً الى حجره عن اقامة البيته الا ان
 البائع لا يوجب الفاصب لا يجوز بيعه فعلى هذا التقرر يعلم ان قوله وادخلها المشتري في بناء
 وقع اتفاقاً اذ لا تأثير للاتصال في البناء في ذلك وهذا تركت تلك العبارة هنا
السلم هو لغة بمعنى السلف فانه اخذ عاجل باجل تسمى هذه العقد كونه متجراً
 على وقت فان وقت البيع بعد وجود البيع في ملك البائع والسلم عادة يكون باليسر
 في ملكه فيكون العقد معجلاً وهو مشروع بالكتاب وهو قوله نعم يا ايها الذين امنوا اذا كنتم
 الاجل ستم فاكثروه الاباء فانما يشتمل سلم وبيع شئ بمو أجل وشأ جليل بعد الحول واليسر
 وهو قوله من سلم لكم فليسلم في كل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم والاجماع والشرع
 ياباه لانه بيع العدم كمن ترك ما ذكر ولم يستدل بما روي انه دم في بيع ما ليس بوجوه

في الثالث

الانسان مخصص في السلم لان تحديد العزم المنقضي قال في حاشي الهادي هذه اللفظ هكذا لم يرد
 عن احدى الصحابة في كتب الحديث وكأنه من كلام واحد من الفقهاء وشرعاً يبيع شئ على ان يكون
 ذلك الشئ وينال على البائع بترابط مقبلة مرفعة وشيئاً ببيانها والبائع في الاصطلاح سلم
 اليه والمشتري رب السلم والمبيع سلم فيه والتمه راس المال ويقع فيما يعلم قدره او مقداره
 العلم بالكيل والوزن والنزرع وصفته وجوده وردائه وتكونه كالكيل والوزن
 والتمه اضرار غلة الدنانير والوراهم فانها من العوزومات كمن ابلت بمتممة بل قاله فلا يجوز
 فيها السلم والعقد في المتقارب كالجوز والبيض والندس والبر والاجر للكيلين معتبر والوزن
 كالقوب بيتاً قدره الى طوله وعرضه وصفته ان يظف وزنه ان يبيع بياي الوزن والطريق
 حين يوجد غير مقيد بوقت دون وقت حتى لو كان في بلد لا ينقطع يجوز مطلقاً وزناً ووزناً
 نوعاً معلوم بغير السلم والطريق ويقع في الطست والقفية والخبث اذا قيل كل منها بما
 يرفع الميزان لا فيما يعلم ان قدره وصفته عطف على قوله فيما يعلم قدره وصفته كالجوز والوزن
 والتمه الجلود عند اقيده الجلود والمطبخ حرفاً جمع حزمة وهي بالفارسية بنده جرم و
 السربية حزمة جرة وهي بالفارسية دست ترة والجوهو والحرز بالغيث الذي ينظم فان
 في كل منها تفاوتاً فاشتمل ببيع السلم حتى ان يترى الطول والوزن والصفة في الجلود وقدرها
 بشرط المنة جاز والمنقطع اي ولا فيما انقطع ولم يوجد من حيث العقد الى حين المال الى الاجل
 بان استغرق العدم جميع الوقت من العقد الى الاجل ولا يكيل او يوزن معتبر لم يعلم قدره
 لان السلم يشار فيه قرباً يفسح فيؤدى الى المنازعة ولا يترتبة او تتركه مقبلة اذ قد
 بغيره آفة فلا يقدّر على التسليم وشرط صحة بيان الجنس كبره وشعبه والنوع كسقية و
 نخبة والصفة كجودة وردية والقدر كذا كذا لا ينقص ولا يثبت والاجل واقلة شهر
 في الاصح وقيل ثلثة ايام وقيل اكثر من نصف يوم وقدر راس المال في الكيل والوزن والعقد
 يعني بشرط بيان قدر راس المال وان كان مثلاً اليه فيما يتعلق العقد على مقداره كالكيل

كمن يبيع سمكة قارب كائناً
 فصنع في السمكة المبيع اي القيد بالمبيع
 يقال يبيع ومملوع ولا يقال مالم
 الا في لغة ردية

برباع
 بربوع

واللهون والحد والمقارب كالموت والحيث لا يشترط معرفة القدر بعد التبيين بالاشارة
حتى لو قال اخبره اسلمت اليك هذه الدراهم في كبره ولم يرد ورفق الدراهم او قال اسلمت اليك
هذه الدراهم في كذا من الزمان ولم يرد قد ركب لا يقع عنده وعند صاحبه او جسد اعلى من راس
المال اذا كان ثوبا او حيوانا يصير معلوما بالاشارة وكان ايقافا لمصلحة مؤنة والآل وان لم يكن لمصلحة
مؤنة فيؤديه حيث يشاء وهو لا يقع لان الاماكن كلها سواء ولا وجوب في الحال كذا التمس الى التمس الخ
بانه في عقد حاضر او غير موصوف في الوقت الى اجل حيث يشترط بيان مكان الايقاف والقيمة بان
اقتضا دارا او شرطا اخرهما غير صاحبه شيئا له محل مؤنة الزيادة عشرين او ثمانية في نصيبه يشترط
بيان مكان الايقاف والاحراز استباحه دارا او ثوبا لمصلحة مؤنة وبيان في الوقت يشترط بيان مكان الايقاف
وشروط بقائه الى بقائه صفة اسلم قبض راس المال قبل الاقرار في فانه ينقصد صحتها ثم يسقط الاقرار
لان قبض فانه اسلم ما في نقد او مائة على اسلم اليه في كبره بطل حصته القيس لان نقدا والقبض في
الجلس وجاز في صفة النقد لاجتماع شرائطه ولا يشترط الصا ولا في ظاهر وقوع اسلم صحته ان
حتى لو نقد راس المال في المجلس حتى لا يتصرف في راس المال واسلم فيه قبل القبض اما الاول فظان فيه
توقيت القبض الواجب بالعقد فاما الثاني فظان اسلم فيه مبيع وانصرف فيه قبل قبضه لا يجوز
كما في بئر كذا منقول بقوله لا يتصرف بانه يقول رب اسلم اعطني نصف راس المال يكون نصف اسلم
لث ان توليه بانه يقول اعطني ثلث ما اعطيت اسلم اليه بغيره اسلم فيه ثلث وكذا في ثلثها وانما حصتها
لانها اكثر وقعا من المراجعة والوضعية ووقع على قوله لا يتصرف الى بقوله فانه تقابل اسلم اليه بغيره
رب اسلم من اسلم اليه شيئا براس المال حتى يقبضه كله لئلا يرد من التصرف في راس المال قبل قبضه انما
كرا او كرا رب اسلم يقبضه قضاء لم يقع يعني اسلم كرا فلا محل الاجل اشترى اسلم اليه من قبل كرا او
رب اسلم يقبضه قضاء وانما امره ان يقبضه له ثم يقبضه لنفسه فاكفاه ثم ان كان له
جاء الاجتماع الصنفين بشرط ان يسلم فلا يرد من الكيل من يقي لئلا يرد من مبيع الطعام حتى يركب
فيه معاونة وانما امره بغيره يعني ان لم يكن مسلما وكان فرضا فامر متروكة بقبضه اكثر جاز لان الوقت انما

ولهذا

ولهذا ينقصد بلفظ الاعارة فكان المراد وحيث لا خوف مطلقا حكما فلا يجمع الصنفان كذا اجمع ايضا
في الصورة الاول لو اشترى اسلم اليه كرا او كرا رب اسلم يقبضه لئلا يرد من اسلم اليه ثم نفسه فنقل الى
اكفاه اسلم اليه ثم كفاه نفسه وانما يقع الاجتماع الكيلين ولو امره رب اسلم اليه رب اسلم اليه ان
يكيل اسلم فيه في ظرف رب اسلم في ظرفه بغيره او امره بغيره البائع مكان في ظرف البائع لم يكن قضاء
لان الامر بكيل لم يقع لعدم مصداقته تلك الامر لان حقه في الدين لا يدين نقدا اسلم اليه يستقر
لظرف رب اسلم وواضعا على نفسه فيها بخلاف كيله في ظرف المشتري بانه يعني لو اشترى مثلا
خلفه مبيعة فامر المشتري البائع ان يكيله في ظرف المشتري بغيره صار قايضا لانه تلك الخلفه
بالترادف فانه صار ملكه كيل الدين ثم كيل الدين في قبض ظرف المشتري قبض وعكسه لا يرد
رجل اسلم في كره خلفه فاما محل الاجل اشترى رب اسلم من اسلم اليه كره خلفه بغيره او دفع اسلم
ظرفا الى اسلم اليه ليحمل اكثر اسلم فيه واكثر المشتري في ذلك الظرف فانه يراى بكيل الدين
اشترى في الظرف صار قايضا للدين لقيمة الامر فيه ولدين اسلم فيه لمصداقته ملكه كره
استقر خلفه وامر المرفوض ان يرد عا في ارضه وانما يراى بالدين لم يبق قايضا لشي من امان
الدين فلم يرد من الامر فيه وانما الدين فلا خلفه بملكه قبل التسليم نقدا واستهلكا عند اليه
صنفه فينبقض البيع وهذا الخلف غير مرضي به لجواز ان يكون مراده البداية بالدين وعندها
بالخبار ان شاء انقض البيع وان شاء ثبانه في الخلو لان الخلف ليس باستهلاك عند
اسلم في كره وقبضت اي قبضها اسلم اليه فقابلت بتي اي التقابل او ماتت تقبلا
صح التقابل وعليه اي على اسلم اليه قيمتها يوم قبضها فيها انما في الموت بعد التقابل وقبله
يعني اذا اشترى كرا بعقد اسلم حصل راس المال له وسلم الى اسلم اليه ثم تقبلا بعقد اسلم
ثم ماتت الامه في يد اسلم اليه بتي التقابل ولو ماتت تقبلا بتي التقابل لان الجارية راس
المال وهو في حكم التمس في العقد والبيع هو اسلم فيه وصحة الاقالة يعتمد قيام المبيع لا التمس
كما في ذلك الامه لا يغير حال الاقالة من البقاء في الاول والصفة في الثانية فاذا انقضى

المعنى في السلم فيه انسخ في الجارية بنقاً فوجب عليه ردّها وقد عجز عنه فوجب ردّها
كذا المعايضة وهي بيع الدين بالدين كما في وجهه يعني بتقاي الأقاله ونقص بعد هذا كذا
الموضوع لأن كل واحد منهما يبيع من وجهه ونقصه في الباقي تعتبر المبيعة وفي الحالات
تعتبر الثمنية بخلاف الشراء بالتمتع فيها يعني إذا اشترى الله بالتمتع فمما لا فحاش في برعته
بطلت الأقاله ولو تقايلا بعد موتها فالأقاله باطلة لأن الأقاله هي الأصل في البيع فلا يبيح
كما فلا تصح الأقاله ابتداءً ولا بتقاي الشراء لعدم محل القول لمعنى الرداءة والأجل إلى إذا
اختلف عاقبة السلم في شرط الرداءة والأجل فالقول لمعنيها أما الرداءة فبأن يقول السلم
الله لأن رب السلم منعته في الجارة الصفة لأن السلم فيه راد على رأس الحال عادة ولو كان
رب السلم شرط الرداءة وقال السلم الله لم يشرط شيئاً فالقول لمعنيها لأن رب السلم لا يردعي الصفة
بالجملة القول في الصورتين لمعني الصفة عنده ولكنك عندها وأما الأصل فياتها أدها
فالقول لمعنيها لأن رب السلم لا يردعي الصفة ولكنك عندها الاستصناع وهو أن يقول الصانع
كالخفاف يصنع لي من ماله ثياباً ففان هذا الجنس بصفة الصفة بكذا بالأجل كما يقول الخشبر
مثلاً سلم سواد ثياباً خوصاً وطسيتاً ونقمة ونحوها أو لا ثياباً ونحوها أكان كون
الاستصناع سماً إذا لم يتعاملا فبالوفاء وأما إذا تعاملا فبصفة الصفة بصفة بصفة
وعندها لأن اللفظ حقيقة للاستصناع فيحذف على مقتضاه ويحل الأجل على التخييل
مالاتعامل فيه لأنه استصناع فاسد فيحل على السلم الصحيح وله أن يرد على السلم وجواز
السلم بالجماع لا شبهة فيه وفي تعاملهم الاستصناع نوع شبهة فكان الحل على السلم أولاً والاستصناع
برونه أي برون الأجل مع استحسان الإجماع الثابت بالتعامل من زمن البيع إلى يومنا هذا
وفي القياس لا يجوز لأنه بيع المدوم والصحيح أنه يبيع بصفة لا عدة كما نقل عن الحاكم الشافعي وخرج
على قوله مع بقاء بقوله فالصانع يبيع على عمله ولو كان عن كبره وبقوله والآثار لا يرجع عنه وكان
عدة لجاز رجوعه المبيع هو الدين لا عمله فما ذهب إليه أبو سعيد البرقي قولاً بأن الاستصناع

شرطاً لا يرى

استعمال

استعماله الصنع وهو العمل وفتح العمل على كونه الدين بقوله فلو جاء إلى الصانع بما صنعه قبل
العقد أو غيره عطف على ضمير صنعه وجاز للفصل فيه ولو كان المبيع عليه لا تصح ولا يفتقر إلى البيع
له الأقاله بقاءه فنقص ببيع قبل ردّية الأمر ولو تيقن له لا تصح ببيع وله الأقاله خيار بعد ردّية
لأنه اشترى مالم يره ولم يبيع إلى السلم في غير التعامل كالنقوب الأبالج يعني لو أمر حاجباً أن يبيع له
شيئاً بغير مفعله بدها لم يبيع له لم يكره ذلك بغيره التعامل بغير أصل القياس إلا إذا شرط
فيه وبينه شروط السلم في يجوز بطريق السلم **مسألة** جمع شئتين بمعنى المتفرق
صح بيع ذئب أو غلب أو كلب أو نهمل أو سباع أو طيور أو جوارح قلت ردّية لأنه مال منفرد
الله الأصلياً والآخرة لأنه نجس عين والذئب فيه أنه البيع كالمسلم بقوله مع ما علمهم أن لهم
مال الدين عليهم ما على المسلمين ولا أنهم مكلفون محتاجون كالمسلمين إلا في بيع الخمر والخمر وأما
كل فأن عقدهم فيها كعقود السلم على العصير والثاة وميتة لم يمت حتف أنفها فكانت خمر
وأما قال لم يمت حتف أنفها لأنها لم تمت كذلك بطل بيعها اتفاقاً لأنها ليست مال عند أحد وقد
مر في البيع الخامس وخرج على قوله والمسلم فيه كالدني بقوله فإذا اشترى إلى الذئب عبداً سماً أو هجلاً
يقع لدخوله تحت إطلاق الحديث بوجه ببيع لأن في إيفائه في من إذا لآله وطى زوجة امرأة
قبض لا كما يرى إذا اشترى جارية وزوجها قبل قبضها صح فان وطىها زوجها فقد قبضت
الاشترى والآ فلا يجوز له تزويجها قابضاً لها اشترى عبداً ففان بغيره البايع على ببيع
وعدم قبض ثمة أن علم مكانه لم يبيع لو يبيع إلى من البايع لا مكانه أن يصل البايع إلى حقه برون
البيع وفيه إبطال حق المشتري والآ أي وإن لم يعلم مكانه ببيع العبد وأدى الثمن لأن ملك المشتري
ظهر بقرار البايع فيظهر على الوجه الذي اقرب مشغولاً بحقه وإن تفرّد استيفاءه ببيع التخييل
كالراهن إذا مات مفلساً ببيع الغاضى الرهن وبقضى الدين وإن اشترى إلى كذا المشتري
اشترى وغاب أحد من المباحض دفع كل الثمن وقبض إلى المبيع وجب حتى ينفذ شركة لأنه مضطر
في الدفع ألا يملكه الاستصناع بنصيبه الآباء جميع الثمن لأن البيع صفقة واحدة وله حق الحبس

توبه گفتم از حق و مهر و عطای سعاد آخری بچه
رهنا عند داینه وانی

قوله حتى لا يكون له ما يبيع من الثمن لان التبدل فيها حرام ولو
غيره بدل العرف والملك لان التبدل فيها حرام ولو

والشعر

قولہ ولم یف ایلم یجمع الثوب الذی وضع
فہ السکرانی

باب في شيء وانفق بوجه كغيره وانما له ان يرجع عليه كان له حق في حبس عنه الى ان يستوفي
حقه كالركيل بشرائه اذا قضى النعم من مال نفسه باع شيئاً بالثمن مثقال من ذهب وفضة تنقفاً
الى الذهب والفضة به ان المتقال بالثمن خمسة مثاقيل من الذهب وثمانية مثاقيل من الفضة
لا اضافة المتقال اليهما على السواء وباع شيئاً بالثمن من الذهب والفضة تنقفاً الى الذهب و
الفضة بمثقال ودرهم وزن سبعة اى يجب من الذهب مثاقيل وثمانية من الفضة وراهم وزن
سبعة لا اضافة الا الى الذهب فيصرف الى الوزن اليهودي في كل منها قبض زيفاً على حبيبه لا اثم
ولف وان لم يكن قضاة يعني اذا كان له على آخر عشرة دراهم حياء فنقصها زيفاً وهو لا يعلم فانما
او هلك فهو قضاء عندنا ج ومحمد وقال ابو يوسف رد مثل زيفه ويرجع حياءه لان
حقه في الوصف مرقى كحقه في الاصل فلا يكره رعايته بايجاب خفاء الوصف اذا لا قيمة له عند المتبادلين
فوجب الرجوع الى ما قلناه وانما ان من جنس حق حتى لو تجوز به فيما لا يجوز الاستبدال جاز فيبيع
به الاستيفاء ولا يبيع حق الا في الجوده ولا يكره تركها الا بايجاب خفاء الماتر ولا بايجاب خفاء
الاصل لا بايجاب له عليه ولا نظيره في الشرع كذا في الكتب المشهورة وقال صدر الشريفة
عليه السلام ان مثل هذا في الشرع كثير فان جميع تكاليف الشرع من هذا القبيل لانها بايجاب ضرر
فيل الاجل نفع كثير اقول ليس شيء من تكاليف الشرع من هذا القبيل فان الضرر في الدين
والنفع الاخرى ولا يجوز للعبد ترك النفع الاخرى لانه حق الله تعالى بخلاف ما في غيره فان
الضرر فيه ديني ولا يجوز للعبد ترك النفع الدنيوي لانه حق الله تعالى ولا يجوز له كماله
على صدور امثال هذا من هذه الفاضل يتبادر الى النظر انه كثير مما يقع عنه وقا في هذه النسخ
افرح طبر او باض او تنكس ظمى في ارضه قيد الجميع كان كل من الفرح والبعض وولد
الطبيبة لاخذ لرب الارض لانه مباح سبقت يراه كصيد تشبث بشبكة نصبت
للبخاف ودرهم او سكر نثر فوقع على ثوب لم يوقع له اى سابقاً ولم كيف لاحقاً
اذا غدا الثوب لذلك هو لصاحب الثوب وكذا اذا لم يوقع كذا لا وقع فيه كفه صار لغيره الفصل

المختلف

له بخلاف ما اذا قل ان الحمل في الرضعة لا يفسد لان عدمه ازاله بملكته بغير الرضعة كالتبرع الثابت فيها
والتراب المحقق فيها بغيره ان الامور باطل بالشرط الفاسد ولا يقع تعليقه بالشرط ههنا احكام
احدهما ان كل مكانه عبادة مال بالبيع بالشرط الفاسد لان الشروط الفاسدة منه
باب الرضا وهو في العاوضات المالية لا غير ههنا العاوضات والتمتعقات لان الربوا هو الفضل
الحالي عن العوض وصحة الشروط الفاسدة كما ترى زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يجوز
فيها فضل حال عن العوض وهو الربوا ولا يتصور ذلك في العاوضات الغير المالية كالتكاح
والطلاق على مال والخلع ونحوها ولا في التمتع كالحببة بالبيع بالشرط ويقع التصرف و
ثانيهما ان التعليق بالشرط للحض لا يجوز في التملكيات لانه من باب القمار وما هو من باب الاسقاط
الحض الذي يلحق به يجوز تعليقه مطلقا وذلك كالطلاق والعقار وما هو من باب الاكالات
والولايات يجوز تعليقه بالشرط المذموم وكذا التبرعات قال ابن القيم من قبل فليس له
وهو اربعة عشر البيوع وقد مر بيانه في البيوع الفاسدة واجازته فان اجازة البيع كالبيع حتى
لو قال ان زاد فلانة في الثمن فقد جرت البيوع بطلت الاجازة والغشمة والاجازة فان في الاول
سواء معنى وفي الثانية معنى تعليل المنفعة والاجرة والرجعة فانها استدعت الملك
فيكون معتقبا بانه فلا يجوز تعليقه بالشرط والصالح عن مال ماله فيكون معاوضة مال بالمال فيكون
بيعا والبراءة عن الدين فانه نفيك منه وجه حتى يزير بالرد وان كان فيه معنى الاسقاط
فيكون معتقبا بالتملكيات الا اذا قلنا بكاتب اي بشرط واقعه حتى لو قال لذي يوفيه مال بمائة
فقال بترك توداره اتم فقال المذموم كذا في بئر ارشدم اذ توداد است صحته البراءة
لان هذا تعليق البراءة بشرط كاذب كذا في الاسر وشبهه وعزل الوكيل والاعتكاف فانها
ليست مما يختلف به فلا يجوز تعليقها بالشرط والمراعة والمحاكمة فانها اجازة لان مبيعها
لم يجرها الا على اعتبار الاجارة فيكون معاوضة مال بالمال فيفسد ان بالشرط والافارقة
اخبار متروكة بين المصنف والكاتب فانه كاذب لا يجوز صدق الفوات الشرط وبالعكس فانما

قول کرده اند که در این کتاب و در این کتاب است یعنی
از این کتاب که در این کتاب و در این کتاب است یعنی

قوله والارادة والعاطية انما كانت على ما ينبغي
وانه

التعليق بالإيجابات لبيان انه ليس بواقع قبل وجود الشرط والوقف فان فيه تعليقاً لنفسه
والتي لم تامة تولى صورة وصلى معنى الا بصار اليه الا بترابطها لقطع الخصومة بينهما فباعتبار ان صلح
لا يقع تعليقه ولا اضافته وباعتبار ان تولى يقع فلا يقع بالاشتراك وما لا يبطل به اي الشرط الخامس
سنة وهو ان التوضي والهبه والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والرهق والعقود والايضا
والوكالة والاقالة والوصية والشركة والمصاربة والعضاء والامارة والكفالة والحالة والعتابة
الا اذا كان الثاني صلب العقد شئ ما يقوم به ذلك الشئ وقام البيع بالوصية فكل
فادخول في احد الوصيتين بخلاف الذي صلب العقد فاليرغى الكتابة انما لا تنفذ بالشرط الف
اذا كان غير داخل في صلب العقد باذنه عليه لا يخرج من البطلان لانه لا يعمل فلان ان الكتابة
هذا الشرط تنفذ وتبطل الشرط واما اذا كان الشرط داخل في صلب العقد بان كاتبه العلم على غير الوصية
فانها تنفذ به وانما كانت كذلك لان الكتابة تشبه البيع من حيث ان العبد مال في حق الولي ونسبه
النكاح من حيث انه ليس بالزوج نفسه فقولنا بالشرط تنفذ فبشرها بالبيع نفسه اذا كان العبد
في صلب العقد وبشرها بالنكاح لا تبطل بالشرط الزائد اقول هذا يعلم ان ما قاله الاستاذ في
العامة اولاً لان التعليق الكتابة بالشرط لا يكون وانما تبطل بالشرط انما سبب منى على كونه الفاسد
في صلب العقد وما بين ان الكتابة بشرط متعارف وغير متعارف تقع وتبطل الشرط متى علم كونه
زائداً ليس في صلب العقد وهذه قيد الشرط في الاول وفي الثاني فلا وجه لما قال بعض المتعلقين
هذا الكلام لانهم على خلافه لانه لو كانت عبده بشرط ان لا يخرج من المدينة تقع الكتابة وتبطل الشرط
في هذه الصورة لم تبطل الكتابة بفد الشرط واذن العبد في التجارة بان ياذن له الولي لعبد
بشرط ان يوفى بشهر او سنة او نحوها ودفعه الولد بان يقول الولي ان كان هذه الامة محال فلو
والصلح دم العمد وكذا الاراضى ولم يذكره كنعاء بالصلح اذ ليس بينهما فرق كبير فان الولي
اذ قال للعتاق هذا ارأيت ذلك علي ان لا تقم في هذه البلدة مثلاً او صلح معه عليه ان لا
والصلح ولا يعقب الشرط وغير الخرافة التي فيها انقصا فان الصلح اذا كان غير العقل الخطاء والاراء

التي فيها

التي فيها الارش كان من القسم الاول والصلح من جنسية الغصب على الغصب وجنسية الوصية
او العارية اذا ضمن اي وجبات الصلح في العود كلكورة حل بشرط جنس الكالة او حواله فان
الصلح صحيح والشرط باطل وعقد الزمة فان الامام اذا وقع بدهة واقرها لها على املاكهم بشرط مع
الامام في عقد الزمة ان لا يعطى الجزية بطريق الاحكام كما هو كثر مع فاعقد صحيح والشرط باطل
والرد بالعيب وكذا الشرط بان يقول المشتري ان لم ار هذا الثوب العيب علبت اليوم فقد ضمت
بالعيب وكذا الرد بخيار الشرط كان يقول البطلت خباري غداً وله الخيار اكثر من ذلك بطل الشرط
وله الرد بالعيب وخيار الشرط وعزل القاضي بان يقول الامام للقاضي اذا وصل كتابي اليك فانت
مغزول قبل بيع الشرط ويكفي مغزولاً وقبل لا يقع ولا يكون مغزولاً به يعني كذا في التجارة والاشياء
وانما تبطل هذه التفريقات بالشرط الفاسد لانها اقامت لها وضعت غير مائة او مائة ثمان او مائة
استقاطات وما يقع اضافته الى المستقبل اربعة عشر الاجارة ونسخها انا الاجارة فلانها تعليق المشايخ
وجودها لا يتصور في الحال فتكون مضافة ضرورة وهو قول علماء الاجارة يعقد ساعة فساعة
على حسب حدودها وانما نسخها فبشرها بضمها فاما ان نسخ البيع وهو الاقالة يعقبه حتى لا يكون
تليقه بالشرط ولا اضافته الى الزمان كما بيع اقول هكذا وقت العبارة متضمنة نسخ الاجارة
الى الاجارة في العنقولين وغيرهما من العتبات ووجه ما ذكره وبعد ذلك نقل في الفصول ما
يخاله حيث قيل في فقاوي قاضيهم القيس لوقال اجرت دارى هذه راس كل شهر كذا
جاري قوامه ولو قال اذا جاء راس الشهر فقه فاستخرك لم يقع اجتماعاً كذا ذكر في فوائد صاحب
الحيط ولو قال فاستخرك غداً هل يقع النسخ المضاف لارواة هذه واختلف المشايخ فيه
واضافهم القيس لا يقع فيسبب الكلامين من ان يظاهر فيشامل والمرارة والحاملة فانها اجاز
حتى ان من يجرها لا يجرها الا بغيرها فاعرض فيها شرطها والخصارية والوكالة فانها من باب
الاطاقات والاستقاطات فانه تعرف المضارب والوكيل قبل العقد والتوكيل في مال الثالث
والوكيل كانه موقوفاً فعلاً الثالث فهو بالعقد والتوكيل استغنى فلهذا استغنى فيقبل التعليق

لا يبيع

بعضه اخذ عشرى مائة بوسطه اوردته لان الشركة عيب في الاناء وان استخرج بعض قطعة بقره
بيعت اخذ الباقي بوسطه لا خيار لان البعض البقرة فتح بيع درهمين ودينار بدرهم ودينار
جميع كزوك شجرة بضعها اي كزوك شجرة وعند فروات فتح لا قابل الجمل بالجملة ومن
عزوة الانعام على الشيوخ وفي حرف الجنس الخلافة بغير بقره فلما المتابعة المطلقة تحمل النقص
المذكور في كل عليه في النقص وليس فيه بغير اصل النقص بل وضعه اذ توجه ثبوت ذلك
في الكل بمقابلة الكل وهذا حاصل بمقدار الوجه وفتح بيع احد عشرة درهما بعشرة درهم ودينار بدينار
عشرة درهم بعشرة درهم ودينار بالدينار كزوك روضه بيع درهم مبيع درهمين غلة ودينار بدينار
اقبال وبادنة التجار درهمين مبيع درهم غلة لتحقيق التاوي في الوزن وسقوط اعتبار الجودة
من له على آخر عشرة درهم ببيع من هي عشرة عليه دينارها اي عشرة عليه صبح بالاجماع ويقع الاتفاق
بنفس العقد وان باع اي دينار بعشرة مطلقة اي غير مقيدة بكونها عليه ودفعه اي الدينار ونفاها
العشرة بالعشرة فتح ايضا اذا صار لكل واحد منهما على الآخر عشرة درهم متفاداة العشرة بالعشرة
فيكون النقص فتحا لبيع الدينار بالعشرة المطلقة وبيع الدينار بعشرة على عمر واذ لم يكل عليه
الحاز استبدل العرف الغالب النقص من الدرهم والغالب الذهب من الزمان فيضة وذهب
حكما ويعتبر فيها من تحريم النقص ما يعتبر من الجواهر فلا يبيع ابيع الى الصبح اي الى الغالب ولا يبيع
بعضه اي بعض الغالب العشرة والذهب ببعضه من الامتساك ووزنا وكذا لا يجوز الاستعراض
بالاوزن وذلك لان النقص لا يخرج عن قليل خشن عادة فيلحق القليل بالرداءة والجهد
الردى سواء والغالب الفش منها الى الدرهم والدينار في حكم العوض باعتبار الغالب فيبيع ببيع
اي يبيع الغالب الفش الى الصبح بالدرهم والدينار ان كان الى الصبح اكثر من الفش صرح بالجنس
الى الجنس وغيره الى الزائد وفتح ببيع ايضا بكنه متفاضلا صرح بالجنس في خلاف الجنس بشرط
النقص في الجنس في الصورتين وانما شرط لان النقص في الى الصبح بشرط فش في الفش لوم
التمييز وانه كان الى الصبح مثله اي مثل الغالب الفش او اقل منه ولا يبري فلا يبيع ابيع للدينار

لاولين

في الاول ليس اولا احتماله في الثالث واذا راجع يعني ان باب الفش لم يفتي بالتعيين والا اي
وان لم يرجع تعيين به لانه ما دام يرجع كان غنا فلا يتعين بالتعيين والا فوسيلة فيتعين
بالتعيين وان كان يقبل البعض دون البعض فهو كالتوف ولا ينفلج العقد بعينه بل
يكنه زيفا ان كان البائع يعلم حاله لتحقيق الرضا عنه ويكنه من الجواهر لم يعلم لوم ضاه
فالمبايعة والاستعراض باي روج منه فيكون وزنا او عدوا او هما اي كان يروج بالوزن
فالمبايعة بها فكل واحد منهما لان العقبة هو المتعارف فيما لا ينقص فيه والمتساوي كغالب الخالص
في المبايعة والاستعراض حتى لا يجوز ابيع بها والاستعراض الا بالوزن غير ان له ابراهم الردية
ولا ينقص العقد بها كانه قبل التسليم ويعطى امثالا ان الى الصبح موجودا حقيقة ولم يبر
معلوما فيجب اعتبارها بالوزن شرعا الا ان يشار اليها كافي الى الصبح وكغالب الفش في النقص حتى
اذا باعها بكنه جاز على وجه الاعتبار ولو باعها بالي الصبح لا يجوز حتى يكون الى الصبح اكثر من ما فيه من
الى الصبح فان احداهما لم يقبل على الآخر وجب اعتبارها اشترى شيئا بايا بالغالب الفش او
بفلس مائة كانه واحد منها قبل التسليم بطل البيع عنه في حقيقته لانه انتم ذلك بالكل لانه
التمية بالاصطلاح ولم يوج فيبيع بغيره بل انتم فبطل واذا بطل فبطل البيع ان قام ولم يملك الا
اي فتم ان كان مثليا او قيمي ان كان قيميا فتح اي البيع بفلس مائة بلا تعيين لانه تم بالاصطلاح
وبكاسدة باي بالتعيين لانه سلمه فلا بد من تعيينه استعرض فلوسا فلكسدت رومها
عند اي حقيقته لانه اعادة وموجها الرد اليه وذا بالمثل والتمية فضل فيه اذ صحت استعراضه
لم تكن باعتبار رقيقته بل باعتبار ان مثلي وبالك لم يخرج عن كونه مثليا ولذا فتح استعراضه بغير
الك اشترى بنصف درهم فلوس او دانق فلوس او قيراط فلوس فتح وقال بغير لا يشترى
بالفلس فانما انقدر بالعدد لا بالراتق والدرهم فلا بد من بيان عدوها فلما ما يبيع بنصف درهم
من الفلوس او الراجح معلوم عند الناس فان في البيانه عليه اي على المشتري ان يدفع الى البائع
قدر ما يبيع بالان بنصف درهم او دانق او قيراط منها اي الفلوس ولو لم يزل له اعطاه

در مقامه التبیانه اعطى بنصفه فلو شاء بنصفه نصفاً الى عازب من النصفه على وزن نصفهم
الاجبة فسد البيع في الكل لزوم الربا بخلاف اعطى نصف درهم فلو س و نصفاً الاجبة اذ لم يجر
النصف الاجبة بمثلها وما بقى بالفوس ولو كرر اعطى بانه قال اعطى بنصفه فلو شاء واعطى بنصفه
نصفاً الاجبة فتح الى البيع في الفوس فقط ولم يقع في نصف درهم الاجبة لانه كرر عاقد فيه وفي
اشارة رتوا وضاد واحد البيهين الا بوجب فساد الاخر **قريب** كتاب البيع بيع الوفاء قبل
رهن قال الشيخ الامام نجم الدين الصفی في فتاواه البيع الذي تعارفه هل زماننا احتیالاً للربا
وسمعه بيع الوفاء هو في الحقيقة رهن وهذا البيع في بدنة كالحق في بدنة الرهن في بدنة الرهن لا يملكه
ولا يملك له في الانتفاع الا باذنه ماله وهو ضامن لما اكل من ثمره او استهلك من شجره والرب
ببطلان ملكه اذا كان به وفاء بالدين ولا حاجة عليه في الزيادة اذا هلك من غير صنعه والبايع سكر
اذا وقع به بينه لافرق عندنا بينه وبين الرهن في حكمه من الاحكام لان المتعاقدين وان كان
سماه بيعاً ولكن غرضها الرهن والاستيحاء بالدين لان البايع يقول كل احد بعد هذا
العقد رهنك ملكي فلا تاؤلثرتي يقول ارهنك ملكي فلا تاؤلثرتي في التفرقات المتقدمة
والمعاني لا الفاظ والمبايع فان احتياها قالوا الكفالة بشرط برادة الاصل حذالة والمحوالة بشرط ان
لا يبرأ كفالة وجهته الحق فخره الشهود مع تسمية المهر كالحاج والا تصنع النواحد اذا
فيه الاجل سلم ونظايرة كثيرة وكما الامام السيد ابو شجاع عليه السلام وقيل بيع ذكره مجموع
النوارل التفرقات في هذا الزمان على صحة بيعاً على مكانه عليه بعض التفرقات لانها فقط
بلفظ البيع من غير ذكر الشرط فيه والجرة للمفوض ايضاً دون المقصود وفاته من تزوج امرأه بنية
ان يطلقها اذا جامعها فتح العقد وقيل فانه فاضح ان الصحيح انه الى العقد الذي جرى بينهما ان كان
بلفظ البيع لا يكون رهن لان كلاهما عقد مستقل شرعاً وكل منهما احكام مستقلة بل هو بيعاً
فانه شرط الى الوفاء في العقد فسد لان البيع يفيد كذا ايضاً ان لم يشترط
اي الفسخ وكذا لفظ بلفظ البيع بشرط الوفاء لان هذا الشرط مفاده ان لفظ بلفظ البيع الحارز

اي الحال

اي الحال ان في رهنها هو بيع غير لازم فانه ايضاً يفيد علماً برهنها وان ذكر الى الوفاء في البيع
بشرط ثم ذكره الى الشرط على وجه البيع جاز الى البيع فلو كان عن المفسد ومنهم الوفاء لان
الواعيد قد يكونون لاجبة فيحصل هذا البيع ولا حاجة الى ان يبيع الوفاء في العقار استحقاقاً
للتعامل واختلف في المنقول قبل يقع لعموم الحاجة وقيل لا يقع في خصوص التعامل **كتاب**
الشفعة لا يخرج عن باب البيع بانواعه شرعاً فيما يرتب عليه وهذا هو من تأخرها الى اخر
الكتب كما وقع في سائر الكتب هي اربعة من الشفعة وهو الضم سميت بالافراد فتم الشفعة اربعة
الشفعة وشرعاً ثلاث العقار وهو الضم وقيل بالاصل وقيل بالقرينة وايضا وضعت كذا في المغرب
وما في حكمه كالقول في الحائز في الضم يمتنع بالشفعة في السفل وان لم يكن طريق العلوة السفلى لانه
المتحى بالعقار بما له من حق التوارث على قدره قبل شتلي بالثلاث ما قام عليه من الشفعة وثبتت
اي الشفعة بعد البيع للمخيط الى الشريك في الحق البيع ثم بعد ما سئل ان ثبت للمخيط في حقه
اي حق البيع كالشرب والطريق الخاضعين معنى فخصه به ان يجوز الشرب منه في لا يجري فيه
الشفعة وان لا يجوز للطريق فانه ما سئل ان ثبت لجار ملاصق ولو فضاء او ما دونها او
مكائناً لا ملاصقاً ما روي من قوله وم الشفعة لشريك لم يقاسم وقوله جار الوارث في الدار و
الارض ينظر له وان كان غائباً اذا كان طريقاً واحداً والمراد جار هو شريك في الطريق وثبتت
الحكم في الشرب دلالة لان الشفعة انما تثبت بالشركة في الطريق باعقاً للمصلحة وقد وجدت في
الشرب بانه في سكة اخرى فان بابه ان كان في تلك السكة كان خليفاً في حق البيع فلا يجوز جاراً
صورته من شريك بين اثنين في دار هي لقوم في سكة غير نافذة فاذ باع احد الشريكين نصيبه
من المنزل فان شريك في المنزل الحق بالشفعة فانه سلم فان شريك في الدار الحق في الشراكة في السكة
لانهم اقرب للشركة بينهم في صحى الدار فانه سلموا فاحل السكة احدهما لشركه في الطريق فانه
سلموا فلجار الملاصق وهو الذي على طرف هذا المنزل وباب داره في سكة اخرى ولو وصية اي
ولو كان الجار الملاصق واضع الجذع على حائطه اي حائط البيع او شريكاً للبايع في حشبه عليه

اي قساره ومطلان

ان على الخاطف فان الجارية هذه المذرة لا يجوز فليطأ في حق البيع ولا يخرج عن كونه جازاً ولا يصح الكراهة
الهدية والكافة وغيرها وهذه العبارة احسن من عبارة الوفاة لان المتبادر منها تغيرها الجارية
الملاصق على عود الراس متعلق بقوله ونثبت لا قدر الملك وعندنا ان نثبت على قدر
الملك صورته واربعين ثلاثة لاجلهم نصها ولاخر سدسها والبنات ثلثها فباع صاحب
النصف نصيبه فطلب الاخران الشفعة فبقي بشفعة المبيع بينهما عندنا في ثلثا بعد
ملكها وان باع صاحب السدس فبقي بينهما اثنا سوا وان باع صاحب الثلث فبقي بينهما ارباعاً وعندنا
ببقي بينهما نصفين في الكل وتقرر عطف على نثبت ان يفسر الشفعة بالاشهاد اذ لا بد من
طلب المواناة لان حق الشفع ضعيف بطل الا عرض فاذا اشهد ابتداء على طلبها نسيته
المقصود بحكم القاضي ولم يتوجه حاجة الى اليقين كما سياتي ويثبت الى القمار وما في حكمه بالقبض
او الاخذ بالرضا بين الشفع والمشتري قال في الوفاة والكفر بذلك بالاخذ بالرضا والقبض
القاضي وصرح شارحها بان قوله او قبضه القاضي عطف على الاخذ لا على الرضا لان القاضي
اذا حكم نثبت الملك للشفيع قبل الاخذ ولا كان عبارة المتين موجهة لطرف بقضاء القاضي
على الرضا بل ظاهرة فيه غيرت العبارة الى ما هي احسن منها ثم اذا ثبتت الملك للشفيع قبل اخذ
بعد حكم القاضي كان هذه العبارة احسن من عبارة الهداية ايضا حيث وقال وتلك بالاخذ اذا كان
المشتري او حكم باحكم لان قوله او حكم عطف على سلم فيلزم ان يكون الاخذ مقبضاً في كل من سلم
المشتري وحكم القاضي وليس كذلك في الثاني ويطلبها الى الشفع الشفعة اعلم ان الطلب
هنا ثلاثة طلب المواناة وطلب الاشهاد والتقرير وطلب الاخذ والتملك ذكر الاول
بقوله ويطلبها الشفع في مجلس علمه بالبيع بجماع متعلق بعلمه من مجلس او رجل واحد
او رجلين وقال لا يكتفى واحد من كانا وعبداً حبثاً او امرأة افاكاد الخ صدقاً وانما ابتدأ
المجلس لانه ثبت له خيار التملك اذ يصح ان يان الشا مل كان في الخيرة فلو قال بعد ما يبيع
المقدم اولاً هولا ولا توقع الا بانه او سجاناً له لا تبطل شفيعته لان الاول حرم على المخلص من

حوار

حوار البائع مع الاعم من ضرر الرضيل بالشفعة وانما نثبت من لغرض اضراره والثالث الاقتراح
الكلام كما هو عرف بعض الناس فلا يراد عليه شيء من على الا عرض بل عطف متعلق بطلبها بغيرهم من
طلبها كطلبت الشفعة او انا طالبها او اطلبها او نحو ذلك فانه العبرة بالمعنى وفي العرف براهنه
الاغراض الطلب للحال لا لغيره امر عاجز واستقبل حتى قال ببيع الا عام او كبر محمد بن الفضل اذا
سمع ببيع ارض بجنب ارضه فقال شفعة شفعة فانه ذلك من طلبها كذا في الكافة وقبل بطل
باني سكوت حتى لو اخرج كنياب والشفعة في اوله او اوسطه فقرأ الكتاب الى اخره بطلت
شفعة قال في الايضاح الاول اوضح وبني هذا الطلب طلب المواناة ليدل على غاية التيسر
كان الشفع يثبت ويطلب الشفعة والاشهاد فيه ليس لازم وانما الاشهاد في المحل وكذا في الهدية
والكافة وسببها لانه زيادة تحقيق الاشهاد ثم فكر ان في قوله ثم يشهد عند الدار لان الحق متعلق
بها او على البائع ان كانت الدار في يده ولم يملك المشتري فانها اذا سلمت اليه لم يرضع الاشهاد عليه لغيره
عن ان يجوز خصماً اذ لا بد له ولا تلك او المشتري وان لم يكن له لانه لا يملك قالوا لا حاجة فيه بشهادة المشتري
فلا هذه الدار وانما شفيعها وكنت طلبت الشفعة واطلبها الا فاشهدوا عليه وبني طلب
اشهاد وهذا الطلب واجب حتى اذا تم من الاشهاد وعند الدار او على ذي اليد ولم يشهد بطلت شفيعته
فاذا كان في مكان بعيد فصح فطلب طلب المواناة وحج عن طلب اشهاد الدار او على ذي اليد
يؤكد ويكفي لان وجوده لا يرسل رسولا او كتاباً فانه لم يجد فهو على الشفعة فان حضر طلب وان
وجد ولم يفعل بطلت شفيعته كذا في الرجعة وانما اشهد في الاول يعني طلب المواناة عند احد
او عند الدار او البائع او المشتري استغنى عنه اية الاشهاد في الثانية لقيام مقام الطلبين
نقله في الكافي عن الصادق في شرح الهداية عن عبيد بن شيبان عن الامام وانما قال عند احد
لان الاشهاد على مجرد طلب المواناة لا حضور واحد مما ذكر لا يقوم مقام الطلبين بل اضايف
ثم مطلب عند القاضي قال لا اشترى فلا دار كذا وانما شفيعها بدار كذا فمره بيلم الى وسبب
طلب عليك وخصوصية وبنائة مطلقاً اي شتمها كذا واكثر لا تبطل الى الشفعة عند الشفعة

وقال محمد اذا تركه شهرا بلا عذر بعد الشهادة بطلت وهو قول زفر لان الاول سقط به بغير اشتري
اذ لا يمكن التفرغ من فسخه من جهة الشفع فخره لا اجل وما دونه عاجل كما في
الاية فان شفع الاسلام الفتوى اليوم على هذا التفسير احوال الناس في عقد الاثر بالبيع واخاره
في الوقاية وجه قول ابي حنيفة وهو ظاهر كرهه ان عقد قد تقرر شرعا فلا يبطل بشا فيه كسائر
العهود الا ان بسطها بانه وما ذكره الضرر يمكن ان يدفع بانه رفعه الى القاضي حتى يامر الشفع
بالاخذ او الترك ففيه لم يفعل فهو القدر لنفسه وبه يعني كذا في الهداية والكافي ولو علم انه لم يكن في البلدة
قاضي لم تبطل شفيعته بان خيرة انفا اذا لا يمكنه في الخصومة الا عند القاضي فكذلك عذرا واذا
طلب الى الشفع الشفعة عند القاضي سأل القاضي الخصم من ملكية الشفع لا يشفع به فان اقر
بأنه او كمل عن الخلاف على العلم بان يكلف بانه ما يعلم ان مال الدار التي شفع بها او برهن الشفع
بكونه مال الدار لا يشفع به سأل القاضي الحق عليه عن الشراء فان اقر به او كمل عن البيع على الحال
او التمس فان ثبوت الشفعة ان كان متفقاً عليه يكلف على الماثل بانه ما يشفع هذا الشفع
الشفعة على وان كان مختلفاً فيه كشفعة الجوار يكلف على السبب بانه ما اشترت هذه الدار
لانها ربما يكلف على الماثل بذهب شافعي او برهن الشفع ففيه لا يشفع بالشفعة وان سلمت
لم يحضر الى الشفع التمس وقت الدعوى وبعد القضاء لرفع الى الشفع احضار التمس وللشرفي حالي
لنفسه الى التمس وبنا فيه اذ ان التمس لا يبطل الى الشفعة يعني اذا قبل الشفع او التمس فاخر لا يبطل
الشفعة والخصم للشفع البائع قبل التسليم اي تسليم البيع الى المشتري لانه ذواليد وكذا لا تبطل
البينة اي بينة الشفع عليه اي على البائع بغيره المشتري ويصح اي البيع بحضوره الى المشتري لانه
المالك ويقضي بالشفعة والعهدة على البائع حتى يسلم الدار عليه وعند الاحتجاج نحو عهدة
التمس عليه فيطلب منه بخلاف ما اذا قبض المشتري المبيع من يده حيث لا يثبت حضوره ولا التمس
العهدة عليه لانه صار جنبا الوكيل بالشراء خصم للشفع لانه العاقد والاخذ بالشفعة في صورة
العقد عالم يسلم الى الوكيل فاذا سلم اليه يخرجه من الخصم اذ لم يبع له به ولا ملك فيكون الخصم هو الموكل

للشفيع

للشفيع خيار الرؤية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه اي العيب لان الاخذ بالشفعة شراء
من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض وان كان قبله فشراء من البائع لتحويل الصفة اليه فثبت
له الخيار كما اذا اشتراه منها ولا يسقط خياره برؤية المشتري ولا بشرط البراءة منه لان المشتري
ليس بنائب عن الشفع فلا يعلل بشرطه ورؤيته في حقه اخلافا للشفيع والمشتري في التمس
وقال الشرفي الف وقال الشفع الف فالقول للمشتري مع بینه لان الشفع يدعى استحقاق الدار
عند نقل الاقل والمشتري ينكره ولو برهنه فالشفيع اولى لان بینه اكثر اثباتا معني وان كان
بینه المشتري اكثر اثباتا بصورة لان البينات للارحام وبینه الشفع ملزمة بخلاف بینه المشتري
فان بینه الشفع اذا قبلت وجب على المشتري تسليم الدار اليه بالف ان شاء او ابى واذا قبلت
بینه المشتري لا يجب على الشفع شي بل يخبر به الاخذ والترك ادعى كقولنا وبايه اقل
منه بلا قبضه فالقول له اي البائع وبه اي القبض للمشتري يعني ان ادعى المشتري شيئا ودعى ببيع
اقل منه ولم يقبض التمس اخذ الشفع باقال البائع لان الامر ان كان كما قاله البائع فالشفيع
ياخذه به وان كان كما قاله المشتري يكون خطا على المشتري برعواه الاقل وخط البعض يظهر
في حق الشفع كما مر وسيأتي فياخره به وان كان البائع قبض التمس اخذها الشفع باقال المشتري
اذ ثبت ذلك بالبينة او بيمينه لان البائع باستيفاء ثمنه خرج من البيع والتجى بالايجاب
ففي الاختلاف بين الشفع والمشتري وقد ثبت ان القول في المشتري خط البعض يظهر
في حق الشفع حيث ياخذ المبيع بالاقول لانه لم يبحر باصل العقد فكذلك التمس جاني لا خط الكل
لان العقد صحيح يكون بيعا باطلا او هبة وعلى التقديرين لا تنفع الشفعة ولا الزيادة على التمس
الاول لانه استحقاق الاخذ باده واما في الشراء قبل ياخذ الشفع بمنه وفيه يفتي ياخره
بالقيمة في بيع عقار بعقار ياخره كلا بقيمة الاخر يعني اذا بيع عقار بعقار ياخذ شفع كل من
العقارين كلا منهما بقيمة الاخر لانه بدل وهو من ذوات القيم وفيه يفتي اي في البيع شيئا مؤجل
ياخذ بحال او يطلب الآخرة ياخذ بعد الاجل لانه الاجل ثبت بالشرط وليس من لوازم العقد و

واشترط في حق المشتري ان لا يشتري الا في حق الشفع كالتجار والبراءة من العيوب وضمان البايع
 به في حق المشتري لا يرد على ضاه في حق الشفع لثاوت احوال الناس ولولم يطلب الشفع الا ان
 سكنت عن طلبها وصبر ليطهرها عند الاجل بطلت الشفعة لان حق الشفع قد ثبت ولهذا كان لا ينفذ
 الا بيمينه حال واسكوت في الطلب بعد ثبوت حق بطل الشفعة وفي شراء وفي الجير او ضمير باخذ
 الشفع بطل الجير وقبضه الخنزير وكما في الشفع دينا وقبضه البوكاه الشفع كما وفي بناء المشتري
 في الارض والدار وعوضه بالثمن وقبضه حال كونها مستحق الطلع او كلف المشتري طلعها يعني اذا
 بني المشتري او خرس ثم قضى الشفع فهو الجيار ان شاء اخذه بالثمن وقبضه البناء والغرض من حق الطلع
 وان شاء كلف المشتري طلعها كافي الغصب وان طلعها الى البناء والغرض من الشفع فاستحققت
 ربح بالثمن فقط ولا يرجع ثمنه البناء والغرض من اخذه منه باثنا كانه او شتر با خلاف المشتري
 فانه يرجع بيمينه على البايع لانه مستحق من قبله بخلاف الشفع لانه اخذ جيرا وان جرت الدار او فاق
 بناها او جرت شجر البستان لا يخل احد فالشفع الجيار ان شاء اخذها تمام الثمن لان البناء
 والغرض من بايع حتى خلا في البيع فلا ذكر فلا يقال لها شئ من الثمن الا ان ثمنه مقصودا بالاتفاق كما ترى
 لان له ان يمنع عن ثلث الدار بانه وكسبه الوصية عطف على تمام الثمن ان نقض المشتري البناء
 يعني ان نقض المشتري البناء قبل الشفع ان ثبت فخذ الوصية بخصها وان ثبت نزع
 لانه صار مقصودا بالاتفاق فيقال لها شئ من الثمن بخلاف الاول لان الهلاك فيه باقعة معاونة والنقص
 له في المشتري لا الشفع لانه صار منفصلا فلم يوجع تبعاً في حق الشفع وفي شراء ارض يخل عليها
 ثمن يعني اذا اشتري ارضا يخل عليها ثم ذكر ثم يخل اذا يخل بدون الذكر او شراها ولم يكن
 على الفخل ثمن وانتمت عنده اي عند المشتري باخذها الى الشفع الارض والتمتع بالثمن فيها اي
 في الفصل اما في الاول فلا باعتبار الاتصال كان تبعاً للعقد والبناء في الدار واما في الثاني
 فلا يبيع تبعاً لان البيع يبري اليه كما اذا اشتري حائلاً فولدت عنده كان ملكه تبعاً واذا
 اجرة المشتري ثم جاء الشفع لا ينفذ الثمن فيها لان عدم بقية العقار وقت الاخذ بالاتصال

وان فعلها
 بيان

لكن في الاول

لكن في الاول هو ما اذا اشتري ارضا يخل عليها ثم سقط حصته من الثمن لانه دخل في البيع قصداً
 وكان له لم يسقط من الثمن فيسقط بقوله لا الثاني لانه لا ينافي شئ من الثمن لانه قد بعد القبض
 فلم يرد عليه العقد ولا القبض الذي له شبه العقد فلو لم لا يوجب سقوط شئ من الثمن **باب في حق**
هي اي الشفعة فيه والتمتع وما يطلها لا يثبت قصداً الا في حقها انما قال قصداً لانها ثبتت في
 في العقار بتبعية العقار كالشجر والتمر وما في حكمه كالطير وقد تربية ملك بالحق للفقار اي
 بعض مالي حتى اذا لم يكن بعض بل يمتد لم يثبت فيه الشفعة وكذا اذا كانت العوض غير مالي حتى
 لو خلع على دار لم يثبت وان لم يقسم العقار وما في حكمه فذكره لان الشفعة لما ثبتت فيه غلبت في
 لانها عنده لدفع ضرر الثمن وعندنا لدفع ضرر الجوار كتمام ورعي وبئر وبستان صغير بحيث
 لا ينفذ به اذا قسم ونحو وطريق مملوكي لا ينافي ويخل فانها ليس بعقار ولا في حكم بيعها
 قصداً وقد عرفت انها اذا بيعت تبعاً للعقار ثبتت فيها الشفعة وعرض وملك خلافاً لما لك
 وارث اي موروث فان الدار اذا ملكت بارت لا يثبت فيها الشفعة وصديقه وجهه ان يشترط عوض
 بلا يزوج فيها اي الوهب وعوضه فانها ليست بمعاوضة مال بل فصارت كالأثر الا ان يزوج عوض
 شروط لانها بيع انتهاء وكذا يشترط التقاض وعدم الشيوع في الوهب وعوضه لانها هبة ابتداء
 وان لم يكن عوض مشروط فلا شفعة فيها ولا في دار صمت بين شركاء لان الثمن فيها معنى الاخر
 ولهذا يجري فيها الجير والشفعة لم تشرع الا في المبادلة المطلقة او جعلت اجرة او بدل خلط او بدل
 عتق او بدل صلح عن دم عتق او مهر وان قبل بعضها مال بان تزوج امرأة على دار على ان ترد
 هي على الزوج الف وهو فلا شفعة في شئ منها لانها عندنا تنقص بمعاوضة مال بل يخلو لانها
 ثبت بخلاف القياس بالانار في معاوضة مال بل يخلو فيقتصر عليها او يبعث عطف على جعلت
 اي لا شفعة في دار يبعث بجيار البايع ولم يقطع خياره لانه منع زوال الملك من البايع فان اسقط
 وجبت لزوال المانع عن الملك كمن يشترط الطلب عند سقط الخيار في البيع لا في البيع بصبر
 سبب الزوال الملك عند ذلك او يبعث بغيره فاسد اي اذا اشتري داراً فاسد فلا شفعة

فيها ما قبل القبض فليست البايع فيها وانما بعده فلا يقال الفسخ لان كل واحد من المتبايعين
 سبيل من فسخه ولم يسقط فسخه فانما اذا بيعت شيئا فاسد وسطه حتى الفسخ بانه يفسخ
 فيها ثبت الشفعة او ردوا اليه بغير خيار روية او شرط او عيب بقضاء متعلق بربطه بملك
 يعني اذا بيعت ملك الشفعة ثم ردوا اليه بغير ما ذكر بقضاء القاضي فلا شفعة لانه فسخ لا بيع بخلاف
 رد القضاء لان الرد لا يوجب فسخه بل رضا مالكه اشتراه او باقائه فانما بيع في حق الثالث
 والشفيع الثما وثبتت الشفعة للعبد المستغرق بالدين بحيث يحيط برقبته وكسبه في بيع
 سيده وله ان يستبد في مبيعه اي العبد لان في يده ح ليس ملك مولاه وثبتت ايضا لغيره
 سواء شري اصله او وكالة او اشترى له اليه وكل اخر يشترى لاجل المولى او المولى لغيره
 كانت له الشفعة موروثة دار بين ثلاثة والدار ملاصقة فاذا بيع الدار واشترها احد الشركاء
 ثبتت الشفعة للشري سواء اشترى اصله او وكالة وكذا ثبت للمولى اذا اشترها او وكيل له
 وثبتت ايضا للشريك الاخر فانه ما لا ثبت للجار لان الشريك مقدم عليه لا لا ثبت للبائع
 وكذا لا يثبت له الاخذ بالشفعة بخلاف سبيل في نقص ما تم من جهة وهو ملك وايدى لشري
 وسبيل الاخذ في نقص ما تم من جهة موروثة او بيع له وهو ملك لان تمام البيع به اذ لا يكتفى له
 جاز ببيع او فسخ الدرك اي من جهة الدرك عن البايع وهو شفيع لا ثبت له الشفعة لانه تغرر
 البيع بخلاف البايع كذا اي كما لا ثبت الشفعة فيما ذكر لا ثبت ايضا فيما بيع الاذراع ما وقع في الوقاية
 من قوله الاذراع بالنصب كانه سهو من النسخ من طول فسد الشفع اي لا مقدار عرضه ذراع او شبر
 او اصبع وطوله تمام بلاصق دار الشفع فان بلاصقا اذا لم يبيع لم ثبت الشفعة لانقطاع
 الجوار وهذه حيلة لا سقوط شفعة الجوار كذا اذا ذهب للشري هذا المقدار وقضيه وله
 حيلة اخرى ذكرها بقوله او شري سهما بنية ثم باعها بنية اخرى فالجار شفيع في الاول لا في البيع
 او لا في الثاني وهو فيه جار والشري شريك في الثاني والشريك مقدم على الجار وهذه
 حيلة لا بطلان في الشفعة ابتداء وهما حيلة تغيد تغيل رغبة الشفع في الشفعة وهي

انه اذا

انه اذا اراد ان يشري الدار باليف اشترى سهما واحدا من الف سهم منها باليف الادوية ثم اشترى
 الباقي بدينهم فالشفيع لا يأخذ بالشفعة الا الاولى ثم لا الثاني لان الشري صار شريكا وهو
 احق من الجار وله حيلة اخرى ذكرها بقوله او اشترى الى الدار بنية غايل كالف مثلا ودفع ثوبا
 وثيابا قيمته عشرة بدينه بقبالة الثمن فالشفعة بالثمن لا بالنوب لانه عقد اخر والثمن هو عوض
 عن الدار وهذه حيلة نعم اشترى الجوار فيشترى المنزل الذي قيمته مائة باليف ويعطى له
 الالف ثوبا قيمته عشرة لكنه المنزل اذا استحق يرجع الشري على البايع بالالف لبقاء العقد
 الثاني فيتصرف البايع فالاولى ان يبيع بالدينهم الثمن وينار حتى استحق المنزل بطل القرف
 فيجب رد الثمن فقط اذ طهران الالف لم يكن عليه نصا لكنه اشترى من آخر دينار بشفعة
 ثم نصا وقال لا دين عليه فانه رد الدينار وله حيلة اخرى احسن واسهل ذكرها بقوله
 او شري برأيه معلومة اما بالوزن او بالاشارة بقبضة فلوس اي مع قبضة فلوس اليها
 او جعل قدرها وضيعت الفلوس بعد القبض فانه الثمن معلوم حال العقد محمول في الشفعة
 وبهالة الثمن تمنع الشفعة كره الحيلة لا سقوط الشفعة التامة وفقا بانه يقول شري
 للشفيع بعد اثباته انا ابيع منك ما اخذت فلا فائدة في الاخذ بها فيتم الشفع ولا يأخذها
 بعد الاثبات تسقط الشفعة كره تكرر واما الحيلة لعدم تبوأ ابتداء فعند ابي يوسف
 لا تكرر لانه يحال لرفع العزم عن نفسه لان في تلك الدار عليه بلا رضا ضرر عليه والحيلة لرفع
 العزم عن نفسه جائزة وان تغرز العزم في نفسه وعند محمد تكرر لان الشفعة انما تثبت لرفع العزم
 وفي باقية الحيلة ابقاء العزم وبالاتول يعني ههنا وبالنسبة في الزكوة قال صدر الشريعة انا
 شرعت لرفع ضرر الجوار فاشترى ان كان ثمنه يتضرر منه الجيران لا بكل اسقاطها وان كان حلا
 رجلا صالحا ينتفع به الجار والشفيع منعته لا يجب جواره في كماله اسقاطا بطلان
 اي الشفعة ترك طلب المواتية او ترك الاستهاد عليه اي على طلب المواتية فادرا عليها اما الاول
 فانه ترك طلب المواتية حين علم بالبيع فادرا عليه بانه لم يأخذ حرفة ولم يكن في الضلوع

اشترى

فان شفعة تبطل بالاعراض وهو انما ثبت حادثة الاختيار وهي بالاعتذار وانما الثاني فبان بترك الشهادة
على طلبها حين علم بالبيع قادرا عليه بان كان عنده جلال او رجل وامرأتان فسكت ولم يشهد بها على
طلبها فانه ايضا دليل الاعراض قال في الصلابة المذكور الشفيع الاشهاد حين علم وهو بعد رعي ذلك
بطلت شفعة وقد قال هذا في باب طلب الشفعة الاشهاد في طلب الوثنية ليس بلازم واخرى
عليه بان يابى كلامه تناقضا ومثله الغفلة عن قوله وهو بعد رعي ذلك فانه مراده ان
الشفيع اذا سمع البيع في مكان خال عن الشهود فسكت تبطل شفعة واذا قال طلب الشفعة وان
لم يسمع احد لا تبطل حتى اذا حضر عند القاضي وقال الشفيع طلبت الشفعة ولم اتركها وحلف على ذلك
كان بارا في بيته وشئت طلب الوثنية وسببانه لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى وبطلان ايضا
صلح الشفيع عن الشفعة بعوض لا يملكه فبرده الى العوض بطلان الصلح لان اخرج دونه في العتات لا
ملك فلا يقع الاعيان من عند لانه ريشة فبرده وبطلان ايضا موت الشفيع بعد البيع قبل القضاء بها
اي الشفعة ولم يكن لورثته حق الاخذ بالشفعة في اوقات قبل بعد القضاء بالوفاء لغيره وقبضه لا تبطل
لشروطه بالقضاء ووجه بطلانها لان اخرج دونه في العتات وهو لا يبيع بعد موت صاحب الحق فكيف يورث
لا انما تبطلها موت المشتري لان الشفيع ياتي بموت الشفيع عليه لا بغيره سبب الاحتراق وبطلان ايضا بيع
ما يقع به قبل القضاء يعني اذا باع الشفيع داره التي يبيعها بعد شرائه المشتري قبل ان يعقده بالشفعة
وهو يعلم بالشر او لا بطلت شفعة لان الاحتراق بالموت والشركة وقد راجع العتات وبطلان ايضا
جعلها في ما يقع به بحد او مقبرة او وقفا مسجلا قال قاضيه ان شرط قيام ملك الشفيع فيما يبيع به
الشفعة وقت القضاء فلو جعل داره التي يبيعها بالشفعة مسجلا او مقبرة او وقفا مسجلا لم يقضي
له بالشفعة لم يكن شفيقا البيعة فانه المسجد والمقبرة والوقف المسجل بمنزلة الرأب من ملكه قال الشفيع
طلب حين علمت فانقول له يمينه قوله فانقول له يدل على ان الاصل ان يقيم المشتري البيعة اما بان
لشفيع تركت الطلب ليكون صورة الاثبات او يقول ما طلبت لانه وان كان نفيًا ظاهرًا لكنه في خصوص
فيكون في حكم الاثبات كما تقرر في الاصول وعلى التقديرين ان اقام البيعة قبل ولا يحلفه المشتري

بانه لم

بانه لم يتركه او طلب وان لم يكن له بيعة على تركه واقام الشفيع البيعة على طلبه قبل وان كانا بابيعة
ترجح بيعة المشتري لان الشفيع متمسك بالطاهر ولهذا كان القول ولم يحلف باقامة البيعة
بخلاف قوله علمت مس طلبت كما سبانه ويدل على ذلك ما ذكر في بعض شروحه لم يخص الجامع ان الشفيع
لو لم يكن بصفة احد يبيع ينبغي ان يطلب لانه يبيع بلا اشهاد وانما الاشهاد لا يملك بغيره ينبغي ان
يطلب حتى ان حلفه المشتري يمكنه ان يحلف انه طلب كما سمع فظهر ان الحكم ههنا ان المشتري
ان اقام البيعة حكم بها والا فانه اقام الشفيع حكم بها وان لم يكن لواحد منهما بيعة حلف الشفيع
فحكم بالشفعة ولو قال علمت اس وطلبت حلف اقامة البيعة ولا يقبل قوله لانه اضاف
الطلب الى وقت ماض فقد حكم بالابطال استينافه للحال ومن حكم بالابطال استينافه
لحال الا يصدق فيما حكمه بلا بيعة واذا لم يصف الطلب الى وقت ماض بل الموعود الكلام طلقا
فقد حكم بالابطال استينافه للحال لانها تجعله كانه علم بالشره الا ان طلب الشفعة لانه فله جعل
القول قوله كذا في الهامية وبغيرها سمع الشفيع شرك فسلمها الى الشفعة فظهر شراء غيرك
او سمع يبيعها بالف تسلم وكان باقل او بكيل او وزني متقارب قيمته الف او اكثر فبقي له اي الشفعة
تخبر الشفيع ولا يجوز تسليمه مائتا وبعض كذا اي اذا علم انها بيعت بعوض قيمته الف او
اكثر لا اي لا يجوز الشفعة والاصل فيه ان الغرض في الشفعة يختلف باختلاف قدر الثمن وجب
والمشتري فاذا سلم على بعض الوجوه ثم يتبعه خلافا بقيت الشفعة بحال الا ان التسليم
لم يوجد على الوجه الذي استحقه بيانه اذا اخبر ان الدار بيعت بالف درهم فلم الشفعة
ثم علم انها بيعت بكثره التسليم صحيح لانه انما سلم لا سكتا ر الثمن فاذا كان اكثر من ذلك كان
رضي بالتسليم وان علم انها بيعت باقل او بخفض او بشيء قيمتها الف او اكثر فهو على شفعة لانه
تسليم عنده كثره الثمن لا يدل على تسليم عند القلة وكذا التسليم في احد الجانبين لا يجوز تسليمه في
الاخر فربما يسأل عليه اداءها ويتعذر الآخر وكذا كل موروث او مكيل او معدى متقارب
بخلاف ما اذا علم انها بيعت بعوض قيمته الف او اكثر فانه تسليم لانه انما اخذ بيمينه درهم او ثمانية

ولولا بيعت برنايه قيمتها الف او اكثر من التسليم وكذا هذا وان كان اقل على شفعة يشفع حصته
 احد الشريكين لاصفة احد الباعة بل اخذ الكل او تركت يعني اشترى جماعة من واحد فليس شفع ان
 ثانيا فله نصيب اقدم وانه باع جماعة من واحد لا باخذ حصته احد الباعة الا في الاول وفي غير
 الجار الثاني ويشفع ايضا نصفاً من كل باع ما عدا دار قصما يعني اذا اشترى رجل
 نصف دار فقام اسم البائع واشترى فله شفع ان باخذ النصف الذي صار للشري او يدع
 وليس له ان يفتح القصة الا ان تامة القبض لان القبض لا اشتغال ولا يتم الاشتغال في البيع
 الا بالقصة صح لابل والوصي تسليم الى الشفعة على الصيغة لانه ترك التجارة ففتح قبة تلك
 التجارة كذا اذا لم يشرها واريجوا الصبي فكلنا فان اسكت عن الطلب منه تلك التسليم فله
 التسليم اليك بطلها اذا سلم او اقر على عمل تسليم الى الشفعة صح لو كان التسليم والاقرار
 عند القاضي فانه كان في غيره فلا يجوز الا انه يخرج عن الخصومة وقال ابو حنيفة يجوز مطلقاً
 وقال زفر لا يجوز مطلقاً **كتاب الهبة** لما فرغ من البيع الذي هو تملك عيى بوض
 وما يتبعه من الشفعة شرع في الهبة التي هي تملك عيى بلا عوض فقال هي لغة تبرع وتفضل
 بما يستفاد به الوهب له مطلقاً قال الله نعم فذهب لي من ذلك ولياً وقال ابو اسلم
 انما هو هبة لمنه يثا والذكر تملك عيى بلا عوض اي بلا شرط عوض لان عدم عوض
 شرط فيه لينتقض الهبة بشرط عوض فتدبر وتضع ايجاب كوهبت فانه صريح فيها
 وكلت ايضا كذلك يقال كذا الى عطاء اياه بطيب نفع بلا عوض واعطيت و
 اطعمت هذه الطعام فاقبضه قال صاحب الهداية الاطعام اذا اضيف الى ما يطعم عنه كذا
 به تملك العيى بخلاف ما اذا قال اطعمت هذه الارض حيث تكون عارية لان عيى الاطعم
 وقال صاحب المحيط اضافة الطعام الى ما يطعم عنه كمثل التملك والاباحة فاذا اقبل الارض
 فاذا اقل قبضه دل على ذلك على ان المراد التملك ولهذا زيد هنا قوله فاقبضه وجعلت
 هذا لك فان الامام لملكك واعتركت لقوله من من عمر عمرى فني المعمر له ولو رثته من بعده

وشرعا
 ع

وسبانه

وسبانه قام بيانه وجعلت لك عمرى وملكك على هذه الدابة لو نوي اي نوي بالمثل الهبة
 لانه ليس بصريح فيها فاحتاج الى اليقينة لانه قد راد به الهبة يقال حمل الامير فلانا على العوس يراو به
 التملك وكسوته يعني هذه الثوب فان اسكوت يراو بها التملك قال احمد او كسوتهم وراي
 لك مبتدأ وخبر هبة نصب على الحال من خبر الطرف واللام في لك التملك شكنا هذا
 الايمان في الهبة بل تنبيه على القصور بمنزلة قوله هذا الطعام لك ناكله وهذا الثوب لك
 تلبسه لا في داري لك هبة سكتي فان قوله سكتي يميز فيكون تغييراً لما قبله فتكون عارية لا هبة
 او داري لك سكتي فان تعديره كملها نخله وقوله سكتي يميز او داري لك سكتي صدقة اي
 بطريق السكتي حال كونه السكتي صدقة او داري لك صدقة عارية حال كونه صدقة بطريق العارية
 فعارية يميز بغيره منه لشفعة او داري لك عارية هبة اي بطريق العارية حال كونه صدقة هبة لك
 فان هذه العبارات تدل على العارية لا الهبة وقبول عطف على ايجاب فانها كالبيع لا تصح الا
 بالايجاب والقبول وتتم عطف على تصح بالقبض قال الامام حميد الدين كره الهبة الايجاب في حق
 الواهب لانه تبرع فيتم به جهة المتبرع انا في حق الوهب له فلا يتم الا بالقبول ثم لا يشغل
 ملكه فيه الا بالقبض الكامل المكنى في الوهب فالقبض الكامل في المقول ما يناسبه وفي
 العقار ما يناسبه فقبض فحتاج الى قبض لها والقبض الكامل فيما يملك القصة بالقبض
 حتى يقع القبض على الوهب بالاصالة من غير ان يكون بتسليم قبض الكل وبما لا يملك القصة
 بتسليمه الكل ولو وصليته شاغلا لملك الواهب لا شغلا به فتم تخرج على قوله وتتم بالقبض
 الكامل في مجلسه اي مجلس الهبة بلا اذنه اي الواهب وبعده اي بعد المجلس به اي اذنه ولو نواه اي
 نوى الواهب الوهب بملكه عن القبض لم يقع القبض مطلقاً انا في المجلس وبعده اذ لا عبرة
 للدلالة بمقابلته الصريح في محو متعلق بقوله تتم بالقبض والمراد به ان يكون متعلقاً بملك الواهب
 وصحة احذر عن هبة الثمر على النخل وكونه كما شيان مقسوم اي يتعلق به القصة ولم يبق
 او شاع لا يقيم اي ليس من شأنه ان يقسم يعني انه لا يباع منتقلاً به بعد القصة اصلاً كعبد

او عكسه وهو داري لك سكتي
 فانه معناد داري لك بطريق السكتي
 حال كون السكتي هبة فيكون عارية لا هبة
 ع

واحد وادب واحد اولاً يعني شفعاً به من جنس الاشياء الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والتمام
الصغير والنوب الصغير لا ياتي بالقبض فيما اشاع بينهم من شانه القسمة كالارض والنوب
المنزوع وكذا ذلك ولو وصلة اي ولو كانت الهبة لشريكه اي شريك الواهب لانه القبض الكامل
لا يتصور فيه فانه قسمه الى جزئين الواهب المشاع وكل الى الواهب له تحت الهبة لان قمارها بالقبض
وعنده لا يتصور فيه ولو سلم شيئاً لا يمكنه حتى لا ينفقه تصرفه فيه وهو مضمون عليه وينفذ
فيه تصرف الواهب ذكره فاضحاً كلاب في خرقة وصوف على قمم وذرع ويخل في ارض وغيره فيخل هذه
نظائر اشاع لا تشتمل الا لا يتصور في شئ من الاشياء حكم اشاع حتى اذا فصلت هذه الاشياء
عن ملك الواهب وسلمت مع هبتها كما في المشاع بخلاف ذريع في بروج ودهن في سمس ومن
في ليس لا يتصور اصلاً اي سواء اخرزها وسلمها او لا لان الواهب في حكم المودوم وسره ان لفظة اشاعت
وصارت دقة وكذا غيرها وبعد الاشكال هو عين اخر لا يعرف في النصيب بخلاف اشاع فانه على الملك
حتى يكون بيعه كنه لا يمكن تسليمه فاذا زال المانع جاز وتم عطف على قوله فتم بالقبض وتفرغ على قوله
ولو شاع فلا ملك الواهب لا مشغول به في مشاع في داره وطعام في جرابه اذا سلمها بائنها بخلاف
العكس يعني لو وهب مشاعاً في داره وطعاماً في جرابه وسلمها الى الدار والجراب بائنها صحت الهبة
في المشاع والطعام ولو وهب داراً جزاً مشاع الواهب وسلم الكل الى الواهب له او وهب جراباً
وفيه طعام الواهب وسلم الجراب لا يتصور الهبة والاصل ان الواهب متى كان مشغولاً بملك الواهب
يمنع التسليم فيمنع صحة الهبة ومتى كان شاغلاً لا يمنع التسليم فيضع الهبة في الفضل الاول وهو
شاغل لا مشغول به وفي الثاني الواهب مشغول بملك الواهب وهذا لان الظروف يشغل
الطرف واما الطرف فلا يشغل الظروف الا اذا وهب المشاع والطعام ايضا فقبض الكل اذ
فيضع في الكل يعني لو وهب الدار ولم يسلم حتى وهب المشاع او وهب الجراب ولم يسلم حتى
وهب الطعام وسلم الكل تحت الهبة في الكل لا اذا سلم الكل جملة صار كأنه وهب الكل جملة
بخلاف اذا تفرق التسليم واما قال بائنه لا اذ لم ياذنه له بالقبض فقبضه فانه افسد

ملك غيره

ملك غيره كذا في الكافي وينوب القبض في المجلس مناب القبول يعني اذا صدر الاجاب من الواهب
فقبل قبول الواهب لا العقد اذا قبض الواهب بائنه تحت الهبة لان القبض في المجلس قبل القبول
ثم ان القبض في المجلس هل يحصل بالتخلية بين الواهب له والواهب اخلف المشاع فيه حتى قال
الامام ابو السيث هي قبض عند محمد لا عند ابو يوسف والخلاف انه يقع في صحيحها الى الهبة بالتخلية
لا فاسدها كذا في فتاوى الظهيرية وهب داراً بمائة درهمها فاستحق المشاع صحت في الدار اذا
بالتحقق فظهر ان يده في المشاع كانت يد غصب وصار كالمغصب الدار والمنازع ثم وهب له
الدار او دعه الدار والمنازع ثم وهب له الدار فانه يقع ولو وهب ارضاً وزرعاً وسلمها فاستحق
الذرع بطلت الهبة في الارض لان الذرع مع الارض يحكم الاتصال كشي واحد فاذا اتى احدهما صار
كأنه استحق البعض اشاع فيما يحتمل القسمة فتبطل الهبة في الباقي كذا في الكافي وقال في شريعة
الحمد هو الشيوع المقارن لا الشيوع الطاري محتمل كما اذا وهب ثم رجع في البعض اشاع
او استحق البعض اشاع بخلاف الرهن فان الشيوع الطاري مفقود وفي الفضول ان الشيوع
الطاري لا تعد الهبة بالاشفاق وهو ان يرجع في بعض الهبة شيئاً اما الاختفاق فيفسد الكل
لان مقارن الطاري كذا ذكر شيخ الاسلام ابو بكر في هبة الخط الاول من صورة الاختفاق من امثلة
الشيوع الطاري غير صحيح والصحيح ما في الكافي والقبول بان الاختفاق اذا ظهر بالبيعة كان
مستنداً الى ما قبل الهبة فيكون مقارناً لها لا طارياً عليها الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض
وبه يعني كذا في الفضول وفي الغريب الرجوع فيها الى الهبة الفاسدة يعني اذا ثبت الملك
فيها هل يثبت ولاية الرجوع الواهب فيها وهب هبة فاستقر لذي رحم حرمة منه قال بعض
الشيخ كان السئلة واقعة الفتوى وخرقت بين الهبة الفاسدة والصحيحة واقتضت
بالرجوع وقال الامام الاسودثي والامام عماد الدين هذا الجواب يستقيم انا على قول لا يبري
الملك بالقبض في الهبة الفاسدة فظاهر واما على قول من يري فلان القبض يحكم الهبة الفاسدة
مضمون على ما تقرر فاذا كان مضموناً بالقيمة بعد الهلاك كان منتهى الرد قبل الهلاك فملك

الرجوع والاسوداد قال وجبت له هذه الغزاة ^{المنفعة} او الزرق السمن ^{هذه المنفعة} في النقطه
والسمن فقط لا عفت ان علامتها مشاعل الملك الواجب لا مشغول به وجبت دارها ^{الرجوع}
وهي بمشاعلها ساكنان فيها جارت الهبة وبعبارة الزوج قابض للدار لان المروءة ومشاغفها في الزوج
فيصح التسليم ذكره فانه مخافه وجبت نياتا في صندوق مقفل ودفعه الى الصندوق لا يجوز
فلا تتم الهبة لان القبض انما يحصل اذا فتح الانتفاع به ولا انتفاع مع الغفل وتم هبة مامع الوضوء
له بالقبض جدي يعني اذا كانت الدين الموهوبه في يد الموهوب له ودية او عارية او مائة ملكها
بالهبة والقبول وان لم يكد فيها قبضا لان القبض في باب الهبة غير مضمون فيه هبة فيه اصل
القبض وهو موجود ههنا فتاب عن قبض الهبة بخلاف البيع يعني اذا باع الوديعة او
شوها من غير بيع يحتاج الى القبض الجدي لان البيع يقتضي قبضا مضمونا وقبض المودع قبض
امانة فلا يوجب عن قبض الضامن بل يحتاج الى تحميد القبض والاصل فيه ان القبضين اذا تجانسا
تاب احدى مناب الاخر لا تجادها جنتا اذا اختلفا تاب الاقوي عن الاضعف بلا عكس
لان الاقوي مثل الادنى وزيادة وليس في الادنى ما في الاقوي وتم ايضا ما وجبت الى الاب لطفله
لان في قبض الاب فيسبب عنه قبض الصغير لانه وليه فيستلزم قبضه سواء كان في يد حفيظة
او مودعه لان يد المودع كيد المالك بخلاف ما اذا كان في يد الفاضل او المشاء جردا للرخص
حيث يجوز الهبة لعدم قبضه لان كل واحد منهما قابض لنفسه اذا كان اي الموهوب معلوما
قال في النهاية لفظ البسوط وكل شئ وهبه لانه الصغير واشهر عليه وذلك الشئ معلوم فهو
جائز والقبض فيه باعلام ما وجبت له ولا اشارة عليه ثم قال ولا اشارة وليس بشرط بل الهبة ثم بالام
الا انه ذكر الاشهاد احتياطا للتميز عن حجج سائر المورثة بعد موته وعن حججه بعد ارك
الولد وتم ما ايضا وجبت اجبني له اي الطفل بقبضه اي الطفل فاعلم ان في المناقح المحض
بالبيع او قبض ابيه او جده او وصيها لانه قائم مقامها او قبض امه هو الطفل امه او قبض
اجبني بربيه وهو اي الطفل معه وقبض زوجها اي الصغرة كمن بعد الزفاف لان الاب قائم

مقام نفسه

مقام نفسه في حفظها وقبض الهبة لها ولو قبض الاب ايضا صح لان اصل الولاية له وولاية الزوج
منه ولم تجز هبة الحمل لكونه وصفا لانه لا يتصل به بان ينزله اطلاقا ولا له ان يلم بجز الهبة للحمل وان
جاز الاقرار له ان يبيع سببا صالحا وسببا في بيانه في الاقرار صح هبة اثنين وارا لو اهدى لانهما سلمها
جملة وقد قبضها فلا يشوع وعكسه وهو هبة واحد لانهما لا يقع لانهما هبة النصف من كل واحد
فيكره الشوع كنصف عشرة على غنيتين فانه لا يجوز لان النصف في الهبة فلا يجوز الشوع و
يقع في نصف عشرة وهبتها على فقيرين لان الهبة للفقير صدقة والنصف في بيتيها وجبة
اتم وهو واحد والفقير ثابت عنه بخلاف الهبة وهبه نصف الدار وسلم ثم الباقي لم تجز ولو وجبه
الى الباقي قبل التسليم ولم اكل جملة تحت في اكل لانه اذا سلم اكل جملة صار كانه وهبه اكل جملة بخلاف
ما اذا تفرق التسليم هبة دار شتره قبل القبض متعلق بالهبة يجوز يعني اذا اشترى دارا فقبل ان يقبضها
وهي الاخر جاز الهبة لما عرفت ان النصف في العقار قبل القبض يجوز كذا يجوز هبة درهم صحيح
لرجلين لانه هبة مشاع لا قسم وانما قل صح لان النفس في حكم مودع كما عرفت فيكون
قما قسم فلا يقع هبة لرجلين للشوع معه ورجاه قال رجل وهبت لك درهما منها
ان استوياي قد لم تجز ولا جارت والفروع ان الهبة في الوجه الاول تناولت اوصافها
بحول فلا يجوز وفي الوجه الثاني تناولت قدر درهم منها وهو مشاع لا يحل القسمة فتجوز
وتجوز ايضا هبة آتية متروكة في دار الاسلام لطفله لانه يدكولي باقية عليه حكما لقيام اهل الدار
عليه فصح ظهوره بانه ملكهم ان دخل فيها ولو وجبه بعد دخوله فيها لم تجز وقد مر في باب ابتلاء
الكفار وكذا يجوز هبة ابتداء دون الوصية اذا اذن له اي الموهوب له الواهب في قبضه و
هبة ارض فيها ارض دونه اي دونه الذرع او نخل فيها ثم دونه اي دونه الفدان امره اي الواهب الموهوب
بالحصص في الذرع والجواز في غزاة المانع للجواز الاشتغال بملك الواهب فاذا اذن الواهب في
النقص والحصص والجواز وحصل الموهوب له زال المانع فجاز الهبة **باب الرجوع عنها**
صح الى الرجوع في اجبني اراد به من لم يجز دارهم محرم منه فخرج به من كان دارهم وليس محرم

ومنه كان محققا وليس ينبغي رجمه ولا قال ومنه المحرقة بالقرابة واحترز به عن المحرقة بالسبب
 كما لا بد والامرات والاخوة والاخوات من الرضاع وعن المحرقة بالمصاهرة كأمهات النساء و
 الربات والزواج البيني والبنات وقال ان حق الرجوع فيها قوله دم لا يرجع الواجب في هبته
 الا لو ولد فيها لب لولده ولما روى في قوله دم الواجب في هبته عالم ينسب من ابي الميوس
 والمراد حق الرجوع بعد التسليم لانها لا تكون هبة حقيقة قبل التسليم والمراد ما روى ان لا يتفرق
 بالرجوع لا قضاء ولا رضاء الا لو ولد اذا احتج بالانكاح فانه يتفرق بالاخذ لحاجة الى الانكاح
 ويسمى ذلك رجوعا نظرا الى الظاهر وان لم يكن رجوعا حقيقة على ان هذا الحكم غير مختص بالهبة
 بل الاب اذا احتج عليه لاخذ من مال ابنه ولو كان غائبا كما ذكر في باب النفقات قال صدر في
 ونحن نقول به لا ينبغي ان يرجع الا لو ولد فانه يحتاج للحاجة فتوقع بعض الناس من قوله ونحن نقول
 به ان الاب ان يرجع فانه لا يملكه ايضا مطلقا وهو وجه ما نقلناه في النفقة عن قوله فانه
 يحتاج للحاجة فان مراده ما ذكرنا حتى لو لم يحكم له لاخذ من مال ابنه فانه ما توقعه في الف
 لنسبح علمنا ان كتماننا وغيره ان قرابة الولادة من جملة الكوائف كما في الابد والامرات وان
 علو الاولاد وان سفلو والاخوة والاخوات واولادها وان سفلو والاعمام والعمات
 والاقوال والخالات فقط فان اولادهم ليسوا بحارم كما ذكر في كتاب النكاح ثم ان موانع الرجوع
 في الهبة سبعة ذكر الاول بقوله ومنه المحرقة بالقرابة ووجه كونها مانعة ان المقصود هو
 صلة الرحم وهو يحصل بها فانها اذ هبت في الحرام وكل عقد فاسد مقصوده يلزم وذكر الثاني بقوله
 وزيادة منقطعة عطف على قوله المحرقة بالقرابة كبنات وغريس ومن وجه كونها مانعة ان الرجوع انما
 يقع في الهبة والزيادة ليست بموهوبة فلم يقع الرجوع فيها والفصل غير ممكن لرجوع في المال الزيادة
 فامتنع الرجوع املا وذكر الثالث بقوله وموت احداهما اي اذا مات الموهوب له فانه المالك قد انتقل
 الى الورثة وانما اذا مات الموهوب فلا ان ينقل لم يرجع حق الرجوع الا للموهوب والورثة ليسوا بموهوبين
 وذكر الرابع بقوله وعوض فانه حق الرجوع في الهبة كان للخل في مقصوده وقد عزم ذلك بوصول الموهوب

اضيف

اضيف اليها اي الهبة بان قال اخذه عوضا من هبتك او بدلا عنها او بغيرها او كانا فقبض لم يرجع
 فلو وهب وعوض ولم يصف رجوع كل هبة مطلقا اي سواء كانت عوضا عن الهبة او الهبة عوضا عن الهبة
 بالموهوب له او الاقارب عوضا عن الهبة فلم يرجع حق الرجوع وكذا ليس الاجنبي الموهوب بالرجوع في عوضه
 لانه متبرع عن الموهوب له لا سقاط حق الرجوع عليه وذلك جائز ولا يرجع الموهوب على الموهوب له
 اذا كان بغير امره لانه تبرع وكذا اذا امره الا اذا قل عوضا عن الهبة فانه خاص كذا في الايضاح وذكر الثالث
 وخروج الموهوب فانه يتبدل المالك كبديل العين وقدر يتبدل السبب وذكر السادس بقوله والرجوع
 فانها نظير التوبة المحرقة في التواصل برسل جريانه الارث بينهما لا يجب وبطلان مكان المقصود
 الصلة وقد حصل وقت الهبة حتى لو وهب لامرأة ثم كبرها لم يرجع فيها ولو وهب لامرأة ثم
 ابنا فليس له ان يرجع لعدم العلاقة بينهما في الاول وقت الهبة ووجودها في الثاني وقتها وذكر
 السابع بقوله وهلاك الموهوب فانه اذا هلك نفذ الرجوع ولو ادعى الموهوب له الهلاك صدق
 بلا حلف كذا في الكافي وضابطها الرضا في كوائف حروف ومع خرقه ما فوذا قبل ومانع عن الرجوع
 في الهبة باصايج حروف ومع خرقه فاللال الزيادة والميم موت احداهما والعين عوض والحاد
 الزوج من المالك والزراء الزوجية والنفاء الملاك الخرق الطعن والفرق
 السنان فكانت شبه الدرع بالسنان وهب لافيه واجنبي هبتا فقبضه اى الاخ والاجنبي
 العبد له اي الموهوب بالرجوع في نصيب الاجنبي لان الهبة صحيحة في حقه لكون العبد مالا يقيم
 ولا مانع من الرجوع بخلاف الاخ فانه القرابة فيه مانعة عنه وهب لرجل شيئا وقبضه الرجل فوجه
 اى الرجل الشيء الاخر ثم رجع الثاني اورد عليه فللاول الرجوع فيه لان الموهوب مالا عاد الى الثاني
 بالرجوع لاسبب جديد كان للاول الرجوع فيه ولو نفذ به الثالث على الثاني ان كان فقيرا
 او باع منه غيبا كان او فقيرا لم يرجع الاول لانه هذا ملك جديد لعوده اليه بسبب جديد حتى
 الرجوع لم يكن ثابتا في هذا المالك فلا رجوع كذا في المحيط يرجع في استحقاق نصها اي نصف الهبة
 والمراد الموهوب بنصف عوضه لانه لم يرفع اليه الا ليل لم له الموهوب كله فاذا مات بعض

يرجع عليه بقدره كغيره من المعاوضات التي استحقاق نصفه يعني اذا استحق نصف العوض لا يرجع
 بشئ حتى يرد ما بقي من العوض لانه يصلح عوضا عن الكل ابتداء وبالاتفاق ظهر انه لا عوض الا هو
 بخير لان حقه في الرجوع لم ينفذ الا بسلم له كل العوض ولم يعلم فان شاء رد ما بقي ويرجع في الكل
 وان شاء استسك باق و لم يرجع بشئ بخلاف ما اذا كان العوض شرطا لانها تتم بغيرها فيوزع
 البديل على المبدل منه فاذا استحق بعضه يرجع بايقاضه عن العوض كذا في الاسرار ولو عوض نصفها
 يرجع بالكل العوض لان التعويض مانع فاذا وجد في النصف يمنع بقدره ولو باع نصفه الاول يرجع
 في النصف لان الما يرجع في الكل فحق البعض اولى فلا يمنع بيع النصف وهذا يرجع انما يقع
 بحيث يؤخذ الموهوب من يد الموهوب له براض من الطرفين او حكم قاض لان الرجوع في الحصة
 يختلف فيه فممن رضى ومنهم من ابي وفي اصله وهما لان الواجب ان طلب بقية الموهوب
 لم يمنع ملكه وفي حصول المقصود وعدمه خلاف ان من الجائز ان يرد مراده الثواب والتواضع
 هذا لا يرجع لحصول المقصود ومن الجائز ان يرد مراده العوض فعلى هذا يرجع فلا يرد في الفصل ايضا
 او القضاء فحق اعتاق الموهوب له العبد الموهوب بعد الرجوع متعلق بالاعتاق قبل القضاء لانه
 لا يخرج من ملك الموهوب له الا بالقضاء فيصح اعتاقه قبله ولم يمنع الى الموهوب له ملكه ابي
 الموهوب بعد الرجوع وقبل القضاء بعد المنع عن الواجب لقيام ملكه فيه فكذا اذا هلك في يد
 بعد القضاء لم يمنع لان اصل قبضه لم يكن موجبا لخا ان التعويض عليه وهذا دوام عليه واستمراره
 انشئ متبذرة باصله وكثره فحقه به اي ملكه بعد القضاء والمنع اي منعه بعد القضاء وطلب الواجب
 فان الموهوب ح يوجه امانته عند الموهوب له والمنع بعد الطلب يوجب الضمان في الامانة ومع
 اصرها عطف على قوله براض الى الرجوع براض او حكم قاض فيحق انعقد الهبة من الاول واعادة
 الملك القديم لاهبة الواجب فلم يشترط قبضه اي قبض الواجب لان القبض انما يقترن في انتقال
 الملك لاني هو الملك القديم وصح الى الرجوع في الشارع الغالب للقيمة كمنصف دية وجبت ولو
 لو كان هبة لما وقع فيه تلف الموهوب في يد الموهوب له فاستحق وختم لم يرجع على الواجب لانه عاقبة

يبيع

يبيع فلا يسقط فيه السلامة فبطلان الرجوع مانع ثم زال اي مانع عاد الرجوع بانه اذا
 في الدار الموهوبة وبطل العوض الرجوع الواجب بسبب البناء فممن الموهوب له البناء
 وعادت الدار كما كانت وله ان يرجع فيها بخلاف ما لو اشترى عبدا بالقياد ثلاثة ايام فحق العبد
 في هذه القياد وخاصة اشترى البائع في الرد وبطل العوض حقه في الرد بسبب الحق في هذه
 القياد ليس له ان يرد كذا في الحيط وهي بشرط العوض هبة ابتداء اذا ذكره بملكه على ان يرد
 وهبت له هذا العبد على ان يرد فحق هذا الثوب وانما اذا ذكره بكون البناء ان يرد وجبت
 له هذا الثوب بعد ذلك هذا او بلف درهم وقبله الاخر بغيره ابتداء واشترائه بالايجاج كذا في
 شرح الهداية وغيرها فشرط قبضها اي العاقدين للعوضين لكون كل منهما هبة وبطلت البيوع
 كما هو حكم الهبة ولم يكره هبة الاب مال طفله بشرطه كالم يكره هبة به وبيع اشترائه فممن بالبيع
 خيار الرؤية وتستعقب الشفعة كما هو حكم البيع هذا عندنا وعند زفر واث في بيع اشترائه
 واشترائه لان العبرة بالمعاني ولنا انه اشتمل على جهتين فيجمع بينهما ما لم يكن عارا بشبهه فان
 قلت الهبة تملك عين بلا عوض والبيع تملك عين بعوض فكيف يجمع بينهما وايضا التملك
 لا يجرى فيه الشرط وكله على تعيد الشرطية قلت قد عرفت ان معنى كونها تملك بلا عوض لا بشرط
 عدم العوض فلا ينافي في كونه بيعا وعرفت ايضا ان الشرط المناخي للتمليك شرط فيه معنى التبرع
 او القمار لا يطلو الشرط حتى لو قال بعث هذا منك على ان يكون بكذا لك صح البيع فيكون مانعي
 فيه شرطا ابتداء نظر الى العبارة حتى لا نصير كالبيع لازما قبل القبض وشرطا بمعنى العوض نظرا
 الى ما يقول اليه حتى يوفق عليه احكام البيع حالة البقاء وهب كرايا فحقه الموهوب له
 لا يرجع فرق بين هذا وبين الفصل بان في القصة زيادة متصلة دون الفصل كذا بعد كذا في السلم
 في يد الموهوب له وجارية علمها الموهوب له الوان او الكتابة او غيرها حيث لا يرجع الواجب في
 هذه الصورة لانه بالالام وتعلم الوان ونحوها ازاد الموهوب فبطل الرجوع وكذا تم وهب
 بفرد ونحوه الموهوب له الى الخ حيث بطل حق الرجوع لزيادة متصلة في قيمة الموهوب تصدق على

كأنها تملك بلا شرط عوض صحيح

على نفي ما قال نفى تصدقت عليك هذه الدراهم او ذهب لغيري قال له وهبتك هذه الدراهم
 لا يرجع اعتبار اللفظ في الاول والمعنى في الثانية كذا في الكتابي **فصل** وهب امره او عظم
 بردها عليه او يمتنع او يستولذ او وهب دارا او تصدق بها على ان ترد عليه شيئا من اوتوصف
 في الهبة والصدقة شيئا من اوصفت الى الهبة لانها لا تبطل بشرط ان ترد عليه شيئا من اوصفت
 العمري وبطل الشرط كما شيئا وبطل الاستثناء الى شيئا العمل لانه انما يعمل في العمل الذي يعمل فيه العقد
 وصرحت ان هبة العمل لا يجوز فلا يجوز استثناءه وبطل الشرط في لفظة مقتضى العقد وهو شرط
 الملك مطلقا فاذا اعتد بشرط المذكورة تعينت بها وجوبها في الاطلاق واعتد بشرطه على قولهم
 او يوصف شيئا من اوصافه المراد به اما الهبة بشرط الوض في الشرط جاز ان فلا يستقيم قوله بطل الشرط
 وان اراد به ان يوصف عن شيئا من اوصافه الوض فيكون كذا في بعض لانه ذكر قوله على ان ترد عليه
 شيئا من اوصافه فيقول فيقول الاول وقوله في الشرط جاز ان ممنوع وانما يجوز ان يكون الوض
 معلوما كما عرفت من المباحث السابقة وصرح به بعض شراح الهبة وكذا الحال في الصدقة اعني كلما
 ووجهها صحت الهبة في الام لان الجنب لم يبيع على ملكه فلم يكن الوض شفو لا بطل الواجب
 بخلاف التدبير يعني بطلها ووجهها لم تنفع الهبة لانه العمل بقي على ملكه لا يجوز تعليق الاراء
 الدين بشرط كونه الى بشرط كاي فلو قال لهدونه اذا جاء غدا فانت ترى منه من اريد بطل الى الاراء
 لانه تعليق بشرط محض ولو قال لهدونه اذا كان لي عليك دين ابرأتك عنه ولم يرد في الشرط
 لانه تعليق بشرط كاي فيكونه بغير اجاز العمري لا الرقبي العمري ان يجعل اده لآخر مدة عمره اذا
 مات ترد عليه فيصح التملك وبطل الشرط والرقبي ان يقول لامت قبلك فليكن
 تملكك مضافا الى ان الاستقبل وهو من الارباب وهو الانتظار كانه ينتظر موته فلا يقع الوض
 التملك في الحال وقال ابو يوسف يصح الرقبي ايضا بناء على انها تملك في الحال واشترط الاستعداد
 بعد موته عنده فيكونه النزع لفظيا **كتاب الاجارة** لا يخرج عن مباحث تملك العمري
 لا يوصف شرعا في مباحث تملك المنفعة بعض فقال هي اخوة فعالة من اجرة باجر من يطلب

الا
 صح

وضرب

وضرب اسم الاجارة وهي ما يعطى من كرى الاجرة وشرعا تملك بغير عوض وانما عدل عن قولهم تملك بغير
 عظم بغير عوض كذا لان كان يترفع الاجارة الصحيحة لم يكن مانعا لتناوله الفاسدة بشرط الفاسد
 وبالشروع الاعلى وان كان يترفع الاثم لم يكن تعقيد النفع والعوض المعلوم صحيحا وما اخبره عنها توفيق
 الاثم كما ان توفيقا ببيع كذا حيث ينال البيع الفاسد عين او دين او نفع الا لان ظاهره وقا
 الثالث شيئا من نفعه وتنقيد بعرض هذه الارشاد كذا او هبتك منافعها يعني ان الاجارة تنقيد
 بلطف العارية حتى لو قال لغيره اعزتك هذه الارشاد كذا وقيل الخائب كانت اجارة صحيحة ان العارية
 فلا تنقيد بلفظ الاجارة حتى لو قال اعزتك هذه الارشاد بغير عوض كانت اجارة فاسدة لا اعارة ولو قال له
 وهبتك منافع هذه الارشاد كذا يجوز ونحوه اجارة كذا في ضاوي المصنوي واختلف في انعقادها
 بلفظ البيع ذكر الشيخ الاحكام ان فيه خلافا للشيخ وقال اذا قال العري لغيره بعث نفسي منك
 شهر لعمري كذا فهو اجارة وعن اكثر من ان الاجارة لا تنقيد بلفظ البيع ثم رجع وقال تنقيد كذا
 في الخلاصة ويعلم النفع ببيان التمة طالت او قصرت كالسكنى والزراعة مدة كذا اي سكنى الدار
 او الارض او الزراعة مدة كذا وبيان العمل كالصبغة والصبغ والخطبة ونحوها او الاشارة عطف
 على بيان اي علم النفع ايضا بالاشارة كقول هذا اليتم فان النفع ليس بشارة اليتم كنه يعلم من الاشارة
 انه انفع الحضر ولا يلزم الاجر بالعقد اي لا يملك بنفس العقد ولا يجب تسليمه به عينا كان او دينا لانه
 العقد معاوضة واحده العوضين منفعة تحدث شيئا فشيئا والاخر مال ومقتضى المعاوضة المساواة
 فمخرجه الرافعي في جانب المنفعة الرافعي في جانب البذل بل بتجمله بان يعطيه قبل حلول الاجل فانه
 يجوز هو الواجب بالعقد حتى لا يكون له فسخ الاستعداد او شرطه اي شرط تجمله حال العقد فانه يجب محله
 او الاستعداد اي الاستعداد المنفعة الموصود عليها فانه الاجم يجب ايضا او تملكه منه اي الاستعداد
 وخرج على هذا بقوله فيجب الاجر لو ابرقت ولم تكن لوجود التملك من الاستعداد وقوله ويسقط اي الاجر
 بالغيب انما يغيب ما غاب من يبره يسقط الاجر للموجر طلب الاجر للدار والارض لكل يوم وللدار لكل
 مرحلة والقياس ان يطلب في كل ساعة بحسبه تحقيقا للمساواة كما عرفت لكنه يقتضي ان يخرج

اذا لم يعلم خصته الاستغناء فخرج الى المأذون والحيطة ونحوها يعني الموجب طلب الاجر في هذه الصناعات
 فخرج الى العمل لا بكل يوم وان عثت في بيت المشاجر حتى اذا عمل في بيت المشاجر ولم يفرغ من العمل
 لا يستحق شيئا من الاجر على ما في الهداية والتجريد وذكر في المصنف والفتاوى الظهيرية والريضة وشروح
 الجامع الصغير انه اذا غلط البعض في بيت المشاجر كجب الاجر له بحسبه حتى اذا سرق الثوب بعد ما خلا
 بعضه بقي الاجر بحسبه والتجريد في المختار طلب الاجر للمخبر في بيت المشاجر بعد افراده من الثوب
 فانه اخرجه بعد فله الاجر ولا غرم له شيئا ان الاجر والغرامة لا يجتمعان وقوله الاجر ونعم قال
 في الوقاية فان اخرج بعد ما خرج فله الاجر وقوله لا ولا غرم فيها وقال من شربعة في الاخراج قبل
 الاخراج وبعد الاخراج اتوا فيه بحث اما الاول فانه مخالف لما في شروح الهداية ان فيما قبل الاخراج هو
 الاخراج غرما حتى قال في غاية البيان انما فيه بعدم الغرامة في صورة الاخراج بعد الاخراج من الثوب
 لانه اذا اخرج قبل الاخراج فله الغرامة في قول اصحابنا واما ثانيا فانه مخالف للقاعدة القوية الآتية
 ذكرها انه ان الاجر لا يشترط فيه ما تلف بطله فان قيل وضع السئلة فيما اذا اخرجته في بيت المشاجر وانه
 يمنع ان يجزئه لغيره فيكون اجرا خالصا وان ما تلف بطله لا يفهم قلنا قد خرج الشراخ بانه اجرة مشرك
 حيث قالوا اجرة الوجه من وقع العقد في حقه على المدة بالتخصيص كما سبناه كذا استخرج شبرا
 للخدمة على ان لا يخدم غيره وما نحن فيه مشاجر على العمل بلا بيان المدة ولا مدخل للفعل في بيته فكان
 اجرا مشركا ولقد اختلفت العبارة المتأخرى ومنشأ هذه المسئلة ان صاحب الهداية قال فلو اخرج
 او سقط منه قبل الاخراج فلا اجر له للملاك قبل التسليم فان اخرجته ثم اخرجته فله الاجر
 لانه صار مسلما بالوضع في بيته ولا غرامة عليه لانه لم يوجد منه الجناية فيجعل صاحب الوقاية قوله ولا غرامة
 عليه متعلقا بما قبل الاخراج ايضا فلو لم يفرغ من العمل لم يلزم الصواب والرجوع الى ان من فعله ان في الهداية
 كالصباغ والتفصيل بقصر البناء ونحوه فيكون له الاجر واخرجه عن غرضه غرضه من الثوب كما سبناه
 بحسب العيون للاجر لان العقود عليه وصفا في العمل فكان حق الجبس الاستغناء البذل كما في البيع
 فلا غرض ان ضاع العينة بعد لانه امانة في يده ولا اجر لان العقود عليه هلك قبل القبض ومنه لا اجر له

كالتمثال

كالتمثال والملاح وغسل الثوب بغير ما ذكر لا يحس له الاجر ذكرناه في نهاية ان القصار اذا لم يكن له عمله
 ان لا يملكه الدور ان اختلفوا فيه ولا يصح ان له حق الجبس على كل حال لان البياض كان مترا وقطره
 بفضله بعد ان كان هاتكا بالاستعداد فصار كانه احدته بالانظار وعراه الى الجامع الصغير في ضمان
 بخلاف راد الا ببق حيث يجوز له حق الجبس وان لم يكن له العمل ان في العيون فانه كان على شرف الهداية
 كانه اجبا وباع منه بالجمل ان شرط عمله لا يستعمل غيره لان العقود عليه العمل في محل معين فلا يفرغ
 غيره والا اي وانه لم يشترط عمله جازا استعمال غيره لان الواجب عليه احوال العقود عليه ويمكنه
 الا بقاء بنفسه وبلا استعانة بغيره استاجر رجلا ليجي بعباله فأت بعضهم فجاءه عن بقي فله الاجر
 بحسبه لو كان عبدا معلوما لانه ادفع بعض العقود عليه في حق العوض بقدره والا اي وانه لم يكن
 عبدا معلوما فكذلك كل الاجر ومنه استاجر رجلا لايصل الى خطه او يرد الى بيته رده الى الخط
 والراد او يوجه الى زيد او غيره ذكره في النهاية لا شيء له اي لا اجر لان العقود عليه في الكتاب نقله لانه
 العقود او وسيلة اليه وهو العلم بان الكتاب كمنه الحكم تعلق به وقد نقضه بالعود فيسقط الاجر
 وبصره كالتأنيط اذا غلط الثوب ثم نقضه فانه لا اجر له وكذا الراد فانه بالعود نقض تسليم العقود
 عليه فان دفع الخط الى ورشته في صورت الموت او في تسليم اليه اذا حضر في صورة الغيبة وجب
 الاجر بالرهاب بالاجماع وهو نصف الاجر السعي لانه انما باقضي ما في وسعه وازوجه ولم يوصله
 اليه لم يجب شي لان استيفاء العقود عليه وهو الاصل صحيح استيجار واراد ان يكون بلا ذكر ما يعمل فيه لان
 العمل المتعارف بينهما الكسبي فيصرف اليه وانه لا يتفاوت فيصح العقد وله كل عمل لا تلاؤم
 سوى بعض البناء كالفصارة لان فيه خيرا ظاهر فينقيد العقد باقرضا ودلالة اراض خطف
 على داراي فتح استيجار ارض لبناء او غرس لانه منفعة معلومة تقصد بقصد الاجارة عادة فاذا
 مضى المدة قلعه في البناء ونحوه وسلم الارض فارغة الا ان يفهم للموجر قيمة اي قيمة البناء ونحوه مستحق
 النفع فاذا مضى بملكه الارض المستاجر ان نقض التعلق الارض والا فبفضاه او يرضى الموجر بتركه
 فيكون البناء والنوس لصاحبها والارض لصاحبها او النزع اذا استقصت مدة لا يجبر على قلعه بل يتركه

مقامه بخلاف السلم فان المعقود
 عليه هناك العين لا العمل بخلاف
 ان يعمل غيره صح

باجر مثل ان يدرك لانه نية معلومة فافس رعاة الجانبيين فيه والربطة كالشجر لان لها باقاً
 الارض والنبات كالزروع وقد علم حكم الزرع او دابة عطف على ارض اي فتح استجار دابة للركوب والحمل
 بنوع الحاد واستجار قوب ليس ان يتي الركاب والحمل بكسر الحاء والاباس قال في الكفر والارابة للركوب
 والحمل القوب ليس عطف على الدور في قوله فتح اجارة الدور ففهم منه ان اجارة الدابة وما عطف عليه
 جارة مطلقاً وقد قال في الكافي فانه لم يبين متى ركبا او ما حمل عليهما او من تيس القوب فالاجارة فافس
 ولقد اذنت ان يتي الركاب ان كان عظم بان قال على ان يركب او ليس شاة او يحمل شاة اركب وليس
 من شاة وحمل شاة لوجود الاذن من الركوب وكذا اركب بنفسه او اركب واحد ليس له ان يركب غيره لانه
 تقي من ان لا اصل فصار كانه نص على ركوبه ابتداء كذا في الكافي وان خصص ركاب اولابس قال في
 حقه لا يفرق كذا في الكافي باختلاف استعماله حتى لو استجاره فرفعه الى غيره اجارة او اعارة
 فنصبه وسكن فيه فنه عندي يوسف النخاس في نصبه واختيار مكانه وضرب الاواد
 وعند محمد لا ينفخ لانه ليس في نصه كذا لار وفيما لا يختلف به في استعماله بطل التقييد لانه غير مقيد فلا
 سمي في الحمل نوعاً وقد ذكر كذا في الكافي في الشجر حمل مثله في الضرر ان شاة او دابة والاضحى كالسليم
 والشعر لا لا هو كالحمل واليد حتى اذا استجارها حمل عليها قطعاً شاة وليس له ان يحمل عليها مثل
 وزنه صديراً لانه لا ياتي به الا باليد لانه لا يركب في موضع من ظهرها والقطن تنبسط على ظهرها
 ونحوه بارادف رجل ان ذكر ركوبه اركوب نفسه نصف قيمتها بلا اعتبار الشغل بين المردف والركاب
 فان الخفيف الجاهل بالغروية قد يجره اضر من الشغل العالم باذكار الارادف لانه لو ركبا وحمل على
 عاتقه غيره فنه جميع القيمة وان كان الدابة تطيق حملها لان ثقل الركاب مع الزبي حمله يحمقان
 في مكان واحد فينوي اشق على الدابة اما اذا كانت لا تطيق فيجب عليه جميع الضمان في الاول كلاً وفيه
 بقوله حمل لا لا لو اردف صبيلاً لا يمسك فنه ما زاد الشغل وان كان صبيلاً يمسك فنه كذا في
 كذا في الكافي وضمه بالزيادة على حمل معلوم ما زاد ان الخاف الحمل اي ضمه قد زاد على قدر الحمل المعلوم
 في الشغل لانه هلك بما دونه فيه وغيره ما دونه فيه والسبب الشغل فانهم عليها والا اي لم

نطق حمل

نطق حمل مثله فيضمه كل قيمتها لعدم الاذن يكون اصلاً كالحمل كما يضر به اي الركاب وكيفية وهو
 ان يحميها الى نفسه لتقف ولا تجرى فانه يضمنها لان الاذن يقتضي شرط السلامة لتحقيق المستوي
 برضه وجوازها بالارابة عما في الكافي استوجرت اليه ولو وصليته ذاهباً وجانباً الى الذهاب
 والرجي وردتها اليه عطف على جوازها بالارابة اذا استجارها الى موضع فجاء وزنها الى موضع اخر ثم
 ردها الى الاول ثم نعتت فهو ضامن قيل ثاويل هذه المسئلة اذا استجارها ذاهباً لا جانباً
 لينتهي الحق بالوصول الى الاول فلا نصير بالعود مردودة الى المالكات معنى انما اذا استجارها
 ذاهباً وجانباً نحو منزل الووع اذا طالع في الوعد ثم عاد الى المالك الوفاق وقيل للرجل
 يجرى على خلافه والوقوف ان الووع ثامور بالخط مقصوداً فبقى الامر بالخط بعد العود الى الوفاق
 فيحصل الرد الى نائب المالك وفي الاجارة والعارية نصير بالخط ثامور به تبعاً للاستعمال لا مقصوداً
 فانما انقطع الاستعمال لم يبق هو ثامور فلا يبرأ بالعود وقال في الكافي هذا صحيح وقال في الكافي الاول
 افتح ووزع اي ضمن بنزع سرج حارس كذا في الكافي او بكافة يعني اذا كثرى حماراً مسترجاً ونزع سرجه
 او كفه يضمن مطلقاً اي سواء كان الاكاف تما يوكف هذا الحمار او لا واما الثاني فظاهر واما الاول
 فلان الاكاف ليس من جنس التبرج لا خلاصتها صورة ومعنى فيضمه القيمة اذا عطبت كما اذا
 حمل الحديد مكانه الخنفة واسراج بالاي سرج اي الحمار بتملكه حيث يضمنه كل قيمة لانه نوعه الملاك المدة
 كنه ايد الخنفة باليد وسلوك اي يضمنه الحال قيمة شاة حمله ان هلك سلوك طريق غير طريقه
 الشجر سلوكه ايضاً وقد نفا واما الطريقان بالطول والقصر والصعوبة والسهولة حتى اذا لم
 يتنا واما فان عليه ان هلك اذا فانه في يمينه ح او سلوكه مالا يسلكه الناس اي يضمنه ايضاً اذا
 هلك سلوك طريق لا يسلكه الناس لصحة التقييد وحصول المخالفة وحمله في البحر يعني اذا طلع في البحر
 فيما يحمله الناس فنه اذا تلف لان البحر مثله حتى ان لودع ان يبر بالوديعة في البحر لا البحر ولا الحمل
 الاجرة في الصور المذكورة ان يقع النزل سائلاً فيحصل المقصود استجار ارض الزرع بر من زرع
 فنه ما نقصت لان الرقبة اعظم ضرراً من البئر لانه لا ينفذ رعيها فيها وكثرة المياه الى سقيها مكاناً خلافاً

اي ملك

في المصلحة فيميل الى الحق الجليل لئلا يكون
يجب اجراء المثل لقصور جهته الموقفة

تتعرف

الى شرط فيض ما نقصت بلا اجر لا نصار غاصبا بحيث اشغل الارض بغير ما امر به دفع ثوبا
الى قباط لينتظ قيصا بديهم فخاله قباء خيرا لا دفعه ان شاء فتمت قيمة او اخذ القباء باجر مثله ولم
يزد على المستحق قبل معناه القطر الذي هو دوطاق لانه يستعمل استعمال القيص وقيل هو حجر على الظاهر
لانها يتقاربان في المنفعة لانه يشد وسطه وينتفع به اشباع القيص فقيمة الكوافقة فلا يجاوز به
الاربع الستم كما هو حكم الاجارة الفاسدة دفع غلام الى حائك مدة معلومة ليعلم الصبي على ان يعطى
الاستاد المولى كل شهر كذا جاز ولولم يشترط على اخذ اجر فيكون تعلم طلب الاستاد من المولى اجرا
وعوضه اي المولى من الاستاد ينظر الى البلدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد بالاستاد
بكم باجر مثل تعليم ذلك العمل وان كان يشهد للمولى فباجر مثل الظلام على الاستاد وكذلك لو دفع
اياه ذكره فاضحان **باب الاجارة الفاسدة** نفسه بامور ذكر الاول بقوله بالشرط الفاسد
لان المنافع تكون لها قيمة بالقدرة ونصير ما لا تنفعه الاجارة بالماضة والابدية دون ما سواها
من النكاح والخلع والصلح من دم العهد ونحوها وذكر الثاني بقوله والبيع بان بوجز نصيبا من
داره او نصيبه من دار مشتركة من غير شريكه وانما فسدت لان القصور منها الانتفاع وهو لم
حتى لا يمكن بالمشاع ولا يتصور تسليمه فلا يجوز بخلاف البيع لان القصور به الملك وهو امر حكى
يكن في المشاع فتجوز الاصل في اخراجه عن الشيوع الطاري فانه لا يفسد الاجارة في ظاهر الرواية
كما اذا اجر كل الارض ثم فسخ في النصف او اجر جلال دارهما الواحدة فمات احدهما او بالكلية لانه
شريكه فان كل المنفعة تنحصر على ملكه فالبعض بكم الملك الحقيقي والبعض بكم الاجارة فلا يظهر
معنى الشيوع وانما يظهر الاختلاف في حق السبب ولا جرة لا خلاف السبب في الحكم فانما
لم يظهر الشيوع مع العقد على انه لا يصح في رواية عن ابي حنيفة كذا في الكافي وذكر الثالث بقوله
وجعله المستحق بان جعل الاجارة ثوبا اوداة بلا تعيين وذكر الرابع بقوله وعدم التسمية بان
قال اجر ثوبك داري شهرا او سنة ولم يقل كذا وكذا ايضا اذا اشترى حائونا او دابة
سنة بائة درهم على ان يترها الشاخر ويخونه على المشاخر اجر مثل الباقي لان ما شرط

المرقة

المرقة على المشاخر صارت المرقة من الاجر فيصير الاجر مجهولا ذكره فاضحان وان لم يذكر ههنا لولا
تحت قوله وجعله المستحق فان فسدت بهما اي بهندينه الاجرية وجب اجر المثل باستيفاء المنفعة
او قبل استيفائها لا يستحق الاجر بالقباطين والآية وان لم تفسد بهما بل بشرط او شيوع لم يرد
الى المثل على المستحق اي الى مكان اجر المثل زائدا على المستحق لا يجب الزيادة لانها رضا باسقاط صحتها
حيث سبها الاقل وينقص عنه الى اكانه اجر المثل ناقصا عنه المستحق لا يجب قدره حتى لغا
التسمية وانما الزم اجر المثل في الفاسد بهما بالقباطين ولم يرد على المستحق بغيرهما لان المنافع لا قيمة
لها في انفسها عندنا وانما تقوم بالعقد او شبهته فاذ لم تنقسم في انفسها وجب الرجوع
الى ما توثقت به في العقد وسقط ما زاد عليه لرضاها باسقاط وانما جعل المستحق في التسمية
اتنى كرجوع وجوب الموجب الاصل وهو وجوب القيمة بالغة بالبحث هكذا ينبغي ان يقرر
هذا الكلام فان عبارات القدم مضطربة في هذا المقام فان آخر دارة فخرج على قوله وجعله
المستحق بعينه اي بعينه محمول فكم مدة كسنة اشهر مثلا ولم يرد على المستحق في التسمية لانه اجر المثل
بالقباطين ويصح في الباقي من الدرة آخر دار كل شهر كذا في الشهر فقط وفسد في الباقي
اذ لا يمكن تفصيل العقد على جملة الشهور لجهالتها ولا على ما يبيع الاواني واكمل لعدم اولية بعضها
من البعض فتوقع الاواني واذا تم الشهر الاول فكل منهما ان ينقض الاجارة لا اثر للعقد
الصحيح وفي كل شهر سكن في اوله فانه اذا سكن ساعة من الشهر الثاني فتح العقد فيه ولم يمتد للوجز
ان يخرج الى ان ينقض الشهر الا بعذر وكذا كل شهر سكن في اوله لان التراضي منهما يتم بالسكن في
الشهر الثاني وهذا هو القياس وقد مال اليه بعض المشاخر وفي ظاهر الرواية ككل منهما الخيارات
البلدية الاولى منها الشهر الداخل ويعمها الا ذلك راس الشهر وفي اعتبار الاول نوع خرج الا ان
يسمى الكل بان يقول اجرنا سنة اشهر كل شهر كذا متعلق بالمستحق معا حتى اذا بيعه جملة
الشهور وعيى حصه كل شهر منها جاز العقد لان المرقة صارت معلومة فارتفع المانع من

في الفاسد

في راجد

بالعقد

يوجب ظناً في حقّه وتماماً في كفايه غير ظاهر بل يترجمها لا يمس له ان يفتح الاجارة لان
العقد قد رتبها وقولها غير مقبول في حق من استأجرها وجاز للمستأجر من حقها ان جلت او
برضت لان لبنها بغير الولد وعليها غسل الصبي وتبابة واطلاوح طعام ودعته لان العادة
ان الظئر هي التي تتولى هذه الامور فصار ذلك كالمشروط لا غير شئ منها اي غيب الثياب والطعام
والدهن وهو شئ منه واجره ايجر على الرضعة وارضاعها عليها به وفتح غير هذا بقوله فان ارضعته
بلين شاة او غداة بطعام ومضت لدة فلا يجر فان اجر الرضاع فكانه على الاب كانه ترك الرضاع
حرماناً عن الاجرة فان الارضاع هو اشتراك الولد لبنها بادخل حلقه ثديها في فمه ولهذا قال صاحب الفرية
فان هذا ايجار وليس بارضاع فقولهم فان ارضعته بتركه قبيل الشك كلفه بخلاف ما اذا وضعته
الى خادمتها حتى ارضعته حيث تشاء من الاجر كذا في الكفاية ولم يفتح الاجارة للامانة والامانة
والجوع وتعليم القوان والمفقه والغناء والملاحج والنجوع وفي المحيط في كتاب النكاح اذا اخذ المال
بلا شرط يباح لانه اعطاء مال عن طوع بلا عقيد وعسب النيس وهو انه يجوز تحللاً لينزو على
الاناث والزاد اخذ الاجرة عليه والاصل ان الاجارة لا يجوز عندنا على الطامعات والمعاصي كمنه لما دفع
الفقور في الامور الدينية جوازها المتأخرون ولما قال ويعني اليوم بصحتها ان الاجارة لتعليم القوان
والفقه والامانة والادانة وبكر المستأجر على دفع الاجر ويكسبه وعلى الخوكة المرسومة وهي هدية
تهدي على العلم به على رؤوس بعض سواد القوان سميت بها لان العادات اهداه الخلاوي تغد
الاجارة ان دفع الاخر غزلاً لينسج بنفسه واستأجر حماراً ليجمل زاده ببعضه اي بعض الزاد
او ثوراً ليلخص به ببعض وقبضه هذا الاجر يستحق فيه الطحان وقد نرى رسول الله صلى
عنه لانه حصل الاجر بعض ما يخرج من عمله والبولان في معناه او من يجزئ كذا اليوم كذا اي اذا
استأجر رجلاً ليجزئ هذه العشرة الاضوح من الدقيق اليوم بدرهم فسد عنه باي خيفة لماله الله
المقدود عليه لان ذكر الوقت يقتضي كونه المنفعة وذكر العمل مع تقدير الدقيق يقتضي كونه العمل او
لارتجح لاجرها على الآخر مع ان نفع المستأجر في وقوعه على العمل لانه لا يستحق الآخر الا به كونه

يوجب

الحوار اجرها سنة كذا فتح وان لم يستم اجركل شهر لانه معلومة الا ترى ان اجازة شهر واحد
وان لم يستم فسط كل يوم واول حدة ما سمي بان يقول من شهر جيب من هذه السنة والآتي
وان لم يستم شيئاً فوقت العقد لان الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء وفي مثله ينقسم الزمان
الذي يعقب السبب كانه الاجال باء باء الى شهر والابانة بان حلف لا يجزم فلاناً حيث اجتمعت فيها
الابتداء وبعد الفراغ من التكلم فانما كان العقد حين يهل الحلال اعتبر الاهلة اي شهر سنة
كلها بالاهلة لان الاهلة اصل في الشهر وقال هي واقت للناس والافاق لايام لان الاصل
اذا اقدّر بصار الى البدر استأجر عبداً باجر معلوم وبطعام لم يفتح لهما بعض الاجر اجارة
الحرام فجاذا اخذ اجرة لماروي انه دم دخل الحمام في الحقة وتعارف الناس والحمام لماروي انه دم
اجتمعت واعطى اجرة والظئر باجر معلوم والقياس انه لا يفتح لان زاده على استهلاك العيش وهو
الدين فصار كاستيجار البقرة او الشاة ليشرب لبنها او البستان ليأكل ثمرها وجه الثاني
قوله بغير فان ارضعتم لكم فانه من اجرة رهن وعليه انعقد الاجماع وقد جرى به التعامل في الا
بلا كبر ولا نسلم ان العقد ورد على استهلاك العيش بل على المنفعة وهي صيانة الصبي وتعليم
ثديها وتربيته وخدمته والدين تابع وانما لا يستحق الاجرة اذا ارضعت بلين الشاة لانها لم تات
بالعمل الواجب عليها لانه ايجار وليس بارضاع وطعام او كونهما او عندنا لا يجوز للماله وله ان يملك
انما انعقد العقد لا فضاها الى المنازعة وهما ليس كذلك لان العادة بين الناس التسعة
على الاظفار لان منفعة ذلك ترجح الى اولادهم والنزوح وطناً لاني بيت المستأجر لا يذبح
ليس للمستأجر ان يمنع زوجاته وطناً لان العظمى حق الزوج فلا يجزم منه ابطال حق كل من
ينفسه من وطنه في منزله لان المنزل ملكه فلا يجوز له ان يملكه الا بانه وله ان يزوج في كفايه
بين الناس وعليه شئ من فسخا ففتح اجارة الظئر لو بغير اذنه سواء كان الزوج ممنه يشبهه
تونه امرأته ظئر او لا لان هذه الاجارة توجب ظلاً في حق الزوج والنزوح ان يمنع امرأته عما

اجرة اشترى بها ونفع الاجرة في وقتها على النسخة لانه يتحقق الاجرة بمقتضى العمل او لا فقد
المعقد ولو كان المعقد عليه كماله لم يعمل هذا العمل مستوفيا لهذا اليوم فهو غير مقد وعادة
وعين الى حصة انه اذا سمي عملا وقال في اليوم جازت الاجارة لان في الطرف لا التقدير المدة
فلا يقتضي الاستوفاء وكان المعقد عليه العمل وهو معلوم او انما بشرط ان يتبين ان يكون
انما رها او يسترها لان اثر هذه الافعال يقع بعد انقضاء المدة وليس من مقتضيات العقد
وفيه نفع صاحب الارض فيقدر كالباع كخلاف استجارها على ان يكون لها وزرعها او يزرعها
لان شرط يقتضيه العقد لان الزراعة مستحقة بالعقد ومن لا تاتي الا بالشيء واكره فلا يفسد
به ولا ذكره زرعها او ما يزرع فيها لم يصح لنا الاول فلان الارض تشاجر للزراعة والبناء والزرع
فلم يبين شيئا لم يعلم المعقد عليه وانما التنازع في تفاوت انواع الزراعات واخر بعضها
بالارض فمالم يبين شيئا لم يعلم المعقد عليه الا ان يتم الموصوفان يقول على ان يزرع ما شئت
في يصح لوجود الاذن منه ولو زرعها بلا ذكر الزراعة او ما يزرع ففي الاجل عادي العقد صحيحا
وله المتي لا ارتفاع الجهرالة بالزراعة قبل تمام العقد استجاره جلا لا يفيد او لم يتم حمله فحل
فذلك لم يضمن لان الاجارة فاسدة والعين امانة ولم يوجد البعدي وان لم ينع الكاهن للمقد
فله المتي من الاجر استحقاقا والقياس ان يجب اجرا مثل لانه وقع فاسدا وجه الاتقان
ان الجهرالة ارتفعت قبل تمام العقد فان تنازعا الى العاقبة قبل الزرع في الصورة الاولى او قبل
في الصورة الثانية فثبت الاجارة بمعنى فسخ القاضى دفعا لفساد وان تعدى الى المتأخر
على الزاوية وضمنه او جعل لها مشركا بينه وبين آخر فاستجارها الاخر او جازا الى مكانا كذا
فحل الطعام كله فلا اجر له لانه المتي ولا اجر للمثل اما في الاول فلما تفرق الاجر والنفع لا يكتفان
واما التنازع فلان العقد ورد على ما لا يكتل الوجود فبطل كاجارة ما لا ينفعه لان المعقد
عليه حمل النصف الشايع وعمله غير مقصور لانه فعل حتى لا يتصور في الشايع من حيث انشا
بخلاف البيع لانه تصرف شرعي وهو كماله كمال في المحو في الطريق يعني استجاره رتبة ثم جاز الاجارة

الشرق يعني
فشيء ذلك

في بعض

في بعض الطريق وجب اجرا ماركب قبل الاكثار ولا يجب الاجر لما بعده عنه اية يوسف لانه يجوز
صار غاصبا والاجر والنفع لا يكتفان وعند محمد يجب الاجر كله لانه سيلم من الاتقان فسقط
النفع كذا في الكافي وزاد في شرح الجمع المصنف بعد قوله فسقط النفع قوله وعقد الاجارة
قائم لان الاجارة لا يفتى به وهذه فوجب له الاجر المتي على المتأخر لانه التزام بذلك اجارة
النفع بالنفع كونه اذا اختلفا واذا اتفقا لا يفتى اذا اجره لانه ليسكنه يسكنه واخرى او رتبة
ليكرهما بركوب رتبة اخرى او ثوبا يلبسه ليس ثوب آخر لم يخرجه من الاتقان المعقد عليه ما يشاء
من النسخة وذا غير موجود في الحال فاذا اتفقا الجنس كان كماله المتي بكنه نسبه والجنس
بأنفاده يحرم ان عندنا بخلاف ما اذا اختلف الجنس لان ان في الجنس المختلف ليس يحرم
كذا في الكافي اقول رد على ظاهره ان قوله لان ان في الجنس المختلف ليس يحرم مخالف
لما قلناه في باب الربوا ان وجه القدر والجنس حرم الفضل وان اوجود العلة وان وجهها
وعدم الاخر حل الفضل وحرم ان مثل ان يعلم هو ثوبا في هو ثوبا في شعيرة وان عدا
حل الفضل وان افاضت البز والشعيرة حيث مختلفان وقد حرم النسبة ودفعة ان مراده
بالجنس المختلف ما لا يتوحد فيه قدر كبضع خففة بر كجفنتي شعيرة حيث جازية النسبة لا اختلاف
الجنس واشتاء القدر كما تفرق به وجهها كذلك فانه جنس النفع اذا اختلف وليس النفع
من القدرات الشرعية لم يحرم ان اشتاء جزو شي العلة فيكون هذا اخلالا في قوله وان
عدا حل الفضل وان هذا وقد علق في الحيط عدم الجواز اذا اتفقا الجنس بان المنافع بعد
في الطرفين كانت نشا الا عينا والبيتي وم نهى عن بيع الكال بالكال الا انه خص منه خلافا
للجنس بالاجماع **باب من الاجارة** الاجرة نوعان احدها الاجرة كشروط وما بينهما
الاجرة الخاضعة وسياير بيان الاول من يعمل الواحد كالحياط ونحوه او يعمل له الواحد عملا
غير موقت فانه اذا استجار رجلا ووصف للحياطة او الخبز في بيته غير مقيد بيوم او يومين
كان اجرة مشتركا وان لم يعمل لغيره او موقفا بلا تخصيص يعني اذا استجار رجلا لغيره

شأنه بغيره فهو غير مشترك أن يقول ولا ينع غنم غيري في بيعه أجرة وحيد وشيئا في تحقيقه وإنما
لا يستحق الأجرة المشتركة لأجر الأجر كالتصايع وكوه الأجرة عقد معاوضة فيقتضي
المساواة بين المتوضعين فالتمس المقود عليه المتأجر وهو العمل لا يملك الأجرة عوضا وهو الأجر
ولا يضمن ما هلك في بيعه سواء هلك بسبب يمكن التفرغ عنه كالسرقة والغصب أو بالأكلة كالزحف
الغالب والافارة لأن العين أمانة عنده لأنه قبضه بأذن المالك لمنفعته وهي قائمة بالعمل فيه
فلا يضمن مضمونا عليه كالمودع وأجره الوحد وأن وصليته شرط عليه ضمان لأنه شرط لا يقتضيه
العقد وفيه نفع لأحد المتعاقدين أما فيما لا يمكن التفرغ عنه فبالإجماع وأما فيما يمكن فبالخلاف
فعدمهما يجوز لأنه يقتضيه العقد عندهما وعند بعض لا ذكره وأما في المتأخرين بالقطع على
النصف لاختلاف الصحابة فيه كإني المتأدية بل يضمن ما هلك بطله كالحرق أو خرق الثوب
الحاصل من الدق أي في القصور وزيق الحال فإن التلف الحاصل من زحمة حصل من تركه التوثيق في شدة
في المشي وانقطاع جبل يشتهر العمل فإن التلف الحاصل به حصل من تركه التوثيق في شدة
العمل وخرق السفينة من مدة الأمانة غرق الأمانة غرق من مدة السفينة أو
من دابة وإن كان بسوقه أو بقوده لأن ضمانه الأدق لا يجب بالعقد بل بالجناية وما يجب
بجانب على العاقلة والعاقلة لا تتحمل ضمانه المقود وهذا ليس بجناية لكونه ثار ذنابه أو
هالك من جهات أو قصد لم يجر المعتاد كدابة إلى الأمانة أيضا دابة هلك من قصده ونحوه
لم يجره أي لم يجر المعتاد لأنه التزمه بالعقد فصار واجبا عليه والواجب لا يحمي الضمان
كأنه إذا خسر القاضي أو غدر وحام المقرب منه إلا أنه يمكن التفرغ عنه كدق الثوب ونحوه
أدب قوة الثوب وركته يعلم ما يتحمل من الدق بالاجترار فإمكن تقييده بالسلامة منه
بجلاف القصد ونحوه فإنه يستحق الطبع وضعفه ولا ينفرد ذلك بنفسه ولأما
يكتله من الجرح فلا يمكن تقييده بالسلامة فسقط اعتباره إلا إذا جاوز المعتاد فيضمن
أما إذا لم يملك وإذا هلك يضمن نصف به النفس لأنه هلك بما دون فيه ولم

شأنه بغيره

شأنه بغيره فيضمنه بحسبه وهو النصف حتى أن المتأثر لو قطع المشقة وبراء المقطوع يجب
عليه بنية كاملة لأن الزائد هو المشقة وهو عضو كامل ويجب عليه بنية كاملة وإن ماتت نجس
عليه نصف القيمة وهي من الغرائب حيث يجب الأكثر بأجره ولا يقل بالهالك ذكره الرقيق فإنه المكسر لأن
في الطريق ضمن الحال قيمة في مكان عمله بالأجر أو مكان كسره بحسبه أجرة أما الضمان فلا ينفذ بغيره لأن
الأفضل تحت العقد عمل سليم والغصب غير داخل وأما القبار فلا إذا المكسر في الطريق والمحل شي واحد
بنيته أنه وقع بعد ثبوت الاستدانة من هذا الوجه وله وجه آخر وهو أن الاستدانة العمل حصل بغيره فلم يكن
تعدا أو أنها صار تعدا عند المكسر فيعمل المالك في الجنبه شيئا فإن مال الكونه شغرا يضمنه في الاستدانة
ولا يجب للأجر إذ بقي أنه كان متقدما على الاستدانة وإن مال الكونه شغرا وتناهي في الاستدانة وأما ما تضمنه
عند المكسر ضمنه قيمة عند المكسر وإعطاء أجرة بحسبه وثاني النزاع بين الأجير الخاص وبينه أجرة وحيد
أيضا وهو من عمل لأجره عملا مؤقتا بالتخصيص وفوايز القيد عرفت مما سبق وشيخ الأجر تسليم
مئة وإن لم يفعل كما جبر شخص لخدمته أو رعي غنمه وليس أن يعمل لغيره لأنه منافعه صارت مستحقة
له والأجر مقابل ما يستحقه مالم يمنع من العمل مانع كالمرض والمطر ونحو ذلك فبأنه مع المكسر من العمل
اعلم أن الأجير لخدمته أو رعي الغنم إنما يكون أجرة خاصة أو شرط عليه أن لا يخدم غيره ولا يربي غيره أو يركب
الدابة أو لا يخال يشجر رعيًا شجر يربي غنما سمائة بأجر معلوم فانه أجرة خاص بأول الكلام أقول
أنه أوقع الكلام على المرة في أوله فيكون منافعه المتأخر في تلك المرة فيمنع أن يربي غيره فإنما أضافه
بعد ذلك رعي الغنم كجمل أن يجوز الاتباع العقد على العمل فيصير أجرة مشتركة لأنه من يبيع عقده على العمل
وإنه يربي لبيان نوع العمل الواجب على الأجير الخاص في المرة فإن الأجرة على المرة لا تقع في الأجير الخاص
بالمبيت نوع العمل بأنه يقول استأجرتك شهرًا لخدمته أو لمحصاه فلا يتغير حكم الكلام الأول الاحتمال
ينبغي أجرة وحيد بالمقتضى خلافه بأن يقول علان رعي غنم غيري مع غنمي وهذا ظاهر وأما قوله بأن أجرة
لرعي غنما سمائة بأجر معلوم شجرًا فحيزه أجرة مشتركة كأول الكلام الاتباع العقد على العمل في أوله وقوله
شجرًا آخر كلامه كجمل أن يجوز الاتباع العقد على المرة فيصير أجرة وحيد ويجعل أن يجوز لعقد العمل الرعي وقع

أمرت أن تصنع ثوباً جديداً فصبغته أصفر وقل الحياطة والصباغ ما أمرتني به هو الذي فعلته فالتقول
في الصورة من ثوب مع البس لأن الأول مستفاد من قبله فكان القول قوله فيما دون فيه فإذ لم
يكن لها رتبة فكلت رتبة الثوب في الصورة الأولى فبما شاء ضمنه قيمة الثوب غير محمول ولا أجر له
وإن شاء أخذه وأعطاه أجر مثله ولا يجوز له السبق لأنه اشتل امره في أصل بالمره به وهو القطع والجملة
لكن خافته في الصفة فاختاراً ما شاء وفي الثانية خير إن شاء ضمنه قيمة ثوب أبيض وإن شاء أخذ
ثوبه وأعطاه أجر مثله ولا يجوز له السبق أيضاً والعقل رتبة الثوب في الأجر وعدمه أي صدق رتبة الثوب
مع بيبه في قوله عقلت لي جناناً لا صانع قال بل بأجر لأنه ينكر العقد وجوب الأجر ويعتقد عمله
فصل في الجارة تنفع الجارة ولاية الفسخ لا الفسخ لا احتمال الانسحاب بوجه آخر وهو أن
يقول تنفع خيار الشرط بالاشارة أو سنة على أنه أي المنسحب أو المخرج بخياره فبما تلتك أيام وأما
تنفعه بالاشارة عقد معاوضة ولا يجب قبضه في المجلس ويكتمل الفسخ بالاقالة فيكون شرط الخيار فيه
كما يبيع بخيار الرؤية لأنه على ما علمه فلم قاله اشتري ثوباً مني بكذا فله الخيار إذا رآه والاشارة
شراء المتأخر فبما وله ظاهر العقد لفظاً أو دلالة وبخياره يجب حصول قبل العقد وبعده أما جواز
الرد بيب حاصل قبل العقد فظاهر وأما جوازه بانه العقد فكانه المصود عليه وهو المنافع وأما
توضيحه شيئاً فشيئاً وكلها كذلك فكل جزء منه بمنزلة الابتداء فكانه العيب حاصل قبل القبض وذلك
يجب الخيار كما في البيع وعلى هذا الفرق بين أن يكون العيب حادثاً بعد قبض المشتري أو قبله لأن
الذي حدث بعد قبض المشتري كانه قبض المصود عليه وهو المنافع كذا في شروع الهبة بقوت
المنفعة صفة عيب كخراب الدار وانقطاع ماء الرعي وما دأب الأرض فأن كلامها لا يفتوت المنفعة ثبت
خيار الفسخ أو كحل به عطف على يفتوت به أي بالمنفعة يعني أن العيب لا يفتوت المنفعة بالكلية بل بخل
بما يجوز أن ينفع به في الجملة كرض العبد ودر البرية فإن الاجارة تنسخ به أيضاً فلو لم يخل أي العيب
به أي بالمنفعة أو تنفع إلى المشتري بالجل بالمنفعة واستوفى المنفعة وقد رضي بالعيب أو زل إليه الأخلال
الوجز سقط خياره لزوال سببه ولذا قالوا أن العيب إذا لم يخل بالمنفعة المقصود لم يكن جواز الفسخ

نحوها

نحوها إذا كان في الدار حائط الجمل ولا يستفاد به في سكنها وسقط تلك الحياطة ليس له ولاية
الفسخ لأن المصود عليه المنفعة فإذا لم يتمكن الخلل فيها لم يثبت الخيار وبعد عطف على خيار
الشرط لزوم ضرورة لم يستحق بالعقد أن يبقى أي العقد كما في سكون وجوب عرض استوجبه جازم وهو الجواز
لأنه فأن العقد ان يفتوت من قبله من صحيح وهو غير مستحق بالعقد وموت عرس أو ضلوعاً
استرجع إلى الطباخ لم يخل ولم ينفذ فأن العقد ان يفتوت من قبله من غير الوفاء له في غير الوفاء ولزوم
وبه عطف على لزوم ضرورة لا يقضي إلا بتمه الكسوة فأنه إذا أبركاً أو داراً ثم أفلس ولم يرد
لا يقدر على قضاء الأثمان ما أبركاً أو داراً فأنه تنسخ والآدم ضرر المجلس وسفر عطف على لزوم
وشارع عبيد الخدم في الضرر مطلقاً أي غير مقيد بكونه في الضرر أو كونه في الضرر فأنه
منع مالكه عن الضرر فللمشتري الفسخ لوجود العذر وإن أراد المشتري سفره فله الفسخ لوجود
العذر وإن رضي المالك بسفره فليس للمشتري الفسخ لأن قضاء العذر وأفلاس المشتري كان
لغيره فأن الاجارة ان يفتوت لزوم أداء أجره كان وهو يفتوت بالأفلاس وأفلاس المشتري يعمل
بأله استرجع إليه ليخط فترك عمله قبل بقوله يعمل بأله لأن من ليس له مال ويعمل بالأجر فليس
بالأجرة ومتراض فلا يتحقق العذر في حقه وبداء مكرري الدابة من سفره فأنه عذر لأنه
لومضي على موجب العقد لزوم ضرر زائد لا احتمال كونه قصده سفره فخرج فذهب وقته أو طلب
غيره لم يضر والاشارة فافتقر بخلاف متعلق بقوله وخياط يعمل بأله استرجع إليه ترك مشاجرة
أي مشاجرة عبيد له ليخط يعمل متعلق بالترك في العرف فأنه لا يجوز عذر إذا يكنه أن يعقد
الغلام للجملة في تاجه ويعمل في العرف في تاجه أخرى وبداء الكاري متعلق بقوله وبداء
الكاري فأنه أيضاً ليس بعذر إذا يكنه أن يعقد ويسعد دابة على يد تلميذه أو أجيده وبيع ما أبركاً
متعلق بقوله ولزوم دين فأنه أيضاً ليس بعذر بدون كونه دين كما مر وتنسخ الاجارة بلا
حاجة إلى الفسخ بوث أصح من أي العاقدين ولو عقد هاتين لأن الوقيت بالمنفعة المملوكة لغير
العاقدين مستحقة بالعقد لا تنقل إلى الوارث وهو لا يجوز ولو عقد هاتين لغيره لا يفتوت

أو الاجارة المملوكة

هو لا يوجب رجوعه في نفسه فانه لو لم يكن له شيء من الاصل في نفسه لم يكن له شيء من الاصل في نفسه
اقول هذا القول بغير دفع ما اعترض صاحب الكافي على القولية بوجهين احدهما انه جعل في كتاب العارية
حديثين اللذين يعني حديثك وحديثك حقيقة لئلا يثبت العارية وجهاً لتلك المنفعة ثم ذكر في
كتاب العارية في بيان انما هو وحديثك على هذه الولاية اذا تولى بالولاية العارية وعلى ما في الرجل هو الا يوجب
حقيقة فيكون عارية لكنه جعل العارية في كتابها انما اذا كانا لئلا يثبت العارية حقيقة وتارة باللفظ بلانية عند
عدم ارادة العارية لا يملك على تلك المنفعة بل على العارية انما انما في الاول فلاته انما يجعل حديث اللذين
حقيقة لتلك العارية وفي العارية جعلها حقيقة له عرفاً فيكونان مجازين لتلك المنفعة وعرفاً فيكونان
واراد جعله الرجل حقيقة لا يوجب حقيقة له لانه فيكونان مجازاً لانه ضرورة فلا منافاة
وانما انما في الثاني فلاته الحقيقة انما تارة باللفظ بلانية اذا لم يوافقها في رجوعه فانه انما انما انما
كانه المعنى العرفي واللفظي المستعمل في الرجوع في الارادة فيجب حمل اللفظ على الادنى لئلا يلزم الاصل
بالسكوت واخذت منك عديس فانه اذا لم يوافقها في الرجوع فيكونان عارية وداري لك سكني وداري لك عديس
سكني فانه لفظ سكني حكم في ارادة النفع فيعرف الاسم في قولك على اعادة الملك ويرجع المعبر عن
شأنه لان النافع تلك شيئاً فشيئاً بحسب مدتها فانه لم توجد له تلك فصح الرجوع ولا يفتقر
اذا هلكت بلانفة لان امانة ولا توجب العارية ولا رضى لان الاعارة دون الاجارة والرجوع و
الشيء لا يفتقر ما فوقه فانه اجر او رضى المستعير فلك العارية ضمنه المعبر عن رضى المستعير لانها اذا
لم تنبأ لهما كما في كل منهما غصباً ولا يرجع الى المستعير على احد اذ ظهر بغيره انه اجر او رضى ولا يفتقر
او ضمنه المستعير ويرجع المستعير على الموصو دفعاً للضرر فوعده ان لم يعلم انه عارية معه وان علم
فلا يرجع لانه لم يفتقر ضماناً للمستعير من الغاصب عالماً بالغصب وتعارى العارية مطلقاً في جوابه
استعماله ولا انه لم يفتقر ضماناً لانها كانت لتلك المنفعة جازان فيه لان الامان تلك
كانت شاعرك تلك انما يرجع للموصو بالضرورة تلك انما يرجع ويعارى بالانكشاف استعماله انما يفتقر
ودفع على قوله ويعارى مطلقاً بقوله فانه استعاره دابة مطلقاً يحمل عليها ما شاء ويصرفه الى العمل ويرك

المنفعة

نفسه

بنفسه ويركب غيره وانما فضل بقوله ضمنه بغيره حتى لو ركب بنفسه ليس له ان يركب غيره اذ انفق
وكعبه ولو ركب غيره ليس له ان يركب بنفسه حتى لو ضمنه وانه الملقح الى العارية لا يفتقر في الوقت
والنفع المنفعة ما شاء في وقت شاء لانه يفتقر في ذلك الغير فلكل النفع على الوجه الذي اذن
له فيه وان فيه ضمنه الى المستعير بخلاف المشرقة التقييد في الوقت لا النفع او بالعكس او فيها
فانه عمل على فاق القيد فظاهر وانما خلاف المشرقة والشرط او خيراً لعارية التقييد والتمثيل و
الضرورة والحدود والمقارب قرض لان الاعارة لتلك المنفعة ولا يفتقر بهذه الامور الا
بالاستهلاك غير ذلك ولا يملك استهلاك الا اذا ملكها فافتقدت تلك غير ضرورة وذلك بالجملة او
الرض والرض اذا تهاجر ارضه لكونه موجبات الرضا كمثل هذا اذا لم يفتقر اليها اما اذا تهاجر ارضه
الارض ليعبر بالانسان او بغيره بالانسان ونحو ذلك من الاعارة فيصير عارية امانة ليس له
الاعارة بالهلاك انما كان نظير عارية المثل والسيوف الحامى وخرج على كونها ارضاً بقوله فيضمنه بهلاكها
قبل الاعارة كما هو حكم القرض في الاعارة الى العارية الا ان الرضا ليعتد والقرض لان منضمها معلوم
تلك بالاجارة فلكل الاعارة ولما في المعبر ان يرجع لان الاعارة ليست بالارضة ويكتفى بغيرها
الى البناء والنزول لانه شاعل ارضه بمكة فيؤمن بالغير فانه اذا شاء ان يرضى بغيرها يرضى بها اذا
الارض بالقلع فيضمنه ليعتد ما مقلوعه ويكونان له كئلاً لا يفتقر ارضه عليه ويستقر ذلك به
لانه صاحب اصل واذا لم يفتقر بالغير التملك الا بانقضاءها ولا يفتقر الاعارة في القلع بل
انما يطلبه الجيب وضمنه رتب الارض ما نقص البناء والقوس بالقلع في وقت العارية لانه مفقود
من جهة حيث وقت له والظاهر هو الوفاء بالهوى فيرجع عليه دفعاً للضرر ويضمن نفسه وكعبه
الى الرجوع قبله في وقت عتي لان فيه خلف الوعد ولو اعار الى رضى للرجوع لا يفتقر الى الارض
حتى يخصص الى النزع اذ ان له ان يخصص مطلقاً الى حوله وقت ام لا لان له نهاية معلومة وفي التملك
مراعاة التخصيص بخلاف القرض اذ ليس له نهاية معلومة فيقطع دفعاً للضرر في ذلك والذات كئلاً
فما طمعتني ارضك لا اعرفني يعني اذا اعار ارضاً بغيره يرضى بغيره ارضك ارضك الطمعتني

ان يغير والاعانة لانه ضيق حيث وضع عندنا لا يفسد حفظه كذا في الحيط وضعه الى وضع المستعارة
 بين يديه فنام فضاقت لم يغير لو كان له نوم جالساً لانه هذا حفظ عانة وضمة لم يفسد حفظه كذا في
 الحفظ ليس للاب اعارة مال طفله كذا في الخلاصة واجرة الرد الى العارية والوديعة والبيع
 والمضروب والرهن على المستعير والمودع والموجر والمضرب والمضروب لانه المنفعة حصلت
 له **كتاب الوديعة** لا يخفى وجه مناسبتها لكتاب العارية هي لغة مطلق الترتيب وشراعية
 تركت للحفظ وكذا الاجاب من المودع كاد وعنده ما يوجب مثله قولاً وفعلان منه وضع ثوبه
 بين يدي رجل سواه قال هذا وديعة عنك او سكنت وذهب صاحب الثوب ثم غاب الاخر وترك الثوب
 ثم فضاء صار ضامناً لانه ابراع عرفاً صرح به فاضمانه والقبول عطف على الاجاب حقيقة
 بان يقول قلت او اخذت او اخذت او عرفاً بان يسكت حين يضع الثوب ولو قال لا اقبل
 الوديعة فوضع بين يديه وذهب فضاء الثوب لا يضمن لانه صرح بالرد فلا يصح رداً لا يوجب
 ذكره فاضمانه وشروط كون المال قابلاً لاثبات الوديعة لانه ابراع عقد استعانة وحفظ
 الشيء بدون اثبات الوديعة محال فابرأع الطير في الهواء والعبد لأبيه والمال الساقط في البحر
 غير صحيح وكلما وجب الحفظ على المودع وصيرورة المال امانة عنده وقرع عليه قوله فلا يضمن
 أي المودع ان هلك او سرت عنده لقوله لم يسر على المودع غير الخلل فان والخل الخامس
 والافعال الحيانة ولو وصليته وحدها لم يسر معها مال المودع وقال مالك فانه في نحو منقراً
 فيضمن كذا الاسماء أي كل اعيان مات جملها بمال الامانة فيضمن الامتثال اخذ الصلة ومات جملها
 سلطاناً او مودع بعض الغايبين بعض الغنيم ومات جملها لا يلا بياض المودع وقاضياً او مودع
 مال البيت ومات جملها لا يلا بياض المودع كذا في الحيانة ويحفظ بنفسه وعياله أي زوجته واولاد
 وولده واجبره ويضمن ان حفظ بغيره أي اودعها غيرهم لانه المال راضٍ بحفظه ووجه
 غيره فيضمن بالتسليم اليه الا اذا خاف عرفاً او عرفاً فسلم اليه جاره او فلت آخر اذا لا يمكنه ان
 يحفظها في هذه الحالة الا بهذا الطريق فصار خادوناً فيه ولا يصرف عليه الا بينة لا يبرئ

ان يغير

ارض كذا لا زرعها عنده اي ضيقة وقال لا يكتب اعرفني لانه الاعارة هي الموضوعه لهذا العقد والكتابة بالموضوع
 اولى وقرآن لحفظ الطعام اولى على الماد من الاعارة لا يختص بالزرع واعارة الارض تارة تكون للزراعة وتارة
 للبناء ونصب النشاطات هناك الكتابة لحفظ الطعام اولى يعلم ان عضة الزراعة هي التوكيل بـ
 العارية والمضروب لانه التزم فعلاً وجباً ولو توكيل به اي بالرد لا يجبر اي التوكيل على النقل الى منزله بل
 يرتفع حيث يجد لانه التوكيل لم يضمن شيئاً بل بعد ان يترشح على الامر بخلاف التوكيل لانه حينئذ كالتوكيل
 بقضاء الدين فانه اذا امتنع عنه لا يجبر عليه رد مستعير الوديعة مثله فيه قوله الآتي تسليم ولو
 وصليته مع عبده اي عبد المستعير او جيره سائلاً او شاهراً لا يملكه الا ان يملكه لانه تسليم حتى اذا هلك لم يضمنه استئماناً
 ما كمل الا ان يملكها او العبد عطف على الوديعة الى اياك لانه تسليم حتى اذا هلك لم يضمنه استئماناً
 والقياس ان يضمن لانه لم يرد العارية على مالكها وعلى وكيل مالكها بضمها وجه التمسك ان لا يتسلم
 المتعارف لانه رد العارية الى الربط او الى دار المالك ووجهه في المالك حكماً فكان ردها الى المالك
 كردها مع عبده المستعير مطلقاً اي سواء يقدم على دابة او لا هو الصحيح واجبره كما ترى مشاهرة او
 سائلاً لانه المالك راضٍ به عادة لو كان المستعار غير نفيس يعني ان جواز رد المستعار الى غلام
 صاحبه او وضعه في دابة او اصطبله انما يجوز في الاشياء التي تقع في يد الغلام عادة وكذا غيره وانما
 اذا لم يكن كذلك كعقد ثلث ونحوه فارد المستعير الغلام صاحبه او وضعه في دابة او اصطبله بغيره
 لان العادة لم تجبر به وانما لو وضعه المودع الى غلام بغيره بخلاف الاجنبى ان خلاف ما اذا ردها مع
 الاجنبى فانه يضمن وبخلاف رد الوديعة والمضروب الى دار المالك فانه اذا ردها الى دارها لم يملكها
 اليه بغيره انما الوديعة فلا تملك الحفظ ولم يرض بحفظ غيره والا لما اودعها عنده وانما النصيب فلان
 الواجب عليه ابطال فعله وذلك بالرد الى المالك العبد المأذون بملك الاعارة كذا في الخلاصة
 والمجهر اذا استعار واستهلكه بغيره بعد الفسخ لانه المصلحة تملك على المأذون بشرط عليه الفسخ فيضيق
 ويطلق اثره في المولى ولو اعادها الى المجرى فملكه فاستهلكه فانه ان لم يملكه لان المجرى يضمن بالاداء ما لا استعار
 ذهباً فقله صبياً ففوق الى الرهن منه فانه كالمضيق بضمه ما عليه لم يضمنه اي المستعير لا يضمنه

يضمن للثمة والنجمة عليه ما استأناه الا ان
 يموت اي المودع مجهول اي لم يبين مال
 الوديعة صح

وبه

ضرورة تسقط النفاق بعد تحقق سببه فصالح اذا ادعى الاذن في الابعاد كذا في بعض النسخ
اذا طلب بترها الى رب الوديعة فمنع ان يودع قاضا على تسليمها فانه اذا طالبه بالرد لم يرد راضيا
باساكنه بعدة فيكون منعها بالمنع فيضحة او تعدي الى الودع وتفسير التعدي بقوله فليس بغير اوك
دائرا او انفع بعضها فانه الودع اذا انفع بعضها ختمها بالانفع منها ولم يضمن كلها او خلطت بالتي
فانه اذا جاءه قبل ما انفع خلطه بالباقي صار ضامنا لجميعه لانه صار كالمكمل بالخلط كذا في
الكافي او جرحها عنده يعني اذا طلبها صا جرحها عنده ثم اقر او اضمنه لان المالك قد لم يرد
حين طالبه بالرد فله ان يساكنه بعد فاصب فيضحة فانه عادى الاقر لم يرد به عن النفاذ لان
المعقد ارتفع فلا يعود الا بالتجديد ولم يرد وانما قال عنده لانه لو امكن عنده به بان قال اجبني عندك
وديعة فلا ياله فقال لا لا يضمن لان المالك عند غيبة المالك من الخلط لانه يقطع به طرحة الطائفة
فلا يضمن به او يضمن الى الودعة في دار امره اي يضمن في غير داره غير ذلك الوارث فيضحة لئلا يضمن
امره او يضمن به لم يميز سواء خلط اجنبه او لا يضمن فانه الخلط استهلاك عنه به
حينئذ مطلقا وانه اختلط الى الودعة به اي قال الودع بلا ضنع منه كما اذا اشترى الكلب
فاختلط اشترى كذا ولا يضمنه اذا لا تعدي منه وهذا اتفاق وانما زال التعدي يعني اذا تعدي
الودع في الودعة بانه اودعها عنده غير ثم زال التعدي فودعها الى يده زال النفاذ يعني ان الودعة
اذا ضاعت بعد الودع الى يده لم يضمن خلافا لث في هذا الذي ذكره حكم الودعة واختلف
في سائر الاماكن قال في النفاذ لو استعار دابة الى مكانه مستحقا ووزعها المستعير الكفاية التي
ثم عاد اليه فوضعه الى يده يرضى على المالك قبل هذا اذا استعار دابة لاجبا انا او استعارة
ذاهبا وجائيا ببراء وهذا القائل سوي بين الودع والمستعير والمشار اذا خلط ثم عادوا
الى الوفاق وروا عن النفاذ ان كانت ثمة الابعاد والاعارة باقية ومنه الشايع من قال في العارية
لا يبرأ عن النفاذ ما لم يرد بها على المالك سواء استعارها ذاهبا وجائيا او لا وهذا القائل يقول
انه المستعير والمشار اذا جالسا ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن النفاذ بخلاف الودع اذا خلط

ثم عاد

ثم عاد الى الوفاق حيث يبرأ والقول الاول اشبه وابنه مال شيخ الاسلام خاخر زاده وله اي
الودع السقر الى الودعة وان كان لها محل معينة ان اسلم الى الطريق بان لا يقصده احد
غائبا وان قصده امكنه دفعه بنفسه ويرفعه ولم يرد الودع عن السفر فان لم يرد انما
قضاعت ضمة اودعها او وودع جلال جلالا يعني الكليات والموزونات والودعات
المقاربة لم يدفع اي الودع الى احد صا حصته بغيره الآخر ولو دفع ضمة وقال يدفع ولا يضمن
فيل الخلاف في التبعيات والتبعيات معا والصحيح انه في التبعيات فقط ولذا قال كافي النقي
اودعها ما يقسم اقتسامه وحفظ كل نصيبه وان كان ما لا يقسم جاز ان يحفظها صا بانه لا يضمن
وذلك لانه رضي بحفظها ولم يرض بحفظ احد صا كذا فان الفصل كالنقطة متى اضيف الى الثاني
فيما يقبل التبرع ينشأ والبعض دون الكل فيقع التسليم الى الآخر بلا رضى المالك وضمة دفع
كله لانا بضمة لان مودع الودع لا يضمن عنده بخلاف الا يقسم فان دفع كله لا يضمن لانه
اودعها مع علمه باستناع اجتماعها عليه سيما او را او امكنها الهبات كانه راضيا بدفع الكل
الى احد صا في بعض الاحوال كذا المرقضا او كذا لانه ببراءه او اسلم احد صا الى الآخر ما يقسم حيث
يضمن بخلاف الا يقسم ثم يضمن احد صا له فودع الودعة له ببراءه او كذا كذا مع انهم عداله ضمة
ولو دفع الى من لا يبرأ منه كدفع الدابة الى عبده وما يحفظه النساء الى يده لا يضمن يعني اودع
رجلا ودية وقال لا ترفعها الى امراتك وعبدك وامتك ووليكك واجبرك وحمم عياله
فانه دفعها الى واحد منهم فحكمت فان كان كذا ببراءه دفع اليه ببراءه كانه له سواء اهل وخدم
هو ضامنه والام يضمن لان هذا الشرط مفيد فانه الا ان الرجل على المال ولا ياتنه عياله كونه
انما يرضى مراعاة شرط بقدر الامكان فان كان كذا ببراءه دفع الى من لا يضمن وهو كذا في حقه
على الوجه المأمور به فيضحة يحفظها على الوجه الممنوع عنه وان كان كذا ببراءه لم يضمن اذا لا يملكه
الخط الابن فلم يملكه العمل به مع مراعاة هذا الشرط فلم يعتبر التعيين بطل فصار كانه قال لا تحفظ
فصار ضامنا لاصله وهذا كما اودع دابة وقال لا ترفعها الى غلامك او نراه عن دفعه الى امرته

والوديعة شئ يحفظ على يد البائع والرجل منه لا يكره بزمانها هذا شرط مناقض اصله فصلا بالطلا
 سما لوانه يحفظ في بيت معين من دار او صندوق معين في بيت معين في البيت تحفظ في بيت اخر
 اي من تلك الدار او صندوق اخر منه اجتهاد ذلك البيت فانه لم يضمن بخلاف الراي الاول
 ان شرط ما يقع اذ كان مفيدا والعقل محتمل والهي من الوضع في دار اخرى مفيد لان الراي يختلفان
 في الالة والحفظ فحق شرط واكثر العقل واما البستان في دار واحدة فحقما يختلفان في الخبر
 فالتمسك منه الاخذ من احد هما ممكن من الاخذ من الآخر فصلا بشرط غير مفيد وتقدر العمل ايضا
 فلا يقبض وكذا الصدوق فانه يقيس الصدوق في هذه الصفة لا يفيد فانه الصدوق وقيل
 في بيت واحد لا يتفاوتان ظاهر الا انه يجوز لها البيت والصدوق فخل ظاهر في قيد شرط
 ويضمن بالجملة او دمع المودع فملك ختم المودع الاول فقط وقال ايضا ان شاء فان
 ضم الاخر رجع على الاول ولو ادعى الغاصب فله الثالث ابا شاء من الغاصب والمودع اما الغاصب فظاهر
 واما المودع فليقبض منه بلا ريب ما كان ثم انه لم يعلم انه غاصب يرجع على الغاصب قوله واذا علم
 فله الثالث في الظاهر وكذا لو ايسر له لا يرجع واليه اشارة في المسئلة في النهاية كما في الغاصب والغصب
 والغاصب والمشتري منه فان غاصبه واشترى صار ملكه بالتقدي من ابتداء لعدم اذن الثالث فكذا
 ابتداء مع الف ادعى جبران كل منهما انه له لودعه اياه فملك لهما هو الف وعليه الف اخرهما
 لان ادعى كل منهما حوت فخرجت اليه لهما واما بخلاف كمال منهما بانواعه لان كلا منهما ادعياه فخره
 والمسئلة على اربعة اوجه لانه ان يملك لهما او يملك الاول او يملك الثاني او يملك لهما فانه
 حلف كمال منهما فلا يثبت لهما وان حلف الاول او يملك الثاني فلا يملك له بيده او فخره وان عكس الاول
 الاول ولا يثبت لثاني وان يملك الثاني ايضا فلا يملك لهما لانه اوجب ادعى كمال منهما عليه بيده او فخره
 وعليه الف اخرى بينهما لان تكوله اوجب كمال منهما الا ان كان ليس معه غيره فاذا حلف لهما فقد صرف
 نصيب هذا الى ذلك ونصف نصيب ذلك الى هذا فيقوم ذلك ادعى حرة عتبه بخلاف المودع المودع
 مثله وضاع المودع ختم الاول لانه سلف على الالة وشرط عليه الضمان فحق استبدط وبطل الشرط في حق

القول

القول في المودع تحفظ على البائعين الثاني لان مودع المودع لا يقبض عند البائعين اذ لم يقبض بعد العتق رعاية الحق
 القول في وضاع المودع عند ثالث يعني اذا ادعى المودع الثاني عند عدم الجور الثالث فحدث عند الثالث فلا
 ضمان عليه وان عتق لانه مودع المودع وهو غير ضامن عند البائعين خفية وغرم الاول بعد عتقه للمودع قوله
 لانه سلف الا آخره وغرم الثاني في الحال لانه استهلكه بدفعه الى الثالث ومودع المودع يضمن اذا جازي
كتاب الرهن مناسبت كتاب الوديعة ان عين الرهن امانة في يد الرهن كما سبنا في يكون
 كالوديعة هو لغة المطلقا وشرا عا جيل الال اخر من رهن المودع والمودع وكذا يحق بغيره كذا في الحق
 منه الى الال هو في ذلك الحق البتة حقيقة وهو دين واجب ظاهر او باطنا او ظاهرا فقط فانه يقع
 بتمتع به ونحوه فخل ودينه ودينه على الكار وان سمي او وجد حرة او مبيعة او تصادق بالدين
 لان الدين واجب ظاهر او هو كالف لانه كره بين مودع كما سبنا او كمالا كما اعيان المقصود بالمثل او
 القيمة والعدم بغيرها الاعيان المقصود بنفسها وسبنا في تحقيق وجه التسمية ان شاء الله تعالى
 حال كونه غير لازم لانه يرفع كالحبة والصدق بالاجاب وقوله كان في القصة فللرهن تسليم والرجوع
 عنه بغيره على قوله غير لازم فان سلم الى الراهن الرهن وقيل من قبل الراهن يجوز ان يرجع الى الراهن
 على رهن الشئ على الشئ وهو الرهن في الارض لان الرهن لم يكره مفرغا عن ذلك الراهن وهو
 اخر من اعلم وهو رهن الشجر وروى الترمذي رهن الارض وروى الزرع وروى دار فرائض الراهن
 من غير اخر من رهن رهن نصف العبد والدار كذا في غاية البيان وهذه المعاني هي المناهضة
 لهذه الاغراض لا ما قبل الاول اخر من رهن رهن الشئ والثالث غير رهن الشئ على الشئ وروى الترمذي
 كما لا يخفى على اهل الفقه لزم الى الرهن هو جزاء لقوله فاذا سلم والتخلية فيه اي رفع المانع من القبض
 في رفاة بكنه فيه قبض اي حكم قبض الرهن حتى اذا وجدت من الراهن بخره الرهن ولم يافض فضاء
 ضمة الرهن فلا وجه لما قال الرهن بناء على ظاهر المعنى الفقهي ان الصواب ان التخلية تسليم الية عبارة
 عن رفع المانع من القبض وهو فعل مستلزم دون تسليم والقبض فعل المستلزم كالبيع كما ان التخلية
 فيه ايضا قبض اعترض على النعم بان التخلية ينبغي ان لا تكفي في قبض الرهن اذا قبض منصوص

احوال شاہ و احوال باطنیہ

بل بركة على الراهن بطريق الفسخ فانه يبقى مضموناً ما بقي القبض والقبض لا الاستيفاء به أي الرهن
 عطف على قوله طلب دينه مطلقاً أي لا باستخدام ولا سكنى ولا لبس ولا اجارة ولا اعادة سؤ
 كما في الرهن أو الرهن الأب لا لأن الرهن هو الرهن ان كان المستفع الرهن او اذنه للرهن ان كان
 المستفع الرهن فلو فصل أي انتفع بالرهن قبل الاذن فتوفي ولم يبطل أي الرهن به أي بالتعدي وذا
 طلب أي للرهن دينه ولو في غير بلد العقد امر باحضار الرهن لأن قبضة قبض استيفاء فلا وجه
 لقبض مال مع قيام به الاستيفاء لأن هلاكه محتمل فلهذا حدث في بر الرهن تكرار الاستيفاء فان لم يكن
 يحد ثبوتاً متعلق بقوله ولو في غير بلد العقد فانه لا مانع من تسليم مكان واحد في البيع
 الجمله مؤنة فان احضره بالرهن الرهن سلم الراهن الدين ثم للرهن الرهن للبقيتين حتى للرهن
 كما تبقى حتى والرهن كقبض الرهن تحققت التسوية كما في البيع وانتم يحضر البيوع ثم يسلم الثمن
 وان كانت أي الجمله مؤنة سلم أي الراهن الدين بلا احضار الرهن أي لا يكلف الرهن احضار الرهن
 لأن الواجب عليه تسليم بمعنى التحلية لا النقل من مكان الى مكان وكمن للرهن ان يحلفه بأنه ما هلك كذا
 في الكفاي من رهن طلب دينه لا يكلف أي للرهن احضار رهن وضع عنه عمل بأمر الرهن كونه في يد
 الغير بأمر الراهن ولا يكلف أيضاً الرهن احضار رهن بأمر الرهن بأمره أي بالرهن حتى يقبضه
 لأنه صار ديناً بالامر ببيع الرهن فصار كأن الراهن يرهنه وهو دين واذن قبضه يكلف احضاره
 لقيام البدل مقام البدل ولا يكلف أيضاً رهن معه رهنة فكيف يقع القضاء منه ولا يكلف أيضاً
 ليقضي دينه بمعنى لو اراد الراهن ان يبيع الرهن ليقضي الدين منه فلهذا لا يكلف على الرهن ان يملكه منه
 البيوع لأن حكم الرهن الجس الدائم إلا ان يقضي الدين فكيف يقع القضاء منه ولا يكلف أيضاً
 ففي بعض دينه تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية من الدين لأنه ان كبس كل الرهن حتى يسلم
 البقية كما في جسد البيوع ويحفظه بنفسه وعياله كرهضة وولده وخادمه واجرة شاهدة وامانة
 يكون معه فان العبرة بالمكانة لا بالنفقة حتى ان المرأة لو دفعته الى زوجها الاثمن ذكر الزنبي
 ومنه يحفظ غيرهم لأنه ترك المخط الواجب وتعهده أي حرجاً واراعه لا ثوراً لأنه امانة وجعل خاتمه

2.

الرهن في حقه المسمى بالسري لان استعماله وقوله في ابيع آخر حفظه وتقليد سبغ الرهن لانه استعمال
ايضا لانه ثلثة فانه حفظ فان الشئ كان يتقلد في العادة بغيره لانه ثلثة والضماني في هذه
الصورة ضامن القصب بجميع القيمة لان الزيادة على مقدار الرهن ايضا امانة والامانة تضمنه بالاطراف
وفي ليس ضامن الرهن فرق آخر يرجع الى العادة فان كان في بيعه يخل بغيره فانه ضامن ولا كان حافظا
فلا يضمنه وعليه ان يضمنه من حفظه كالحديث المذهب واخر الحفظ فانه فانه على كرهين وان كان
قيمة الرهن اكثر من الرهن لان وجوبه سبب الجبس وحق الجبس في الحق ثابت له وانما هو ردة
او ردة جزئية الى يده فتقسم الى المضمون والامانة يعني انه ردة الى الرهن ان كان خراج من يده
يكمل الباقي على كرهين ان كانت قيمة الرهن مثل الرهن وكذا مؤنة ردة جزئية الى يده الرهن كذا في الموضع
ان كانت قيمة مثل الرهن اما اذا كانت اكثر منه فتقسم على المضمون والامانة فالأخير على كرهين والامانة
على الرهن وكذا مداواة القروح وعلاجة الامراض والعلاوة من الجناية وعلى الرهن خراج الرهن مؤنة
تبعيته واصلاح منافعه كمنفعة الرهن وكسوته واجرة راعيه وظفر ولوا الرهن ونسقى البستان و
القيام باموره فالماثل ان يارجع الى قبالة فهو على الرهن سواء كان في الرهن فضل والا لا في الرهن
بقيت على ملكه وكذا منافعه مملوكة له وما يرجع الى حفظه فهو على الرهن اما خاقعة او بالتقسيم كما
وكلها وجب على صاحبه الى الرهن والرهن فاداه الاخر كان متبرعا لانه قضى دين غيره بغير امره الا اذا
يأمر به القاضي لانه لا ولاية عامة فكان صاحبه امره به **باب ما يقع رهنه والرهن به لا يقع**
رهن الخبز يعني الذهب والفضة والكبيل والموزون لكونها محل الاستيفاء فلورهن
الذكوات بخلاف جنسها فملكك هلكك بغيرها كمال الاموال وهو ظاهر ولو رهنك بغيرها فملكك
هلكك مثل ان يرهني وتعتبر الممانعة في القدر وهو الوزن او الكيل لا عبرة بالجوهر والقيمة فان الرهن
اذا كان وزنيا والرهن ايضا كذا في ملكك فانه يشا وبسقط الرهن وان كان الرهن زائرا سقط
قد الرهن منه وبقي منه الزايد في قيمة الرهن وان عكس سقط قد الرهن منه والفضل للرهن لاي
لا يقع رهن متاع لان حكم الرهن كما عرفت بثبوت بد الاستيفاء وهو لا يتصور في المتاع فثبت

انه متاع

انه متاع مطلقا ان سواه كان مما يحتل القيمة اولا وسواء رهن به بغيره او منه اجنبي والى كالمعار
ح والبيع كذا في الخلاصة ونحوه على شئ دون شئ او شئ دون شئ او شئ دون شئ او شئ دون شئ
الرهن متعلق بالبيع لا يخلو خلقه فكان كالمشاع كذا في العكس وهو رهن الشجر لا الثمر والرهن
لا يخل او الزرع لان الانفصال يقوم بالطرفين والاصل ان الرهن اذا كان متعلقا بالبيع لا يجوز
لامتناع قبض الرهن وحده ولا يبيع رهنا جزو منه بغير كتاب وان لم يدره وقبضه وجب لان حكم الرهن
ثبوت بد الاستيفاء ولا يثبت الاستيفاء من عدمه فانما في الحق وجه جزو منه ما سواه ولا يجوز انما
من مسلم او ذمي والامان في السلم متعلق بقوله رهنا جزو منها الى لا يجوز المسلم ان يرهنا جزوا وشاله
او يرهنا من مسلم او ذمي لتقدير الانباء والاستيفاء في حق السلم ولا يضمن له السلم من يرهنا الرهن
يعني ان كان الرهن ذميا لم يضمن السلم كما لا يضمنها بالقبض منه لانه ليست بالحق في حق السلم
وفي عكس الضمان يعني ان كان الرهن ذميا والرهن مسلما فيضه الخمر للرهن كما اذا غصب لانه مال
للذمي ولا يبيع ايضا بائنا كالمودعة والعارية ومال المضاربة والشركة لان موجب الرهن
ثبوت بد الاستيفاء للرهن فكان قبض الرهن دفعه فاداه منه ضامنه ثابت ليقع القبض
مضمونا وثبت استيفاء الرهن من قبض الامانة ليس بمضمون ليقع الرهن بها
ومبيع في ما يبيع فاعرفت ان الرهن يجب ان يقع في قبالة الدين حقيقة او حكما والمبيع في
البايع ليس بالدين حقيقة وهو ظاهر ولا حكما لانه يجب ان يكون مضمونا بالقبض او القيمة وبيع في
ليس كذلك بل اذا هلك سقط الثمن وهو حق البايع وليس فيه ضمان والقوم يستوفونه بالدين المضمون
بغيرها وسواء حقيقة ان شاء الله ودرك ثمنه الرهن بالدين ان يبيع حل سلفه وقبضه
وسلمها وخاف ان يفسد الاحتياقي واخذ منه البايع رهنا بالثمن قبل ان يركض فانه باطل حتى لا يملك حبس
الرهن حل الركن اوله كحل وان اهلك الرهن كان امانة عنده على الركن اوله لا عقد حيث
وضع فلا كذا في الكافي او اجرة بالجنة ومنه حرقه لو هلك الرهن لم يكن مضمونا اذا لا يتعالم
شئ مضمون وكفالة بالنفس لتعذر الاستيفاء وشفعه لان المبيع غير مضمون على المشتري

وعبد جان او مدبونه لانه غير مضمون على كونه فانه لو هلك لا يجب عليه شيء وقصاص مطلقا في النفس
وعادونا التقدر الاستيفاء بخلاف الجناية خطاء لانه استيفاء الارش في الرهن ممكن ويصح بيع
مضمونة بالمثل او القيمة كالمضروب وبدل الخلع والمهر وبدل الصلح ومن هذا علم ان الاعيان
ثلاثة اقسام احدها عين غير مضمونة اصلا كالامانات فانه الغاية عبارة عن رد مثل المالك ان
كان مثليا او قيمة ان كان قيميا فالامانة ان هلكت بلا تعد فلا شيء في مقابلتها او بغيره فلا يبقى
امانة بل تكون مضمونة وثانيها غير مضمونة بنفسها كالمضروب ونحوه والقوم يستوفون الاعيان المضمونة
بنفسها ويردون الاعيان المضمونة في حقه وانما وجهه ان الغاية كما عرفت عبارة عن رد مثل المالك
او قيمة فانه اذا كان مثليا او قيميا نحو بيعت لو هلكت بقيت المثل او القيمة فتكون مضمونة في حقه
وانما وجه قطع النظر عن العوارض وثالثها عين ليست بمضمونة ولكنها شبه المضمونة كببيع في يد
البايع فانه اذا هلك لم يضمن اخذ مثله او قيمة لكن التمن بقطعة عند دقة الشئ وهو غير المثل
او القيمة فيجوز هذا الاعتبار بمضمونه بالعين المضمونة بغيره فانه قبل المشاكلة ويصح بيع
كما هو الاصل وهو شرطه لقوله ولو موعود له ملكه في يد المقتض عليه اي على المقتض بما وعد من الرهن
يعني ان من يقرضه الف درهم وملك الرهن في يد المقتض بمقابلة الالف الموعودة فيجب عليه
تسليم الالف الى الرهن اذا لم يكن الدين اكثر من قيمة الرهن بل كان مساويا او اقل حتى اذا كان
اكثر لم يكن مضمونا بالدين بل القيمة ويصح ايضا برأس السلم وتضمن العرف لان المضمون
المال والمجانسة ثابتة في المانية فيثبت الاستيفاء من حيث المال فانه هلك اي الرهن برأس
مال السلم او ضمن العرف ثم العقد اي السلم والعرف واخذ حقه اي صار للرهن سقيا لدية
لتحقق القبض حكما وان اقر فاقبل بغيره وهلك بطل اي عقد السلم والعرف لغايات القبض
حقيقة وحكما ولا لم يثبت هذا التفصيل في السلم فيه افرده بالذكر فقال وبالسلم فيه فانه هلك
اي الرهن رهنا ببدله وهو رأس المال فيجوز فصار كالمضروب اذا هلك وبه رهن نحو هذا
بقيمة وهلك رهنه بعد الفسخ هلك به اي بالسلم فيه حتى يجب عليه رد مثل السلم فيه ليقبض

رأس المال

في الرهن

رأس المال لانه رهنه به وهو رأس المال ويصح ايضا بيعه عليه اي بال عبد كخلفه فيقول الرهن
المقدر لانه يملك الارباع وهذا لو لم يدر في بيعه فيقول الرهن بكنهه الموعود فانه الغاية
ولو هلك هلك مضمونا والودبعة تهلك امانة والودي كالأمان ومنها ما يبيع ويصح بيعه
منها ويصح ايضا بغيره لو خلع او ذكته وان ظهر العبد حرا او اقل حرا والركبة مضمونة وبدل
صلح عن الكار وان اقر ان لا يدر صورته رجل صالح عن الكار ورهنه بدل الصلح شيئا ثم تعاقبا
على الزاوية فالرهن مضمون والثلث منه هو المثل ما تقرر وجوب الدين ظاهر بكنهه القيمة الرهن
ولا يشترط وجوب حقيقة شئ على ان يرهن شيئا او يعطى كغيره لان الرهن او الكفيل
معيّنات لثمة متعلق يعطى وابنه كمن يرهن ما سواه او يعطى كغيره ما سواه ويصح الشراء
استحسانا لا قياسا لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد كالتقاضي ولانه صنفه في صنفه
وهو من جنس كونه كونه الامانة انه شرط ملائم للعقد لان الكفالة والرهن لا يشترط وهو لا يملك
وجوب التمن فاذا كان الكفيل حاضرا والرهن مضمونا اعتبر معنى الشرط وهو الاستيفاء فصح العقد
الا اعتبره من الشرط فصح ولا يجب ان يكتفى على الوفاء لان عقد الرهن يبرع فيه جاني الرهن
ولا جبر على المتبرع وانما صار حقا من حقوقه اذا وجد ولم يوجد بعد والوعد بالرهن لا يبرع في
الرهن ولو رهنه لغيره لم يملكه فلا بد من الا بغيره لئلا يبرع في الرهن الا اذا سلم منه حالا
او قيمة الرهن وهذا اذا ابرأه كمن يرهن ولم يبرع على الوفاء جاز للبايع ان يفسخ العقد لان رضاه
بالبيع كان هذا الشرط فبدله لا يجوز رخصا وانما لم يتم رضاه كان له ان يفسخ او يرضى بترك الرهن
الا انما كان كذا ذكر لم يحصل المقصود من اذنه بالاستيفاء انما ثبت على المعنى وهو القيمة لان القصة
امانة قال ان يقرى لبايعه وقد اعطاه شيئا غير البيع امسك هذا حتى اعطى ثمنه كانه رهنا
لانه ذكر ما يملك الرهن لان العبرة للمعاني وفي خلاف زفر رهنه عينه من حيل يبرع بكل منهما
صح وكله رهنه عينه من حيل يبرع بكل منهما الان نصه رهنه لاصحهما ونصه الآخر لآخر لان الرهن اضعف
الجميع العين بصنفه واحده ولا يشوب فيه وموجب الجس بالدين وهو لا يبرع في فضا كجس

عنه وقبض هذه سلة مستغلة لا تعني
لها بابا سبعة يعني اقام كل واحد من جليلي على
رجل الله رهنه ص

لا يملك الوكالة

لأن الوكالة لا تجري في الأثاث ولا في الوكيل رضي بزيادة الأثاث ولا في الوكيل بيعه إلى الرهن بغيره
 ورشته إلى الرهن كما يبيع حال بيعه بغيره وانما كانت الرهن فالوكيل على كماله لأنها لا تبطل بغيره
 ولا بطلت أحدها وبطلت الوكيل عليه أن يبيع من أصل الأثاث والرهن غائب فلا ينتظر الرهن ولا يفتقر
 إلا جبار أن يبيع القاضي بأشياء يبيع فإن لم يجد فأن يبيعه عليه الوكيل بالخصومة غائب بملكه حيث
 يبيع عليها الرهن الضرر ولو وكل بالبيع مطلقاً نهى عنه المشتري لم ينع كذا في الحافض ولا يبيع الرهن أو
 الرهن إلا رضي الآخر لأن لكل منهما حق في الرهن للرهن حق الثلاث والرهن حق الاستيفاء باع الرهن
 العدل حتى يخرج من الرهن فالتمه رهن مقامه وإن لم يقبض لقيام مقام القبض فملكه إلى ذلك التمه
 صلت على الرهن ببقاء عقد الرهن في التمه لقيام مقام البيع الرهن كذا يفتقر عند رهن قبل أي أراض
 العبد الرهن وغرم القاتل قيمته صارت رهناً بدل العبد وكذا عند قتل أي العبد الرهن فخرج به فانه
 يجوز أيضاً رهناً بدل العبد المقتول حتى ~~يقتل~~ فانه أو في أي أراض العدل الرهن فانه في ثمنه التمه الرهن
 الرهن فاحتج إلى الرهن ففي الحالات أي الحالات الرهن في يد المشتري قد وقع خيار إياه فخرج صدر
 الشريعة بدل المشتري الرهن فكانه سهمه التاسع ضمنه المشتري الرهن قيمة الرهن لأنه غاصب في حقه
 وصح البيع والقبض أي ضمن التمه لأن الرهن ملكه بأداء الضمان أو ضمنه المشتري العدل القيمة لأنه متقدم
 بالبيع والتسليم لم يخرج من العدل خيراً لأن ضمان الرهن قيمة الرهن لأنه وكيله فيرجع عليه بما
 لحقه بالغرم منه جهته وصح إلى البيع والقبض لأنه ملكه بالضمان فثبت أنه باع ملك نفسه فلا يرجع
 الرهن على العدل بدونه أو ضمنه الرهن ثمنه الذي أداه إليه أو بتيق بالاحتجاج أنه أخذ التمه بغيره حتى
 لأن العدل ملك العبد الضمان لم يخرج من التمه له أي العدل لأنه بدل ملكه وإنما أداه إلى الرهن على أن
 أنه أبيع ملك الرهن فإذا بتيق أنه ملكه لم يكن رهنه فله أن يرجع به عليه ويرجع للرهن على
 رهنه بدونه لأن العدل أدرج بطل قبض الرهن التمه فيرجع للرهن على رهنه بدونه ضرورة
 وفي القائم عطف على قوله في الحالات أي إذا كان الرهن فإثباته في رهنه حتى أخذه إلى المشتري
 لأنه وجد عليه ماله ورجع هذا إلى المشتري على العدل بثمنه لأنه العاقبة وضوء العقد متعلق به ثم يرجع

هذا في العدل على الراهن به أي بتمنه لأنه الذي أدخله في التركة يتوكل عليه فيجب عليه تخليصه وإذا رجع عليه
تحت قبض الرهن التمتع وسلم المقبوض له أو رجع العدل على الرهن بتمنه لأنه العقد لما انتقض بطل
التمتع وقد قبضه الرهن ثمنا فإذا بطل وجب نقض قبضه ضرورة ثم يرجع هو أي الرهن على الراهن به
لأنه إذا رجع عليه وانتقض قبضه عاد فحقه في التمتع كما كان فيرضح به عليه وأنه لم بشرط أي التوكل في عقد
الرهن عطف على قوله فإنه شرط بل وكل بعده يعني أنه ما ذكر من التفصيل إنما يثبت في إذا شرط التوكل في عقد
الرهن وإنما إذا لم بشرط فيه بل وكل الراهن العدل بعد العقد مما فتح العدل من التمتع رجع به العدل
على الراهن فقط أي لا على الرهن لأن التوكل إذا كان بعد العقد لم يتعلق به حق الرهن فلا يرجع عليه
كما في الوكالة المجردة من الرهن بالكل إن شاء بالبيع شيئا ويقضي به من غنه فضل ثم حقه من
لم يرجع به على التمتع بخلاف الوكالة الشروطة في الرهن إذا تعلق بها حق الرهن وكان البيع واقعا
لحقه وقد سلم له ذلك فجاز أن يلزمه الضمان قبض الرهن منه أولا صورة عدم قبضه أنه العدل
باع الرهن بالرهن وضاع التمتع في يد العدل فلا تقيد به ثم استحق الرهن فالضمان الذي يلحق
العدل يرجع به على الراهن هلك الرهن مع الرهن فاستحق وضاع الرهن بتمنه هلك بتمنه
يعني إذا استحق الرهن الثالث حصل له الخيار إن شاء ضمن الرهن بتمنه وإن شاء ضمن الرهن لأن
منها متعدي في حقه بالتسليم أو بالقبض فإنه ضمن الرهن فقد هلك بتمنه لأنه ملكه بأداء الضمان
حقه الأبقاء وإن ضمن الرهن رجع على الراهن بتمنه التي ضمنها وبتمنه أما بالتمنه فلا ضرورة
جهة الراهن بالتسليم وإنما بالتبرع فلا انتقض قبضه فيعود حقه كما كان **باب التصرف**
في الرهن وقف بيع الرهن إلى بائع الراهن الرهن بلا أدنى الرهن فالبيع موقوف
لتعلق حق الرهن به فيستوقف على إجازته إجازة الرهن به أو قضى إلى الراهن وبتمنه فذا
الأول فلا التوقف لحقه وقد رضى بسقوطه وإنما الثاني فلا مانع من النفوذ قرأل في
وهو التصرف الصادر من الأهل في المحل الموجود والتمتع رهن فانه البيع إذا نفذ بإجازة الرهن
ينتقل حقه إليه وإن فتح أي الرهن عقد البيع لم ينتفع في الواقع لأن التوقف مع القضي

للفساد كما كان لصيانة حقه وحقه بصفاته بانعقاده موقفاً وأما بقى موقفاً جبراً المشتري إلى فله
أو رفع الأمر إلى الثاني لينسخ إلى الثاني العقد بحكم غير الراهن عن التسليم باع إلى الراهن الرهن
من رجل ثم باع من آخر قبل إجازة الرهن وقف البيع الثاني على إجازته أيضاً كما وقف
الأول فلأن الأول موقوف والموقوف لا يمنع توقف الثاني فلا إجازة إلى جاز الرهن البيع الثاني
جاز الثاني للأول ولو باع الراهن الرهن ثم أجر إلى الرهن أو رهن أو وهب من غيره إلى
المشتري فإجازته إلى هذه التصرفات من البيع وغيره الرهن جاز الأول وجب البيع لا الثاني و
الفرق بين المشتين حيث جاز البيع الثاني بالإجازة في الأول ولم يجر التصرفات المذكورة بعد البيع
في الثانية سوى البيع مع وجود الإجازة لكل أن الرهن فأنه في البيع لتعلق حقه بتمنه بخلاف العقود
المذكورة أولاً بل لم في الهبة والرهن وما في الإجازة بل المنفعة لا العين وحقه في ياتيه العين لا
للمنفعة فكانت إجازة استقاطا لحقه فزال المانع فنفسد البيع وتبعه فذا أي اتفاق الراهن الرهن
وتبرعه واستبداره لأنه تصرف صدر عن الأهل ووقع في المحل قبل الرهن مع وجوده حتى لو مات
محل فلو كان الراهن مستوطب بتمنه الحال أو لا حتى لا الرهن بتمنه الرهن مع حلول الدين وفي
الموجب أخذ من الراهن بتمنه وجعلت رهنا به حتى يكمل الدين لتحقيق سبب الضمان
وذا تمت في التفسير هي حصول الاستيفاء بحسبها إلى حلول الأجل فإذا حل استوفى حقه
إذا كانت منه حصة لأن الغريم له أن يستوفي حقه من مال غريمه إذا ظهر بحسب حقه فإنه كما فيها
فصل رده لانتهاء حكم الرهن بالاستيفاء وإن كانت أقل من حقه رجع عليه بالزيادة لعدم
ما سقطه ولو كان الراهن معصراً ففي العقود سعى العبد للرهن في الأقل منه بتمنه ومنه الرهن
أي كانت البتمنة أقل من الدين سعى في البتمنة وإن كان الدين أقل من سعى في الدين ورجع على سعيه
إذا صار غنياً لأنه قضى وهو مضطرب فيه حكم الشرع فيرجع عليه بما تحل وفي أخيه يعني التبرع
والاستيلاء سعى كل من تبرع وتوكل الرهن في كل الدين بل يرجع على سعيه لأنها أدناه
من مال المحل لأن كمالها من ماله وأما في التلاف الرهن رهنه كاعتاقه غنياً أي كماله الدين

أكثره فانه الاطلاق واجب الاعتبار وخصوصا في الاعارة لان العهالة فيها لا تعفي المصارعة
فانه عيب المعية بقية ما عتبه من قدره فانه اذا عتبه قدر لا يجوز الاستعارة به رهنه بكثر منه
او اقل لان التقيد مفيد وهو ينشئ الرابطة لان غرض الاعتبار ما يسهل ادائه وينتفع
ايضا لان غرض المعية ان يصير الرهن مستوفيا لاكثر بمقابلة عند الملاك ليرجع عليه ولو رهن
بالاقل منه يهلك الباقي امانة فلا يرجع عليه وجب من رهنه ودية فانه كل ذلك مفيد لبعض
بالنسبة الى البعض وتفاوت الشخص في الحفظ والامانة فان خالف ما عتبه التقيد ان
خالف السعي المعية فتمت الاستعانة بغيره ويتم الرهن لانه ملكه ايضا فليس ان رهن ملك
نفسه او قيمة المعية الرهن لانه ايضا مستوفى فصار الرهن كالفصل والرهن كالفصل
ورجع الى الرهن ما عتبه القيمة وبدينه على الراهن ان رجوعه بالقيمة فلا بد من رجوعه الرهن
واما رجوعه بالدين فلا بد قبضه انقضى فصار حقه كما كان وان وافق به رهنه بمقدار ما عتبه
وهلك الرهن عند الرهن استوفى الرهن كل دينه لو عتبه كالدين او اكثر تمام الاستعانة
بذلك وجب مثله ان يظل الدين المعية على المستعير وهو الراهن لانه قضى بذلك القدر دينه
ان كان ملكه بضمونا ولا يفيته قدر المضمون وبما في امانة لا القيمة لانه قد وافق فليس يتقيد بعض
دينه عطف على كل دينه اي استوفى الرهن بعض دينه لو عتبه اقل من الدين وباقية باقي دينه
على الراهن للرهن اذ لم يقع الاستعانة بالزيادة على قيمته ولو افكك المعية يعني انه المعية اذا اراد ان
يقضي دينه للرهن فكذلك ملكه على الدين ليس للرهن ان يمنع غيره من تسليم الرهن لانه المعية غير متبرع
بقضاء الدين لانه من تخليص ملكه فصار ادائه كاداء الراهن فيجب للرهن على القبول ويرجع
على الراهن بما ادعى ان ساوى الدين القيمة لانه قضى دينه وهو مضطرب ولا يوصف كونه مبرعا
وانما قال لا ساوى لانه كان اكثر من القيمة بخلاف الزيادة على القيمة مبرعا فلا يرجع بذلك القدر
وان كان اقل من القيمة فلا يجبر للرهن على تسليم الرهن وذكر تاج الشريعة هلك الرهن عند
الراهن قبل رهنه او بعد فله لا يضمن وانه وصية تصرف فيه قبل الاستخدام او اركوب او نحو ذلك

او كثر

أخذ منه الدين وان كان موقفا لا اخذ قيمته ونحوه رهنا لاجل واجبي القيمة الرهن فبما خذ مثله
او قيمته وكان اي المأخوذ رهنا بكثره كما عتبه اي الراهن من رهنه لقيمة او اعارة احدى الرهن للرهن
بأنه صاحبه آخر فبقية سقط فانه اي ضمان الرهن حالما فاق به بالقيمة ويد الرهن وانه وصية
بقدر الرهن ولقد كان للرهن ان يترك اليده وفتح على قوله سقط ضمان بقوله ملكه اي الرهن
مع سعيه اي رهنه ان كان هو المستعير ومع اجنبي لانه كان هو المستعير هلك بلا شيء لو ان القرض
المضمون وكل منهما اي من الراهن والرهن رده اي رد الرهن المستعار رهنا كما كان لان كل منهما
حقا فخره فيه فان مات الراهن قبله اي قبل رده الرهن في صورة الاعارة فالرهن ابقى به
اي الرهن من سائر الرهن لانه العارية ليست بلا رهن والتميز ليس من لوازم الرهن قطعا فانه حكم
الرهن ثابت في ولد الرهن مع انه غير مضمون بالهلاك واذ انقضى الرهن فاذا اخذ عا والتميز اعود
القبض فيعود بصفته واذا اخرج او ذهب ارباع احدى ما ذكره الآخر من اجنبي خرج عن الرهن
فلا يعود الا بصفته مبتدأ ولو مات الراهن قبل الرد الى الرهن فالرهن اسوة للرهن المأخوذ
بالرهن حتى لازم هذه الصفات فيبطل حكم الرهن بخلاف الاعارة حيث لم يتعلق بافتح
لانهم فافترقا رهنه عند غصبه ثم اشتراه منه ملكه لا ينقذ الرهن لانه توقف على الاجارة المالك
فلا ينقذ باجارة غيره ولا يقطع الدين بهلاكه لانه ملك الراهن ثبت بعد عقد الرهن بخلاف
ما اذا هلك في يد الرهن واقترا المالك تقبيل الرهن لانه ملكه بالتميز من وقت الغصب فكان
ملك الراهن سببا على الرهن كذا في العارية من رهنه اذ ناسبتم له الى ذمه له الراهن بلا طلب
منه فيعبر الاستعارة وان كان الرهن عارية او استعاره الى الرهن من رهنه لعل ان هلك
اي الرهن حال العمل في صورته الا انه والاستعارة لم يفيته اي الرهن انشئت بالاعارة والاستعمال
هي مخالفة ليد الرهن فانشئ الضمان وفي طريقه الى قبل المالك وبعد الفسخ منه ضمن كالرهن اي ضمن الرهن
نما ان كذا الرهن وهو معلوم صح استعارة شيء لرهن لان المالك رضى بتعلق دينه المستعير به
وهو يهلك ذلك كما يذات ان يتعلق برهنه بالقيمة والذات في رهنه المستعير باشاء من قبل

لانه ابي خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يصح خلاف ثالث فحق جنابة الراهن على الرهن مضمونة لانه ثبوت
حق لازم محترم وتعلق مثله بالمال كمال لا جبري في حق الضمان وجنابة الرهن عليه كما
الرهن تسقط منه دينه الى الرهن بقدر رهنه الى الجنابة لانه انك ملت بغيره فمزم ضامه واذا لم يضمن
وكانه الدين قد جرت سقطت منه الضمان بقدره ولرهنه الباقي لان ما زاد على قدر الرهن من القيمة كانه امانة
وانما قيمته بالاعراف لا بعدد الرهن فهو بمنزلة المودعة اذا تلفها المودع يلزم الضمان لانه في غاية
ابديته وجنابة الرهن عليها وعلى المودع والمودع لا يضمن على نفسه ما يوجب المال بان كانت
الجنابة خطأ في النفس او فيما دونها وانما يوجب الضمان في نفسه بالاجماع كذا في النهاية اما كون
جنابة على الراهن ههنا فلا جناحة للمملوك على ماله وهي فيما يوجب المال ههنا سلافة السحق فلا
الاحتياط له عليه وانما كون جنابة على الرهن ههنا فلا جناحة له على رهنه كما في التعليل
منها لانها حصلت في ضمانه فلا يفيد وجوب الضمان مع وجوب التخليص عليه رهنه عيبت ليعود الناف
بالف من جنس فصارت قيمة مائة فقتله حر فمزم مائة وحل امله اخذ مائة مائة من حقه وسقط
باقية وهو حجة لانه نقصان السقلا يوجب سقوط الدين لانه عبارة عن قدر رغبات الناس
بجلائ نقصان العين فاذا كان باقيا وبه الرهن به استيفاء صار مستوفيا للكل في الاستيفاء ولو باه
بانه باقيا اجماع الرهن العبد بامر الراهن به او تبضا يرجع باقيا وهي شعبة لانه الراهن اذا صار
كانه استرده وباعه بنفسه في يبطل الرهن ويبقى الدين الا بقدر ما استوفى فكذا هنا فله ان يعيد
الفا عيبت ليعود مائة فذبح به ثقت الى الرهن بكل دينه لانه العبد الباقي قائم مقام الاول فصارت
الاول طائفة وتراجع سعره جنبا الى العبد الموهوب يعني رهنه حل جلا عيبت قيمة الفادرجم بالف
درهم او قل منه فقتل العبد قبلا خطاه فراه مائة لان ضمان الجنابة على الرهن والعبد كله في ضمانه
ودينه مستوفى لقيمة فيقال للرهن انه العبد من الجنابة فانه فراه اصل رهنه وكان دينه على الراهن
بجائله والعبد رهنه كما كان ولم يرجع الى الراهن بشي من الفداء لانه العبد كله مضمون وجنابة الرهن
كجنابة الضمان فلو رجع على الراهن رجع الراهن عليه فلا يفيد ولا يرد نصا الى الراهن ان يرد

الاولى

الى والى الجنابة لانه لا يملك التعليل فانه ابي استنعى للرهن من الفداء وقيمة الراهن او فراه
الدين الى الغالب للرهن اذ هو العبد او فراه بالدين فانه دفع او فراه بسقط دينه للرهن واخذ الراهن
وبطل الرهن ان لم يكن الى الدين كمن فدية ابي قيمة الرهن بل يكون مساويا او اقل منها او اذ كان اكثر يسقط
من الدين مقدار قيمة العبد ولا يسقط الباقي مات الراهن باع رهنه الرهن وتبقى الدين لانه قائم مقام
فانه لم يكن له رهن نصيب الى رهنه ليهب الى نفسه القاضي رهنه الوصي بعض الزكاة ليس على الميت عند حرم
من عوانه توقض على رهنه الاخرى ولهم رده لانه اتيار بعض الزكاة بالانباء الحكمي لان موجب عقد
الرهن ثبوت يد الاستيفاء للرهن حكما فان شبه الايتار بالانباء الحقيقي فانه قضى بينهم الى رهنه
الغوا قبل الرد اي قبل ان يردوه فلهذا لم يزل مانع وهو حق بغيره الغوا ولو ان الغوا لم يكن
ليست الا غيرهم واخذ جاز هذا الرهن اعتبارا بالانباء الحقيقي وبيع في دينه لانه باع فيه قبل الرهن
فكذلك بعده واذا اراد الرهن الى الوصي يربح لبيت على اخر جاز لانه استيفاء حكما وهو يملك ذلك وفي
رهنه الوصي نفسه يملك في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى **فصل** رهنه عيبت قيمة عشرة
بها عشرة فتمت وتخلل وهو بامر الراهن الى عشرة ابي رهنه بالاعشرة وكما ينبغي ان يبطل الرهن
اذ بالتميز خرج عن كونه صالحا للانباء اذ لم يبق ما لا يستوفى وانما يبطل لانه بعدد ان يعود بالتخلل
وهذا اذا اشترى عيبت فتمت قبل القبض لا يبطل البيع لا اتصال صيرورته خلافا لهذا ورهنه
كذلك ان رهنه عشرة عشرة فتمت بتلا ببيع فربح جلد بها فسيأتي في رهنه في الجلد رهنه باني
برهنه لانه الرهن ينقر بالهلاك فاذا اصاب بعض الجلد يعود حكمه بقدره بخلاف ما اذا كانت اشارة
البيع قبل القبض فربح جلد بها حيث لا يعود البيع لان البيع ينقض بالهلاك قبل القبض
والنقص لا يعود قبل ويعود البيع ايضا غاى الرهن كونه ولبنه وصوفه وخره للراهن ولو رهنه
من ملكه ورهنه مع اصله لانه يبع له والرهن حق لازم فيسري اليه ويملك حيا الى ان يهلك
بلا يبي لان الايتار لا يفسد الا فيما يقابل بالاصل اعم دخول تحت العقد تعصودا وانما يقع النماء
وهلاك الاصل فتمت بقسطه اي انكسر الرهن بقسطه يقسم الرهن على قيمته اي قيمة النماء يوم

انفس الرهن

الفكاك بالبيع والكسر وقبضه الاصل الرهن بدم القبض لان الرهن يصير مضمونا بالقبض والزيادة
 نصير مقصودة بالبيع كذا في اللفظ والقبض يقابل شيئا اذ كان مقصودا كقولنا البيع فانه قبل
 القبض لا يقبض له من الثمن فاذا قبضه فتمت وصار مقصودا بالقبض صار له حصته من الثمن وسقط
 من الرهن حصته الاصل اي اصاب الاصل بقطعة من الرهن لانه يقابل له الاصل مقصودا وثبت
 الهاء بحصته اي اصاب الهاء افكته الرهن به الزيادة فبقع في الرهن مثل ان يرهى ثوبا بفضة
 يساوي عشرة ثم يرهى ثوبا آخر يكون مع الاول رهنا بفضة لا الرهن من ثوب الرهن
 اقرضني خمسة اخرى على ان يخرجه العبد الذي عندك رهنا بالف والنفاق ان الاصل المقرضهم
 ان الاصل في اصل العقد انما يتصور اذ كانت الزيادة في المقصود عليه او المقصود به والزيادة في الرهن
 ليست شئ منها اما كونها غير مقصود عليه فظاهر واما كونها غير مقصود به فلوجوده بسببه قبل الرهن
 بخلاف الرهن فانه مقصود عليه لانه لم يكن في ذمته قبل عقد الرهن ولا يفي بوجه رهن عبد اسدي
 الفاء فرج مثله اي عبد اسدي الفاء مع فكه رهنا بدمه فلهما الاول رهنا حتى يرد الى الرهن والرهن
 اي في اتيان حتى يحل عليه كمال الاول لان الاول دخل في ضمانه بالقبض واليدس فلا يخرج عنه ما قبله الا
 بنقص القبض فاذا كان الاول في ضمانه لا يدخل الثاني فيه لانها رهنا بدفعها فيه فاذا زال الاول
 دخل الثاني في ضمانه ثم قبل بغيره القبض فيه لان يد الرهن على الثاني يد الرهن ويد الرهن يد الرهن
 وضمانه فلا يوجب عنه وقيل لا يشترط لان الرهن تبرع كالمهبة وعنه امانة كما عرف وقبض الامانة
 يوجب عن قبض الامانة ابراء الرهن الراهن عنه ومنه فقبله اي قبل الرهن الا ابراء او وجهه
 فلهذا الرهن في يد الرهن لا يمنع منه صاحبه هلك فجاءنا استعمالنا وقال زفر بنهم قيمة الرهن
 وهو الفاقس لان القبض وقع مضمونا فيبقى كذلك لما بقى القبض وجه الاحتجاج ان ضمان الرهن
 باعتبار القبض واليدس لانه ضمانه استيفاء ولا يتحقق الا باعتبار الرهن وبالبراء لم يبق اوجهها
 وهو الرهن والحكم ان ثبت بعلية ذات وصفية تزول بزوال احداهما ولهذا لو رد الرهن سقط الفاء
 لعدم القبض وان بقي الرهن فكذا اذا ابراءه عن الرهن سقط الفاء لعدم الرهن وان بقى القبض

ولو سئوفاه

انما

القبض

ولو سئوفاه اي الرهن ومنه بالتمام او بقصد ابقاء الراهن او سطوح او شرائه عينا باليدس او بغيره
 اي باليدس على عين او احواله بقصد بدمه على آخر فقلت الرهن في يد الرهن هلك باليدس لان القبض
 الرهن لا يقطر بالقبض وكذا لما تقرر ان الرهن يفتى باليدس لان اليدس لا يفتى بغيره فلهذا
 لانه يفتى بمطالبة مثله فاذا هلك الرهن تقرر استيفاء الاول فانسحق الاستيفاء الثاني ورد ما قبض
 لانه ادى في صورة ابقاء الراهن او لسطوح او شرائه او بطلت المصلحة وهلك الرهن باليدس
 اذ المصلحة لا يقطر باليدس وكذا في الحال عليه نعم مقام دمه الجبل وقطع يعود الى دمه الجبل اذ اقامت
 الى اهل عليه فقلت كذا في كماله الرهن باليدس في الصورة المذكورة بهلك به ايضا اذ هلك به
 نصا دمه على ان لا يدس لان الرهن مضمون باليدس وبوجهه عند توجع الوجود كما في الرهن الموقوف
 وتبرعت الجهة لاحتمال ان يتصادقا على قيام الرهن بعد تصادقها على عدم الرهن بخلاف الابراء لانه
 يسقط به **كتاب الغصب** اورده عقيب كتاب الرهن لان في الاول حجب شرعا وفي الثاني
 حجب شرعي وهو لغة اخذ الشيء من الغير بالقبض متعمدا او لا فقال غصب زوجه فلان وخبر
 فلان وشرفا اخذ مال هو بمنزلة الجنس متعمدا حزان عن الخمر محترم احرازه مال الحربي فانه محترم
 منه يد ملكه بلا اذنه حرازه اخذه من يد المالك باذنه واثارة الا ان اذنه يد المالك معتبرة في الغصب
 عندنا وعندنا نفي هو اثبات يد العدو انه عليه وثمرة الخلاف تظهر في زواجه الغصب كونه
 الغصبية وثمرة البستان فانها ليست بمضمونة عندنا لعدم ازالة اليد وعنه مضمونة لاثبات اليد
 فالاصل ان المعتبر في الغصب عندنا ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطلة وعندنا نفي المعتبر هو
 الثاني فقط لا خفية احرازه السرعة فاستخدم العبد ونحوه لا يدس في وضع الجبل عليها غصب لوجود
 ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطلة فيها لا جرمه على البطال لعدم ازالة اليد بالاستيلاء اذ لم
 يوجد منه الفعل والنحو والبطال فضل المالك وقبضه في الاحتفال فلم يجر اخذ غيره وحكم
 الا انه لم يعلم انه مال الغير وزواله من فائمه وانزوم هالكه وفيه لغيره علم الاخير لانه حق الغير
 فلا يترتب على علمه ولا اتم لانه خطأ وهو مرفوع بالدين ويجب التمسك في التمسك كالكيل والموزون

في سبب ما في فائمه والغصب هالكه
 او سبب ما في فائمه والغصب هالكه

قوله عند بيع الحلة النعلية صفة
تفاوت

والعدوي المتعارب لقوله تعالى فاعندوا عليه بقل ما عدي عليكم الآية الراد بقل ما يوجد له مثل الاصول
تفاوت بين اجزائه يقتضيه وتفاوت كذا في قوله تعالى ثم انبأني فربما يكون مصنوعا بحيث يخرج الصنف
عن النعلية بحمله بآثار بالنسبة الى صله كالقصة والقدر والابريق فيكون فيها وقد يكون مصنوعا
بحيث لا يخرج الصنف عن النعلية لبقاء كثرته وعدم تفاوت كذا في قوله تعالى والمزودة والبرائة فان اقل
الى النعلية فيصير يوم الخصومة وعند ابي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع لانه يوسف
انقطع النعل الى الاصل ففقد قيمته يوم انعقاد السبب لانه موجب ولمحمد ان الواجب النعل في الزمة
وانما ينقل الى قيمته بالانقطاع فيفسد قيمته يوم الانقطاع ولا ينفصل الا بالنقل لا يثبت بحد الانقطاع
وهذا هو الصنف الذي لا يوجد مثله في ذلك وقضاء القاضي ينتقل ففقد قيمته يوم الخصومة والقضاء
ويجب القيمة في القيمة كالعرض والمحويات والعدوي المتفاوت يوم غصبه لا ينطابق بالقيمة حين
غصب ففقد قيمته عند ذلك فان ادعى الى الغاصب الهلاك يجب حتى يعلم انه الى الغصب لولم يظهر
ثم يفتي عليه بالبدل لان حق المالك ثابت في العين فلا يقبل قوله فيه حتى يغلب على ظنه انه صادق كما اذا
ادعى المدعيون الاطلاق برهن المالك انه مات عند غاصبه وقت الغاصب اي برهن انه مات عند مالكه
فثبتت له الغاصب اولى عند محمد لان وجوب الغناء بالغصب ثابت فظاهر واشتات الرد عارض والقيمة
لم يرد في خلاف الظاهر وبينة المالك اولى عند ابي يوسف لان حاصل اختلافهما في الضمان وفي بينة ابناء
وهو الغاصب انما يتحقق فيما ينقل ويحول لا عرف انه ازاله المال عنه ما ملكه باثبات المدعي عليه ولا يمكن تحقيقه
الا في المنقول لا العقار الذي لا ينقل ويحول فلو اخذ عقارا وهلك في يومه بانه غلب السبل على الارض
فثبتت تحت الماء او غصب دارا خربت بآفة سماوية او جوار سبل فذهب بالبناء لم يضمن لا شفاء
شرطه وهو الغصب قبل قائمه عماد الدين ولا يرد في نفيها الا في نفيها بالبيع والبيع
بالجود في الوعده يعني اذا كان العقار وبعده عنده فحده كانه ضامنا بالاتفاق وبالرجوع عن الشهادة بانه
شهدا على رجل بالدار ثم رجعا بعد القضاء ضمنا وضمه فيها الى القضاء والمنقول ما نقص منقول فحده
بفعله متعلق بقوله نقص وسكنه هذا بانه الضمان في العقار العبارة الصادقة عن المتابع ههنا

ما ذكرناه

ما ذكرناه وبين شرف الهدية وغيره من الفعل الهدم والسكنى بالسكنى المخصوصة وهي ان تكون متعارفة
بعمل الغني الى الهدم البناء كالحلقة والعصاة حتى قالوا في شرف قول الهدية وبذلك فيما قلناه ان الهدم
الار بكنه وعلمه انما قد يعلم لانه اذا الهدمت الدار بعد ما غصب وسكن فيها لا يسكنه وعلمه ان
بآفة سماوية فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة وابي يوسف فظهر ان مدعيه بالان سبب النقص الاول وجبه
استدائه وهو الهدم والثاني ما عطف اليه بالآخرة وهو السكنى الخاصة وقد عرفت ان الواجب هذه العبارة
فيقال وما نقص بفعله لسكنه فلم عليه ان السكنى ان قيدت بالعمل الوصل لم يبق للسبب الاول
اعني الهدم تعرض والا لزم كون السكنى الجرد عن العمل الوصل سببا للضمان وقد عرفت ان الار
مع السكنى اذا الهدمت بآفة سماوية ليس فيها ضمان وعند ابي حنيفة منقول من خط المصنف كانت
العبارة الكسوة فيما لا كان في الهدية وغيرها ثم غرضها ونبهه صد الشريعة والفتاوى بان يوافق
الخصم في زرع فانه الا في الخصومة اذا انقصت الزرعة بغير النقص لانه انقص البعض او باجارة
عبد غصبه عطف على بفعله وبينان للضمان في المنقول اي ضمنه ما نقص ايضا باجارة عبد غصبه
له في مدة الاجارة نقص سبب استحقاقه بخلاف البيع يعني اذا انقص شيء من قيمة المبيع في يوم
البيع بوجات وصف منه قبل ان يقبضه المشتري لا يضمن البائع شيئا لنقصه حتى لا يسقط
شيء من الثمن وان فسخ النقصان وراجح السعرا اذا رد في مكان الغصب يعني اذا رد الغاصب نقصه
الما ملكه بعد نقصه السعر فانه الرد في مكان الغصب فلا ضمان عليه لان راجحه بقوله الرغبات
لا يثبت جزيه وان لم يكن فيه غير المالك بين اخذ القيمة وبين الاظهار الى الذهب ذلك المكان
ليست له لانه النقصان حصل في قبل الغاصب بفعله الى هذا المكان فانه ان يترجم الفرز عليه
بالقيمة ولم ان ينظر ويتصدق بآجره عطف على ضمته الى ان غلب عبد مثلا وجره وخرجه
فانقصه بالاحمال يضمنه ما نقص تصدق بآجره عند ابي حنيفة واصل ان العمل للغاصب عندنا
خلاف ذلك حتى لان المباح لا تقوم الا بالعقد والعقد هو الغاصب فهو الذي حصل لنا في العبد
مالا بعقده كانه هو اولى بدلها ويؤمل ان يتصدق بالاستغناء ببدل خبيث وهو تصرف

قوله في قوله ان الغاصب شخص

قوله متعباً بالاشارة على ان كان شيئاً يتبع
الاشارة كالموتى اية ملك

في حال الغير واجر مستغاره اي استعار شيئاً واحداً من ملكه ويجب عليه تصديقه لما ذكره في البيع
تصدق اي يبيع حصل بالتعرف في بوعده ومقصود به شيئاً بالاشارة او بالاشارة بغيره
او النصب ونقدتها فان اشارة اليها ونقدتها او الي غيرها او لغيرها ونقدتها لا يعني ان المورد هو
الغائب اذا تعرف في الودعة او المصوب ويصح بتصدق به عنه اي خيفة ومخبر وهذا واضح
فيما يتبين بالاشارة اليه كالمعروض ونحوها لان العقد يتعلق به حتى لو ملك قبل القبض بطل
البيع في تنفيذ الرقعة واليد في المبيع ملك حيث يتصدق به وانما فيما لا يتبين كالمعروض
اي ان ينفق في دفعه كمن دفعه لجامع الصغير الذي اشترى بالاشارة بتصدق بالبرج فظاهر هذه العبارة بل لا بد
اراد به ان اشارة اليها ونقدتها وانما اذا اشارة اليها ونقدتها غيرها او لغيرها ونقدتها او لغيرها
ونقدتها في كل ذلك طيب له لان الاشارة اليها لا تفيد التبعين فيبني وجوهاً غيرها
الا ان يشارك بالنقدتها ويبنى اولى اليه وفي الكافي قال شاذي لا يطيب لكل حال ان يشاؤ
اشترى قبل ان ينفق وبعد النفاذ لا يطيب الرجوع لكل حال وهو المختار بالاطلاق الجواب في الجملة
والمنصاري آجره اي الغائب فاجاز ملكه في مدة ففعله اي يوسف ابراهيم في الاجارة وبنى
ملكه لان الغائب فضولي في حقه وعنده محمد ابراهيم في نفاذه لانه العاقد وبن ملكه لا يفسد
في حق ملكه كذا في هذه الخلاف لرجحنا في مدة واجاز التبع لانه ملك الغائب اي رجل
مالاً وغيره اي المصوب احرازه اذا نفي بغيره فمثل ان صار العيب زيباً بنفسه او طلب
تمراً فان ملك فيه الجوار ان شاء اخذه وان شاء تركه وضمته فزال اسم ففاته اعظم منافع
احرازه اذا غصب شياء فزبحها فان ملكها لم يزل بالتبع الجواز لم يزل اسمها حيث يقال شياء
منبوذة ولم يزل اعظم منافع لان ففاته قصده تناوله الخطأ اذا غصبها وطهرها فان النقص
المتعلقة بغير الخطأ كجعل اهر سبيته ونحوها ببول بالطمح ولا حاجة اليه لان قوله ان اسم
معين عنه لانه غيره او اخطأ الى المصوب ملك الغائب ولم يميز اصلاً كاختلاف طهره بغيره
او شيعه بشيعه او لم يميز الا بخرج كاختلاف برة بغيره او بالعكس ففاته اي الغائب المصوب

في البيع بالاشارة على ان كان شيئاً يتبع
الاشارة كالموتى اية ملك

وملك انا

وملك انا الغائب في صورة التغير وزوال الاسم فلكونه متوقفاً وانما الملك ففاته احدت صنعة
منقولة لان قيمة انتة تزاد بطبقها وشيئاً وتزاد قيمة المنفعة تزاد بجعلها وقيماً واحداً تصير
حق الملكها كما هو وجه حتى يتبدل الاسم وفاته اعظم المنافع وحق الغائب في الصفة قائم على كل وجه
فيكون راجعاً على الهالك منه وجه على ما تقرر في الاصول ان خبره يرجع اذا كان رضاء كان الرجوع في الملك
اخره في المال وانما الغائب في الاختلاف فلكونه متوقفاً فيه ايضاً وانما الملك ففاته على كل وجه
في ملك المصوب منه بلا دخل متعلق بملكه قبل الرضا اي في الملك ففاته ايضاً او اشرائه او تضييعه
وهذا استحسن والقياس القل لان ملكه ثبت بكمية والمثل يجوز للتعرف بلا توقف على رضى غيره
ولهذا لو وهبه او باعته صح وجه الملك ان قوله صلى الله عليه وسلم في انتة المذبوذة المصلحة بلا
رضيها جاز اطهرها الاسراء افاد الامر بالتصدق في زوال ملك الملك وحرمة الانتفاع الغائب
قبل الاضاء ولان في مباحة الانتفاع فتح باب الغيب فيعزم قبل الاضاء جيباً لما ذه الفاشا
يبيع وهبته مع الموهبة لقيام الملك كافي البيع ففاته كدج شاة وطخها او شيئا وطهره
او زرع وجعل يد سبيها والبناء على سبابة وهي شجر عظيم جداً ولا يثبت الا بسلاد الهند وان
ضرب الجرس درهماً او ديناراً او اناً فملكه بلا شيء لان الملك باق على وجه ومعناه الاصل
التمنية وكذا موزوناً وهي باقية حتى جري فيه الرضا بقبولها فزبح شاة غيره طهرها اي ملك
الغير شاة عليه اي الربا وحدها اي شاة المذبوذة يعني ان الملك ففاته ان شاء
ضمته فتمت او سلم انتة اليه وان شاء اخذها وضمته ففاته لان الاطلاق وجه لثبوت بعض
المنافع كالحمل والدرن والفضل بقاء بعض ما لم يمت وان كانت الدابة غير مأكول اللحم فقطع الغائب
طرفها يفتنه الملك جميع قيمته الوجود والاعمال من كل وجه كذا لو خرق ثوباً وفوت بعضه
وبعض يفتنه يعني ان الملك ففاته ايضاً ان شاء ضمته الغائب كل قيمة ثوبه وكان الثوب
الغائب وان شاء اخذ الثوب وضمته نقصان لما ذكره ولو فوت كله ضمته اي الغائب كما
اي كل القيمة وفي خرق سبي نقصاناً لا يفتن شيئاً منه ففاته ناقص واخذ رب الثوب ثوبه

في البيع بالاشارة على ان كان شيئاً يتبع
الاشارة كالموتى اية ملك

الزيادة كما في سائر القاي فان ظهر المقتضوب وهي قيمة اكثر مما في الغاصب وقد ضمه بقوله
 مع بمساخته الى المقتضوب المالك ورد عوضه وانما في المالك الفخا لان رضاه بهذا القدر
 لم يتم حيث اوتي الزيادة وانما اخذ منها لعدم اليقين ولو ضمه الغاصب بقول مالكه او جهة اخرى
 مالكه او قول الغاصب فهو له الغاصب ولا خيار للمالك لانه رضي بالمبادلة بهذا القدر حيث اوتي
 هذا القدر فقط فخذ ببيع غاصب ضم بعد بيعه لا اعتنا بكونه كذا في اذ انتم بغير الاعتاق لان
 المالك اثبت الغاصب ناقض بشوته مستند ثابت من وجه دون وجه والمالك الناقض
 يكفي لنفاذ البيع دون المنق زوائد المقتضوب مطلقا سواء كانت متصلة كالسكن والحسن
 او منفصلة كالولد والتمر لا تفتن الا بالتقوي او المنع بعد الطلب لانها امانة وحكم هذا وما
 نقصت الجارية بالولادة مقنونة ويجوز تولدها اذ اولدت الجارية المقتضوبة ولو كان النقصان
 مقنونا على من صب فان كان في قيمة الولد وفاء به جبر النقصان بالولد وبسقط ضمانه عن الغاصب
 والا فيسقط بحسب ما رزني بانه مضمنا فحلت فروق حامله فولدت فمات ضم قيمته لاني
 لم يرد لها كما اخذها ولم يتقيد فيها بسبب التلف ورد لها وفي ذلك فصار كما اذا جنت
 جارية في يد الغاصب فقتلتها او وقت بها بعد الرد فانه يرجع بقيمتها على الغاصب كذا
 هذا بخلاف الحرة يعني اذا زني بها رجل مكره فحلت فماتت في نكاحها فانها لا تفتن بالغاصب
 ليقضي منه فساد الزوجان الاخذ زني بها ابنة غصمها واستولها ابي جلت منه وادعي ثبت
 النكاح بغير رضا المالك لان النكاح مضمون له في النكاح او رث شيمة والنكاح ثبت
 بها كما لو زنت اليه غير امرته والولد رقيق لان الحرة لا تثبت بالشيعة كذا في الكافي المنافع كوكب
 الدابة وسكنى الارض وسخدا المملوك لا تفتن بالغاصب والاملا في صورة غصب المنافع ان يغصب
 عبدا مثلا ويمسكه شهرا ولا يستقله ثم رده على سيده وصورة املاي المنافع ان يستقل العبد شهرا
 ثم رده على سيده كذا في الكافي بل يفتن ما تفتن باستعماله فيغرم النقصان الا ان يكون ابي المقتضوب
 اشتد من قوله لا تفتن وقفا او مال يتيم فان منافعها تفتن كذا في العارية وغيرها ولا يفتن

والثابت مستند صحيح

مصلحة المقتضوب

الزيادة

ايضا غير المسلم او خنزيره بان اسم ذبي وفي يده الخنزير والمذبح آخر لانها ليس بايمان في حق المسلم
 بخلاف مال الذبي من الخنزير حيث يضمن بالانلاف لانها مال في حقه غصب خمر حلالا
 بغير مقوم كالنقل من النخل الى الشمس ومنها اليه او جلد بيته فبغيرها به اي غير مقوم كالتراب والشعر
 اخذها المالك مجانا اذ ليس فيه مال متقوم للغاصب وكانت التباغة اطهارا للمالينة والمتقوم
 فصارت كفصل الثوب ولو انهما ختم لا تلافه ملك الغير ولو خلتا بمقوم كاللحم ملكه الى الغصب
 الخل ولا شيء للمالك عليه الى الغاصب لان الخمر لم يكن متقوما والمال متقوما فتخرج جانب الغاصب
 فيكون له بغير شيء ولو دفع به اي بمقوم كالنحو والعصص ونحوها الجلد اخذ المالك ورماد
 الكبريت اذ هذا النوع النخل بالجلد مال متقوم للغاصب كالصنع في الثوب فتخرج جانب الغاصب ولو
 انتم لا يضمن لان لم يملك مال الغير ضمن كسر معرق وهو الهك كبريط ورماد ودف وطول
 وخبور قيمة صافي القيمة المتقوية في الطيور بغيره الحشيش المخوت ونحوه في الباقى وبغيره بارقة
 سكر ومنصف وقد مر معنا في كتاب الاشربة قيمتها لا النسل لان المسلم ممنوع عن ملك غيرها
 ولو كان فعل جاز وان اختلف صليب نقراته ضمن قيمة صليبا لانه مال متقوم في حقه وهو متقر
 عليه فلا يجوز التوض له ويصح بيعه اي بيع هذه الكورات وقالا لا يضمن ولا يبيع بها وقيل الخلاف
 في الدف والطبل اللذين يفران اللهو واما طبل الغزاة والدف الذي يباح ضربه في الوصل فغيرها
 بالاتلاف بخلاف غيرها ان هذه الاشياء اعدت للمصينة فيبطل تعونها كالحجر وله انما اموال
 لصلاحتها لما يحل من وجوه الانتفاع وان صليت للاكل ايضا وصارت كالالة الكفينة ونحوها
 كالكتش المنطوح والحمامة الطيارة والديك القاتل والعبد الخصي حيث يجب فيها القيمة غير
 صالحة لهذه الامور والفتوى على قولها اكثر انفسا فيما بين الناس كذا في الكافي في حق عبد
 الغير اصل رباط وابنه او فتح اصطبل الى الدابة او فتح قمص طائره فذهبت بهذه الكورات
 وفي الدابة والقمص خلاف محمد اوسع في السلطان من يوزيه ولا يرفع ايرائه ولا يرفع اليه اوتى اليه
 منه يفسق ولا يمنع عن انفسه بنجيه اي يذلي الساعي او قال غند سلطان فديهم وقد لا يفسق

القول

القول قوله انه وجد مالا فوقعه لا يضمن في هذه الدعوى لان شفاء السبب وتخلل فعل مختار و
 لو غرم قطعا يضمن لوجود السبب كذا في بغيره ان في اوسع في حق عنده فبغيره ربح الربح
 السعاية وبغيره يضمن امر عبد غيره بالابق او قال قتل نفسك ففعل اي بقتل نفسه وجب
 عليه في الامر قيمته ولو قتل له لثمن تلف مال مولاك فالتلف لا يضمن لانه باقره بالابق وهو القتل صار
 غاصبا للعبد والعبد المقتضوب قائم لم يهلك وانما التللف بفعل العبد كذا في العارية استعمل
 عبد غيره لنفسه كان يقول له ارتق هذه الشجرة وانتر الثمرة لتاكل انت وانا وان لم يعلم
 انه عبد او قال ذلك العبد انه خرضة قيمة ان هلك لانه استعمله في منفعة ولو سئل غيره
 كان يقول ارتق هذه الشجرة وانتر الثمرة لتاكل انت لا اى لا يضمن لانه لا يصير به غاصبا
 كذا في العارية **كتاب الاكراه** وجه الدابة بيته وبين كتاب الغصب ظاهر وهو لغة حمل
 الناعل على غير كرهه وشرا على الغير على فعله ثم من النقط وسائر الجوارح بالمتعلق بالحمل وهو
 اعم من القتل والاتلاف العضو والجس والقرب والعقد بعدم رضاه باي رضا الغير بذلك الفعل
 لا اختياره اي لا بعدم اختياره كمنه اي بعدم الرضى قد يرضى الى الاختيار وقد لا الى البغض فالحال
 ان عدم الرضا معتبر في جميع صور الاكراه واصل الاختيار ثابت في جميع صوره فذلك كونه في
 بعض الصور يرضى للاختيار وفي بعضها لا يرضى اقول هذا هو المطور في جميع كتب الامور
 والفروع حتى قال صدر الشريعة في التنقيح وهو ما ملج بان يكون نفوت النفس والعضو وهذا
 معروف للرضى عند الاختيار واما غير ملج بان يكون بجس او قيد وضرب وهذا مذهب لم يرضوا به
 عند الاختيار فلا يبيع ما قال في الوقاية وهو فعل يوقعه بغيره فنفوت به رضاه او بعد
 اختياره فان فيه جعل قسم الشيء قسما كما لا يخفى عليه من يعرف معنى القسم والقسيم والعجب ان صدر
 الشريعة بعد ما قال فيه ذلك قال في شرح الوقاية ثم الاكراه نوعان احدهما ان يكون نفوت الرضى
 وهو ان يكون بالجس والقرب وان كان في حق الاختيار وهو ان يكون بالقتل او قطع العضو
 فنوت الرضى اعم من فساد الاختيار ففي الجس والقرب نفوت الرضى وكفى الاختيار الصحيح

لانه استعمله في ذلك الفعل اما بالاتلاف
 حال المعط فلا يصير غاصبا لانه وانما يضمنه
 غاصبا صح

بما قد وقع القتل لا رضى ولكن لا اختيارا غير صحيح بل اختيارا فاسدا ثم قال وتحتية الآية ما قال في الشجرة بني
عن الثمرة مع بناء اهل بيته وعدم سقوط الخطاب عنه لان الكراهة يستلزم تحقق الخطاب لا رضى
انه نذر ديبين فرض وخطره وخفيته وبانتم مرة وبواجب اخرى وهو دليل الخطاب وببناء الاصلية
وسرعة اربعة امور الاول قدرة الحامل على تحقيق ما هد به سلطانا او غيره يعني ايضا او غيره هذا
عندها وعندنا في ضيفه لا يتحقق الا في سلطان لان القدرة لا يكون الا بالصفة والصفة للسلطان
فان هذا اختلاف عير وزمان لا اختلاف جهة ووجهان لان في زمانه كمن لم يكن له سلطان من القوة
ما يتحقق به الكراهة من الكمال والفتوى على قولها كذا في الخلاصة وانما في خوف الفاعل وقوله في دفع
ما هد به الحامل بان يظن على ضيفه انه يفعل بصيرته نحو لا على ما عي اليه من الفعل والمباشرة وانما
كونه الفاعل مستقفا كما كره عليه كذا في نفعه كسبح ماله او ملاذ او عتاق عبده او نحو
شخص آخر كالات مال الغير او في الشروع كسر الخمر وانزاع نخوها واربع كون الكراهة به متلف نفس
او عضو او موجب نعم لعدم الرضى وهذا اذ في مراتبه وهو ايضا متفاوت بحسب الاشياء كما
سبانه وهو في الكراهة اما بلجي فيد الاختيار لو كان بالاتلاف نفس او عضو او اما غير بلجي لا ينفذ
لو كان بحسب وجوبه مديريه او ضرب شديد في الجس في الجس الذي هو كراهه باجبي الاضام
التي هي به وفي الضرب الذي هو كراهه ما يحسنه الا ان يد وليس في ذلك حد لا يراو عليه و
لا ينقص منه لان المتأدي لا يجوز بالرأي ولكنه على قدر ما يري الحكم اذ ارفع اليه بخلاف جسد يوم او
قيده أي قيد يوم او ضرب غير شديد فانها لا توفى اكرها اذ لا ياتي بمصلحة عادة فلا يعدم الرضى الا الذي
جاءه يعني انها توفى اكرها الرجل له جاه ودفرة لان ضرره اشده من ضرر الضرب الشديد بلغة فيكون
به الرضى جبالا ولا يعني بلجي رخص كل ميتة ودم ونحوه فخره وضرب خيره لان حرمة هذه الاشياء
مقيدة بحال الاختيار وفي حالة الضرورة بقا على اصل الحل لقوله كذا الا ما اضطررتم اليه فانه
استثنى حالة الضرورة والاستثناء يحكم بابياتي بعد اثباته والاضطرار يحصل بالاكراهة بلجي
وبالصبر على القتل انتم في هذه الصورة كافي المحضه لانه لا يسبح كان بالاستناع معاذنا الفبر على

اهلاك

اهلاك نفسه و رخص ايضا تلفظ كلمة كره وقيل مطعون بالايمان بحيث عاين بسا وحيث ابتلي
وقال له صلعم كيف وجدت قبلك قال مطعنا بالايمان فقال لم فان عاودا فعد وفيه قول
قوله كذا الا كره وقيل مطعون بالايمان الآية وبالصبر عليه أي القتل في هذه الصورة اجبر
اي صار مأثورا ان صبر ولم يظهر الكفر حتى قتل لان خبيثا رخصه عنه صبر على ذلك حتى صلب
وسماه النبي ام سيد الشهداء ورخص ايضا اطلاق مال سلم لان اطلاق مال الغير يستباح للضرورة
كافي المحضه فقد ثبتت وكذا صاحب المال ضمة الحامل لان الفاعل لا يملكه فيما يصلح له الاطلاق
منه هذه القبيل بان يلقى عليه فيستغفله لاقتله عطف على اطلاق الا يرضى قتل مسلم بل يصبر
على ان يقتل كان قتله كان آثما لان قتل المسلم لا يجدي استباح للضرورة ما الا ان يعلم انه لو لم
يقتله قتل ويقتاد في العهد الفاعل فقط عند اية ضيفه ومحمد لان الفاعل يصبر له وقال ابو حنيفة
لا يقاتل واحد منها للشبهة وقال زفر بن عباد الفاعل لانه مباشر وقال شافعي يقاتل كل منهما الفاعل
بالمباشرة والحاصل بالتبويب ولا يرضى بالاول وفيه الرقيل لانه كاتل لان ولد الرقيل هالك
كما لعدم من يريه فلا يستباح للضرورة كما كاتل ولكن لا يجدي استباحا فان انتشار
الالة لا يرا على الطوعية اذ قد يكون طوعا كما في النائم وباننا يعطى على الاول يعني بأكراهه غير
بلجي لا يرضى الا بالضرورة كرهة لانه في الكراهة اسقط الحد في زناها لانها لو لم تكن
مكرهة فلا اقل من الشبهة كذا في النية لانها لا يعطى الحد في زناها لان الكراهة بلجي لم يكن
رخصته في حقها كما كان في حق المرأة حتى يجوز غير بلجي شبهة ليس رضى الحد تصرفات الكراهة قولا
يعني ان الاصل ان التصرفات القولية للكراهة سواء كان مكرها بلجي او غيره تنفذ عندنا
كما في البيوع النافذة وما يقبل الفسخ يفسخ أي في حق الكراهة وما لا يقبل فلا يفسخ الاول
وهو ما يقبل الفسخ كبيعه وشراؤه واجارته وصلمه وبارائه مديونه وكفيله وحبسه فانه اذا
كره على واحد من واحد نوعي الاكراهة فخر الفاعل بعد زوال الاكراهة ان شاء امضاء وان شاء فسخ
لان الاكراهة مطلقا بعدم الرضى والرضى شرط صحة هذه العقود فتفقد بغيره واقراءه فانه

خبر على الصدق والكذب وانما صار جهة لرجحان جانب الصدق والاكره دليل على كونه فيما هو
قاصدا الى دفع الشئ عن نفسه فيملكه اي البيوع بالاكره الشئ ان قبضه كان في سائر البيوع النافذة
فيصح اعتقاد ان الشئ كونه في ملكه ولو لم يملكه لانه الشئ في ملكه لانه الشئ في ملكه لانه الشئ في ملكه
فان قبض اي البيوع كره التهمة او سلم البيوع طوعا قهرا فلهذا كونه في ملكه لانه الشئ في ملكه
اي التهمة كرهها لان لا ينفذ لعدم الرضى وردة اي و البيوع التهمة الذي قبضه مكرها ان يتيقن به ولم
يضمنه اهلك لان التهمة كانت عليه كره لانه اخذ به في الشئ والقبض اذ كان باذن المالك
فانما يجب الفداء اذ قبضه للمالك وهو لم يقبضه له كونه مكرها على قبضه فانه امانة كذا كان
بخلاف اذا كره على الجهة بلا ذكر الدفع فذهب ووجه حيث يوجه فاسدا اي يجب المالك بعد القبض
كالجهة الصحيحة بناء على اصلنا ان الاكره على الجهة كره على الدفع والاكره على البيوع ليس كرها
على البيوع هلك البيوع في بيعه غير مكره و البيوع مكره في بيعه في قبضه للبيوع لان قبضه يحكم
عقد فاسد فكان مضمونا عليه كانه في اعتقاد الشئ وله اي البيوع ان يضمنه ايا شاء من المالك و
الشئ كالفاسد وغاصب الفاسد فلكره كالفاسد والشئ كالفاسد فالفاسد فالفاسد فالفاسد
المالك رجع على الشئ بيمينه لانه قائم مقام البيوع اذ الفاسد لان المالك يصير ملكا للفاسد
من وقت سبب الفاسد وهو الغصب وان جهة احد الشئ وقد تدركه الايدي في كل شئ
كان بعد اي بعد شئ لانه ملكه اذ الفاسد فظهر انه باع ملك نفسه ولا ينفذ كل ما كان قبلا لان
استناد ملك الشئ الى وقت قبضه كلاف ما لو اجاز المالك كره عقدا منها حيث ينفذ ما
كان قبلا وبعده لان المانع من انعقاد حق قبضه كلف جازا وان في وهو لا يملك الفسخ
كنكاه وعقاقه وكلاهما وسائر ما يثبت فان هذه العقود تقع عند نكاح الاكره فاسدا
على اعتبار المهرل وعند انقضاء البيع ورجوع الفاعل على المالك منصف الشئ في الطلاق
ان لم يطله وكان المهرل في العقد وان لم يتم فيه يرجع عليه بالرضا من المنة لان ما عليه
على شرف السقوط بوقوع الفسخ من جهتها بعصية كالارتداد وتبطل ايس الزوج وقد نكح

ذلك

ذلك بالطلاق فكان تغير الحال في هذا الوجه فيضاف تغيره الى المالك والشئ كالايجاب فكان متلفا
له يرجع عليه بخلاف ما اذا دخل بالان المهرل فغير متلف بالطلاق لا بالطلاق ورجع اليه على المالك
بقيمة العبد في الاعتاق لانه صلح الله من حيث الاتفاق فيضاف اليه فليان يضمنه مائة كان او
معه اكونه فمجان الاتفاق كما مر ولا يرجع المالك على العبد بالفداء لانه متلفه وندره فانه اذا
اكره على الشئ رجع ولزم لانه لا يملك الفسخ فلا يعمل فيه الاكره وهو من الاثني فلهذا رجع ولا يرجع عليه
المالك بالرضا اذ لا مطالب له في الرتبة وبينه وظهاره حيث لا يعمل فيها الاكره لعدم اضرارها الفسخ
ورجعه وفيه فيه وبالله اية الايراد بانك بان يقول فيثبت بها فانها لما صححت مع المهرل صححت
مع الاكره ايضا واسلامه فانه اذا كره عليه صار مسلما اذ وجد احد الركبتين قطعا وفي الاخر احتمال
فرجنا جانب الوجود اعتبارا لما قلنا لو رجع يعني اذا سلم بالاكره ثم رجع عنه لا يقبل التهمة الشبهة
لاضال عدم الاكلام من الاستدانة فيكون كونه اصليا فلا يجوز مرثا ولا تعتبر ردة لانها تنقطع بالانقضاء
الارثي ولو نوي ان يكفر بعينه كافر وان لم يحكم به والاكره دل على عدم تغير الاعتقاد فلا يبيح مرثته
لعدم الحكم بالردة صادرة من سلطان اطلب منه مالا باكره ولم يبيح بيع ماله الى من يبيع ماله
والعلمي ثمة فباعه صح اي ذلك البيوع لعدم الاكره بالنظر اليه كذا في الخلاصة فخر الزوج بالفرض
حتى وهبت مهره لم تصح المنة ان قد راي الزوج على الفرض لوجود الاكره **كتاب الحج**
لغة المنة وشرايع نفاذ النكاح القولي فخصه بالذكر لان الحج لا يتحقق بافعال الجوارح وسره
ان از النكاح القولي لا يوجد في الخارج بل يثبت بغيره الشئ كالبيع ونحوه فاذ لم يوجد في الخارج
جاز ان يعتبر عدمه بخلاف النكاح الفعلي انقاد عن الجوارح فانه لما كان موجودا خارجيا لم
يحتاج اعتبار عدمه كالفعل والاتفاق والاكراه سفسطة وسببه الصغر فيكون غير نافذ فانه
كان غير متميز كان عديم العقل وان كان متميزا فمقتضى نقص العقل فيه محتمل واذا اذله الوصي صح
تفرقه لرجوع جانب العسمة والمجنون فان عدم الافاقه كان عديم العقل كصبي غير متميز وان جرت
في بعض الاوقات كان ناقص العقل كصبي عاقل في تصرفاته واما المعتوم فاختلوا في نفسه

واحد ما قيل فيه هو انه كان قبل ان يخط الكلام فاسد الله به الا انه لا يقرب ولا يشتم كما يفعل
المجنون والمرتق فان الرقيق له اهلية في نفسه كونه كونه رعايته حتى لو لم يكن له عقل منافع عبده بالما
نفسه لانه لا ثلاث رتبة يتولى الرقيق من كونه الولي اذا رضى بولاه حتى يمتنع طلاق صبي ومجنون
مخلوب اما المجنون فله عقل وانما البصيرة فيه العاقل كالمجنون وهو قتل لا يقف على المصلحة في الطلاق
لعدم الشهادة ولاوقوف الولي على عدم التوافق باعتبار بلوغه من الشهوة ولا لا يتوقف على
ابطالته ولا ينفذ به مباشرة ولم يقع اعتناهما التخص في الضرر ولا اقرارهما الا اعتبار الاقوال والشرع
والاقرار بحكم الصدق والكذب وقيل ان ربح شهادة البعض ومن البعض فالكذب رده فيرد نظرهما
وضع طلاق العبد لانه اهل وبوف وجه المصلحة فيه وليس فيه ابطال ملك الولي ولا تعويت منافع
فينفذ واقاره في حق نفسه لقيام اهليته لان حق مولاه رعايته لانه لا يولي غيره
تعلق الدين برقبته او كسبه وكلاهما التالف فانه اقرب الى اخره عتقه لوجود اهليته ورواها لان
ولم يرد في الحال لقيام المانع وهذا اذا اقر بغير الولي بال وانما اذا اقر له به فلا يرد شيء بعد عتقه لما تقرر
انه الولي لا يستوجب على عبده مالا ولو اقر بعتد او فود محمل ولم يرد في حق عتقه لانه مبيع على ال
لحرة في حق الدم ولما لم يقع اقرار الولي عليه فيها المقتضى والقود اذا عتقها لم يرد في حق المبيع من يعقله
اي يعقل العتق بان البيع سالب للملك واشراء جالب له احرازه عن المجنون المخلوب والبصيرة الغير
التي خبر وليه ببيع النسخ والامضاء والادب بالعتق ما رايه ببيع النسخ والضرر بخلاف الايجاب
حيث يقع بلا اذن الولي وبخلاف الطلاق والعتاق حيث لا يتحقق وانما الولي وانما المصلحة اي
الحجج بغيره سواء عطلوا او لا شأنا لغيره لانه لا يجوز في افعال الجوارح لانه اعتبار افضل لا يتوقف
على القصد فانه النائم اذا انقلب على حاله انسان وانما ضم وانما عدم القصد كونه لا يوجب الاداء
الا عند القدرة كالمعسر لا يطالب بالدين الا اذا ايسر وكان النائم لا يؤمر بالاداء الا اذا استيقظ
لا يجوز مكلف بغيره هو خفيته تغري الانك فتجمله على العمل بخلاف موجب الشرع او العقل مع
قيام العقل وقدر غلب في عرف الفقهاء على تبذير المال واسرافه على خلاف مقتضى الشرع او العقل فيفسخ

ودين عندنا في صيغة وعندها عندنا في كونه على السيفه واذا طلب غناه المجلس الجرح عليه
القاضي ومنعه من البيع والاقرار وعندها عندنا في كونه على الفاسق ربحا له بل مبيت حاجن
هو الذي يعلم الناس كجمل منطيق جاهل وكما في مجلس هو الذي يكاري الدابة وياخذ الكراة
فاذا جاء اذ ان السفر لا دابة له فانقطع الكراة عن الرفقة فان في حجر كل من اذ وضعه في العام فالمعنى
الاجن ينفذ على الناس دينهم والمنطيق الجاهل ابراهيم وكما في المجلس يلف اموالهم فان
دابة اذا ماتت في الطريق وليس له اخري ولا يمكن شراء اخري ولا الاتجار فيقوى الاتلاف
اموال الناس بمعنى المنع عن التصرف حسنا قال في البدائع ليس المراد به حقيقة الحجر وهو العتق
الشرعي انما يمنع نفوذ التصرف الا ترى ان العتق اذا انقضى بعد الحجر واصاب في الفتوى جاز ولو انقضى
قبل الحجر واخطاه لم يكره وكذا المنطيق ولو باع الادوية بعد الحجر لغير بيعه قول عليه ما رايه الحجر حقيقة
وانما رايه المنع الحق ان يمنع هو لانه الشبهة عن علم حسنا لان المنع عند ذلك من باب الامر الجوف
والهيم عن التكرار في البصيرة غير رشيد الرشيد عندنا هو الرشيد في المال فاذا بلغ مصلح الماله لا يكره عليه ولو فاسقا
وعندها في الدين ايضا لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة لا روى عن عمر رضي الله
انه قال ينتهي لب الرجل الى الخمس خمسا وعشرين ولو وصية فتح تصرفه قبله الى تصرف في ما قبل ذلك
نفذ وبعده ان بعد بلوغه خمسا وعشرين سنة يسلم له اليه ولو لا رشيد وقال لا يرد حتى يوشى
رشده ولا يجوز تصرفه فيه يكس القاضي المديون ليسيع ماله ليدسه لانه قضاء الدين واجب عليه والمخالطة
نظم فيجب الحكم وفقا للنظم وايضا لا يمتنع الى مستحقه وقضى الى القاضي لا امره الى المديون وادهم دينه
منه لانه لا يدين ان ياتى بدينه اذا ظهر كجس حقه بلا رضى المديون وكان للقاضي ان يدينه وبيع
دنايره لادهم دينه وبالعكس والقياس انه لا يجوز كالا امرين لان الدراهم والدينانير متماثلان وانه
استحسانا وجهه انها متماثلان في القيمة والمال به حتى يقيم احدهما الاخر في الزكوة مختلفان في
الصورة حقيقة وهكذا انا الاول فظاهره واقا الثاني فلهذا جريان ربا الفضل بينهما لا ينافي النظر
الى الاتحاد ثبت للقاضي ولاية التصرف وبالنظر الى الاختلاف يسلب عن الدين ولاية الاخذ عملا

بالثمنين لا يبيع القاضي عرضه وعقاره لراحم دينه لان الغاصب شغل بمصورها واعيانها وليس
 القاضي ان ينظر لغناه على وجه يوجب الضرر وآتاه القود فوسائل لان المقصود فيها المالية لا العيون
 فان قاضي القس ومعه عرض شره فقبض بالاذن المانيه بايعة فبايعة اسوة للمفاد فان كان قبل القبض
 فلبايع ان يحبس المتاع حتى يقبض الثمن وكذا اذا قبضه المشتري بغير اذنه كان له ان يسترده ويكسبه بالثمن
 جرح قاضي ورفعه الى قاضي آخر فالطه الثاني جاز اطلاقه وما صنع المحرم في حكمه من بيعه وشرائه قبل اطلاق الثاني
 وبعده كان جائزا لان حجر الاول لم يثبت فيه فينتوقف على مضاه قاضي آخر كذا في الثانية **فصل**
 بلوغ الصبي بالاحلام والاحبال والانزال وبلوغ الصبية بالاحلام والحبل والاصل ان البلوغ
 يكون بالانزال حقيقة ولكنه غير مما ذكر لا يكون الا بالانزال فحمل كل واحد علامة على البلوغ والآتي والبلوغ
 شئ منها حتى لا يحكم بالبلوغ حتى يتم له البلوغ في ثمانية عشر سنة ولها الى الصبية سبع عشرة سنة
 عند ايجته لقوله لا تزني ما لم ينسج الا بالثمنين الا بالثمنين حتى يبلغ اشده واشد الصبي على ما قاله
 ابن عباس وشبه النبي ثمانية عشر سنة وقيل اثنان وعشرون سنة وقيل خمس وعشرون سنة
 وقيل ما قالوا هو الاول وجب ان يدار الحكم عليه الاحتياط الا ان الجارية اسرع ادراكا من الغلام فتقص
 سنة منهن لاشتمالها على الفصول الاربعة التي توافي الزواج وقالا فيها تمام خمس عشرة سنة وهو رواية
 عن الامام وبه يعني للعادة الغالبة اذ علامات تظهر في هذه كدرة غالبة فجعلوا المدة علامة في حق
 من لم تظهر له الخلافة وادنى مدته الى البلوغ له اثنتي عشرة سنة ولها تسع سنين اذ قد يحصل لها في هذا
 السن علامة البلوغ فانه رخصها اي كذا قربا الى البلوغ بان يبلغها هذا السن واقر بالبلوغ كما كان بالغ
 حكما لان البلوغ لما كان حاصل في هذا السن وتو نادرا وكان مما يوفى منها كقبض قبل اقرارها به ضرورة
كتاب المأذون الاذنة لغة الاعلام وشرعا فلت الحجر مطلقا وهو نوعان احدهما اذن
 وهو فلت الحجر بالزوج بان ثبت شرعا على العبد واستغاط الزوج الحق المولى فان الأصل في
 الاذن كونه مالكا للتصرف فتعلق حق المولى بوضع الزوج صار مائلا لا ككتبه لها فاذا استغط
 حقه بوضع الممنوع ينتصرف الى اذنه اذ العبد فلت الحجر واستغاط الزوج ينتصرف العبد لنفسه

بأهله

بأهله فلا يرجع بالعهد على مولاه فانه اذا اشترى شيئا لا يطلب الثمن من المولى لانه اشترى لنفسه
 والوكيل يطلبه من المولى ولا يتوقف يعني اذا اذن لعبد يوما او شهرا كانا ذونا ابدا الى ان يجر عليه
 لان الاستغاط لا يتوقف ولا يتخصص بنوع فاذن بنوع عم اذنه الانواع فكذا اذا قال اذن
 صباغا فانه اذن بشرائه لا بتمنه منه هذا العمل وكذا اذ قيل اذ الى اذنه كل شئ كذا بخلاف ما اذا اذن
 بشرائه شئ معين لانه استخدام لا اذن وبشئ اذنه دلالة اذرى المولى ببيع عبده ملك الا بغير
 احتراز عما اذراه ببيع ماله فانه اذرى عبده ببيع ملكه من اعيان المالك فسكت
 لم يكن ذلك اذنه لانه في بيع ذلك شئ كذا في الثانية ويشترى ما اراد وسكت المولى بغير اذنه لانه
 في التجارة دها للعز ولا يجوز اذنه في بيع ذلك الشئ او شرائه كذا في الاستروتنى وبشئ ايضا
 صريحا فلو اذن العبد مطلقا بان يقول مولاه اذنت لك في التجارة فتح كل تجارة منه لانه التجارة اسم
 عام يتناول الانواع فيبيع ويشترى ولو بغيره فاحسن خلافا لهما ما بالغير البير تارة اتفاقا
 لتدرا الاخر زعنه لهما ان البيع بالغير انما من غير ذلك التبع حتى اعتبره الثلث فلا يتناول
 الاذنه ولا تجارة والعبد منصرف بأهله نفسه فصا كالحق وعلى هذا الخلاف الصبي المأذون وكل
 بها لانه قد لا يتفرغ بنفسه ويرعى ويرقى ويتقبل الارض اي ما خذها قباله بالاجتار و
 المساقاة وياخذها من زرع ويشترى بذرا زرع ويستاجر اجرا شاهرة او مائة ووجه
 نفسه ويضارب اي يدفع المال مضاربة وياخذ ويشترك عنانها من ضيق التجار ويعتبر
 لان الاقرار به من تواج التجارة اذ لو لم يصح لم يعامله احد لغير زوج وولد وولد فانه اقراره لهم
 بالبرق باطل عند ابي حنيفة خلافا لهما وهو كالخلاف في بيع الوكيل منهم ذكره الزيلعي ويعتبر
 ايضا بقبض ووردية لان الاقرار بها ايضا من تواج التجارة اما الثاني فظاهر واما الاول
 فلا يخفى ان الغصب ضمان معاوضة لانه يملك المقتضوب بالضمان ويهدي طعنا ما يسييرا حقيقة
 لمعنى الاذنه ويضعف من يظن لانه خروا رات التجارة استجلابا لقلب اهل حرفة وكخط من
 التمه ببيع مثل ما يحيط التجار لانه من ضيقهم وبما يجوز الخط انظر له من قول العيب ابتداء

ار بالجملة

بجواز الخط بلا عيب لانه يترجى شخص وياذن عبده ذكره الزلعي ولا يترجى الاباذن الولي لان الاباذن
بالجارة ليس اذنا له ولا يترجى وان اذنا له كذا في تحفة الفقهاء وفي التلويح في بيان الواضحات على الاصل
ولا يترجى قيمته ولا يكتسبه لانه يترجى بغيره ولا يترجى لانه فوق الكتابة مطلقا على حال ولا
ولا يترجى لانه يترجى ابتداء والمرتب لانه يترجى مطلقا اي بغيره ولا يترجى لانه كالتجربة ولا يترجى
لكونه ضررا خصوصا مطلقا الى النفس والاموال دين وجب تجارته مستداه خبره قوله الا يترجى
برقبته او بما هو من ممتلكاتها كبيع وشراء واجارة واستيجارة وغرم ووديعة وغصب وامانة غيره
وعقود وجب بطريق مشيرة بعد الاحتكاك بترقبه لانه دين ظهر وجوبه في حق الولي ليعتق برقبته
كدين الاستهلاك والمهر ونفقة الزوجة يباع فيه ان حضر مولاه قال في المحمية يباع للزوجه الا ان
يفديه الولي وقال شراؤه هذا اشارة الى ان البيع انما يجوز اذا كان الولي حاضرا لان اختيار الفرد من
الغائب غير مقصور لان الخصم في رقبته العبد هو الولي فلا يجوز بيع الابخرة او حفرة نائية بخلاف
بيع الكسب فانه يحتاج الى حضور الولي لان العبد حقه فيه ويقسم عنه بالخصص ويتعلق برقبته
مطلقا الى سواه حصل قبل الدين او بعده ويتعلق بالانتهاب وان لم يجرى بولاه هذا قيد للكسب
والانتهاب ولا ينافي بين تعلقه بالكسب وتعلقه بالرقبة فيتعلم بها ولكن يبداه بالاستيفاء
من الكسب لا كما هو توفير حتى الزمان مع كسبه مفسود الولي فان لم يوجد الكسب يستوفى من الزمان
كذا في الكافي لا يترقب الدين بما اخذه منه مولاه قبل الدين لوجود شرط الكسب له ويطلب ما بقي
بعد عتقه لتورث الدين في ذمته وعدم وفاء الرقبة ولا يباع ثانيا لان شترى يمتنع من شتره
فيؤدي الى امتناع البيع بالكلية فينتظر الزمان ولو لاه اخذ غلة مثله بوجود دينه وانما رد الزمان
يعني لو كان الولي باخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل لوق الدين كان له ان ياخذها
بعد لوقه استحسناما والقياس ان لا ياخذ لان الدين مقدم على حق الولي في الكسب وجه الثاني
ان في ذلك نفع الزمان لان حقه يتعلو بكاسبه ولا يحصل الكاسب الا ببقاء الابدية في الجارة
ولو منع من اخذ الغلة يجر عليه فينته باب الكاسب ولو اخذ اكثر من غلة مثله رد الفضل

على الغلام

على الغلام لتقدم حقه ولا ضرورة فيها ويخرج كجمله في قوله الولي له جرت كثرة عن التصرف والبيع
خبر جزمه اليه ان علم اكثر اهل سوقه حتى لو جرح عليه في السوق وليس فيه الاصل او جرح لا يترجى اذ
المعبد اشترى بالجر وشيوعه في مقام ذلك مقام الظهور عند الكل هذا اذا كان الاذن شيئا اما اذا لم يعلم
الا العبد ثم جرح عليه بوقته يجر لانتفاء الضرر ويخرج ايضا باقائه لان الولي لا يرضى بغيره عبده
الخارج عن طاعته عادة فكان جرحا عليه دلالة وموت مولاه وجنونه مطلقا ولحقه بد الحرج
مرزا علم العبد ولم يعلم لان الاباذن ليس امرا لازما ولا يجوز له ان يترقبه في حق له وانه حكم
الاستداه كانه ياذن له ابتداء في كل ساعة لم تكن من الغصب والجر عليه في كل ساعة فتركه على مكان عليه
كانت اذنا لانه في مقتضى قيام الاهلية في تلك الساعة كما يترقب في الاستداه وقد زالت بالموت
والجنون وبالحيق ايضا لانه موت حكمي حتى يعتق مدبره واتات اولاده ويقسم بين ورثته فعبار
بجواز في ضمن بطلان الاهلية واستيلادها اي بغير الامة المأذونة باستيلادها فانه يخصها بعد الاولاد
فيكون استيلاد دلالة الجرح عادة لا بالبد بغيره اذا استندت الامة كما ذمها اكثر من قيمتها فادرها
الولي في ذمته لها على حالها لعدم دلالة الجرح اذ لم يجر العادة تحصين الذمة وخصه بالولي بها الجرح الاولاد
والبد بغير قيمتها للزمان لانه محققا بوقته اذ بها يمنع البيع وبه كان تعقبي حقه فيهم
اقرى الماذون بعد جرحه ان مامعه امانة او غضب او يدين عليه حتى اقراره ويقضي ماني بده
وقالا لا يبيع اقراره لان مصحح اقراره ان كان الاذن فخره ان بالجر وان كان العبد فاجر ابطال الان
به الجرح عليه غير معتبرة وكذا ان المصحح هو البير ولهذا لا يبيع اقراره قبل الجرح فيما اخذه الولي من
يده والبد باقية حقيقة وشرط بطلانها بالجر كما فرغ ماني بده من الكاسب غي حاجته
واقراره دليل حقيقي احاط دينه بماله ورقبته لم يملك مولاه مامعه فلم يعتق عبده كسبه باعتقاف
مولاه وقال لا يملكه الولي فيعتق العبد وعليه قيمة لوجود سبب الملك في كسبه وهو ملك
رقبته ولهذا يملك اعاقه ووطئ الجارية الما ذون لها وهو دليل كمال الملك وله ان يملك الولي
انما يثبت بطلان عن العبد عند فرغه من حاجته وللحيط به الدين مشغول بها فلا يخله فيه والفقهاء

وعدته خرج ثوب ثلاث وصدقه وفتح ان لم يحط اي به بماله ورتبه بل خلاف اما عندها فظاهروا
فكانه لا يوي عن قليل بن فوصل ما لا يستد باب الاستماع بكبه فيجمل المقصود من الاذن وبيع
مولاه مثل القيمة لا كما لا يصح عن كبه اذا كان عليه دين ولا يبيع منه بمقتض ان لا يمتهم في حقه كونه مولاه
وبيع مولاه منه به اي مثل القيمة وبالأقل لان مولاه اجبى عن كبه اذا كان عليه دين كما لو اتمه فيه وله الجاه
حبه في البيع بالتمه اي بماله استغناء التمه من العبد لان البيع لا يزيل ملك الباعث بقتل اليه التمه فيقي
ملك الباعث المولى على كانه عليه حتى يستوفي التمه ولهذا كان اخفى من سائر الفوائد ولو باع كونه بالاكراه
حط ازايله وضع المقد اي يتر مولاه بالزلة الى اياه او فتح العقد لان الزيادة تعلق باحق الفوائد
ويستل اي التمه لو سلم اي مولاه البيع قبل قبضه اي التمه فلا يطالب العبد بشي لانه لا سلم البيع سقط
حقه في الجبس ولا يجب له على عبده دين فخرج مما تعلق اعطاه في المولى العبد الماذون مديونا بعباده
وضم المولى للفوائد الاذله دينه وقبضه اي اذا كان الدين اقل من القيمة يضره الدين اذ لا حق لهم الا في
وان عكس حقه القيمة اذ حق حقه بالرقبة وهو المثل او ذاك الماذون حقه فضل دينه على حقه لان
الدين في ذمته وما لزم المولى الا بقدر ما ائلف ضمانا فبقى الباقي عليه كما كان يبيع عبدا ماذون له
يحيط دينه برقبته وغيبه تشتري بعد ان قبض اجاز الغريم اي خيره الغريم ان شاء ما جاز يبعه وله
تمه لان الحق له والاجازة الملاحقة كالاذن السابق او حقه تشتري او البائع قيمة لان حقه في
بالعبد حتى كان له ان يبيعه الا ان يعرض المولى دينه والبائع مطلق ببيع وشي تشتري بالقيمة
والنقيض بخير في التمهين فان تمه تشتري رجح ان تشتري بالتمه على البائع لان اخذ القيمة منه كاذن
وان تمه البائع سلم البيع للتشري وتم البيع لزوال المانع ثم اي بعد ما تمه البائع ان رد العبد على
ببيع رجح اي مولاه على الغريم بتمه وعاد حقه اي حق الغريم في العبد لا رافع بسبب الفان وهو البيع
والسلم فضا كما انما صاب اذا باع وسلم وضمة بالقيمة ثم رد عليه بسبب كانه له ان رد على الثالث وشر
القيمة كذا هذا كذا في الكافي واما اختار قيمته برى الاخر حتى لا يرجع عليه وان تمه القيمة عند الوفا
اختاره لان الخبير بين الشبهين اذا اختار احدها فبقي حقه فيه وليس له ان يختار الاخر ولو ظهر

اي العيبه

اي العبد المقترب بول التمهين اي بعد ما اختار قيمته لاسبيل له اي الغريم عليه اي العبد ان قضى
بالقيمة بينة اذ كور لان حقه تحول الى القيمة بالقبض ولو قضى له بالقيمة بقول المضم مع يمينه وقد
ادعى الغريم اكثر منه فهو بالخيار ان شاء رضى بالقيمة او ردّها واخذ العبد ببيع له اذ لم يصل اليه
فلم حقه برغمه كذا في النهاية وان باع على ديننا فللغريم رد ببيع ان لم يغب بيمينه ثمة لانه اذ لم يغب
به لنقض البيع كيف كان وان وفي ثمة بيمينه ولا حاجة في البيع لا ييسر للغريم ان يرد البيع
لان حقه وقد وصل اليه فينقض البيع لزوال المانع ولا يخاصم الغريم مشتري بيمينه ان غاب
بأيمه حتى لو باع المولى عبده المديون وقبضه المشتري ثم غاب البائع لا يجوز تشتري خصما للغريم
اذا كان المشتري الدين لان الدعوى تنقضي فتح العقد وهي قائم بالبائع واشتري فلا يجوز الفسخ
قبضه على الغائب والماهر ليس بيمين فيه اشتري عبدا وباع سكاكنا عن اذنه وجوه فهو ماذون
يعني ان عبده اذ قدم مقرا فباع فاشتري فاستلمه على وجهين احدهما ان يجبر ان مولاه اذن له
فيصدق استحسانا عدلا كان اولا والقياس ان لا يصدق لانه جرد دعوى منه ولا يصدق الا
بحكمه لقوله عليه السلام البينة على الحق ومعه الاستحسان ان الناس تعاملوا ذلك وجماع المسلمين حقه يخفى
بها الا ان يترك القياس والنظر وثانيتها ان يبيع ويشترى ولا يجبر بشي والقياس فيه ايضا ان
لا يثبت الاذنه لان السكوت محتمل وفي الاحتياط يثبت لان الظاهر انه ماذون لان امور المسلمين
على الصلاح ما لم يكن ولا يثبت الجواز الا بالاذنه فوجب ان يكل عليه والعمل بانظاره هو الاصل في المعاملات
وهذا نظر عن الناس ولا يباع لدينه الا اذا اقر مولاه باذنه لان الاذنه بالتجار رضا يبيع رقبته الماذون
بالدين او انتمه اي الاذن الغريم يعني ان قال المولى هو محجور فالقول له لتسكه بالاذن فلا يباع الا اذا
اشت الغريم اذنه في بيع والنوع الثاني اذن البقي والعتوه القلة اختلال في العقل بحيث يخطئ
كلامه فيشبه تارة بكلام العقلاء واخرى بكلام المجانين وحكم حكم البصامع العقل وهو ذلك الجرح والاشباه
الولاية لها وتفرغها ان نفع كالا سلام والازهاب فتح برونه اي بدون الاذن وان قر كالاتلاق
والعتاق لا اذن وصلة اذنا به وما نفع تارة وضر اخرى كالببيع وشي حقه به اي الاذن لان

التي هي اقل شبه البائع من حيث انه عاقل متبر وبشبه طفلا لا عقل له من حيث انه لم يتوجه عليه الخطاب
وفي عقله قصور وللغير عليه ولاية فالجني بالبائع في النافع المحض وبالطفل في النافع المحض وفي الباطل
عنده عدم الاذن وبالبائع عند الاذن لرجاء جهة النفع على الضرر بلالة الاذن وكس قبل الاذن يكون
منعقدا موقفا على اجارة المولى لان فيه منفعة لصبر ورته منه بالية وجوه البتات حتى لو لم يوافق
نفعه عند اخلاف الرزق لانه توقف على اجارة وليه وقد صار وليا بنفسه وشرط لصحة العقد ان
يعقلا البيع سائلا للمالك عن البائع واشترى جارية له بالملك الى الشراء الوالي الاب ثم وصية ثم
الجد اب الاب ثم وصية ثم القاضي او وصية دون الام او وصية او قد سبق الاشارة اليه في كتاب النكاح
في باب الولى ولما قرأنا في البصير والمنعوه لاشارة بما معهما الكسب والارث يعني ان ما ورثناه
من ابيهما اقلان صح في ظاهر الرواية وعبر عن ضعفه انه لا يصح فيما ورثه لان صحته اقاربه في كسبه
لحاجة الى ذلك في البتات ولا حاجة في الحروف ووجه الظاهر انه بانضمام رأي الولى النفع
بالبائع وكله المالكين ملكه فيصح اقاربه فيها **كتاب الوكالة** وجه لنا نسبة بين الكتابين
ان في كل من الوكالة والاذن معنى الرضاء بتصرف الغير وهي لغة الحفظ ومنه الوكيل في سماء
ولما قلنا فيمنه قال وكلنا في هالي ملك الحفظ فقط وقيل التركيب يدل على معنى التوفيق
والاعتماد ومنه التوكيل يقال على امره توكلا انما في ضمنا او رنا وسلمنا وعلى هذا التوكيل لغة تفويض
الامر الى الغير وشرعا تفويض التصرف في امر الى غيره واقامة مقامه وارسالة بتبليغ الكلام الى الغير
بلا دخل له في التصرف وشرط جواز كون الموكل اهل تصرف لم يقل اهل التصرف لثلاثتهم اذ التصرف
الذكور فانما بالكلية لا يستلزم ابطال توكيل السلم كانه بيع الخ وكون الوكيل يعقله اي يعقل ان
البيع سائب واشترى جالب ويعرف النفع البير والفاش ويقصده حتى لو تصرف جازلا
لا يقع على الامر فخرج على قوله كون الموكل اهل تصرف بقوله فصح توكيل السلم كانه بيع الخ وخرج
قوله والوكيل يعقله ويقصده بقوله والخراي وضع ايضا توكيل الحر البائع والادون عند
كان او صبي سائلا فيتنا والصور الاربعة وصبي او قلة وعبد حال كونهما جحرين لوجود الترتيب

الذكور في كل

الذكور في كل مما ذكرنا فاما قبل هذا ويرجع حقوق العقد الى موكلها لانه قال فيما بعد ان لم يكن جحر
والتوكيل عطف على توكيل السلم بكل ما يعقده بنفسه فان الاذن قد يعجز عن المباشرة بنفسه
فيحتاج الى توكيل غيره فلا بد من جواز دفعه الى جهة لنفسه اقراره عن الوكيل حيث لا يجوز له ان
يوكل فيما وكل فيه لانه استفاد التصرف من غيره وهو مقيد بالامر به حتى او قرح به ايضا جاز و
المقصود عطف على كل في كل حتى اذ ليس كل انتهى الى وجوه الخصومات فيحتاج الى توكيل غيره
كما مر ولم يلزم اي التوكيل بالخصومة لم يقل ولم يجوز لان الجواز اتفاقي والخلاف في الزوم بلا وجه
الشاخرون اختاروا للتقوى ان القاضي اذا علم من الخصم التفتت في ابد الوكيل لا يكتفي في ذلك وقيل
الوكيل من التوكيل وان علم من الموكل القصد الى الاضرار بصاحبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضا
صاحبه وهو اخبار شخصي الائمة الرخصي كذا في الكافي الا الموكل مريض او مسافر او غائب مائة
ثمة ايام فصاعدا او ميراثا للشرع ان ينظر القاضي في حاله وفي عدته فانه لا يخفى هشة من يافى
ولا يقبل قوله ان اريد ان اسافر او خذرة لم تجر عادتها بالبروز وحضور مجلس الحكم وضع ايضا
التوكيل باعانة ابناءه كل حق واستيفائه الا في حق وقوفه فانه لا يجوز بغيره موكله عن المجلس
لانها بقطان بالثبات ولا يتوفى اي واحد منها بما يقوم مقام الغير فانه من نوع شبهة
قال است وكل في كل شيء كان وكلنا في الحفظ فقط ولما جاز امره كان وكلنا في جميع التصرفات
حتى الطلاق والطلاق قال في العناوى القنوى لوزا وجاز امره فهو وكيل في الحفظ والبيع والشراء
وبغاضى دينه وصقوقه والمجبة والصقة وغير ذلك لانه فوض اليه التصرف عاما فصار
كالوكل ما صنعت من شيء فهو جازر في ذلك جميع انواع التصرفات حتى لو انفق الوكيل على نفسه
جاز لانه اجاز صنيعه وهذا في صنيعه ثم قال وهذا التعليل يقتضي انه اذا طلق امرته جاز فينفق
بهذا في بيتي خلافا لحقوق عقد مبتداه خبره قوله الا انه يتعلق به بضمير الوكيل الى نفسه في
عرف اهل العامة كبيع واجارة واصلح عن اقرار امته للمقعد فان الوكيل بالبيع يقول بعت
هذا منك ولا يقول بعت هذا منك من قبل فلانة وكذا الوكيل بالشراء يقول اشتريت هذا منك

ولا يقول لاجل فلان تنفق الى تلك الحقوق بما لو قيل ان لم يكن الى الوكيل مجزاً حراً عن الشيء
المعبر عنه فانه لو قيل بما جاز لكن حقوق عقد ما ترجع الى الوكيل مثل حقوق العقد بقوله تسليم
البيع ان وكل بالبيع وقبضه انا وكل بالشراء وقبضه انا فانه مبيع ولطالما لم يكن بشيء
يعني ان الوكيل بالشراء اذا اشترى شيئاً يطالبه البائع بمثله والرجوع به الى البائع عند الاستحقاق اي
استحقاق ما باع او رجوعه هو البائع على ما يبيع عند استحقاق ما اشترى والخاصة انما هي انما
في شفعة ما يبيع وفي العيب فترده الى البائع لو كان بيده وبعد تسليمه الى الوكيل برقة
بانه انما الوكيل والشئ من ثمنه من ثمنه يعني اذا وكل جلا ببيع شئ فباعه ثم الوكيل
طلب الثمن من المشتري لم يشر له منه لان الوكيل اجتمع عن العقد وحقوقه كما بينا وان دفع اليه
اي الوكيل مع ولا يطالبه ببيع يعني الوكيل ثانياً لان المقتضى حق فلا فاش في ثمنه ثم رده اليه
وبرئت ذمة المشتري لوصول الثمن الى الشفعة والملك ثبت للوكيل ابتداءً كخلافه عن الوكيل
جواب عن سؤال قد ذكر في النهاية وهو ان يقال اذا ثبت الملك للوكيل ابتداءً كمن ثبت له
خلافه عن الوكيل وحاصله ان الوكيل خلف عنه الوكيل في حق استفاضة التصرف والوكيل خلف عن
الوكيل في حق الملك كالعبد اذا قبل الهبة ثبت الملك للموهب ابتداءً وقبل الملك ثبت للوكيل كمن
لا يتصرف بل ينقل الى الوكيل بلا حيلة وعلى القولين لا يعتق قريب شراء الوكيل ولو كان اي
المشتري عرسه لا يفسد النكاح انا على الاول فقط لان المشتري لم يملك واما على الثاني فلان
العقد وفساد النكاح يقتضيان تقرر الملك على ما ذكر في الزبادات وغيره فانه لم يوجد
لم يحصل ولا يعتد عليه بانه مخالف لطلاق قوله من ملك دارهم محرم منه عتق عليه واجب
بان المطلق ينصرف الى الحمل وهو الملك المقر والمجتهد غير مخالف واما فخرها الاكثرون على القول
الاول لانه اصح عندهم وحقوق عقد يضمنه الوكيل الى الوكيل كنكاح خلع وصلى عن النكاح او
عقد وعتق على مال وكناية وجبة وتصديق واعارة وبيع وحسن واقراض يتعلق بالوكيل
وسره ان الحكم في الاصل الفصل عن السبب لانها في قبيل الاستحقاقات والوكيل اجنبي عن الحكم

فلا بد

فلا بد من اضافة العقد الى الوكيل ليكون الحكم معارفاً للسبب انا النكاح فلان الاصل في البيع الحرمة
فكان النكاح اسقاطاً لها والساقط يتلشى فلا ينقصر صدره والسبب عن شخص على سبيل الاصل
وقوع الحكم بغيره فعمل سفير البعثة الحكم بالسبب حتى لو اضاف النكاح الى نفسه وضع له بخلاف البيع
فان حكمه يقبل الفصل من السبب كما في البيع بخلافه صدره والسبب عن شخص اصالة ووقوع
الحكم بغيره خلافاً واما المانع فلا ينافي اسقاط النكاح والناكح المراء والنكوص المراء والوكيل امانة او عنها
وعلى التقديرين يوجب سفيراً محضاً فلا بد من اضافة الى الوكيل واما الصلح عن الخيار فانه ايضا اسقاط
مخض لا تنقبه معاوضة فلا بد من في حق كذا في عليه فلا بد من اضافة الى الوكيل واما الصلح عن
عقد فانه اسقاط مخض والوكيل اجنبي سفيراً محضاً فلا بد من اضافة وكذا الحال في البواقي هذا المحض ما
ذكره النعم في هذا المقام ويصحح به ما قال صدر الشريعة واما الصلح فلا فرق فيه بين ان يكون عنه
اقرار او انكار في الاضافة فان زعمنا اذا ادعى داراً على غيره فوكل غيره وكلاً على ان يصلح على المائة
فيقول زيد صلي عنده على الارض على غيره والمائة ويقبل الوكيل هذا الصلح يتم الصلح سواء كان عن
اقرار او انكار الا ان كانا عن اقرار يكون كالبيع فترجع الحقوق الى الوكيل كما في البيع فتسلم بر الصلح
على الوكيل وان كان عن انكار فهو فداء عنه يمين في حق المدعى عليه فالوكيل سفير محض فلا ترجع
اليه الحقوق الى هذا كلام صدر الشريعة وذلك لانه اذا بقوله يتم الصلح سواء كان عن اقرار او انكار
تامة بلا اعتبار اضافة في صورة الاقرار الى الوكيل وفي صورة الانكار الى الوكيل فلان ذلك فانه عين
محل النزاع وان اراد تامة باعتبار ذلك الاضافة كان اعترافاً بصحة كلام الغرض فلا وجه لانكار
القول والقول بالتوبة وفتح على كونه الوكيل سفيراً محضاً في هذه الصور بقوله فلا يطالب بالسبب
قبل المراء وكيله الوكيل الزوج بالمهر وكيله استلماً وبديل الخلع لا امر به كونه الوكيل في هذه
الصور سفيراً محضاً الوكيل بالاستقراض باطل حتى لا يثبت به الملك لان توفيق التصرف
في ذلك الغير لا يكون ونقض الوكيل بالشراء فانه امر بقبض البيع وهو ملك الغير واجب
بانه التصرف في ملك الغير انا لا يجوز اذ لم يكن بعوض وفي الوكيل بالشراء عوض فافترقا لا الرسالة

فانما غير باطلا لا استثناء تفويض التصرف فيها لان الرسول صغير محض وقد مر ان التوكيل بالافراد
صحيح لانه تفويض التصرف في ملكه **باب الوكالة بالبيع والشراء ان عمت الى الوكالة**
فردا شرط قوله الا في صحة قال في الهداية منه وكل شراء شئ فلا يرتفع فيه حصة وصفته او حصة
ويبلغ منه ليصرف الفعل التوكيل به مطلقا بملكه الا فيما لا بد منه وكالة عامة فيقول ابيع ما رزقت
لان تفويض الامر الى رايه فانه شئ يشترطه يكون ممثلا او علم بصيغة الجمل **باب تفويض التصرف في التوكيل**
لوكيل بالكلية او بجزء من جهالة سيرة وهي جهالة النوع حيث اى الوكالة وان وصية لم يبيح التفرغ
لان التوكيل بقدر على الاشتغال وان شرطه جعل اى وكل به جهالة فاحشة وهي جهالة الجنس لا اى
لا يبيع الوكالة وان وصية بين التفرغ لان التوكيل لا يقدر على الاشتغال وان شرطه جعل اى وكل
جهالة متوسطة وهي باقية النوع والجنس فان بين النوع او ضمنه نوعا حيث لان التوكيل
ح يقدر على الاشتغال لكون جهالة سيرة والا فلا لان التوكيل ههنا ايضا لا يقدر على الاشتغال لكون
الجهالة فاحشة **الاول** وهو ما جعل جهالة سيرة كالفرس والبغل والجمار والنوب الهوى و
الروى والثاني وهو ما جعل جهالة فاحشة كالنوب والدرابة والرفيق والثالث وهو ما جعل
جهالة متوسطة كالعبد والامة والدار فاذا وكل بشراء فرس ونحوه مما ذكر صح وان لم يبين التفرغ
لانه من القسم الاول واذا وكل بشراء عبد ونحوه صح ان بين النوع كانه تركه او ضمنه نوعا
من النوع العبد وجعل جهالة النوع وان لم يبين شئ منه لم يبيع والحي جهالة الجنس لانه
يمنع الاشتغال واذا وكل بشراء نوب ونحوه لا يبيع وان بينه اى التفرغ او نحو بيان لا يرتفع الجهالة
التوكيل بشراء طعام يبيع على البر ودقيقه يعني دفعه الى آخر درهم وقال اشترى طعاما يشترى
البر ودقيقه والقياس ان يشترى كل مطعوم اعتبارا للحقيقة كافي اليقين على الاكل اذ الطعام
اسم لما يطعم وجه الاحتياط ان الطعام اذا قرن بالبيع والشراء جعل على ما ذكرنا فاولا عرف في
الاكل يبيع على الوضع وقيل يقع على البر في درهم كثيرة والجزء في قليله والرفيق في متوسطة رتبة
للتناسب بين الثمن والثمن وفي اتخاذ الوليمة يقع على الجزء مطلقا يعني قلت الدرهم او اكثر لانه

الحال

الحال وكل يشترى هذا العبد بين له على التوكيل صح يعني اذا كان له رجل على اخر الف فامره ان يشترى
بهذا العبد فاشتراه صح ولزم التوكيل حتى لو مات مات عليه وان اطلق يعني وكل بان يشترى
له بالبيع عبدا غير معين فاشترى عبدا كان اى ذلك العبد للتوكيل الا ان يقبض التوكيل حتى لو مات
قبل قبض التوكيل مات على التوكيل ولو بعده مات على التوكيل فعلا هو التوكيل في الوجهين اذا قبض
التوكيل كما ان الذمانه والدرهم لا يتبعان في المعاوضات وبيانات او عينات حتى او بيانها
عينات يبيع ثم تصاد فان لا بد من لا يبطل العقد فصار الاطلاق والتقييد في الدين سواء
فيصح التوكيل ويترجم التوكيل وله ان يتبع في الوكالات حتى لو قيد الوكالة بالدين منها او بالدين منها
ثم استهلك الدين او اسقط رتب الدين عن المدينين بطلت الوكالة واذا اقتضت كان هذا
تلك الدين من غير ثمن عليه الدين بلا توكيل يقبضه او كان امرا يدفع شئ لا يملكه التوكيل الا بالقبض
وهو الدين وكلها غير جائز واذا لم يصح التوكيل فخذ الشراء على التوكيل فذلك من ماله الا ان يقبض
التوكيل في قبضه بقبض بالتعاطي فيجوز من مال التوكيل وكل عبدا بشراء نفسه من ماله
اى التوكيل فان قال له بعني نفسي لفلان فباع صح فيكونه التوكيل لان العبد يصلح لان يشترى نفسه
لنفسه وغيره بالوكالة لكونه اجنبيا عن ماله وبيع يرد عليه من حيث انه مال الا ان ماله
في يده فاذا اضافه الى الامر صح قوله للاشتغال فيقع العقد لا امر وان لم يبل لفلان بل قال بعني
نفسى لنفسي او قال بعني نفسي ولم يبل له او لفلان عتق امانى الاول فلامر انه يصلح لشراء نفسه
واما في الثاني فلان المطلق يجزى اجنبيا فلا يقع الاشتغال بالاقتضاء فيصرف التصرف واقفا لنفسه
وانتم على العبد فيها اى في الوجهين لا على الامر انا اذا وقع الشراء له فظاهر وانما اذا وقع الامر فلان المباشرة
هو العبد فترجع الحقوق اليه فيطالب بالثمن لكنه يرجع على الامر فان قيل العبد ههنا مجزى وقد مر
ان العبد اذا كان مجزى عليه لا يرجع الحقوق اليه قلنا زال العقد ههنا بالجزء الذي باشره فمقتضى باذنه
القول وكل عبدا من يشترى نفسه من مولاه اى العبد بالثمن دفعه الى وكيله فان قال اى وكيله له اى مولاه
اشترى نفسه فباع عتق عليه اى على ذلك الحال لان بيع نفس العبد منه اعتاق وشراء العبد

بالقول الاعتراف ببدل والوكيل سفير عنه فصار كأنه اشترى نفسه فزعم الولاء للوكيل وان قيل كسيلة
اشترت لنفسه كان على العبد لوكيله لان النطق حقيقة للمعاوضة ولكن العمل بها اذا لم يتبين غير اعي
ولت بخلاف شراء العبد نفسه لبقائه الجاز فيه وعليه ان على الوكيل عنه لانه العائد والالف الذي اوجبه
العبد للوكيل لانه كسب عبده قال في المأثور شراء العبد بشرائه العبد بشرائه العبد وقال الامر
بل بشرائه لنفسك فانه كان على العبد مقيماً فلو كان جازاً فالقول للمأثور مطلقاً اي سواء كان المثل
منقوداً او لا ولو ميسراً فان التهمة منقودة فكذلك القول للمأثور والاي وان لم تكن منقودة فلا امر
اي القول وان كان غير مائة كان العبد غير مائة فكذلك القول للمأثور ان كان التهمة منقودة سواء
كان العبد جازاً او ميسراً قال في الكافي هذه المسئلة على مائة اوجب لانه انما يكونه مأثوراً بشرائه العبد
او بغيره عليه وكل وجه على وجهين اما ان يكون التهمة منقودة او لا وكل وجه على وجهين اما ان يكون العبد
جائزاً او ميسراً او ميسراً او ميسراً فانه مأثوراً بشرائه العبد عليه فان اخرجته شراره والعبد جازاً
فالقول للمأثور بالاجماع منقوداً كانه التهمة او غير منقود لانه اخرج عن امر عليك استيفاء في
التحقق والشك يستغنى عن الاشهاد فيصدق وان كان العبد ميسراً ايسر اخرج قال في ذلك عندنا
بعد الشراء وان لم يكن الوكيل فانه كانه التهمة غير منقود فالقول للمأثور لا يجزى امر عليك استيفاء وغرضه
الرجوع بالتهمة والامر منك وان كان التهمة منقوداً فالقول للمأثور مع غرضه لان التهمة كان امانة في يده
وقد ادعى الرجوع عن عهده الامانة من الوجه الذي امر به فكان القول وان كان العبد بغيره فانه كان
جائزاً حال المأثور اشترى له فقال الامر لا يلزم عليك فانه كانه التهمة منقوداً فالقول للمأثور لا يجزى
تعالى استيفاءه وان لم يكن منقوداً فالقول للمأثور عند اذ غرضه فانه كانه التهمة منقوداً فالقول للمأثور لا يجزى
وان كان العبد ميسراً فانه لم يكن التهمة منقوداً فالقول للمأثور لانه اخرج عن ايمانك استيفاء وغرضه الرجوع
بالتهمة والامر منك وان كان التهمة منقوداً فالقول للمأثور لانه اخرج عن الرجوع عن عهده الامانة
فيكون القول قوله قال في الهداية من امر جازاً بشرائه عبده بالف فقال قد فعلت ومات عندي قال
الامر اشترىته لنفسك فالقول قول الامر فانه كان دفع اليه الالف فالقول قول المأثور لانه في

الاول اخرج عن ايمانك استيفاءه وهو الرجوع بالتهمة على الامر وهو منك والقول منك وفي التهمة ايمان
بشرائه الرجوع عن عهده الامانة فيقبل قوله وقال في المأثور لانه اخرج عن الرجوع عن عهده الامانة
للمأثور به فلا يتم به الوقوف اقول الامر ليس كما قال لان التعديل الثاني لا يجري في الصورة الاولى
اذا لا يجوز ان يقال انما هو ميسر بغير الرجوع عن عهده الامانة لانه انما يكونه ايسراً او كانه فابيضاً للمثمة
والغرض انه لم يقبض له اي الوكيل بشرائه الرجوع بالتهمة على امره اذا حصل ما امر به سواء دفعه الى التهمة الى ابيهم
اولاً او لا ايضاً جسد البيع منه اي امره لقبض منه وان لم يدفعه الى التهمة الى البائع لانه قد انقضاء
مباركة حكمية بينهما ولهذا اذا اختلفا في التهمة بنحو الفان ورتبه الموكل على الوكيل بالعيب فان هلك اي
ابيع في يده اي الوكيل قبل الجسد فله الامر اي هلك منه ماله ولم يقبض التهمة لا يدره كيد الموكل فادامه كيد
يصير الموكل قابضاً بيده ولذا ان يجس حتى يتوفى التهمة لا يذكر ويغدره اي بعد جسد فعله اي المأثور
وسقط اي التهمة لان الوكيل كالبائع منه فكان جسد لاستيفاء التهمة فيسقط بذلك كما في البيع
وليس للوكيل شراء شيء بغيره شراره لنفسه لانه يؤول الى الرجوع الامر حيث اعتمد عليه الا اذا
شراء بغيره جسد ميسر او بغيره منقود او شرى غيره بامره بغيره حتى يخرجه الشراء الوكيل الاول لانه
خالف الموكل فنقد عليه فان حضر اي الوكيل الاول فلامره اي يخرجه الشراء الموكل الاول للحصول اي
وكيله وعدم الخلفه وفي غيره عي اي اذا وكل بشرائه شيء غير ميسر هو له اي شراره الوكيل الا اذا اطلع
ونوان اي يخرجه البيع لامره اي شرى بالف مطلقاً لا يقبض كونه ملك الموكل لكن يخرجه شراره له فلو
الوكيل او اضاف العقد ماله اي مال امره بان يقول اشترى لحد الالف وهو مال الموكل وان لم يقبض
التهمة منه فان اضاف الى المال نفسه كانه لنفسه محلاً الى على كل شرعاً له او يفعل عادة او شراره
لنفسه باضافة العقد الى مال غيره مستكر عادة وشرعاً صح اي التوكيل بمقد الصرف واللام العبارة
الذكورة في كتب القواعد عقد الصرف وسلم قال صاحب الهداية والكافي وسائر النسخ من المراء الا لا
شراء شيء بعقد السلم لا يبيع التوكيل بقبول السلم لانه توكيل ببيع الكفر بعقد السلم وهو لا يجوز اذ
الوكيل يبيع طعاماً في ذمته على ان يخرجه التهمة لغيره ولا نظيره في الشرع العبرة لمعارضة الوكيل فيها

اي يعرف المسلم لا يفارقه الامر يعني ان فارق الوكيل صاحب قبل القبض في المعقدين بطلا لوجود ^{الاول}
 قبل القبض ولا جرة لفارقه الموكل لانه ليس بعاقبة والعقبة قبض العاقبة وهو الوكيل فيقبض قبضة
 لم يتعلق به الحقوق كالعقبة والعقبة المحجوبة على الرسول لان الرسالة في العقد لا القبض قال
 يعني هذا لزيد فباعه فاشترى لزيد بعد اقراره بكونه لزيد فان كذب لزيد كذب لزيد
 في الكاره وقال انما امر به اخذه لزيد لان قوله يعني لزيد اقراره بالوكالة فاذا انكر الامر بعده صار ناقضا
 والمناقض لا قوله فيقول الموكل وان صدقني اي صدق المشتري زيد في الكاره لاني لا اخذه لان اقرار
 المشتري اقراره بالبرهان لان المشتري له ما يجد الامر اقراره بطل اقراره بغيره ولم يشره المشتري فاذا
 سلم واخذه صار نيقا بالتعاطي امر بشار من لجم بدهم فشرى منوبين به مما يباع من به لزم الامر
 من ينصفه لانه امره بشار من ولم يامر بشار الزيادة فينصفه لانه على الموكل والزيادة على الموكل
 وامر بشار عبيد من سوينين ملاذ كثر فشرى احداهما وامر بشارها بالف وقيمتها سواء فشرى
 بنصفه او قل وقع عنه امر في الصور بين اما في الاول فانه قابل الالف بها وقيمتها سواء
 فينقسم بينهما نصفين دلالة فكل امر بشار كل واحد منهما ثمة ثم الشراء بموافقة وبقيل منها
 في الخلف الى غير ذلك فانه في الشراء فينصف عن المشتري الا اذا شري الباقي بالباقي قبل الفسخ لان
 الشراء الاول باق وقد حصل غرض المصراع به وهو تحصيل العبيد ولم يثبت الانقاس الاول
 دلالة والبرج يخرق اقل الوكيل شربة بالف وقال الامر بنصفه فانه كان الامر الف اعطاه الالف
 صدق الامور ان ساواه الى شري الالف يعني اذا وكل جيل آخر بشار عبيد بالف فقال ان شربة
 بالف وقال الامر اشربة بنصفه فانه كان الامر اعطاه الالف وهو يساويه فالقول الامور
 لانه ابيع فيه وفرد في الخروج عن عمدة الامانة والامر يدعي عليه خمسمائة وهو منكر والامر وان لم
 يساويه بل يساوي خمسمائة فالامر صدق الامر لا يبين لانه امره بشار عبيد بالف والامور
 اشري بغير فاحش فينصف على الامور فينصف خمسمائة وان يالفه وساوي نصفه الخمسمائة
 صدق الى الامر لا يبيع وان ساواه كمالا لان الموكل والوكيل هنا كما يبيع والمشتري وقد وقع

في قول عمر طائفي الثاني

الاختلاف

الاختلاف في التمتع فيجب التمتع فينصف العقد فينصف المشتري الوكيل كذا ميعان لم يتم
 لمتنا فشره واختلفا في ثمة يعني اذا قل له اشتر هذا العبد لي ولم يتم ثمة فاشتره فقال الامر
 اشريته بخمسة وقال ثمة مور بالف وصدق البائع الامور مخالفا لانهما اختلغا في بعد التمتع
 وليس لهما بيعة فوجب المبيع الى التمتع كما في المسئلة الاولى الوكيل اذا خالف الامر ان كان
 خلافا في غير الجنس بان وكله ببيع عبده بالف ورجع فباعه بالف ومائة بنصفه ولو وكله ببيع
 كذلك فباعه بمائة دينار لا لا ينصفه عليه وان كان جبره كذا في الخلاصة **فصل** الوكيل
 بالبيع والشراء لا يعقد مع من ترد شهادته له كاصله وفرعه وزوجه وعرس وسيد لبعده
 ومكاتبه وشريكه فيما يشتره لانه مواضع التهم مستثناة عن الوكالات وهذا موضع التهمة بديل
 لعدم قبول الشهادة هذا اذا لم يطلق الموكل واما اذا اطلق بان قال له بيع من شئت من يجوز
 ببيعهم بثلث القيمة ذكره الزينعي وفي النسخة ان الوكيل بالبيع اذا باع منهم ان كان باكثر من القيمة
 يجوز للاختلاف وان كان باقل منها يعني فاحش بالاجماع وان كان بغيره ليس له الجوز
 عنده ويجوز عندها وان كان بثلث القيمة فعن ابن حنيفة روايان وضع بيع الوكيل باقل او اكثر
 والعروض النسيئة لان التوكيل بالبيع مطلق فيجري على اطلاقه في غير موضع التهمة وضع ايضا اخذه
 الى اخذ الوكيل ههنا وكيفلا بالتمتع فلا يضمن ان ضاع الى الرخص في يده او قوي ما على الكفيل لان الجوز
 الشرعي ينافي الضمان وتفيد شراؤه بثلث القيمة وعين بغيره وهو ما يقوم به مقوم من اهمل
 الجزاء حتى لا يجوز شراؤه بعين فاحش بالاجماع قال في النسخة هذا العهد فيما لم يكن له قيمة مطلقة
 في تلك البلدة كالعبيد والدواب وكوهم فاما ما له قيمة مطلقة في البلدة كالخيز والعم وغيرها
 فزاد الوكيل بشاره لا ينصفه على الموكل وان كانت الزيادة شيئا قليلا كالنفس وكوهم وكله
 ببيع عبده فباع نصفه صحيح لان اللفظ مطلق عن قيد الاجتماع وفي الشراء يتوقف على شراء
 الباقي فانه اشري بانه يخلصه لزم الموكل والامر لم يوكيل لان شراء البعض قد يقع وسبلة
 فينصفه على الامر اذا رد ببيع بعيب على وكيله بيعة او كوله اي الوكيل اقراره فيما لا يحدث ردة

اي الوكيل على الامر وبقراره فيما يحدث لا يلازمه على الامر بل ينبغي عليه ان يبيع شيئا اذا باعه
فرد عليه بالبيع فان كان له ما لا يبعث مثله كالاصحح الزايرة اذا لا يبعث مثله في هذه المرة يرد على الامر
سواء كان الرد على الوكيل بالبيعة او الكول او الاقرار في عيب لا يبعث مثله الاصل في الوكالة المخصوص
ولهذا لو قال جعلتك وكيلًا في مالي ببيع كذا فافض الماله فمطلوب في المضاربة العموم ولهذا
لو قال جعلتك مضاربًا كان مضاربًا في جميع الانواع فان باع الوكيل شيئًا فقال امرتك
ينفرد وقال اطلقت صدق الامر بناء على كون التقييد اصلا في الوكالة وفي المضاربة يعني اذا باع
شيئا فقال رب المال امرتك بنفرد وقال اطلقت صدق المضارب بناء على كون الاطلاق فيها وسائر
تحقيقه في آخر كتاب المضاربة ان شاء الله لا ينفرد احد الوكيلين وحده لان الوكيل رضي بربها لا يراها
وان كان البديل مقدرا لان تقديره لا يبيع استعمال الرأي في الزيادة والنقصان وفي اختيار البائع
والشراء ويخو ذلك وهذا في تصرف لا مانع فيه عن الاجماع ويحتاج الى الرأي ولم يكن تركيها
بلفظ واحد ذكر الاول بقوله الا في خصوصية فان الاجماع فيها تنفرد لا فضا الى الشفيع في مجلس
القضاء وذكر الثاني بقوله ورد وبيعة وقضاء دين وطلاق وعق لم يتوخا اذا اجماع في
شيئ منها الى الرأي بل هو معتبر بحض ولغير الواحد والثنى سواء بخلاف ما اذا قال لمهما طلقاها
ان شيئا او قال امرهاا بديكها لانه تفويض الاستينها فيقتصر على المجلس او كانه الطلاق والعق
بعض الانواع يحتاج الى رأي وذكر الثالث بقوله ولم يكن تركيها بكلام واحد بل على التعاقب فيكون
لا حد لها ان ينفرد بالتصرف لانه رضي برأي كل منهما على الانفراد وقت تركيها فلا يتغير ذلك بخلاف
ما اذا وكلها بكلام واحد لا ينفرد به احدهما وان كان احدهما بالغا والآخر عبدا او احر عبد او
جوهرا عليه لانه رضي برأيها وقت تركيها فلا يتغير ذلك فان تصرف احدهما بحضرة صاحبه فان
اجازة صاحبه جاز والا فلا ولو كان غائبا فاجاز لم يجر ذكره الزليقي الوكيل بقضاء لم يجر عليه
لان لم يفته شيئا بل وعد ان يتبع على الامر بخلاف الكفيل لانه ليس الا بالوكيل الا اذا اذن امره
او عمل برأيه ونحوه كما صنع ما شئت مثلا فلن وكل به الى اذنه الامر كان وكيل الامر لا ينفرد بغيره

او م ت وينفردان بموت الاول وسائر تحقيقه في ادب القاضي ان شاء الله ثم وكل الى الوكيل بلا اذنه
اي اذن الوكيل فمقتضى ان وكيله هذه اي عند الوكيل الثاني او عقد بغيره فبطله واجاز اي عقده اكله
الوكيل الاول قد رتبته صح اما الاول فلا في المقصود وهو حضور رايه قد حصل في الصورين اقا
الثالث فلا في الاحتياج فيه الى الرأي لتقدير التمه ظاهرا وقد حصل بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقد
التمه لانه لا فخر فيهما مع تقدير التمه ظاهرا فخره اجتماع رأيهما في الزيادة واختيار الشراء كما
قال فوضت اليك امرى امراني صار وكيلًا بالطلاق وتعييد المجلس فان طلق في المجلس صح والا فلا
بخلاف قوله وكذلك في امر امر في حيث لا يتعبد المجلس فان طلق بعده صح من لا يلزم غيره لم يجر
في حقه لان صحة التفريق مثبتة على الولاية فاذا انتفت الثانية انتفت الاولى فان باع عبد
ومكاتب او ذبيح مال الصغيرة المسلم او شري واحد منهم باي بدلت المال لم يجر الانتفاء ولا ينهم
عليه كذا تزويج صغيرة كذلك ايجرة مسلمة حيث لا يجوز لواحد منهم ذلك الانتفاء والولاية وان علم
الوكالة بالخصوصية والقبض اعلم ان الوكيل بالخصوصية وكيل بالقبض عند التمسك
خلاف الزمر بناء على ان القبض في الخصوصية وقد رضي يادونه ولهم ان من ذلك شيئا ملك اتمامه
وتام الخصوصية وانما اؤها بالقبض وقلوا الفتوى اليوم على قول زفر بن ارماد ولهذا اقلت
الوكيل بها وبالقاضي لا يملك القبض وبه يفتي لظهور الجبانية في الوكالة وقد يؤتمن على الخصوصية من
لا يؤتمن على المال وكذا الوكيل بالتقاضي يملك القبض على اصل الرواية لانه في معناه وضعا يقال
اقتضت حتى اتي قبضة فانه مطاوع قضى كل الحرف بخلافه وهو قاض على الوضع والفتوى على انه
ايضا لا يملكه والوكيل بقبض الدين يملك اي الخصوصية عند جدي حقيقته حتى لو اقام الدين عليه البيعة ان
الراية استوفاه منه وبارده قبل بيعة والوكيل بقبض العيى لا يملك اقلوبه حتى ولو ايسر على
الوكيل بقبض عيى الوكيل بامه وقت الامر يتوقف حتى يحضر الغائب صورة وكل وكيل بقبض
عبد له غاب فاقام ذوايل البيعة انه اشتراه ثم وكله بالقبض لم يقبل بيعة في اتيان الشراء
وتقبل في دفع الخصوصية فيتوقف حتى يحضر الوكيل ويعيد البيعة كذا الطلاق والطلاق يعني اذا

اقامت المرأة البينة على الطلاق والعبد والامة على العتاق على الوكيل بغير علم من مكان الى مكان لا تقبل
هذه البينة على اثبات العتق والطلاق وتقبل في قصر بر الوكيل حتى يحضر الغائب الوكيل بها اي
بالخصومة اذا اتي الى منعه عن الخصومة لا يجبر عليها الا لم يضمنه شهاب عدان يتبرع بخلاف الكفيل
حيث يجبر عليها لانه خير مما امر اذا وكل بخصومة واخذ حقوقه من الناس على ان لا يجوز وكيله فيما يرى
على الوكيل جاز فلو اثبت المال ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل كذا في التصوي صح امر الوكيل
بالخصومة يعني اذا ثبت وكالة الوكيل بالخصومة وقرر على موكله سواء كان موكله المدعي فاقتر
باستيفاء التي او المدعي عليه فاقتر بنحوه عليه فان ذلك عند القاضي صح دون غيره اي كما ان اقر
عند غيره القاضي فشهد به شاهدان عند القاضي لا يسمع وان انزل به حتى لا يدفع اليه المال وان
ادعى بعد ذلك الوكالة واقام بيمين لم يسمع لانه نعم انه مبطل في دعواه كذا اذا استثنى الاقرار وقرر
عنده يعني اذا استثنى الوكيل الاقرار بان قال وكلتك بغير جاز الاقرار وقرر الوكيل عند القاضي اليمين
لصحة الاستثناء وكذا يخرج عن الوكالة فلا يسمع خصومة الا لا يسمع وكيل كفيل بالبعينة صورة
كفيل من رجل مال فوكله صاحب المال بقبضه من الغريم لم يسمع لان الوكيل من اجل الغيرة ولو صح هذا صار
عاملا لنفسه في اراء دفته فان عدم الركن بخلاف الرسول ووكيل الامام يبيع الفياض والوكيل
بالزوجه حيث يقع ضمانهم بالتمتع والمهر لان كل واحد منهم سفير ومعبود ذكره الرافعي الوكيل بقبض الزوجه
اذا كفل صح وبطلت الوكالة لان الكفالة لغوي هي الوكالة لكونها لازمة ففصلح ما سمي لها بخلاف
العكس والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن للبايع عن الزم لانه يبيع عاملا لنفسه كما هو لو ادعى حكم
الضمان يرجع لبطالة وبدونه اي بدون حكم الضمان لا لا يرجع كونه تبرعا مصدق الوكيل بقبض الزوجه
امر يدفع دينه الى الوكيل يعني اذا ادعى رجل انه وكيل فلانة الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم امر بدفعه
اليه لانه اقرار على نفسه لان ما يدفعه خالص حقه اذ الدينون تعضي ابتداء حتى لو ادعى انه ادعى الدين الى
الدين لا يصدق اذ الزم الدفع الى الوكيل باقراره ولم يثبت الاضفاء بغير دعواه فانه حضر الغائب وصدقه
تم الامر وكذا ان ثبت دفع المصدق اليه الغائب ثانيا اذ لم يثبت الاستيفاء لان احوال وكالة

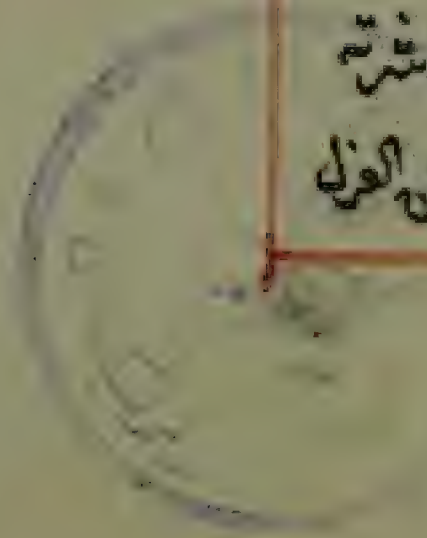
والقول

والقول فيه قوله مع بينة فيفد الاداء ورجوعه على الوكيل ان يفي بدينه لان غرضه من الدفع برادة
ذمته ولم يحصل فله ان يقض قبضه وان ضاع الا لا يرجع لانه يتصدق به اعرف انه حتى في
القبض وهو موقوف في هذا الاخذ والمطلوب لا يظلم غيره الا اذا ضمنه اي شرط على مدعي الوكالة
الاخذ عنه الدفع اي دفع ما ادعاه اولم يصدق في دعواه الوكيل ودفع اليه على جاز الاجارة
اي اجارة الغائب فاذا انقطع جازوه رجع اليه او دفع اليه كذا في دعواه الوكيل ولو لم يكن مصدق
الوكيل غير قابل بعد عام لم يؤمر بالدفع لانه اقرار بالغير بخلاف الدين لانه يفي بدينه كما هو كذا لو ادعى
الشراء وصدقه المحض يعني انه لو ادعى ان اشترى الوديعة من صاحبها وصدقه المدعي لم يؤمر بدفعها
اليه لان اقراره على الغير غير مقبول وارجع الى الدفع لو قال اي المدعي تركها الى الوديعة المدعي ميراثا
له وصدقه اي المدعي ان ملكه فزال بونه وانفق انه مال النوارث فيدفع اليه وكل بصفته كالموكل
اي حصل رجل وكبلا بقبض مال وادعى الغريم قبضه دانته دفع الى الغريم اليه الى الوكيل يعني يجبر على دفعه
اليه لان وكالة تثبت بقوله اخذه رب المال حيث لم يترك الوكالة وادعى الاضفاء من غير دعواه
اقرارا بدينه وبوكالة وان كان اقرارا ثبتت الوكالة في زعمه ولم يثبت الاضفاء بغير دعواه
فيؤمر بالدفع اليه ويختلف في الغريم دابته على عدم قبضه لان قبضه بوجب برادة ذمته فاذا جرح عنه
اقامة البينة يستلزم الوكيل على عدم قبضه الوكيل اذ لا تجوز البينة في اليدين وكذا يعيب اي يرد
البيع بسبب عيب فادعى البايع رضي المشتري لم يرد الى الوكيل عليه اي البايع حتى يكتفي بالبايع المشتري
بخلاف مسألة الدين لان التذرك ممكن هناك باسناد ما قبضه الوكيل اذ ظهر الخطأ عند كونه ولا يمكن
ذلك في العيب لان القضاء بالصح ما قد ظاهرا وبالحق عندا في خيفة فيصح القضاء ولا يستلزم
المشتري اجمعه لانه لا يفيد اذ لا يجوز دفع القضاء وسن في مسألة الدين قضاء بل امر بالتبليغ فاذا ظهر
الخطأ فيه يمكن زعم منه ودفعه الى الزماد بلا نقض القضاء ودفع رجل الى عشرة درهم ينفقها على
اهله فانفق عليهم عشرة اخرى في بها استخانا وانقاس ان يكون منه عالا لانه خلاف امره في عشرة
على الوكيل وجه الاتساق ان الوكيل بالاتفاق وكيل بالشراء لانه بالاتفاق لا يكون بدون الشراء فيكون الوكيل

به توكيلا بشره والوكيل بشره بملك العقدين من مال نفسه ثم يرجع به على امر الوكالة المحذرة لم يدخل
تحت الحكم فانما الصوى الوكيل بقبض الدين اذا احضره فاقرب بالتوكيل وانكر الدين لا يثبت
الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البينة على الدين لا تقبل واذا ادعى ان فلانا وكله بطلب كل حق
له بالهوية وبقبضه والخصومة فيه وجاء بالبينة على الوكالة والوكيل غائب ولم يحضر الوكيل احد
للموكل قبله حتى فان القاضي لا يسمع منه شهوده حتى يحضره فاما ذلك او قرأه في سماعه فيكون
الوكالة فانه احضر بعد ذلك غير ما يدعى عليه فحق الموكل لم يخرج الى اعادة البينة ولو كان يدعى انه
وكله بطلب كل حق له قبل ان يثبت بینه بشرط حفرة ذلك بینه ولو اثبت ذلك بمحضرة
ذلك الغير ثم جاء بخبر آخر يدعى عليه فحقا يقيم البينة على الوكالة مرة اخرى **باب عزل**
الوكيل ينزل بعزل الموكل ان الوكالة حقة فله ان يبطله وينزل نفسه بان يقول عزلت نفسي بشرط
علم الاخر فيها ان في الصورة بين معنى اذ عزل الموكل بشرط علم الوكيل به وان عزل نفسه بشرط علم الموكل
به حتى اذا لم يبطله الغرض فهو على وكالة وتصرفه جائز حتى يعلم بخبره متعلقا بعلمه عدل او اثنان
ولو غير عدلين اعلم ان الوكالة يثبت بخبر الواحد حر كانه او عبدا كانه او فاسقا كانه او ارقا
صبي كانه او بالغا وكذا الغرض عندهما وعند ابي حنيفة لا يثبت الغرض الا بالعد ولو العدة وينزل ايضا
بوت الوكيل هكذا وقت عبارة القدر روى ووقعت في الكافي والوقاية هكذا بوث احدهما
ولما لم يذكر الوكيل منها فاقوة تركه وينزل ايضا بخبر واحد هو الموكل والموكل جنونا مطبقا
لان قلة بطله الاغلام وهو شهر عند ابي يوسف وحول حامل عند محمد وهو الصحيح والحكم
بالحق في الجور احدهما بالمرء فان كونه لا يثبت الا بحكم الحاكم فاداه حكمه بطلت الوكالة
بالاجماع واما قبله فموقوفه عند ابي حنيفة واما ينزل بهذه الاشياء لان الوكالة عقد فله ان
مكانه بقاء حكم الاستدانة فيستند في القيام الامر في كل ساعة ما يشترط الاستدانة وذلك ان الغرض الموكل
في الصورة المذكورة او لم يتعلق به بالوكيل حتى الغيرة واما اذا تعلق به ذلك فلا ينزل كما اذا تعلق
الوكالة في بيع الرهن كما مر او جعل امر امراته بيدها ثم حق الزوج وينزل ايضا بتصرفه لنفسه

ان يترفع

ان يترفع الموكل بحيث يعجز الوكيل عن الاستئصال به كما اذا وكله باعناق عبده او كتابة او تزويج امراته
او شدة شئ او طلاق او صلح او بيع عبده فاصح او كانت او تزوج او اشترى او طلق ثلث او
واحدة ومضت عدتها او طلقها او باع نفسه فانه لو فعل واحد منها بنفسه عجز الوكيل عن ذلك
الفعل فيبطل الوكالة ضرورة حتى ان الموكل اذا طلقها واحدة والعدة قائمة بقيت الوكالة لا يحل ان
تنفذها وكل به ولو تزوجها بنفسه واما ان لم يكن الوكيل ان يزوجه عنه لزوال حاجته بخلاف ما
لو تزوجه الوكيل واما ان حيث يجوز له ان يتزوج الموكل لان الحاجة باقية وتعود الوكالة اذا عاد اليه
او اكل قديم ملكه يعني اذا وكل ببيع عبده ثم باع الموكل ثم رده عليه بغير قبضه كان الوكيل
ان يبيعه وكذا لو وكل كل واحد من جليلين ببيع فباعا احدهما وروى عليه فكل واحد منهما ان
يسعى فانما كان في الصوى او يبيع ارضا من ملكه كما اذا طلق امراته واحدة وهي في العدة فنصرف
الوكيل غير معتد به بوضع الباقي وينزل ايضا بافراق الشريكين وان لم يعلم الشريك وهذا
يقتل امرته احدهما البين الاثره بملات اللابرة او مال احدهما قبل الشراء فان الشركة تبطل به وتبطل وكالة
التي في فسخها علميا او لالا عزل كل اذ لم تكن الوكالة مفرجاها عند عقد الشركة وثانيتها ان احدهما او كلاهما
لو وكل به يتصرف في المال جائز ولو اقرقا انزل الوكيل هذا في حق غير الموكل منهما اذا لم يفرقا بالاذن في التوكيل
واما ذكرنا الوجهين اذ لو باقى الاقران على ظاهر لم يبيع قولهم وانه لم يعلم الشريك اذ لا يقع ان ينفرد
احدهما بفسخ الشركة الشركة الوكالة بلا علم صاحبه وينزل ايضا بغير موكله لو كان الموكل كاشفا وحجرا
لو كان ثائفا لا يترفع بفسخ الوكالة معتبرا ببقائها كغيره لا يترفع في حال البقاء قيام الامر كما
في الاستدانة وقيل يبطل بالغير فيبطل الوكالة علم الوكيل او لالا ان البطلان حكمي كما مر اذا وكل بغيره ان ما ذكرنا
انزال وكيل الكاتب بغيره ووكيل اذ ذوق بغيره اذا وكل في ذلك الوكيل في المقصود والمقصود لا قضاء
الدين في قضاءه لان العبد مطالب بايفاء ما وليه اولى مطابقة استيفاء ما وجب له لان وجبه
كان بمقصود فلهذا يفتى بغيره وكيفية على الوكالة كما لو وكله ببيع الرهن بعد انفق الرهن بياشرته
لا ينزل بعزل الوكيل ووكيل عبده الا ذوق لانه يخرج خاص ولا ذوق في التجارة لا يبي الا عا شفا فكان الغرض



انما الصفة وفيه ايضا والصفة في سقوط المطالبة ان يبرر الكفيل في كفالة فيقول ان الكفيل بنفسه فلا بد
 كرامة الاجل ثم لكفالة لك به على وجه ذلك وانما في ذلك لا يطالب في الحال ولا يفتي
 الاجل يرى الكفيل بوجه ايموت الكفيل لمصلحة الجرح الكفيل عن تسليم المطالب من الكفيل بوجه
 موثرته لم يكفله له شيئا وانما يفتي في حاله لا يفتي عليه ولا يفتي الكفالة باعتبار تركه لا متنازع
 استيفاء النفس من المال بخلاف الكفالة بالمال مبرر الكفيل بالنفس ايضا بوجه ان النفس المطلوبة
 لا تمنع التسليم ولو كان النفس المكفول باعتراف الكفيل وانما قال هذا دفعاً لعموم انه العبد مال
 فاذا نفرد تسليم لوجه بتمته فانه هذا اذا كان على العبد مال مطالب وكل نفس رجل وانما اذا كان
 المطالب رتبة العبد فكيف ان الامانة وابنته فمعه دعوه ضمة الكفيل قيمة لا يبرر الكفيل
 بوقت الطالب بل بوقت رتبة او بوجه يطالب الكفيل ويرى الكفيل ايضا بتسليم الكفيل او بوجه كلاً
 كان او بوجه المطالب او بتسليم لك نفس الى الطالب متفق بقوله وتسليم حيث تمكن في ضمة
 متعلق به ايضا يعني اذا سلم الكفيل من كسبه الى الطالب في موضع كسبه خاصة بوجه وانما لم يقل اذا
 سلمت اليك فانا برفق حتى لو سلم في رتبة او بوجه او بوجه فيه غير الطالب لم يبرر فانه سلمت اليك
 عنه طرق الكفيل في صورة تسليم الامور سلمت نفس عنه ايموت الكفيل في صورة تسليم المطالب نفسه
 قال فافهم ان المكفول بالنفس اذا سلم نفسه الى المكفول له وقال سلمت نفسي اليك عن الكفيل بوجه
 فانه لم يقل عن الكفيل لايبرر الكفيل وكذا لو سلم الكفيل كلاً ان يسلم نفس المكفول الى الطالب ان قال
 الامور للطالب سلمت اليك نفس عن الكفيل بوجه الكفيل وفي تسليم الاجبي شريك معه ايموت
 ما ذكر من قوله عن الكفيل بقوله الطالب قال فافهم ان لو سلم كلاً اجبتا ليس بامور سلم المكفول
 به الى الطالب وقال سلمت عن الكفيل ان قبل الطالب يرى الكفيل وانما كسب الطالب ولم يقل سلمت
 لايبرر الكفيل كسبه بنفسه على ان يسلم عن نفسه من الامور لا عليه من المال فلم يسلم عن نفسه الكفالة ان
 بالنفس والمال يعني رجل له على غيره مائة درهم فكيف آخر بنفسه على الوجه كسبه كسب الكفالة اذا
 لم يبرر بغيره من حلية المنة لانه على الكفالة بالمال لعدم الوقوف وهذا التعليق يوجب لتعامل الناس

المطالب

آية

آية وانه كان القياس بآية وبالنسبة ترك القياس في البيع كالي اشترى فعلاً على ان يخرجه
 البائع مع آية بانه اضيق من كفالة فلان يترك هذا بآية الوسخ لانها التبرعات او في هذا
 لم يوافق به حتى لو لم يبرر من الكفالة بالنفس لانه لا يفتي في بيع الكفالة بوجه فان كانت المطالب
 ضمة الكفيل لال حكم الكفالة او مات الكفيل فماتت ضمة ورتبة او مات الطالب فماتت رتبة
 او على كل حال مائة دينار لم يبرر بآية بوجه او رتبة او بوجه او بوجه لتفقد الرجوع فكيف بنفسه
 آخر على ان لم يسلم عن حلية المنة صحت الكفالة عندهما وقال محمد لم يصح اذ لم يصح الرجوع
 بل بآية فلم يجز حضور النفس لعدم صحة الكفالة بآية فتصح الكفالة بالمال لا بغيرها عليها
 ان المال ذكر عرفاً فيصرف الى ما عليه فتصح الرجوع على اعتبار البيان فاذا بيع الرجوع باصل
 الرجوع فظهر صحة الكفالة الاولى فيرتب عليها الثانية والقول لاي الكفيل في البيان اذا اختلفا
 في وجوده وعدمه لانه يبرر بوجه اعطاء الكفيل في حق وقوعه مطلقاً عن وعنهما في
 في حق الرجوع لا في حق العبد وفي الرجوع لانه فالصحيح العبد بخلاف الرجوع والصفة تفتي
 وله ان يفتي اكل على الرد فلا يجب فيها الاستيثاق بخلاف سائر الحقوق لانها شرعية بانها
 فيلحق بالاستيثاق ولو اعطى جاز لا كان ترتب موجب عليه وهو المطالبة بالنفس و
 لا يصح فيها حق الرجوع حتى يبرر بغيره او بوجه لان الجس هنا القيمة وهي تثبت باحد
 شرط الشهادة اما العبد او العلة بخلاف الجس في الاموال لانه غاية عقوبة فيها فلا يثبت الا بجملة
 كماله وانما الثانية الكفالة بالمال فتصح ولو جهل المكفول به اذ يقع وثا الرجوع الصحيح و
 لا يفتي بالاداء او الالاء احترازاً عنه من الكتاب وسيتاى كملت عنه بالالف وبذلك عليه و
 باليد كسب في هذا البيع وهذا يسمى ضمان الدرك وهو ضمان الاحتفاظ اي بضمة الشئ او ايجاز
 البيع وبما يفتي فلا يفتي بآية فلا يفتي فاني ضمانه ثمة اما اشتريته منه فاني ضمانه للبيع لان
 الكفالة بالبيع لا يجوز كاشي وقدر تمام حقيقة في كتاب الرجوع او ما يوجب له عليه
 وما في هذه الصورة شرطية معناه ان يافت فلا يفتي في معنى التعليق او عطف على

بآية

ما وقع وبتأثيره يعني جرح الشرح والآفة الامثلة التي تقع في الشرط على ما يناسب الكفالة بان يجرى
شرط الجواب التي في ان استحق البيع والامكان الاستيفاء نحو ان قدم زيد وهو كفول عنه او يتقرر
الاستيفاء نحو ان غاب زيد الكفول عنه من المدة ان علامتها مناسب الكفالة كما شرط في المدة
المذكورة فانها انما هي لوجوب المال فناسب ضم الزمة الى الزمة لا الى ان يقع الكفالة ان علقته بنحو
بشرط غير لازم فهو ان ذهب البيع او جاء المظهر قال القاضي لا يقع التعليق بغير الشرط كقولنا ان
البيع او جاء المظهر الا انه يقع الكفالة ويجب المال حالاً لان الكفالة ما وقع تعليقه بالشرط لا بتبطل الشرط
الفاخرة كالطلاق والعتاق وتبعه الكافي وقال الرافعي هذا هو فائدة الحكم فيه ان التعليق
لا يقع ولا يبرأه المال لان الشرط غير لازم فصار كما لو علقه بيقول الراد ونحوه فماليس بلام ذكر فاضي
خاف وغيره او قوله هو فضاء لان كونه في العادة ولا شرطه ان الكفالة مما لا تبطل
بالشرط الفاخرة فانظر اية فيه وما يتبعه بوجه ان المصدر المشيد ينقل منه هي ان العيب
المذكور انما يقع فيه وخاف صاحب المال ان يقع المولى فقال جل لصاحب المال ان يقع المولى
فانما ضامته لربك عليه حتى الكفالة ثم يقول هذه المسئلة ويسأل على ان تعليق الكفالة بشرط
غير متعارف جائز ولا يقع ايضا بهالة الكفول عنه وبجملته الكفول له الا ان نحو ما ذاب لشي
الناس على وجه من فاعلى والثاني نحو ما ذاب للناس او احدهم عليك على كل في العادة
ولا ينقض حتى وقصاص لان ان شرط ان الكفول به مقدر بالتبليغ من الكفيل وهو ان يسلك
وانما قال بنفس حتى وقصاص احرازه الكفالة بنفسه عليه الحق والقصاص لا يجوز كما مر
ولا يجل دابة معينة مشاجره وخروج من معنى مشاجرها للغير من التبليغ لانه استحق عليه
الحمل على دابة معينة والكفيل لو اعطى دابة من غيره لا يستحق الاجرة لانه انما هو المقود عليه الا ان
انه لو جرح له على دابة اخرى لا يستحق الاجر فصار عاجزاً ضرورة وكذا العبد المخذول بخلافه
اذ كانت الدابة غير معينة لان الواجب على المجرم المطلق الكفيل بقدر عليه بان يجله على دابة
نفسه ولا بالنم للكل حرب بالمال الى المبيع جل لربل فربا بامر ثم ضم النعم عن المشتري لا امرج

المضارب

المضارب مال المضاربة ثم ضم النعم لرب المال لا يقع لان حتى القبض لو كبل والمضارب لا يبطل
بوقت الحال فلو كانت كان له ان يقبض النعم وكان الزمان المثل من قبض النعم حال حياته لا يعمل
نفسه فلو صح الضمان صار ضماناً لنفسه وانه لا يجوز ولشريك الربيع من صفقة يعني باع جلاب
عبد الرجل صفقة واحدة وضمه اصرها لصاحبه حصته من النعم بطل الضمان لان الصفقة اذا
انقضت فالنعم يجب لها شريكها فلو صح ضمان اصرها لصاحبه بنصيبه شيئاً صار ضماناً
لنفسه وهو باطل ولو صح في نصيب صاحبه خاصة يؤدي الى ضمته الربيع قبل القبض وهو باطل
لان النعمه تقتضي ان يصير في كل منها مفرق في غير على حدة وهو لا يتصور في الربيع ولا بما عا
العبد صفقتين بان يبيع كل واحد منهما نصفه بقرعة على حدة ففهم اصرها لصاحبه حصته من
النعمه صح لان الصفقة اذا تفرقت فوجب لكل منهما بقدره بقرعة خاصة ولا بالعموم لانها اسم
متركك يقع على الصلح القديم والعقد وضوء العبد والترك وخيار الشرط فلو كان العمل
بالقبول ابيان وتركك بطل الضمان ولا بالخيار من ابيان صفقة لان معناه عند تخلص المبيع
الصح وتسلم الى المشتري وهو غير مقدر له وضع عنهما لان معناه عنهما ضمان النعمه ان عجز
عن تسليم الربيع بدونهما احتقاق فيكون كالترك ولا يبرأ الكتابة لانه في معرض التبرؤ بالغير فلا
يجز وبنا حجة لا وهو مبتدئ فليس بفعل اذ لمات من عليه الربيع لم يترك شيئاً فكل عنه
الفرعاء رجل لم يبيع عند ابي حنيفة لانه كل شيء ساقط عنه وقته الاصيل لان الربيع عبارة
عن اشتغال الزمة بربيع بجداد في كنه في الحكم مال لا يقول اليه في المال ومن عجز بنفسه وتخلفه
فكان عاقبة الاستيفاء فسقط ضرورة ولا لا قبول الطالب في المجلس الى مجلس بعض الكفالة
الا في مسئلة واحدة هي ان يخلو ارض الرض عنه بغية الفرعاء بان يقول الرض لورثته ان بعضهم
تكفلوا غي باعهم الذين الفرعائي فصفوا به مع غيبةهم فهو جائز استثناء وان كان الغيبين
ان لا يجوز لان الطالب غائب ولا يتم الضمان الا بقوله وجب الاحتياط ان يخلو وقته منه
لورثته بان يقضوا دينه ولهذا يقع وان لم يتم الرض البيع وغرطه لان الجملة لا تقع صحة

فقد سأل

تبيين صح

الوصية ولهذا قالوا لا تصح الا اذا ترك مالا وصحت الكفالة بلا قول الطالب عند ما يرد مطلقا في رتبة
 وفي اخرى اذا بقية الخمر وجاهز وبه يعني كذا في تجنيس الجامع الكبير وفي الفتاوى البرزانية واجهوا انه ان كان الكفيل
 اذا قال بطريق الاخبار بان يقول ان الكفيل مال فلان على فلان جاز كذا في الخلاصة ولا بالامانة كالوصية
 واستاجر واستعار ومال المضاربة والشركة ولا بالمبيع قبل القبض والرهون بعد القبض لان
 شرط صحة الكفالة ان يكون المكفول به مضمونا على الاصيل بحيث لا يمكن ان يخرج عنه اذ دفع
 بدله ليتحقق معنى الضم فيجب على الكفيل والامانة ليست بمضمونة والمبيع قبل القبض ليس بمضمون
 بنفسه بل بالتمتع كما تركه الرهن ليس بمضمون بنفسه بل بقطر الدين اذا هلك فلا يملك ايجاب الضمان
 على الكفيل في هذه الصورة لعدم وجوبه على الاصيل ويجوز ان الكفالة بتسليم اي تسليم الامانة والمبيع
 الرهن فانه كانت قائمة وجب تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل شي كالصفي بالنفس وقيل ان
 وجب اي تسليمها عليه كالوصية فلا يفي فلا يجوز الكفالة بتسليمها وتصح الكفالة بالتمتع لانه ليس بمضمون
 مضمون على شئ من المقتضوب والقبض على سوم شراء والمبيع بغيره فاسد فانها مضمونة حتى اذا
 هلك عند كسب الضمان عليه فاكس ايجابه على الكفيل وتصح بالخارج لانه ليس بمطالب من جهة العباد
 فصاحب الدين بخلاف الزكوة في الاموال الظاهرة والباطنة لان الواجب فيها فضل عبادة
 والمال كله ولهذا لا تؤخذ منه زكوة بعد موته الا بوصية والنائب قبل هي ما يخرج من كسبه لانه ليس
 بالشرك وكري النضر المشترك والمال الموقوف لتجهيز الجيش وقضاء الاسرى قبل هي باليس بغير
 كالحجيات التي في فائضها خذ الظلمة بغير حق فان ريد الاول جاز الكفالة بالاتفاق لانه واجب مضمون
 وان ريد الثاني فعليه اختلاف الشيخ والفتحة هي التواب التي التفتحة ما يكون رتباً والتواب
 ليس كذلك وانما يرد على الامام عند الحاجة اذ لم يكن في بيت المال شئ وقيل هي ان يتنفع احد شركيه
 من التفتحة بينه وبين صاحبه فيضمنه شخص لا اوجبه والدرك وقد مر بيان التفتحة وهي الرضا
 والكفالة وهي ان يقول كفلت بوجهها وهو الارش وقطع الاطراف اذ لم يكن بوجهه للفقير
 بل الرية اذ الواجب حمال واجب الاداء قال ادفعه اليك اذا قبضته لا يجوز كفاية الا ان يذكر ما

في الاصيل كالعارية والاجارة جازت
 الكفالة به اي تسليمها والا اي ان
 ركب تسليمها صح

اريد ركن

يدل

بل على الالتزام او عتق قال في الخلاصة وفي فتاوى النسق لو قال صاحب الدين الدين الذي لك
 على فلان انا ادفعه اليك او قضيه لا يكون كفاية مالم تسلم بما يدل على الالتزام بانه يقول كفلت
 او ضمنت او على اولى احوال قال قيل في كفاية كفاية كفاية قال ان لم يرد فلان فانا اودتي
 تصح للطالب مطالبة الاصيل مع الكفيل لان مفهوم الكفالة وهو ضم ذمة الاضمة والمطالبة
 يقتضي قيام الذمة الاولى ولا البراءة غنيها الا اذا شرط البراءة فتكون الكفالة حوالة
 اعتبار المعنى كما ان الحوالة بشرط عدم البراءة اي لانه الجيل كفاية وله ايضا مطالبة احدى
 ولو بعد مطالبة الآخر لان مقتضاها التمسك بالتعديلات بخلاف الثالث اذا اضر احد الغاصبين
 حيث يتفهم التعديلات منه اذا قضى الغاصب فلا يمكن التعديلات الثاني كقولنا بالثالث عليه اي قال
 كفلت بالثالث عليه فان رجع الي الطالب على الف لزمه اي الف الكفيل لان الثابت بالبرهان
 كان ثابت بالعيان والا اي وان لم يرد هو صدق الكفيل فيما يقرب مع بينه لانه منكر للزيادة لا الاصيل
 في الزيادة عليه في حق الكفيل يعني ان اعترف الاصيل بالزيادة على اقر به الكفيل لم يصدق على كفايته لانه
 اقر به الغير ولا دلالة له عليه بل يصدق في حق نفسه كقولنا بامره يعني يجوز الكفالة بامره المكفول
 عنه وبلا امره لا اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم الزعيم غارم فاذا كفل بامره وادى رجع عليه اي على المكفول
 عنه بما ادى اذا ادى ما ضمنه لانه قضى به بامره فيرجع عليه واذا ادى بخلافه رجع باضمة لا بما ادى
 حتى لو كفل بالحياد وادى الزيف ويجوز منه الزعيم على المكفول عنه رجع بالحياد ولو كفل بالزيف
 وادى بالحياد رجع عليه بالزيف لان رجوع الكفيل بحكم الكفالة فانما يرجع بما يرضى تحت الكفالة كذا
 المأمور بادهاء التبرع فانه يرجع بما ادى اذ لا يجب عليه شئ حتى يملكه بالاداء بل كان موقفا فيرجع
 بما ادى ولا يطالب به الكفيل المكفول عنه بالمال قبل الاداء الى المكفول لانه لا يملك ما في ذمة المكفول
 عنه وبملكه بعده فيرجع وبدونه اي بدون امره لم يرجع بما ادى لانه متبرع فيه وان وصيلة اجاز
 اي المكفول عنه يعلم العلم لان كل كفاية تنقضي بوجوبه للزعة ولا ينقلب موجبة اذ كان في
 العناية قال اضره الف فلان على فضمة فادى لم يرجع عليه الا اذا قال غني كما امر في الكفالة بالنفس

فان لو لم يلزم الطالب الكفيل لطلب المال لازم الكفيل المكفول عنه وان جسد ابي ان صار الكفيل
محبوسا جسد المكفول عنه اذ لم يلحقه بالحقبة الآتية بجهة فيجاري بمثلها ابراه الطالب الاصيل ان قبل
اي الاصيل ابراه برأى الاصيل والكفيل او افره اي الطالب عنه اي الاصيل افره عنها لان الاصيل
الكفيل تابع بلا عكس فيها لاستدراكه بجهة الاصيل النزع ولو ابراه اي الطالب الكفيل فقط برأه
وان لم يقبل اذ لا بد من عليه ليجتاج الى القول بل عليه المطالبة وهي تسقط بالبراء ولو هو البرهان
له الكفيل ان كان غيبا او تصدق عليه ان كان قبيحا بشرط القول كما هو حكم الغيب والتصديق
وهبة الدين في عليه الدين نفع اذا سلط عليه والكفيل مسلط على الدين في الجملة كذا في الكفاية
وبعد له الرجوع على الاصيل والكفيل كذا في التاتر خاتمة صالح احد هو من الاصيل والكفيل الطالب
عن الف على خمسة برأى الاصيل والكفيل لانه اضاف الضم الى الف الدين وهو على الاصيل فيبراه
عن خمسة ببراءة فوجب براءة الكفيل وان اذها الكفيل رجع على الاصيل لهما في خمسة اذها
ان كفل به اذ بالاولى ثلاث ما في ذمة الاصيل فاستوجب الرجوع ولو صالح على ضم آخر بضم الف
لانه مبادلة فثلث ما في ذمة الاصيل فيرجع بكمه عليه صالح اي الكفيل من موجب الكفالة لم يبرأ الاصيل
لان موجب المطالبة وبراء الكفيل عنها لا يوجب ابراه الاصيل قال الطالب للكفيل برأت في المال
رجع على الاصيل لانه اقرب بقضي الماله الكفيل لانه استد ابراه الكفيل وفيها ان تصدق على
والبراءة التي ابتدأها الكفيل واستراؤها الى الطالب لا تكون الا بالانقضاء فكاه هذا اقرارا
بالقبض منه فرجع ان كانت الكفالة بامره وفي ابراه لا يرجع لانه ابراه لا اقرار منه بالقبض
من الكفيل واختلف في برأت يعني اذا قال الطالب للكفيل برأت من قبل ان يقره ابراه عند محمد
وعند ابى يوسف اقرار بالقبض وهذا كله اذا غاب الطالب وان كان حاضرا يرجع اليه في البيان
لصدور الاجمال عنه لا يقع تعليل البراءة منها اي الكفالة بشرط مثلا اذا جاء عند فانت بري
منها لانه في البراءة معنى التخليص كالبراءة عن الدين وهذا على قول من يقول بثبوت الدين على
الكفيل ظاهرا وانما على قول من يقول بثبوت المطالبة فقط فلا في فيها تعليق المطالبة وهي كالتدين لانا

وسيلة

وسيلة ايها والتدين لا يقبل التعليل بشرط وقيل يصح لان الثابت فيها على الكفيل المطالبة
لا الدين في الصحيح فكان استغاطا محضاً كالطلاق والعناق وقيل اذا كان الشرط مما لا
فيه للطالب اصلا لم يلزم جاء عند لا يجوز واذا كان ملائما متعارفا فيه نفع للطالب يجوز كما اذا
كفل بالمال والنفس وقال او قيتت به عندا فانا برأت من المال فقبل الطالب فوافاه الكفيل في الغد
فهو برأت من المال كذا في العناية مات الكفيل قبل الاجل حل اي الدين عليه فانه ادى وارثه لم يرجع قبل
خوله لان الكفيل انتم الدين مؤبلا فلو جسد بالمجمل وهو اكثر من الموجل في المبادلة فيجوز بان وان
مات المطلوب قبل الاجل حل عليه الاصل فقط وان مات اي الكفيل والمكفول عنه فالتطالب اخذ
من اي التدين شاء لان دينه ثابت على كل واحد منهما كما في حال الحيوة لا يسترد اصيل ما ادى
الى التدين ليدفعه الى طالبه وان لم يدفعه طلبه اذ تعلق به حتى على احتمال قضائه الدين فلا يجوز
الاسترداد ما بقي هذا احتمال كنه جعل زكوة ودفعها الى الساعي وان رجع الكفيل به الى المال الذي
قبضه الكفيل من المطلوب قبل ان يعطي الطالب طالب له اي الكفيل لانه ملكه بالقبض وكان
البرج بدل ملكه ونزب ردة اي البرج على قاضيه وهو الاصيل فيما يتحقق بالقبض كالحقنة
والشعير وهذا اذا قضى الاصيل الدين وهو قول ابي حنيفة وعنده انه يتصدق به وقال لا
للا برج وهو رواية عنه ان كفل ببيع العينة ففعل بالمبيع للكفيل والبرج الذي حصل للبائع
عليه الكفيل لا الامر بانه ان الاصيل امر الكفيل ببيع العينة وهو ان يقول له اشتريه اناس
نوعا من الاثنية ثم بعه فأرجعه البائع منك وخسرتك انت فعلتي وهو باق الى التاجر فيطلب منه
العرض ويطلب التاجر البرج ويخاف من الربا فيبيعه التاجر ثوبا يساوي عشرة مثلا بخمسة
عشرة فيبيعه هو في السوق بعشرة فتحصل له عشرة ويجب عليه للبائع خمسة عشر الى اجل
او بقرضه خمسة عشر وحقا ثم يبيعه الموضع ثوبا يساوي عشرة بخمسة عشر فيأخذ الكفيل
التي اقرضا على انها ثمن الثوب فيبيعه بخمسة عشر قرضا واما فعل ذلك فمقتضى عليه والبرج الذي
رجعه التاجر لم يلزم ولا يلزم الا برشي لانه اما ضامن لا يخسره كما قاله بعضهم نظر الى قوله والبرج

من الصوف يوم يموت الوصي سواء قال ابدا ولم يقل لانه اجاب عند الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء
 بمرسئ بخلاف ما تقدم والوقوف ان القياس باني عليك المردوم الا ان في الشرع والفكر المردوم جاء
 الشرح بمرور العقد عليها كالمعاملة والاجارة فاقضى ذلك جازا في الوصية بطريق الاول لان ابا الوصي
 اما الولد المردوم والصوف والابن فلا يجوز ايراد العقد عليها اصلا ولا يستحق بعقدها فكذلك لا يخل تحت
 الوصية بخلاف الموجود منها لانه يجوز استحقاقها بمقدار البيع بنقابة بعقد الخلع نفسه فكذلك الوصية
 او يصح جعل داره مسجدا لم يخرج من الثلث واجازوا في الورثة بجعل مسجدا لان المانع من الجواز يعلق
 حقهم فاذا اجازوا زال المانع والام لم يجرى في جعلها مسجدا رعاية بجانب الوارث والوصية واجبا
 بغير حركته في سبيل الله بطلت اي الوصية عند ابن خنيفة لان وقف النقول غير جاز عنده وكذا الوصية
 وعندهما يجوز ان اوصي بشئ للمسجد لم يكن الا ان يقول يتفق عليه لانه ليس بصل للثالث والوصية
 عليك وذكر النفقة بمنزلة الوقف على مصالحه وعند محمد يجوز لانه يحمل على الامر بالتصرف في المصالح
 نصحا للكلام قال اوصيت بشئ مالي لفلان او فلان بطلت عند ابن خنيفة لانه الوصي له عند
 ابن يوسف لهما ان يصطليا على اخذ الثلث كما لو قال لفلان او فلان على الف وعند محمد خير
 الورثة فاباها شرا اعطوا بقيامهم مقامه **فصل في وصايا الغني** على اربعة اوجه لا اياها
 بمعصية عندها وعندهم كالمعصيات والتباعدات فيصح لو كانت لغووم معينين بملكها
 من الثلث فانهم لا يقنعوا جاز عليكهم والاى وان لم يكونوا معينين فلا لا يقع اصلا اما ملكها
 فلان التملك للرجل لا يقع وانما قرينة فلازم معصية عند اكل فليف يقع قرينة واجبا بمعصية
 عندهم وقرينة عندنا جعل داره مسجدا ولا يخرج في الساجد فلا يقع اتفاقا اعتبارا لا اعتبارا
 لاننا نعمل بهم بربانهم الا ان يكون لغووم باعيتهم في تقع عليهم منهم وذكر الجهة مشورة وانما
 بقرينة عندها وعندهم جعل ثلثه للفقراء او عتق اربعة او الاسراج في بيت المقدس فيصح اتفاقا
 لانه الديانة مستفقة من اكل واما بقرينة عندهم ومعصية عندنا جعل داره بيعة لله او
 للفقراء او بيت يارب الجوس فيصح اتفاقا اي سواء عتي قوما او لا وعندها لا يقع الا ان يوصي

لا تأكل من ثمرهم
 قوله ذكر الجهة قول موصي قال موصي
 دارى ببنى المسجد او من مالي كراج
 في المسجد سدره

مطلقا

لمعنيين

قوله قوله
 اي موقوف الى موصي

لمعنيين لهما انه وصية بالمعصية وفي تنفيذها تقر بالمعصية والسبيل في المعصية ردها لا
 تنفيذها ولان العبد وبانهم في حقهم لانا امرنا بان نتركهم وما يريدون وهي قرينة عندهم فتصح
 وتورث ابى البيعة والكنيسة وبيت النار ان صنعت في الصحة يعني اذا صنعت ابوي بيعة
 او نصرت كنيسة او مجوسى بيت ناري في صحته ثم مات فهو ميراث لانا هذا بمنزلة الوقف عنده
 خيفة والوقف عنده يورث ولا يلزم بالمسجل فكذلك هذا واقعا عندهما فلازم معصية فلا تقع وذو حجة
 اي من بيع هو نفسه ميلا الى البعد ان الكفر انهم كفروا كطائفة منهم يقولون لعلي رضي الله عنه الا ان
 فكما انهم فيكون على الخلاف المعروف في تفرقة بين الامام وصاحبه في المرتبة الاصح ان يقع وصاها
 لاننا يقع على الردة بخلاف الرد لانه يقتل او يسلم والاى وان لم يكفر فكذلك لم يوصى لانا امرنا
 بائنه الاحكام على الظاهر **تنبيه** لا مكان هنا سائل منته فصح مما سبق ضمنا وكان يجب
 حفظه والاهتمام باصالة الكثرة وقوعا وغفل كثير من الناس عنها او ردها عنها وصدرها
 بالثبوت اشارة الى ما ذكر الوصية المطلقة بان يقول مثلاً هذا القدر من مالي او ثلث مالي وصية
 او اوصيت هذا القدر من مالي او ثلث مالي لا تحمل الفتي لانا صدقة وهي على الفتي حرام وان
 وصية عمت بان يقول الوصي بكل من النسخة والغني لان اكل الفتي من الوصية لا يقع الا بطريق
 التملك والتمليك لا يقع الا للفقير والغني لا يقبل ولا يحصى واذا خضت اي الوصية بغني
 بان يقول مثلاً هذا القدر من مالي او وصيته يزيد وهي غني او لغووم اغنياء محصور حلت
 لهم لصقة التملك ايم لتعينهم كذا الحال في الوقف يعني ان وقف المطلوع فخص بالفقر
 لا يحمل الفتي وان عمت واذا خض بغني يعاين او لغووم محصور اغنياء حل لهم ويملكون منافع
 لا عينه حتى اذا ماتوا يتقرر عينه في ملك الوقف او وارثه واذا ماتوا يكون للفقراء انما تعلم
باب الثاني في الايصاء بمعنى جعل الغير وصيا او وصي الى زيد اي جعله وصيا وقيل عنده
 فان رده عنده رولا انه متبرع في ذلك فانه شاء وام عليه وان شاء رجع اذ ليس الوصي ولاية
 التبرع بالتصرف على الغير وليس في الرجوع تغييرا اذ يمكنه ان يوصي غيره والاى وان لم يرد عنده

الى الدفن

سواء رده عند غيره او بعد مائة فلا يلزم له رد ولا يقبل في وجهه اعتمد الوصي على قوله فلم يوص الى غيره
فلو جازها رده في حياته او بعد مائة لصار الميت مغرورا وذلك باطل وان سكت ان يقبل
ولم يرد فمات الوصي رده وقبوله لانه متبرع في التصرف للغير فلا يلزم ذلك بلا قبوله كالكالة
ولا تغزير هنا لان الوصي هو الذي اغترضت لم يتصرف عن حاله انه يقبل الوصاية او لا وان رد
ثم قبل ثم اذ انقضى رده الى الوصي اليه ان لم يقبل حتى مات الوصي ثم قال لا قبل فاذا قبل بعد البيع
لان اخرجه فوضع لانه موضع الاضرار اذ الرد صحيح عند زفر وزفر الى الايضاح ببيع شيء من
الزكاة وان جعل الى الوصي به ان يكون وصيا لوجود دليل القبول اذ المقصود هو التصرف وهو معتد
بعد الموت لان اولاد ولايته بعده وينفذ البيع لصدره عن الوصي وان لم يعلم كونه وصيا
بخلاف ما لو وكله رجل بالبيع فباع شيئا من ماله وهو لا يعلم بوكالته حيث لا ينفذ لان الايضاح
اثباته خلافا لثبوت اولاد النطاق ولايته وان كان استخلافا صحيحا فغير علم كالورثة فاما
التوكيل فانبات الولاية وليس باستخلاف لثبوت في حال قيام الوكيل فلا يبيع بغير علم من ثبت
عليه كاثبات المالك بطريق البيع والهبه والوصي الى عبيد لغيره او كافرا او فاسقا بغير القابلي
بغيره هذا اللفظ بشرط صحة الوصية لان الاخراج المفروض من التبدل انما يكون بعد ثبوت
الايضاح وذكر محمد في الاصل ان الوصية باطلة قبل معناه سبيل في جميع هذه الصور قبل
في البعد معناه باطل لعدم ولايته وعدم استبداده وفي غير معناه سبيل وقيل في الكافر باطل
ايضا لانه لا ولاية له على المسلم وجه الصحة ثم اخرج ان الايضاح الى الغير انما يكون شرعا لثبوت
به نظر الوصي لنفسه ولا ولادة ولا ايصاح الى هؤلاء معنى النظر وان وجد اصل النظر لكونه
اهلا للتصرف وليس به عليه جهة من يتصرف عليه ويكون الفاسق من اهل الولاية واللافة
ارثا وتصرفا حتى لو تصرف بغير تصرفه وثبوت ولاية الكافر في الجملة حتى نفذ شراره عبد مسلما
وانما قال لا يتم معنى النظر لتوقف ولاية العبد على اجازة سيده وتمكنه من الحجر بعدها واستقاله
بخبره الوصي في نفسه في استيفاء حقوق الميت وتوهم الحياثة من الكافر للعداوة

ثم قيل صح ان يكون القاضى اخرجه حين
قال لا قبل لان الايضاح لا يخلو بطل
بحر قوله لا قبل لان في ابطاله
فرض باليت والضرر واجب الدف
فان كان القاضى اخرجه عن الايضاح
حين قال لا قبل صح

وجه

لا يتم

الدينية ومن الفاسق لنفسه فيخرجه القاضي من الوصاية ويجعل مكانه وصيا آخر تنجما للنظر
واوصى الى عبيد صح لورثته صفار حتى لو كان فيهم كبير لم يصح وعندنا لا يبيع مطلقا لان فيه
اخبار الولاية للمملوك على المالك وهو قلب الشروع وله ان اوصى الى من هو اهله فيصح كما لو
اوصى الى مكاتب نفسه او مكاتب غيره وهذا لا يكلف مستبد بالتصرف مثله وليس لاحد
عليه ولاية فان التصفا وانه كان مملوكا لكان له ان اقامه ابوهم مقام نفسه صار مستبدا بالتصرف
مثله بلا ولاية لهم عليهم بخلاف عبد الغير فانه تولي عليه وبخلاف ما اذا كان فيهم كبير لانه يبيع
نفسه او يبيعه فيجوز الوصي من الاداء كقوله فاستبح الجواز ووصى الى العاصي عن القيام بها الولاية
لم يقر القاضي بل في غير غيره لان في النظم رعاية الحق حتى الوصي وحتى الورثة فان تمثيل النظر
يحصل به لان النظر يتم باعانة غيره ولو شكى الوصي اليه ذلك فلا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة
لان الشك قد يجوز كاذبا تخفيفا على نفسه ولو ظهر للقاضي غيره اصلا استبدل به غيره عاين
للتصرف الجائز ويبقى على الوصاية ايضا بعد راي الجوز للقاضي اخرجه لانه اضر غيره لكان
دونه لانه مختار الميت الابري انه يقدم على اب الميت مع كمال تنقيته فلا يقدم على غيره
اخرى ووصى الى اثنين لا ينفرد احدهما بالتصرف بدون الاخر ولو وصية اي ولو كان ايضا ووه
الى كل منهما بالانفراد عند ابي حنيفة وخمد الا في اشياء سبيل وقال ابو يوسف يتصرف كل
في الجميع لان الايضاح من باب الولاية وهي اذا ثبت للاثنيين شرعا ثبت لكل واحد كمالا على الانفراد
كالافزون في ولاية الانكاح فكذا اذا ثبت شرطا فان الولاية لا تكمل التجزي كذا عبارة عن القدرة
الشرعية والقدرة لا تجزي ولهما ان الوصي انما يرى اراى احدهما النوق بين بينهما بخلاف
الاخوين في النكاح لان التبع ثمة الاخوة وهي قائم بكل منهما على الكمال والتبب هذا الايضاح
وهو انهما الاكل من هاتم استثنى من قوله لا ينفرد احدهما بقوله الا بشرط كفته وبخبره
فانه لا يثبت على الولاية وبما يكون احدهما غائبا في اشتراط اجتماعهما فساد الميت ولو فعله
عند الضرورة جبرانه جاز والمقصود في حقوقه لانه لا يكتفان عليه عادة ولو اجتمعوا لم

كذلك

اي غير ذلك
بعضه
وصى الى

اخرجه
القاضي

لم يتكلم الا احدهما غائباً وشراء الميراث للطفل حابة الطفل لان في تأخيرها خوف لمخوف الضرر
والا تهاب له اي قبول الميراث للطفل فانه ليس من باب الولاية ولهذا يحكمه الامم ومنه في حياته وعاق
عبد مولى ورد وديعة وتنفيذ وصية معينتين لعدم الاحتياج الى الرأى وبيع ما يواف
تلفه وجمع اموال ضاربة لان فيه ضرورة وان مات احدهما فان اوصى الى الحي او الى آخر فلم يها
لله اوصى اليه الوصي يحد كان الحي او آخر النصف في التركة وحده ولا يحتاج الى نصب القاضي
وصياً ولا الى وان لم يوص الوصي ضم الى القاضي اليه غيره لان الوصي قصد ان يخلفه وصيان
مترقان في حقوقه ولكن تحقيقة بنصب وصي آخر نصب القاضي وصياً اميناً كما في الم
ينزل بغزله لانه اشتغال بالانبياء الا ان لا يكون عدلاً فينصب غيره ولا يكون عدلاً فينصب غيره
كاف ضم اليه كافيًا وينزل بغزله قبل قائله السمعة في محجاة وينزل به ايضا اي يقول القاضي
العدل الكافي واستبعد اي استبعد ظهري الرغباني بانه تقدم على القاضي لانه مختار للميت
فاذا انزل وصي الميت وان كان عدلاً كافيًا فكيف وصي القاضي ووصي الوصي وصي لهما
يعني اذ مات الوصي واوصى الى آخر فهو وصيه في تركته وتركه الميت الاول لان الوصي يتصرف
بولاية منتقلة اليه فيملك الايصاء اليه كالجدة وقسمته اي قسمه الوصي ثانياً عن ورثة غيب
مع الوصي له نص في اذ مات رجل له ورثة غيب واوصى الى زيد وبكر بمبلغ جائز لزيد الوصي
ان يقسم تركته بين ورثة الغيب وبين بكر الوصي بان يأخذ حق الورثة وبكر الباقي الى
الوصي لان الوارث خليفة الميت حتى يرد بالعيب ويرد عليه به ويصير مفعولاً بشراء
المورث حتى يكون الولد حراً والوصي خليفة الميت ايضا فيكون خيراً للمورث اذ كان
غائباً فصح قسمته عليه فلا يرجع الى الورثة عليه اي الوصي له ان ضاع قسمتهم اي حصته
الورثة معه اي مع الوصي لان الهلاك بعد تمام القسمة يكون عليه وقع الهلاك في
قطر وقسمته اي الوصي عن الوصي له الغائب معهم اي مع الورثة لا اي يبيع لان الوصي له
ليس خليفة عن الميت من كل وجه لانه ملكه بسبب جديده حتى لا يرد ولا يرد عليه ولا يصير

مفعولاً

مفعولاً بشراء الوصي فلا يكون الوصي خليفة عنه عند غيبه فيرجع الى الوصي له ان ضاع قسمته مع
الوصي بثلث ما بقي لانه شرأب الوارث فينوي ما نوي من المال المشترك على التركة ويبقى باق
على الوارث فصح ما واخذ قسمته اي يجوز للقاضي ان يقسم التركة عن الوصي له الغائب مع الورثة
واخذ قسمته الوصي له لان القاضي نصب ناظر لا يستأني الوصي والغيب ومنه النظر افراز قسمته
الغائب وقسمته فنقد ذلك وصح حتى لو حضر الغائب وقد ضاع المقتضى لم يكن له على الورثة
سبيل فاقسم لهم الى الوصي مع الورثة في الوصية بحج واخذ الوصي المال فذلك لان فيه اوجبه
بحج عن الوصي حج بثلث ما بقي من التركة لان القسمة لا تزدلها بل المقصود هاهنا وصي باقية الحج فلم
يقتضه ذلك الاصل في القسمة حتى يبيع اي الوصي عبداً من التركة بغيره الغائب لان الوصي
قام مقام الوصي ولو تولاه جئاً بنفسه بغيرهم جاز وان كان في مرض موته فذلك اتم مقامه
وسره ان فتح الغائب تعلق بالمالية لا بالصدقة وهي باقية ببقاء القسمة باع الوصي ما اوصى ببيعه
وتصدق عنه فاستحق اي المبيع بعد ما هلك ثمنه معه اي مع الوصي فصح اي الوصي لانه العاقبة فيكون
الهنر عليه وهذه عهدة لان المشتري منه ما رضي يذل الثمن الا ان لم يلم العبد ولم يلم فقد
أخذ الوصي الباقي مال الغير لا رضاه فيجب عليه رده ورجع في التركة لانه عامل له فيرجع عليه كالكامل
كوصي باع حصته الصغير وهلك ثمنه معه اي مع الوصي فاستحق اي العبد فانه اي الوصي يرجع في ماله
اي مال الصغير لانه عامل له وهو على الصغير يرجع على الورثة بحصته لان قسما القسمة باستحقاق ما
اصابه ولا الوصي ان ينافى بال صغير ويرفع مضاربة وبضاعة ويوكل ببيع وشراء
واستيجار ولو دعى ماله وبكاتب قبه وزوج أمته لاقته ويرى ماله بينه وبين نفسه فلو
هلك ثمنه فقد الوصي من دينه ولان يعمل به مضاربة ويبقى ان يشهد عليه ابتداء والا صدق
دبانه ويخبر المشتري كله للصبي قضاء ويأتمه الاب في ذلك كله وليس الاب مخير بقرعة ولو بال ولا لانه يهب ماله ولو بوض كذا في التجارة وله اي في التجارة
بال بيتهم لانفسه به الى يجوز له التجارة لنفسه بال بيتهم سواء ورثة من ابيه او ملكه بغير
آخر ولا بال الميت فان فعل وبيع ثمنه راس المال وتصدق بالبرج عنه اي خليفة ومخبرهما

بأن البيت لهم لانفسه به الى يجوز له التجارة لنفسه بال بيتهم سواء ورثة من ابيه او ملكه بغير

وعند أبي يوسف يسلم له الرجح ولا يصدق بشئ كذا في الثانية ويجعل أي يقبل الحالة على الاملاء
لا الأمر لانه من الضر ولا يقض أي الوصي مالى بينهم لانه يترجح وهو عاجز عن استخلاصه
بخلاف القاضي فانه قادر عليه ولذا ان يترجحه ومال الوقف والغائب ولا يبيع ولا يشتري الا
بما يتعاسر الناس لان تصرفه نظري ولا نظر في الغيب القاضي بخلاف البير اذا لم يكن الترخير
عنه ففي اعتباره انسداد ذب البيع وبيع على الكبيبة الغائب الا العقار لان الاب يبيع ماله وسواه والاب
فكذا وصيته وكان القياس ان لا يبيع الوصي اذا لم يملك الاب على الكبيبة كنههم استحسنوا لانه مما يتسارع
اليه الفاد يحتاج الى الحفظ وحفظ الثمن ايسر وهو يملك الحفظ بخلاف العقار فانه
محض بنف اذا لم يكن دين في العقار والى الظهيرة محض حيا ببيع العقار الوصي انما يملك
الميت دين واما اذا كان فيملكه بقدر الدين ويبيعه أي الوصي العقار وان لم يكن دين بضعف
قيمة اوله من كمالنا من الظهيرة او النفقة أي نفقة الصنفية قال في الهداية في آخر باب النفقة
الاب اذا باع العقار والنقول على الصغير جاز كمال الولاية ثم له ان يأخذ منه نفقته لانه
جسني حقه او وصية مرسلة أي مطلقة بان يقول ثلث مالي او ثلثه مثلاً وصية خرج بخلاف بيع
العقار اذا كان في المال او زيادة خرج على غلته او اشراؤه اي قربة الى الجراب حتى اذا لم يبيع كان
خراً بهذا عند رتبة لا يجوز اقراره أي الوصي دين على الميت ولا بشئ من تركته الا لفلان كونه
اقراراً على الغير الا انه يكون المقر وارثاً فيصح في حصته لانه اقرار على نفسه اقرار الوصي بدين
لاخر ثم ادعى انه للصغير لا يسمع كذا في العمادية شهد وصيان ان الميت اوصى الى زيد بينهما
او بئان ان اباهما اوصى الى زيد بطلت أي شهادتهم لا يتم من قوله انا الوصيان فلا يشاهدان
لانفسهما نفعاً الا ان يدعيه المشهود له فيقبل استحساناً لان القاضي ولاية نصب الوصي
ابتداء وولاية ضم آخر اليهما انما استقامت من التعيين عن القاضي واما الابناء فلم يحجوا
لانفسهما نفعاً بنصب حافظ للتركة كذا شهادتهما للصغير ماله سواء انتقل اليه من الميت
او غيره او كبيبة ماله الميت فانها ايضا باطله انا الاول فلان تصرف من مال الصغير

لوصي سواء كانت من التركة او لا واما الثانية فلان مال الكبيبة اذا كان من التركة فلا يجوز
شهادة الوصي عند أبي حنيفة لانه ولاية الحفظ وولاية البيع ان كان الكبيبة غائباً
وصيته في الشهادة في مال غيره أي غير الميت فان مال الكبيبة ان يكره من التركة فلا تصرف للوصي
فيه فيجوز شهادته وصحة شهادته جليلين لاخرين يبلغ دين على الميت والاخرين للاوليين
بمنه بخلاف الشهادة بوصيته الالف هذا قولهما وقول أبي يوسف لا يقبل في الدين ايضاً لان
الدين بالموت يتعلق بالتركة اذا رقت خربت بالموت ولحقوا لوانه في احد ما حقه في التركة
يشترك الاخر فيه فكانت مثبتة حتى يشركه فيستحق التهمة ولهما ان الدين يجب في الزمة
وهو قائم لانه شئ فلا يشركه ولحقوا بترجح اجبني بقضاء دين احد هاليين
لاخر حتى ان اتركه بخلاف الوصية لانه الذي فيها لا يثبت في الزمة بل في العيوض فصار
المال مشتركاً بينهم فاوثر شبهة او شهادة الاولين بعبد والاخرين بثلث ماله حيث
لم يصب ايضاً لان الشهادة توجب شركة في المشهود به اضعف الوصيتين مبتدأ خبره
قوله الآتي كافي الوصيتين وهو وصي الائم والاخ والتم في اقوى الحالين وهو حال صغير
الورثة كافي الوصيتين وهو وصي الاب والجد والقاضي في اضعف الحالين وهو
حال كبر الورثة لان الوصي انما يستفيد التصرف من الوصي فيكون تصرفه على مقدار تصرف
موصيه فوصي الائم حال صغير الورثة كوصي الاب حال كبرهم للاضعف كوصي الائم مثلاً
بيع النقول وغيره لقضاء الدين عند فقد الاقوى للضرورة ولا يشتري أي الاضعف الا
قالا للصغير منه من نفقة او كسوة ولا يتصرف مطلقاً فيما استغدا الصغير من غير ابيه لانه
ان تصرفه على مقدار تصرف موصيه ووصي الاب اول من الجد لان وصيه قائم مقامه
وهو اول من الجد فكذا اختاره ولان اختياره مع وجود الجد يدل على ان تصرفه انفع لبيته
من تصرف ابيه وان لم يوص اى لم ينصب وصياً قائماً مثله أي مثل الاب وقائم مقامه في النفقات
حتى تلك الامكان دون الوصي وهما مال لهم فتم قولنا هاهنا الثانية منها رجل مات

وذكر ورثة قبلهم ان اباهم اوصى بوصايا ولا يعلون ما اوصى فقالوا قد اخرجنا ما اوصى وذكر
في المتن انه لا يجوز وانما يجوز اذا جاز وابعده العلم وفي المتن اذ دفع الوصي الى اليتيم ما لا يجد
البلوغ فاشهد اليتيم على نفسه انه قد قبض جميع ركة والده فلم يبق له ركة والارث عليه
قليل وكثير الا انه استوفاه ثم برعى شئنا في الوصي وخال هو من ركة ابيه واقام بينة قلت
البينة وكذا الوارث انما قد استوفى جميع مارك والده من الركة على الناس ثم ادعى ديناً
على رجل سمع دعواه ومنها وصى انفذ الرصة من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصي وارث
الميت يرجع في ركة الميت والا فلا وقبل ان كان الوصي للعباد يرجع لان المطالب بانه جهة
العباد فكان كقضاء الدين وان كانت الرصة لله تعالى يرجع اليه في كل حال
وعليه الفتوى وهو كالوكيل بالشراء اذا ادى التهمة من مال نفسه فله ان يرجع وكذا
الوصي اذا اشترى كوة للصفحة او اشترى ما ينفع عليهم من مال نفسه فانه لا يرجع منطوعاً
ولو قضى دين الميت من مال نفسه بغير امر الوارث فاشهد على ذلك لا يرجع منطوعاً
كذلك بعض الورثة اذا قضى دين الميت او كف عن الميت من مال نفسه او اشترى الوارث
الكبير طوعاً او كسوة للصفحة من مال نفسه بالكون منطوعاً وكان له الرجوع في مال الميت كذا
الوصي اذا ادى خراج اليتيم او غيره من مال نفسه لا يكون منطوعاً ولو كف الوصي الميت
من مال نفسه قبل قوله في ذلك ومنها وصي باع شيئاً من مال اليتيم ثم طلب منه بالكر
تم اباي فان القاضي يرجع على اهل البصرة اخبره اثنان من اهل البصرة والامامة اباي عليه
وان يفتي ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يريه وآه كان في الزيادة يشترى بالكر
في المستوفى باقى لا ينقض بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصرة والامامة
فان اجتمع جلالة منهم على شئ يؤخذ بغيرها وهذا قول محمد واما على قولها فتقول
الواحد يكفي كافي التركة وعلى هذا فتم الوقف اذا اجر بمنفعل الوقف ثم جاء آخر
يزيد في الاجر ومنها وصي باع ركة الميت لانفاذ وصيته فجد كشرى فخلعه الوصي

فخلص الوصي يعلم انه كان كاذباً في عينه فان القاضي يقول للوصي ان كنت صادقاً
فقد فسخت البيع بينها بخلاف ذلك وان كان تعليقاً بالخطر وانما يحتاج الى نسخ
الحكم لان الوصي لو عجز عن ركة مخصوصة كان فسخها بمنزلة الاقالة فيلزم الوصي
كما لا يلاصقة فاذ فسخ القاضي لم يكن اقاله فلا يلزم الوصي **هذا آخر ما من**
عليه بلطفه من شرح غرر الاحكام المستفي ببرر الحكم حيث وفقني لجمعه
وتحرره وعلى حسن الصور تصويره حاوياً لمهمات خلت عنها الكتب المشهورة
وان كانت في بعض العبارات مسطوورة ولقد بذلت جهودي في التنقيح والتنقيح
والتهذيب والتوضيح وتبقي احوال الائمة الكرام واستطلاع آراء فضلاء الامة
العظام حتى عرفت على ما صدر عن بعض الافاضل من العشرات على مقتضى
البشرية ووقفت على ما وقع من بعض الامثال من زلات ليس نفس الانسان
عزاً عزة ولا عيب فان سائر العلوم بالنسبة الى هذا العلم كسنة القطرة الى البحر
السلام الامواج لا يغوص على غرائره كل غواص قوي فضلاً عن الزجاج ولذا
ري العلماء المتأخرين مع كمالهم في الفنون الآتية وتصنيفهم فيها كتباً معتبرة لم يكونوا
حول هذا العلم ولم يصفوا فيه ولو رسالة مختصرة **وهذا** العبد الفقير الى الله
الغني مع مطارحة منهم في تصانيفهم فيما استبوا اليه ومعارضته ابايهم في دولته
بما اعتمدوا عليه بحيث قيل لعلماء العصر وفضلوا الدهر امتاز منهم
كتب هذه الامن اللطيف المشحون بالفتاوى والشرح الشريفة المملوءة بالفتاوى
الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله واعاننا عليه و
كانت قد عليه لولا ان اعاننا الله ليس الغرض الاصلي من هذه الكلمات التمدح
بل الاشتغال بايهم من قوله تعالى وانما ينفع ربك فخذ **وقد وقع الفراغ**
من ثمانية يوم السبت الثاني من جازي الاولي سنة ثلث وثمانين وثمانمائة وقد

كانت البداية في يوم السبت الثاني من ذي القعدة سنة سبع وسبعين وثمانمائة
على يد اضعف عباده تعالى واحوجهم الى رحمة مؤلف الكتاب محمد بن فرامرز
بن علي عالمهم الله بلطفه الخفي والجلي الحمد لله على التمام
ولرسوله افضل الصلوة والسلام
والله واصحابه العظام
الكرام

وقد وقع الفراغ عن كتابة هذه النسخة الشريفة في اواسط جمادى الاخر سنة ثمانمائة و
في محبة ادرية وهذه نسخة ثمانية كتبها الفقير الى الله تعالى عمري قاسم الفقيه الجور
غوايه ولو اريدت واصفي اليها واليه كتبها في ثمانين يوما

منها لفظ شعبان في سنة الانعام في الفصل الذي ذكر في باب موجب الاضواء من كتاب الصوم **ومنها** لفظ الانعام في فصل الجربة من كتاب الجهاد **ومنها** لفظ الام
في سنة المحرم من كتاب الحج **ومنها** لفظ العقد قبيل مسئلة قائله اللعان لعقد الاخر من كتاب الطلاق **ومنها** عبارة بعد لزوم سبب العقد
في القصة عند بيان دعوى الطلاق **ومنها** عبارة ايراد ذلك الذرع في المراجعة في تفسير قوله وفي موت احدهما **ومنها** لفظ الاغراق في مسئلة عن الكفر في القصة في القصة
من كتاب الطلاق **ومنها** لفظ غير في آخر الذرع عند قوله ولا ينصرف مطلقا فيما يستفاد الصفة من غير اية **ومنها** لفظ القصاص في اول الوكالة عند شرح قوله ولا يشترط
من كتاب الحدود **ومنها** لفظ الشراء قبيل اسم **ومنها** لفظ العبد في باب شئ من البيع **ومنها** لفظ اشتراكي في اول الوكالة عند شرح قوله ولا يشترط
التمتع من العمل **ومنها** لفظ صاحب في المراجعة عند قوله واسمع التولية بين صاحب الارض والعامل **ومنها** لفظ الفصل في فصل الشجاج من الترات
ومنها لفظ بكر قبيل باب التحالف عند قوله واذا ادعى سبق الشراء **ومنها** لفظ المولى في اوخر باب دعوى الشراء من كتاب الوعوس **ومنها** بيان قوله
ولو عكس في فصل الاستبراء من الوعوس **ومنها** قوله لمدعى الف مبتدأ وخبره قوله الا في اقراره من كتاب الاقرار **ومنها** لفظ اير التهمة في اوخر مسائل
شتمية القضا **ومنها** لفظ الارث في اوائل الوصايا **ومنها** لفظ ليس في البيع كوقوف في بيع الفاسد **ومنها** لفظ الموقوف في اول القضاء عند شرح
قوله واذا ثبت الحق باقراره **ومنها** لفظ القدر في مسئلة الحايطة الاول في باب ما يحدث في الطريق **ومنها** لفظ المالك في تفسير قوله وان يبيع في باب
صدقة الفطر **ومنها** لفظ الام في كتاب العتاق **ومنها** تركها مع احدهما في الوصايا **ومنها** لفظ راس في كتاب المضاربة **ومنها** لفظ السلم
في اوخر السلم في مسئلة الاستقناع **ومنها** عبارة اقرارها ومنها قبيل اسم **ومنها** عبارة في الفاضل في باب معرف **ومنها** عبارة الكفالة
في كتاب الحلال في اثناء شرح قوله وبطلان الوكالة بالاثلاث الاولى **ومنها** ما وقع في الشرح عند بيان قوله ولو بشره عبيد معينين في كتاب الوكالة قبيل
فصل الوكيل في البيع والشراء **ومنها** عبارة الاول في كتاب المضاربة في باب ضارب بلا اذن **ومنها** عبارة المولى في موضع قبيل باب الرجوع بالحبس
فصل الوكيل في البيع والشراء **ومنها** عبارة الاول في كتاب المضاربة في باب ضارب بلا اذن **ومنها** عبارة المولى في موضع قبيل باب الرجوع بالحبس
ومنها عبارة المكاتب في فصل تصرفات المكاتب من كتاب الكفالة **ومنها** عبارة في حثه ليرفع المال في اوخر باب الاستثناء من الاقرار **ومنها** عبارة
تكميل في اوخر باب كوت والعجز من كتاب المكاتب **ومنها** عبارة بعد انقضاء عدتها في فصل الاستبراء من كتاب الكراهية **ومنها** عبارة في
المشترئين قبيل القبض في هذا الفصل **ومنها** عبارة المشترخين في كتاب الشفعة **ومنها** عبارة العبد في باب رهون يوضع عند العدل **ومنها** عبارة
لها في التام وتفسير لهما بالموصلة والمقر له في الشرح في باب الوصية بالثلث **ومنها** عبارة بطلان علب هذه الالفاظ الاربعة في كتاب الحوالة
ومنها عبارة الاعلى في كتاب الولاء عند قوله ولا على الشراء بحضرته